

شرح المفصل

- ✽ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ✽
- ✽ ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية ✽
- ✽ على صاحبها افضل صلاة واكل نحيمة ✽

الجزء السابع

✽ قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب ✽

✽ عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة ✽

ادارة الطباعة المنيرية

✽ لصاحبها ومديرها محمد منير عبده اغا الدمشقي ✽

(محمده وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على اصول خطية بمرفقة مشيخة الازهر المعمور)

حقوق الطبع على هذا الشكل: التعليق والتصحيح محفوظة الى

ادارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الكحكيين رقم ١

شرح المفصلة

﴿ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ﴾

﴿ ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية ﴾

﴿ علي صاحبها افضل صلاة واكل نحيمة ﴾

الجزء السابع

﴿ قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب ﴾

﴿ عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة ﴾

ادارة الطباعة المنيرية

﴿ لصاحبها ومديرها محمد منير عبده آغا الدمشقي ﴾

(محمود علق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المصنوع)

حقوق الطبع على هذا الشكل: التعليقات والتصحيح محفوظة الى

ادارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الكحكيين رقم ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القسم الثاني في الافعال

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ الفعل مادل على اقتران حدث بزمان ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم والحق المتصل البارز من الضائر وقاء التأنيث ما كنة نحو قولك قد فعل وقد يفعل وسيفعل وسوف يفعل ولم يفعل وفعلت ويفعلن وافعلت وفعلت ، ﴾

قال الشارح : لما فرغ من الكلام على القسم الاول في الاسماء وجب ان ينتقل الى الكلام على القسم الثاني في الافعال وهذا الفصل يشتمل منه على شيئين ماهو في نفسه وما علاماته (فأما) الفعل فكل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان وقد يضيف قوم الى هذا الحد زيادة قيد فيقولون بزمان محصل وبرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر وذلك ان المصدر يدل على زمان اذ الحدث لا يكون الا في زمان لكن زمانه غير متعين كما كان في الفعل والحق انه لا يحتاج الى هذا القيد وذلك من قبل ان الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده ولولا ذلك لكان المصدر كافيا فدلالته عليهما من جهة اللفظ وهي دلالة مطابقة وقولنا مقترن بزمان اشارة الى ان اللفظ وضع بلزائهما دفعة واحدة وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك بل هي من خارج لان المصدر تعقل حقيقته بدون الزمان وانما الزمان من لوازمه وليس من مقوماته بخلاف الفعل فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاما وليست من اللفظ فلا اعتماد بها فلذلك لا يحتاج الى الاحتراز عنه ، وقول

صاحب الكتاب في حده « ما دل على اقتران حدث بزمان ردى من وجهين (أحدهما) ان الحد يذهب في ان يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتي وقوله ما دل فما من ألفاظ المصوم فهو جنس بعيد والجيد ان يقال كلمة أولفظة أو نحوهما لانهما أقرب الى الفعل من ما « فان قلت « ما ههنا وان كان عاما فالمراد به الخصوص ووضع العلم موضع الخاص جائز قيل حاصل ما ذكرتم المجاز والحد المطلوب به اثبات حقيقة الشئ فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة (والآخر) قوله « على اقتران حدث بزمان « لان الفعل لم يوضع دليلا على الاقتران نفسه وانما وضع دليلا على الحدث المقترن بالزمان والاقتران وجد تبعا فلا يؤخذ في الحد على ما تقدم ثم هذا يبطل بقولهم القتال اليوم فهذا حدث مقترن بزمان وليس فعلا فوجب ان يؤخذ في الحد كلمة حتي يندفع هذا الاشكال « (وأما) « خصائصه « فجمع خصيصة وهي لوازمه المختصة به دون غيره فهي لذلك من علاماته والفرق بين العلامة والحد ان العلامة تكون بالامور اللازمة والحد بالذاتية والفرق بين الذاتي واللازم ان الذاتي لا تفهم حقيقة الشئ بدونه واوقدنا انعدامه في الذهن بطلت حقيقة ذلك الشئ وليس اللازم كذلك ألا ترى ان الوقت لا انقضاء الحدث والزمان لبطت حقيقة الفعل وليس كذلك العلامات من نحو قد والسين وسوف فان عدم صحة جواز دخول هذه الاشياء عليها لا يقدح في فعليتها ألا ترى ان فعل الامر والنهي لا يحسن دخول شئ مما ذكرنا عليها وعما مع ذلك أفعال « فمن خصائص الفعل صحة دخول قد عليه « نحو قد قام وقد قعد وقد يقوم وقد يقعد « وحرفي الاستقبال « وهما السين وسوف نحو سيقوم وسوف يقوم وانما اختصت هذه الاشياء بالافعال لان معانيها في الافعال فقد لتقريب الماضي من الحال والسين وسوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه فهي في الافعال بمنزلة الالف واللام في الاسماء وكذلك حروف الجزاء نحو ان تقم أفم لان معنى تعليق الشئ على شرط انما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود والاسماء ثابتة موجودة فلا يصح هذا المعنى فيها لانها موجودة ولذلك لا يكون الشرط الا بالمستقبل من الافعال ولا يكون بالماضي ولا الحاضر لانهما موجودان ، وقوله « ولحوق المتصل البارز من الضمائر « انما قيد بالبارز تحريزا من الصفات نحو ضارب ومضروب وحسن وشديد فان هذه الاسماء تتحمل الضمائر كتحميل الافعال الا ان الضمير لا تبرز له صورة كما يكون في الافعال نحو ضربت فالتاء فاعلة وهو ضمير المتكلم ويفعل ضمير جماعة المؤنث وافعل ضمير المؤنثة المخاطبة وهو بارز غير مستتر كما يكون في ضارب من قولك زيد ضارب ألا ترى ان في ضارب ضميرا يرجع الى زيد الا انه ليس له صورة بارزة وذلك لقوة الافعال في اتصالها بالفاعلين وكونها الاصل في تحمل الضمير وهذه الاسماء انما تحملت الضمير بحكم جر يائها على الافعال وكونها من افعالها وأما « تاء التأنيث « فنحو قامت وضربت وانما قيد ذلك بكونها ساكنة للفرق بين التاء اللاحقة للافعال وبين التاء اللاحقة للاسماء وذلك ان التاء اذا لحقت الفعل فهي لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل فهي في حكم المنفصلة من الفعل ولذلك كانت ساكنة وبناء الفعل قبلها على ما كان والتاء اللاحقة بالاسماء لتأنيثها في نفسها فهي كحرف من حروف الاسم فلذلك امتزجت بها وصارت حرف اعراب الاسم تتحرك بحركات الاعراب فلذلك جعلها اذا كانت ساكنة من خصائص الافعال ، « فان قيل « ولم لقب هذا النوع فعلا وقد علمنا ان الاشياء كلها افعال الله تعالى قيل انما لقب هذا القبيل

من التكلم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف وخص بهذا القرب لانه دال على المصدر والمصدر هو الفعل الحقيقي فلقب بما دل عليه « فان قيل » فانه يدل على الزمان أيضا فهلا لقب به قيل الفعل مشتق من لفظ المصدر وليس مشتقا من لفظ الزمان فلما اجتمع فيه الدلالة على المصدر وأنه من لفظه كان أخص به من الزمان،

ومن أصناف الفعل الماضي

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح الا ان يعترضه ما يوجب سكونه او ضمه فالسكون عند الاعلال ولحوق بعض الضمائر والضم مع واو الضمير ﴿

قال الشارح : لما كانت الافعال مساوقة للزمان والزمان من مقومات الافعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان ولما كان الزمان ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل وذلك من قبل ان الازمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الافعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر فالماضي ما عدم بعد وجوده فيقع الاخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده وهو المراد بقوله الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك اي قبل زمان اخبارك ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه ولولا ذلك لكان الحد فاسدا والمستقبل مالم يكن له وجود بعد بل يكون زمان الاخبار عنه قبل زمان وجوده واما الحاضر فهو الذي يصل اليه المستقبل ويسرى منه الماضي فيكون زمان الاخبار عنه هو زمان وجوده. وقد انكر بعض المتكلمين فعل الحال وقال ان كان قد وجد فيكون ماضيا والا فهو مستقبل وليس ثم ثالث والحق ما ذكرناه وان لطف زمان الحال لما ذكرناه ، وقال وهو مبني على الفتح وللأسائل أن يسأل فيقول ثم لم بني الفعل الماضي على الفتح فالجواب أن أصل الافعال كلها أن تكون ساكنة الآخر وذلك من قبل أن العلة التي من أجلها وجب اعراب الاسماء غير موجودة فيها لان العلة الموجبة لاعراب الاسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها وليس ذلك في الافعال الا أن الافعال انقسمت ثلاثة اقسام قسم ضارع الاسماء مضارعة تامة فاستحق به أن يكون معربا وهو الفعل المضارع الذي في اوله الزوائد الاربع وسيوضح امر ذلك : والضرب الثاني من الافعال مضارع الاسماء مضارعة ناقصة وهو الفعل الماضي : والضرب الثالث مالم يضارع الاسماء بوجه من الوجوه وهو فعل الامر فاذا قد ترتبت الافعال ثلاث مراتب (اولها) الفعل المضارع وحقه أن يكون معربا (وآخرها) فعل الامر الذي ليس في اوله حرف المضارعة الذي لم يضارع الاسم البتة فبقى على أصله ومقتضى القياس فيه السكون وتوسط حال الماضي فنقص عن درجة الفعل المضارع وزاد على فعل الامر لان فيه بعض ما في المضارع وذلك انه يقع موقع الاسم فيكون خبرا نحو قولك زيد قام فيقع موقع قائم ويكون صفة نحو مررت برجل قام فيقع موقع مررت برجل قائم وقد وقع ايضا موضع الفعل المضارع في الجزاء نحو قولك ان قمت قمت والمراد ان تقم فلما كان فيه ما ذكرنا من المضارعة للاسماء والافعال المضارعة ميز بالحركة

على فعل الامر لفضله عليه اذ كان المتحرك امكن من اللسان ولم يهرب كالمضارع لقصوره عن مرتبته فصار له حكم بين حكم المضارع وحكم الامر «فان قيل» ولم كانت الحركة فتحة فالجواب أن الفرض بتحركه أن يجعل له مزية على فعل الامر وبالفتح تصل الى هذا الفرض كما تصل بالضم والكسر والفتح اخف فوجب استعماله ووجه ثان وهو أن الجر لما منع من الفعل وهو كسر عارض فالكسر اللازم أول أن يمنع فلماذا لم يجز أن يبنى على الكسر ولم يجز أن يبنى على الضم لان بعض العرب يجتزى بالضمعة عن الواو فيقول في قاموا قام كما قال

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ (١)

فلو بني على الضم لالتبس بالجمع في بعض اللغات فعُدل عن الضم مخافة الالباس والكسر لما ذكرناه فلم يبق الا الفتح فبنى عليه ، وقوله «الا ان يعترضه ما يوجب سكونه او ضمه فالكسكون عند الاعلال او لحوق بعض الضمائر» اما عند الاعلال فتحذف واوهم ونحوهما مما اعتلت لانه من الافعال الماضية والاصل غزو ورمى فتحركت الواو والياء وقبلهما مفتوح فقلبتا الفين الياء لان تكون الاساكنة فهذا معنى قوله عند الاعلال واما «لحوق بعض الضمائر» فيريد ضمير الفاعل البارز نحو ضربت وضربتني وضربت ما وضربتني فان لام الفعل تسكن عند اتصاله به وذلك لئلا يتوالى في الكلمة الواحدة أربع حركات وازم نحو قولك

(١) هذا البيت لم يعزه احد الى قائل . وقد رواه جماعة هكذا .

فلو ان اطببا كان حولي وكان مع اطباء الشفاة

وذكروا له بيتا ثانيا وهو

اذن ما اذهبوا لما بقاي وان قيل الشفاة هم الاساءة

والطب بالكسر - الحذف والطبيب في اللغة الحاذق والاساءة جمع آس كفضاة وغزاة في جمع قاض وغازو وكذلك الشفاة جمع شاف وقوله «اذن ما اذهبوا الخ» جواب لو التي في البيت الاول . والاستشهاد في البيت عند قوله «كان» بضم النون حيث استغنى بهذه الضمة عن واو الضمير والاصل كانوا حولى فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلا عليها . قال الفراء «ليست العرب تهاب حذف الياء من آخر الكلام اذا كان ما قبلها مكسورا من ذلك قوله تعالى (اكرم من . أهانن) في سورة الفجر وقوله (أمدونن) قال وقوله (الناداء) وهو كثير يكتب في من الياء بكسر ما قبلها ومن لو او بضم ما قبلها ومثل قوله (سندع الزبانية . ويرع الانسان) وما أشبهه وقد تسقط العرب الواو وهي واو جمع اكتفاء بالضمعة قبلها فقالوا في ضربوا قد ضرب وفي قالوا قد قال بضم الياء واللام . وهي في هو ازن وعليها قيس انشدني بعضهم اذا ما شاء ضروا من أرادوا . وأنشدني بعضهم فلوان اطببا كان حولي * وتفضل ذلك في ياء التأنيث من تحت كقول عنترة *

إن العدو لهم اليك وسيلة إن يأخذوك تكحلي وتخضب

يحذفون الياء وهي دليل على التأنيث اكتفاء بالكسرة . أم وكلام الشارح هنا والفراء يدل على ان هذا الحذف لغة للعرب وليس من قبيل الضرورة لكن الرضى صرح بأن هذا من ضرورة الشعر . هذا وفي البيت شاهد آخر عند قوله «الاطببا» وهو قصر الممدود فانه جاء به في اول البيت مقصورا وفي آخره ممدودا وأصله المد لان الاصل في طبيب أن يجمع على طبباء كشرىف وشرفاء الا أنه اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد فاستقلوا اجتماعهم فأنقلوه من فملا الى أفعلا . فصار أطبباء فاستقلوا ايضا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد فأنقلوا كسرة الباء الى الطاء وأدغمرا

ضربت لولم تسكن وقولنا لوازم تحوز من ضمير المفعول نحو ضربك وضربه لان ضمير المفعول يقع كالمنفصل من الفعل وقد تقدم الكلام على ذلك وعلة اختصاص السكون بالآخر: واما ضمه فنجد اتصاله بالواو التي هي ضمير جماعة الفاعلين المذكورين نحو ضربوا وكتبوا لان الواو هنا حرف مد لا يكون ما قبلها الا مضموما «فان قيل» وقد يقال رموا وغزوا فيكون ما قبلها مفتوحا قيل الاصل رمبوا وغزوا فحركات الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبا الفين ثم وقعت الواو التي هي ضمير الفاعل بعدها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلها ندل على الالف المحذوفة فالفتح في الافعال الماضية هو الاصل والاسكان والضم عارض فيها لما ذكرناه عرفه

ومن اصناف الفعل المضارع

(فصل) قال صاحب الكتاب وهو ما يعقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفعل وللمائب يفعل وللمتكلم أفعل وله اذا كان معه غيره واحدا او جماعة تفعل وتسمى الزوائد الاربع ويشترك فيه الحاضر والمستقبل واللام في قولك ان زيدا يفعل مخصصة للحال كالسين أو سوف للاستقبال ويدخلهما عليه قد مضارع الاسم فاعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر

قال الشارح: هذا القبيل من الافعال يسميه النحويون المضارع ومعنى المضارع المشابه يقال ضارعه وشابته وشاكلته وحالكته اذا حشرت مثله واصل المضارعة تقابل السخيلين على ضرع الشاة عند الرضاع يقال تضارع السخيلان اذا اخذ كل واحد بحلمة من الضرع ثم اتسع فقيل لكل مشتبهين متضارعان فاشتقاقه اذا من الضرع لامن الرضع والمراد انه ضارع الاسماء اى شابهها بما في اوله من الزوائد الاربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء نحو اقوم وتقوم ويقوم فاعرب لذلك وليست الزوائد هي التي اوجبت له الاعراب وانما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابها للاسم والمثابة اوجبت له الاعراب «فان قيل» فمن اين شبه الاسم فالجواب من جهات (احدها) انا اذا قلنا زيدا يقوم فهو يصلح لزمانى الحال والاستقبال وهو مبهم فيهما كما انك اذا قلت رأيت رجلا فهو لواحد من هذا الجنس مبهم فيهم ثم يدخل على الفعل ما يخلصه لواحد بعينه ويقصره عليه نحو قولك زيدا يصيقوم وسوف يقوم فيصير مستقبلا لا غير بدخول السين وسوف كما انك اذا قلت رأيت الرجل فأدخلت على الواحد المبهم من الاسماء الالف واللام قصرا على واحد بعينه فاشتبهما بتعيينهما ما دخل عليهما من الحروف بعد وقوعهما اولاً مبهمين (ومنها) انه يقع في مواقع الاسماء ويؤدى معانيها نحو قولك زيد يضرب كما تقول زيد ضارب وتقول هذا رجل يضرب كما تقول هذا رجل ضارب فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم والمعنى فيهما واحد (والثالث) انها تدخل عليه لام التأكيد التي هي في الاصل للاسم لانها في الحقيقة لام الابتداء نحو قولك ان زيدا يقوم كما تقول ان زيدا انما ولا يجوز دخولها على الماضى لبعدها بينه وبين الاسم فلا يقال ان زيدا لقام على معنى هذه اللام فلما ضارع الاسم من هذه الالوجه اعرب لمضارعة المجرى واعرابه بالرفع والنصب والجزم ولا جر فيه كما لا جزم في الاسماء وهذا معنى قوله «والجزم مكان الجر» وسنذكر هلة ذلك بعد فاعرفه

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب وهو إذا كان فاعله ضمير اثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنث لحقته معه في حال الرفع نون مكسورة بعد الالف مفتوحة بعد أختيها كقولك هما يفعلان وأنتما تفعلان وهم يفعلون وأنتم تفعلون وأنت تفعلين وجعل في حال النصب كثير المتحرك فقيل لن يفعلوا ولن يفعلوا كما قيل لم يفعلوا ولم يفعلوا ﴿

قال الشارح : اعلم ان هذه الامثلة اعني يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلين ليست ثنائية للفعل ولا جماعا له في الحقيقة لان الافعال لاثنين ولا تجمع لان الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة وانفصل الفعل يسير به عن القليل والكثير فلم تكن حاجة الى التثنية والجمع وذلك نحو قولك قام زيد وضرب زيد عمرا فيجوز أن يكون قد قام مرة ويجوز أن يكون قد قام مرارا وكذلك الضرب ولو وجبت ثنائية الفعل أو جمعه إذا أسند إلى فاعلين أو جماعة لجازت ثنيته إذا أسند إلى واحد وتكرر الفعل منه فكان يقال قاما زيد وقاما زيد وذلك فاسد فإذا كان الفعل نفسه لايشئ ولا يجمع فالتثنية في قولك يفعلان والجمع في قولك يفعلون إنما هي للفاعل لا للفعل والالف في قولك يضربان اسم وهي ضمير الفاعل وليست كالالف في الزيدان لان الالف في الزيدان حرف وهي في يضربان اسم وكذلك الواو في يضربون ونحوه إنما هي ضمير الفاعل وليست كالواو في الزيدون لان الواو في الزيدون حرف وهي في يضربون اسم وكذلك الياء في تضربين وكان سيبويه يذهب إلى ان هذه الحروف لها حالتان حال تكون فيها اسماء وذلك اذا تقدمها ظاهر نحو قولك الزيدان قاما والزيدون قاموا فالالف في قاما اسم وهو ضمير والواو في قاموا اسم وهو ضمير واذا قلت قاما الزيدان فالالف في قاما علامة مؤذنة بان الفعل لاثنين وكذلك الواو في الزيدون قاموا اسم لانه ضمير الفاعل واذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرف وعلامة مؤذنة بان الفعل لجماعة وعلى ذلك يحمل قولهم اكلوا في البراغيث ومنه قوله

يأرموني في اشتراء النخيل — ميل قومي فسكلمهم يمدل (١)

ونظير ذلك نون جماعة المؤنث اذا قلت الهندات فمن فالتون ضمير فاذا قلت قمن الهندات فالتون حرف مؤذن بان الفعل لمؤنث بمنزلة التاء في قامت هند ومنه قول الفرزدق

ولكن دياقي أبوه وأمه — بجوران يتصرن السليط أقارب (٢)

وكان ابو عثمان المازني وجماعة من النحويين يذهبون الى أن الالف في قاما ويقومان حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين والواو في قاموا ويقومون حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة وانك اذا قلت الزيدان قاما والزيدون قاموا فالفاعل ضمير مستتر في الفعل كما كان كذلك في الواحد من نحو زيد قام الا ان مع الواحد لا يحتاج الى علامة اذ قد علم ان الفعل لا يخلو من فاعل فاما اذا كان لاثنين أو جماعة افتقر الى علامة اذ ليس من الضرورة أن يكون الفعل لا أكثر من واحد والصحيح المذهب الاول وهو رأى سيبويه لانك اذا قلت الزيدان قاما فقد دخلت هذه الالف محل غلامها اذا قلت الزيدان قام غلامها

(١) شرحنا هذا البيت شرحا مستفيضاً في باب الضمائر فأنظره (ج ٣ ص ٨٧)

(٢) قدمضي قولنا في هذا البيت (ج ٣ ص ٨٩) وافضنا في شرحه فذكرنا كل ما يتعلق به فأنظره هناك

فلما حلت محل مالا يكون الا اسما نفي بأنها اسم قائما الياء في اضربني واخرجني ونحو ذلك فانها اسم ايضاً وهو ضمير فاعل مؤنث وكثير من الذنوبيين يذهبون الى انها حرف علامة تأنيث والفاعل مستكن كما كان في المذكور كذلك نحو قم واذهب والصحيح المذهب الاول لانها تسقط في حال التثنية نحو اضربا واخرجا ولو كانت علامة لم تسقط بضمير التثنية كما لم تسقط في قائتا وضربتا والذون لحقت علامة لرفع في هذه الامثلة الخمسة وجعلوا سقوطها علامة للجزم والنصب محمول عليه كما حمل النصب على الجر في تثنية الاسماء وجعلها لان الجر والجزم نفيان وهذا معنى قوله وجعل في حل النصب كثير المتحرك يريد بغير المتحرك المجزوم فان قيل ولم كان اعراب هذه الافعال بالحروف قيل المتعصفي لاعراب هذه الافعال قبل اتصال هذه الضمائر بها. وجود قائم فوجب اعرابها لذلك وكان حرف الاعراب من هذه الافعال قد تذر تحمله حركات الاعراب لاشتغاله بالحركات التي يقتضيها ما بعده الا ترى أن الالف في نحو يضربان لا يكون ما قبلها الا مفتوحاً فلا يمكن اعرابه لانك لو اعربته ومن جملة الاعراب الجزم الذي هو مسكون فكان يلتقي ما كانا فكان يؤدي الى حذف الالف التي هي ضمير الفاعل فكانت الالف ايضاً تنقلب واوا في حال الرفع لانضمام ما قبلها وكذلك الواو كان يلزم أن تسقط في الجزم فلما بنا حرف الاعراب عن تحمل حركات الاعراب ولم يمكن أن تكون في هذه الحروف التي هي ضمائر لانها اجنبية في الحقيقة من الفعل فجعل ما بعدها وهو النون اذ كان الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل واذا كان ضميراً متصلاً اشتد اتصاله بالفعل وامتزاجه به فلم يمتد به فصلاً وانما خصت النون بذلك لانها اقرب الحروف الى حروف المد واللين وكانت مكسورة مع ضمير الاثنين نحو يضربان وتضربان وذلك لالتقاء الساكنين كما كان كذلك في تثنية الاسماء لافرق بينها وكانت مع الواو والياء في مثل يضربون وتضربون مفتوحة لثقل المكسرة بعد الياء والواو كما كان كذلك في الجمع نحو الزيدون والعمرين فاذا قلت يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين كان مرفوعاً لا محالة ولا تحذف هذه النون الجزم ونصب ولا تثبت الا لرفع قائماً انشده ابو الحسن من قول الشاعر

لولا فوارس من قُتِرَ وأُسرَهم يوم الصليفا لم يوفون بالجار (١)

(١) هذا البيت انشده الاخفش والفارسي وابن عصفور وغيرهم ولم يميزا احداً الى قائل وقد انشدا ابن عصفور مع هذا الشاعر شاهداً آخر هو قول الشاعر .

وأُسُوا بها ليل لو أقسموا على الشمس حولين لم تطلع

برفع «تطلع» وقال. حكم لهم بدلاً من حكمها بحكم ما كانت نافية مثلها فرفع المضارع بعدها كما يرفع بعد ما. اه وقال التبريزي تبالا بن جنى. «وقد لا تجزم لم حلا على لا» وقال ابن مالك ان رفع المضارع بعد لم لئلا ضرورة ذكره صاحب منى اليب. هذا ورواية البيت كافي الشرح تخالف روايته في كثير من الكتب فقد روي هكذا.

لولا فوارس من ذهل وأسرهم يوم الصليفا لم يوفون بالجار

وقوله «فوارس» هو جمع فارس شاذ ونحل. بضم الذال المعجمة. اسم لقبيلتين احدهما ذهل بن شيان بن ثعلبة بن عكاية والآخر ذهل بن ثعلبة بن عكاية وهما من ربيعة. وروى «من حرم» وهو بفتح الجيم قبيلة ايضاً. ونعم في رواية المصريح

فشاذ فسيبه عندنا على تشبيه لم بلا ومثله قول الآخر

أَنْ تَهْطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ (١)

فهذا على تشبيه أن بما المصدرية وهذا طريق الكوفيين فأما البصريون فيحملونه واشباهه على أنها المخففة من الثقيلة وتخفيفها ضرورة والضمير فيها ضمير الشأن والحديث المراد أنه تهبطين فاعرفه

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب «واذا اتصلت به نون جماعة المؤنث رجع مبتدأ فم تعمل فيه العوامل لفظا ولم تسقط كما لا تسقط الألف والواو والياء التي هي ضمائر لانها منها وذلك قولك لم يضربن ولن يضربن ويبنى أيضا مع

تحريف من ذهل. وقوله «واسرتم» يروى مرفوعا بالضعف على فوارس ومجرورا بالاعطف على ذهل وقوله «الصليفاء» فان الذي رواه الشارح بالعين المهملة وهو اسم موضع كانت به وقعة لهم ذكره ياقوت. وروى غير الشارح بالغاء الموحدة ويوم الصليفاء لهوازن على فزارة وعيس واشجع ولم يذكر ياقوت الصلفاء ولا الصليفاء فتدبر والله يرشدك (١) هذا البيت انشده القراء عن القاسم بن معن قاضي الكوفة. وقوله :

أني زعيم يانور فغان سلمت من الرزاح

والاستشهاد في قوله «أن تهطين» حيث لم يحذف النون للنصب وهذا تحول على تشبيه ان الصدرية بما الصدرية أو بان المخففة من الثقيلة على خلاف في هذا بين الكوفيين والبصريين وقد أشار اليه الشارح. ومثل البيت المستشهد به قول الشاعر :

يا صاحبي قدت نفسي نفوسكا وحينما كنتما لاقيتما رشدا
ان تحملا حاجة لي خف محملا وتصنعا نعمة عندي لها وبدا
ان تقرآن على اجماع ويحكما مني السلام والأتشعر احدا

ومثله ايضا قول ابن الدميني .

ولي كبد مقروحة من يدي بها كبد ليست بذات قروح
أبي الناس وبيع الناس ان يشترونها ومن يشتري ذاعلة بصحيح

ومثلها ايضا قول الآخر .

إذا كان امر الناس عند محوزهم فلا بد ان يلقون كل يباب

فقول الاول «أن تقرآن» وقول ابن الدميني «أن يشترونها» وقول الثالث «أن يلقون» كل هذا كقوله في بيت الشاهد «أن تهطين» قال ابن جني «سألت أبا علي رحمه الله عن قول الشاعر «أن تقرآن على أسماء ويحكما» فقال هي مخففة من الثقيلة كأنه قال أنكما تقرآن إلا أنه خفف من غير تعويض . وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد ابن يحيى قال . شبه أن بما فم يعملها كالأعمال ما وهذا مذهب البغداديين . وفي هذا بعد . وذلك أن لا تقع اذا وصلت حالا أبدا . أعني للمضي أو للاستقبال نحو سرني أن قام و يسرني أن يقوم ولا تقول يسرني أن يقوم وهو في حال القيام . وما اذا وصلت بالفعل وكانت مصدرا فم . للحال أبدا نحو قولك مات قول حسن . فيبعد تشبيه واحدة منهما بالآخرى وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبها . قال أبو علي . وأولى أن المخففة من الثقيلة الفعل بلا عوض ضرورة وهذا على كل حال . ان كان فيه بعض الضعف . أسهل مما أرتكبه الكوفيون «اهو قال في موضع آخر . «سألت أبا علي عن أثبات النون في تقرآن بعد ان فقال : ان مخففة من الثقيلة وأولاهما الفعل بلا فصل ضرورة فهذا أيضا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا الا أن الاستعمال اذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس لان السماع يبطل القياس . قال أبو علي : لان الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونقته من هذه القوانين إنما هو ليحقق من ليس من أهل اللغة بأعلاها ويستوى من ليس بقصيح ومن هو فصيح : فاذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب وعدل عن القياس الى السماع «اه

النون المؤكدة كقولك لا تضربن ولا تضربين ﴿

قال الشارح : اعلم ان هذه النون تلتحق آخر الفعل علامة للجمع والضمير في نحو قولك الهندات قدن ويقمن وعلامة للجمع مجردة من الضمير في نحو قدن الهندات على ما تقدم شرحه فاذا تقدم الظاهر كانت النون اسما وضميرا واذا تقدم الفعل كانت حرفا مؤذنا بانه لجماعة مؤنثة لانها « اذا اتصلت بفعل مضارع أعادته مبنيا على حاله الاول من البناء على السكون » وان كانت العلة الموجبة للاعراب وهي المضارعة قائمة موجودة حملا له على الفعل الماضي من نحو جلست وضربت فكما أسكن ما قبل الضمير وهو لام الفعل كذلك أسكن في المضارع تشبيها له بالانه فعل كما انه فعل وآخره متحرك كما ان آخر فعل متحرك قال ميبوبه وليس ذلك فيها بأبعد اذ كانت هي وفعل شيئا واحدا من يفعل اذ جاز فيها الاعراب حين ضارعت الاسماء وليست باسماء يعني انه ليس حمل المضارع في تسكين آخره على الماضي وهما حقيقة واحدة من جهة الفعلية بأبعد من حمل الافعال المضارعة على الاسماء في الاعراب وهما حقيقة تمتاز مختلفتان وتفتح هذه النون لانها نون جمع كما تفتح نون الجمع في قولك الزيدون والعمران فاذا قلت من يضربن كان الفعل في محل رفع واذا قلت لن يضربن كان في موضع نصب واذا قلت لم يضربن كان في محل مجزوم وذلك لان موجب الاعراب موجود وذلك لان المضارعة قائمة وانما وجد مانع منه فحكم على محله بالاعراب « ولا تسقط هذه النون للجزم ولا لنصب كما سقطت تلك النون لانها ضمير كالواو في يضربون والالف في يضربان » فكما لا تسقط الواو والالف هناك كذلك لا تسقط ههنا قال الله تعالى (الأن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح) فأثبت النون لانها ضمير وليست علامة رفع كالتى في لم يضربوا ولن يضربوا ونظير هذه النون في بناء الفعل عند اتصالها به نون التأكيذ الخفيفة والثقيلة في نحو « والله ليقومن وليضربن وليقومن وليضربن » وذلك من قبل ان الاصل في الافعال ان تكون مبنية وانما أعرب منها ما أعرب للشبه بالاسم فاذا دخلت عليها نون التأكيذ أكدت معنى الفعلية ومكنته فقلب جانب الفعل وبعد من الاسم فعاد الى أصله ونحوه ما لا ينصرف انما منع من الصرف لشبه الفعل فاذا دخلت عليه الالف واللام أو أضيف بعد من للفعل وتمكنت فيه الاسمية فعاد الى أصله من دخول الجر والتنوين اللذين كانا له في الاصل هذا مع ما في التركيب من الخروج عن التمكن وسيوضح أمر ذلك في الحروف ان شاء الله ،

ذكر وجوه اعراب المضارع

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هي الرفع والنصب والجزم وليست هذه الوجوه بأعلام على ما كان كوجوه اعراب الاسم لان الفعل في الاعراب غير أصيل بل هو فيه من الاسم بمنزلة الالف والنون من الالفين في منع الصرف وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الاعراب وهذا بيان ذلك ﴾ قال الشارح : لماوجب للافعال المضارعة ان تكون مربة بالحمل على الاسماء والشبه لها وكان الاعراب جنسا تحتها أنواع كان القياس ان يدخلها جميع أنواعه من الرفع والنصب والجر كما كان في الاسم كذلك الا ان الجر امتنع من الافعال لامرين (احدهما) ان الجر يكون بأدوات يستحيل دخولها على الفعل وهي حروف

الجر والاضافة فخروف الجر لها معان من التبعيض وللغاية والملك وغير ذلك مما لا معنى له في الافعال وأما
الاضافة فالنقض بها التعريف أو التخصيص والافعال في غاية الابهام والتنكير فلا يحصل بالاضافة اليها تعريف
ولا تخصيص فلم يكن في الاضافة اليها فائدة (الامر الثاني) ان الفعل يلزمه الفاعل ولا يفارقه والمضاف اليه داخل
في المضاف ومن تمامه وواقع موقع التنوين منه ولا يبلغ من قوة التنوين ان يقوم مقامه شيئا كقويان « فان
قيل « على الوجه الاول كان الجر لا يكون الا بأدوات يستحيل دخولها على الافعال فكذلك الرفع والنصب
في الاسماء انما هما للفاعل والمفعول ولا يكونان الا بالافعال وحروف يستحيل دخولها على الافعال ومع ذلك
فقد دخلت الافعال على غير ذينك الحدين بأدوات غير أدواتهما في الاسماء فهلا كان الجر كذلك يدخل الافعال
على غير منهاجه في الاسماء وبأدوات غير أدواتها في الاسماء فالجواب ان الرفع والنصب في الاسماء الاصل فيهما
ان يكونا للفاعلين والمفعولين وقد يكونان لغيرهما على سبيل الشبه بهما ويكون لهما أدوات مجازية ولا يصير
المرفوع بها فاعلا حقيقة ولا المنصوب مفعولا حقيقة وذلك في نحو كان زيد قائما ألا ترى ان زيدا ههنا ليس
بفاعل وقع منه فعل ولا قائما مفعول وقع به فعل وانما ذلك على سبيل التشبيه اللفظي وكذلك ان زيدا قائم
مشبهان بالفاعل والمفعول وكذلك المبتدأ والخبر يرفعان على التشبيه بالفاعل وعاملهما معنى غير لفظ وليس
كذلك الجر فانه لا يكون الا بحروف الجر أو بالاضافة فلما كان الرفع والنصب قد توسم فيهما في الاسماء وجاء
على غير منهاج الفاعل والمفعول على سبيل التشبيه جازان يكونان في الافعال المشابهة للاسماء وجعل لهما أدوات
غير أدوات الاسماء ولم يكن الجر كذلك لان أدواته في الاسماء على منهاج واحد لا تختلف فلما يتسعوا فيه
اتساعهم في الرفع والنصب امتنع دخوله في الافعال ولم يجعل له أدوات غير تلك الأدوات فجعل الجزم فيها
مكانه وساغ دخوله عليها اذ كان حذفاً وتخفيفاً اذ الافعال ثقيلة فلذلك صار اعراب الافعال ثلاثة رفعاً ونصباً
وجزماً وقوله « وليست هذه الوجوه باعلام على معان كوجوه اعراب الاسم » يعني ان الاعراب في الاسم انما
كان للفصل بين المعاني فكل واحد من أنواعه أمانة على معنى فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر
علم الاضافة وليس في الافعال كذلك وانما دخل فيها لضرب من الاستحسان ومضاربة الاسم ولم يبدل الرفع
فيها على معنى الفاعلية ولا النصب على معنى المفعولية كما كان في الاسماء كذلك وقوله « بل هو فيه من الاسم
بمنزلة الالف والنون من الالفين في منع الصرف » يعني ان منزلة دخول الاعراب في الافعال المضارعة
بمنزلة الالف والنون في سكران وعطشان لان الالف والنون انما منعتا الصرف لشبههما بألفي التأنيث
في نحو بيضاء وحراء وان كان منع الصرف في النى التأنيث انما هو للتأنيث ولزومه وليس منع الصرف في
نحو سكران وعطشان كذلك بل بالحل على النى التأنيث كما كان دخول الاعراب في الاسماء لحاجة الاسماء
اليه في الفصل بين المعاني وفي الافعال على غير هذا المنهاج وقوله « وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير
ما استوجب به الاعراب » يريد ان الرفع فيه بما مل وهو وقوعه مع الاسم والنصب بالنواصب والجزم بالجوازم
فلما الاعراب فيه وهو استحقاقه لدخول هذه الانواع عليه فبالمضارعة فاهرف الفرق بين موجب الرفع وغيره
من أنواع الاعراب وبين موجب الاعراب نفسه ولا تفلط وسيوضح أمر العوامل بعد ان شاء الله تعالى ،

المرفوع

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كقولك زيد يضرب رفته لان ما بعد المبتدأ من مظهر صحة وقوع الاسماء وكذلك اذا قلت يضرب الزيدان لان من ابتداء كلاما منتقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان يكون أول كلمة يفوه بها اسما أو فعلا بل مبدءا كلامه موضع خيرة في أى قبيل شاء ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان عامل الرفع في الفعل المضارع المرفوع انما هو وقوعه موقع الاسم وموجب الاعراب مضارعة الاسم فيهما غير ان والمعنى بوقوعه موقع الاسم انه يقع حيث يصح وقوع الاسم الا ترى انه يجوز ان تقول يضرب زيد فترفع الفعل اذ يجوز ان تقول اخوك زيد لانه موضع ابتداء كلام وليس من شرط من اراد كلاما ان يكون اول ما ينطق به فعلا أو اسما بل يجوز ان يأتي فيه بايها شاء ولذلك قال « هو موضع خيرة » اي كان المتكلم بالخيار ان شاء اتي بالاسم وان شاء اتي بالفعل هذا مذهب سيبويه وقد وهم ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب ان مذهب سيبويه ان ارتفاعه بمضارعة الاسم ولم يعرف حقيقة مذهبه وتبعه على ذلك جماعة من اصحابه والصحيح من مذهبه ان اعرابه بالمضارعة ورفعه بوقوعه موقع الاسم على ما ذكرنا وذهب جماعة من البصريين الى ان العامل في الفعل المضارع الرفع انما هو تعريبه من العوامل اللفظية مطلقا وذلك ضعيف لان التعري عديم الامايل والعامل ينبغي ان يكون له اختصاص بالمعمول والعدم نسبته الى الاشياء كلها نسبة واحدة لا اختصاص له بشيء دون شيء فلا يصح ان يكون عاملا وزعم الفراء من الكوفيين ان العامل فيه الرفع انما هو تجرده من النواصب والجوازم خاصة وهو ايضا ضعيف لامرين (احدهما) انه تعليل بالعدم المحض وقد افندناه (والثاني) ان ما قاله يقضى بان اول احوال الفعل المضارع النصب والجزم والامر بعكسه وذهب الكسائي منهم ايضا الى ان العامل فيه الرفع ما في اوله من الزوائد الاربع قال لانه قبلها كان مبنيا وبها صار مرفوعا فاضيف العمل اليها ضرورة اذ لاحداث سواها وهو قول واه ايضا لان حرف المضارعة اذا دخل الفعل صار من نفس الفعل كحرف من حروفه وجزء الشيء لا يعمل في باقية لانه يكون عاملا في نفسه ووجه ثان ان الناصب يدخل عليه فينصبه والجازم يجزمه وحروف المضارعة موجودة فيه فلو كانت هي العاملة الرفع لم يجز ان يدخل عليها عامل آخر كما لم يدخل ناصب على جازم ولا جازم على ناصب « فان قيل » فانت قد تقول ان لم يفعل فلان كذا وكذا فعلت كذا وكذا فتدخل حرف الشرط على لم وهي جازمة مثله وغلب احدهما على الآخر فكذلك حرف المضارعة يعمل الرفع في الفعل فاذا دخل عليه ناصب او جازم غلب فصار العمل له فالجواب ان الفرق بينهما ان ان الشرطية بطل عملها بعامل بعدها لقرينه من المعمول وفيما نحن فيه يبطل العمل بعامل قبله وكلاهما لفظي فبان الفرق بينهما « فان قيل » فاذا قلتم انه يرتفع بوقوعه موقع الاسم فما بالكُم ترفعونه بوقوعه موقع مرفوع ومنصوب ومخفوض في قولك زيد يضرب وظننت زيدا يضرب ومررت بزيدا يضرب وهلا اختلف اعراب الفعل بحسب اختلاف اعراب الاسم الواقع موقعه فالجواب ان عامل الرفع في الفعل انما هو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم وذلك شيء واحد لا يختلف واما اختلاف اعراب الاسم فبحسب اختلاف عوامله وعوامل الاسم لا تأثير لها في الفعل فلا يختلف اعراب الفعل باختلافها « فان قيل » ولم كان وقوعه موقع الاسم

يوجب له الرفع دون غيره من نصب او جزم قيل من قبل ان وقوعه موقع الاسم ليس عاملا لفظيا فأشبهه الابتداء الذي ليس بعامل لفظي فعمل مثل عمله فأعرفه ؛

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وقولهم كاد زيد يقوم وجعل يضرب وطفق يأكل الاصل فيه ان يقال قائما وضاربا وآكلا ولكن عدل عن الاسم الى الفعل لنرض وقد استعمل الاصل فيمن روى بيت الحماسة ﴿فأبت الى فهم وما كدت آتيا﴾﴾

قال الشارح : كان صاحب الكتاب لما قرر ان الفعل يرتفع وقوعه موقع الاسم اعترض على نفسه بقولهم « كاد زيد يقوم وجعل يضرب وطفق يأكل » فان هذه الافعال مرتفعة في هذه المواضع ولا يستعمل الاسم فيها فلا يقال كاد زيد قائما وطفق آكلا ولا جعل ضاربا ثم اجاب عن ذلك بان قال « الاصل في كاد زيد يقوم ان يقال قائما وفي جعل يضرب ضاربا وفي طفق يأكل آكلا وانما عدل عن الاسم الى لفظ الفعل لنرض » وذلك الغرض ارادة الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباس به فاذا قلت كدت افعل كأنك قلت مقاربا لفعله اخذنا في أسباب الوقوع فيه ولست بمنزلة من لم يتماطه بل قربت من زمنه حتي لم يبق بينك وبينه شيء الا مواعنته وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم والذي يدل على صحة ذلك انك تحكم علي موضع هذه الافعال بالاعراب فتقول هي في محل نصب والمراد انها واقعة موقع مفرد حقه أن يكون منصوبا ونظير ذلك عسى نحو قولك عسى زيد أن يقوم والتقدير عسى زيد القيام وان كان المصدر غير مستعمل ونظائر ذلك كثيرة فأما بيت الحماسة

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدْتُ آتِيَا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُمَا وَهِيَ تَصَغِيرُ (١)

(١) البيت من أبيات لتأبط ثرا . و كان بنو لحيان من هذيل قد أخذوا عليه طريقه وقد وجدوه عند جبل يشتر (عسلا فقالوا له . استأمر فكره أن يفعل ثم صب مامعه من العسل على الصخر ووضع صدره عليه حتى انتهى إلى الارض من غير طريق فنجأ منهم . وأول هذه الابيات

إذا المرء لم يحتل وقد جدجده أضاع وقاسى أمره وهو مدبر
ولكن أخواله الحزم الذي ليس نازلا به الخطب الا وهو القصد مبصر
فذاك قريع الدهر ماعاش حول اذا سد منه منخر جاش منخر

ثم يقول :

أقول للحيان وقد صفرت لهم وطاب ويومى ضيق الحجر معور
ها خطنا اما اسار ومنه وامادم والقنل بالحر أجدر
وأخرى أصادى النفس عنها وأنها لمورد حزم ان فلت ومصدر
فرشت لها صدرى فزل عن الصفا به جؤجؤ عبل ومتن مخصر
مخاطب سهل الارض لم يكده الصفا به كدحة والموت خزيان ينظر

فأبت الى فهم (البيت)

والاستشهاد في قوله « وما كدت آتيا » فان الاصل في خبر كاد الاسم المفرد ولكنه رخص في الاستعمال . قال ابن جني : واستعمل الاسم الذي هو الاصل المرفوع في الاستعمال موضع الفعل الذي هو مرفوع وذلك ان قولك كدت افوم اصله كدت

قالبية لتأبط شرا ويروى ولم أك آتبا فمن قال ولم أك آتبا لم يكن فيه شاهد ولا شذوذ والمراد ولم
 اك آتبا في نظرم لانهم كانوا قد احاطوا به ومن روى وما كدت آتبا وهي الرواية للصحيحة المختارة فالشاهد
 انه استعمل الاسم الذي هو الاصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع وذلك أن قولك كدت
 اقوم اصله كدت قائما والمعنى وما كدت أؤوب الى اهل وهم بنوهم لانه احيط بي واشفيت على التلف
 وقاربت أن لأرجع اليهم ومثله في مراجعة الاصل المرفوض قوله

أَكْثَرْتَ فِي الْمَثَلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا (١)

ومن ذلك عسى النور ايسا فاستعمل الاسم موضع الفعل ووجه ثان في ارتفاع الفعل بعد كاد أن
 الاصل في كاد زيد يقوم زيد يقوم فارتفع الفعل بوقوعه موقع الاسم في خبر المبتدأ ثم دخلت كاد لمقاربة الفعل
 ولم يكن لها عمل في الفعل فبقى على خاله من الرفع،

قائما ولذلك ارتفع المضارع فاخرجه الشاعر على اصله المرفوض كما يضطر الشاعر الى مراجعة الاصول عن مستعمل
 الفروع نحو صرف ما لا ينصرف واطهار التضعيف وتصحيح المعنى وما جرى مجرى ذلك وهذه الرواية الصحيحة في
 البيت والمعنى عليها البتة ألا ترى أن معناه قابت وما كدت اءوب كقولك سلمت وما كدت اسلم وكذلك كل ما يلي
 هذا الحرف من قبله ومن بعده يدل على ما قلناه واكثر الناس يروى « ولم أك آتبا » ومنهم من يروى « وما
 كنت آتبا » والصواب الرواية الاولى اذ لا معنى هنا لقولك وما كنت ولا لقولك ولم أك . وهذا واضح اه

(١) نسب قوم هذا البيت الى رؤبة بن العجاج وقال البندادي « ولم أجده في ديوان رجزه » والشاهد فيه قوله
 « صائما » حيث راجع الاصل المرفوض في الاستعمال وجاء بجبر عسى اسم مفرد قال ابن هشام « طعن في هذا البيت
 عبد الواحد الطراح في كتابه بغية الآمل ومنية السائل فقال هو بيت مجهول ولم ينسبه الطراح الى احد فسقط الاحتجاج
 به . ولو صرح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه فان فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين بيتا
 مجهولة القائلين . والشاهد في قوله صائما فانه اسم مفرد جيء به خبرا لعسى . كذا قالوا والحق خلافه وان عسى هنا
 فعل تام خبرى لا فعل ناقص انشائي يدل على انه خبرى وقوعه خبرا لان ولا يجوز بالاتفاق ان زياد اهل قام وان
 هذا الكلام يقبل التصديق والتكذيب وعلى هذا فالعنى انى رجوت ان اكون صائما وصائما خبر لا كان وان والفعل
 مفعول لعسى وسيبويه يحيز حذف ان والفعل اذا قويت الدلالة على المحذوف الا ترى انه قدر في قوله « من لدشولا » من
 لدان كانت شولا . ومن وقوع عسى فعلا خبريا قوله تعالى (هل عسيتم ان كتب عليكم القتال الا تقاتلوا) الا ترى ان الاستفهام
 طلب فلا يدخل على الجملة الانشائية وان المعنى قد طمعتم ان لا تقاتلوا ان كتب عليكم القتال . ومما يحتاج الى النظر قول
 القائل عسى زياد ان يقوم فانك ان قدرت عسى فيه فعلا انشائيا كما قاله النحويون اشكل اذ لا يسند فعل الانشاء
 الا الى منشئه وهو المتكلم كعمت واشتريت واقسمت وقبلت وايضا فمن المعلوم ان زيادا لم يترج وانما المترجى المتكلم
 وان قدرته خبرا كما في البيت والآية فليس المعنى على الاخبار ولهذا لا يصح تصديق قائله ولا تكذيبه فان قلت يخلص
 من هذا الاشكال انهم نصبوا على ان كان وما شبهها افعال جارية مجرى الادوات فلا يلزم فيها حكم سائر الافعال . قلت
 قد اعترفوا مع ذلك بانها مستندة اذ لا ينفك الفعل المركب عن الاسناد الا ان كان زائدا او مؤكدا على خلاف في هذين
 ايضا وقالوا ان كان مستندة الى مضمون الجملة وقد بينا ان الفعل الانشائي لا يمكن اسناده لغير المتكلم . وانما الذي يخلص
 من الاشكال ان يدعى انها هنا حرف بمنزلة لعل كما قال سيبويه والسيرافي بحرقتها في نحو عسى وعساك وعساه
 وقد ذهب ابو بكر وجماعة الى انها حرف دائما واذا حملناها على الحرفية زال الاشكال اذ الجملة الانشائية حينئذ اسمية
 لا فعلية كما تقول لعل زيادا يقوم فاعرف الحق وهدع التقليد اه

المنصوب

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿انتصابه بأن واخواته كقولك أرجو أن يغفر الله لي ولن ابرح الارض وجئت كي تعطيني واذن اكرمك﴾

قال الشارح : قد تقدم الكلام في اعراب الفعل وأنه يدخله الرفع والنصب والجزم وقد استوفيت الكلام على رفعه فأما النصب فيه فبموامل لفظية وهي أن ولن وكى واذن هذه الاربعة تنصب الفعل بأنفسها وما عداها فباضمار أن معها على ماسياتى بيانه والاصل من هذه الاربعة أن واسائر النواصب محمولة هاهاها وإعما عملت لاختصاصها بالافعال كما عملت حروف الجر في الاسماء لاختصاصها بها وأما عمل النصب خاصة فاشبه أن الخفيفة بأن الثقيلة الناصبة للاسم ووجه المشابهة من وجهين من جهة اللفظ والمعنى فأما اللفظ فهما مثلان وان كان لفظ هذه اقصى من تلك ولذلك يستقيحون الجمع بينهما كما يستقيحون الجمع بين الثقيلتين فلا يحسن عندهم إن أن تقوم خير لك كما يستقيحون إن أن زيدا قائم يعجبني في معنى إن قيام زيد يعجبني وأما المعنى فمن قبل أن أن وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر كما أن أن المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد فكما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل «فان قيل» فهلا ينصبون بما المصدرية في قولك يعجبني ما تصنع وهي مع ما بعدها مصدر كما كانت أن كذلك فالجواب أن الفرق بينهما من وجهين (أحدهما) أن أن إنما نصبت لمشابهة أن الثقيلة بعد استحقاق العمل بالاختصاص فأما فلم تستحق به العمل لانه لا اختصاص لها بالفعل الا ترى انه يقع بعدها الفعل والاسم فكما يقال يعجبني ما تصنع بمعنى صنيعك فكذلك يقال يعجبني ما انت صانعة في معنى صنيعك ايضا فلم يكن لها اختصاص واستحقاق لنفس العمل لم يؤثر فيها شبه أن (والوجه الثاني) أن أن المخففة أشبهت أن الثقيلة من وجهين من جهة اللفظ ومن جهة المعنى على ما تقدم وأما ما قلنا أشبهت من جهة واحدة وهي كونها مع ما بعدها مصدرا كما ان تلك كذلك فلم تستحق العمل من جهة واحدة على أن من العرب من يلقى عمل أن تشبيها بما وعلى هذا قرأ بعضهم أن يتم الرضاعة بالرفع ومنه قوله :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنَى السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا (١)

والذي يلنى أن عن العمل لمشابهة ما فانه لا يميل ما لمشابهة ان لعدم اختصاصها فاعرفه ، واما « لن » فحرف ناصب عند سيبويه وهو تقيض سوف وذلك أن القائل إذا قال سوف يقوم زيد فتفى هذا لن يقوم زيد ويجوز أن يتقدم عليها ما عملت فيه من الفعل المنصوب نحو قولك زيدا لن اضرب بخلاف أن لان أن وما بعدها مصدر فلا يتقدم عليه ما كان في حيزه وليس كذلك لن لانها انما تنصب لشبهها بأن ووجه الشبه بينهما اختصاصها بالافعال ونقلها إياها إلى المستقبل كما كانت أن كذلك وكان الخليل يذهب في إحدى الروايتين عنه إلى أن الاصل في لن لأن ثم خفت لكثرة الاستعمال كما قالوا أبش والاصل اي شيء تخفت

وكما قلوا كينونة والاصل كينونة وهو قول يضاف اذ لا دليل يدل عليه والحرف اذا كان مجموعه يدل على معنى فاذا لم يدل دليل على التركيب وجب أن يعتقد فيه الافراد اذ التركيب على خلاف الاصل ورد سبويه هذه المقالة لجواز تقدم معموله عليه ولو كانت مركبة من لأن لكان ذلك مستمعا كما متناع زيدا لأن اضرب وللخليل أن يقول انهما لما ركبا زال حكمهما عن حال الافراد وكان الفراء يذهب إلى أن الاصل في لن ولم لا وانما ابدل بن الف لا النون في لن والميم في لم ولا ادري كيف اطلع على ذلك اذ ذلك شيء لا يطلع عليه الا بنص من الواضع، واما اذ فحرف ناصب أيضا لاختصاصه ونقله الفعل الى الاستقبال كان وهي جواب وجزاء فيقول القائل انا ازورك فتقول اذن أكرمك فاما اردت اكراما توقعه في المستقبل وهو جواب لكلامه وجزاء زيارته ولها ثلاثة احوال (احدها) أن تدخل في الفعل في ابتداء الجواب فهذه يجب اعمالها لا غير نحو قولك اذن اكرمك في جواب انا ازورك قال الشاعر وهو عبد الله بن محمد الضبي

أَرَدْتُ حَارَكَ لَا يَرْتَمِعُ بَرَوْضَتِنَا إِذَنْ يَرُدُّ وَقَيْدُ الْغَيْرِ مَكْرُوبُ (١)

(والثاني) ان يكون ما قبلها ولوا اوفاء فيجوز اعمالها والغاؤها وذلك قولك زيد يقوم واذن يذهب فيجوز ههنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفين وذلك انك ان عطفت واذن يذهب على يقوم الذي هو الخبر الغيت اذن من العمل وصار بمنزلة الخبر لان ما عطفت على شيء صار واقعا موقعه فكأنك قلت زيد اذن يذهب فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لانه خبر المبتدأ وان عطفته على الجملة الاولى كانت الواو كالمستأنفة وصار في حكم ابتداء كلام فاعمل لذلك ونصب به قال الله تعالى (واذا لا يلبثون خلافا لك الا قليلا) وفي قراءة ابن مسعود واذا لا يلبثوا بالنصب على ما ذكرنا وقال تعالى (فاذا لا يؤنون الناس تقيرا) (واما الحالة الثالثة) فان تقع متوسطة لا محالة معتمدا ما بعدها على ما قبلها او كان الفعل فعل حال غير مستقبل وذلك في جواب من قال انا ازورك اذن اكرمك فترفع هنا لان الفعل معتمد على المبتدأ الذي هو انا وكذلك لو قلت ان تكرمني اذن اكرمك فتجزم لان الفعل بعد اذن معتمد على حرف الشرط واما الغيت في هذه الاحوال لان ما بعد

(١) هذا البيت من ايات رواها أبو تمام والمفضل لعبد الله بن عنمة الضبي وهي:

ما ان ترى السيد زيدا في نفوسهم كما تراه بنو كوز ومرصوب
ان تسألوا الحق نعطي الحق سائله والدرع محبة والسيف مقروب
وان أيتيم فأنا معشر أئف لا نطعم الحسف ان السم مشروب
فأزجر حمارك (البيت) وبعده،

ان تدع زيد بنى فهل لتضبة نفضت لورعة ان الفضل محبوب
ولا يكون كجري داحس لكم في غطفان غداة الشب عرقوب

والشاهد في البيت قوله «اذن يرد» حيث نصب الفعل المضارع لوقوع اذن في ابتداء الجواب وقوله «لا يرتع بروضتنا» يجوز عند الكسائي ان يكون مجزوما على اعتبار لافيه ناهية وليس الجزم لوقوعه في جواب الامر. وعنده ان يرد مجزوم لان منصوب كاهو مذهبه في نحو لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد. وعلى ما قررناه اولا اذن منقطع عما قبله مصدر كأن المخاطب قال لا أزجر. فاجاب بقوله اذن يرد

أذن معتمد على ما قبلها وما قبلها محتاج إلى ما بعدها وهي لا تعمل إلا مبتدأة ولا يصح إذا تقدمت مبتدأة لاعتداد ما بعدها على ما قبلها وكانت مما قد يلغى في حال فأنليت هنا فأما قول الشاعر

لا تترُكني فيهم شطيروا إني إذا أهلك أو أطير (١)

فانه شاذ وان صحت الرواية فهو محمول على ان يكون الخبر محذوفاً وابتدأ اذن بعد تمام الاول بخبره وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه كأنه قل لا تتركني فيهم غريباً بعيداً إني أذل إذا أهلك أو أطير أو يكون شبه اذن هنا بلن فلم يأنها لانها جميعاً من نواصب الافعال المستقبلية ويشبه اذن من عوامل الافعال بأفعال الشك واليقين لأنها أيضاً تعمل وتلغى إلا ان أفعال الشك إذا تأخرت أو توسطت يجوز ان تعمل وأذن إذا توسطت بين كلامين أحدهما محتاج الى الآخر لم يجوز ان تعمل لأنها حرف والحروف أضعف في العمل من الافعال فلذلك جاز في أفعال اليقين والشك الاعمال إذا توسطت أو تأخرت ولم يجوز إعمال اذن في الموضع الذي ذكرناه ، وأما « كي » فلا عرب فيها مذهبان (أحدهما) ان تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة أن تكون مع ما بعدها بمنزلة اسم كما كانت أن كذلك (والآخر) ان تكون حرف جر بمنزلة اللام فينصب الفعل بعدها باضمار أن كما ينصب بعد اللام فإذا كانت بمنزلة أن جاز دخول اللام عليها قال الله تعالى (لكيلا تأسوا على ما كنتم تعملون) ولكيلا يعلم بعد علم شيئا) وقياس كي هذه ان تكون بمنزلة أن ولولا ذلك لم يجوز دخول اللام عليها لان حرف الجر لا يدخل على مثله فأما قول الشاعر

فلا والله لا يلغى ليا بي ولا لما بهم أبداً دوا (٢)

(١) هذا البيت أحد الشواهد التي لم ينسبها أحد الى قائله والاستشهاد به في قوله « اذن أهلك » حيث جاء بالفعل منصوباً باذن مع كونه خبراً عما قبله بتأويل ان الخبر هو مجموع اذن أهلك لا أهلك وحده فتكون اذن مصدرية . هكذا قرره العلامة الرضى وهو كما لا يخفى عليك تخلص آخر غير الذي تخلص به الشارح هنا وكلام الشارح هو الذي ذهب اليه السيرافي في شرح الكتاب حيث قال : « هذا البيت شاذ ولا يحتج به لان قائله مجهول لا يخرج بقوله فان صح فأما ان يقال انه لغة حمل فيها اذن على ان وهي لا تلغى بحال او نقول خبر ان مقدراى انى لا اقدر على ذلك وجملة اذن أهلك مستأنفة واذن فيها مصدرية » اه وقال الاندلسي : « يجوز ان يكون خبر ان محذوفاً الى انى لا اتمل ذلك ثم ابتدأ فقال اذن أهلك . والوجه رفع أهلك وجعل ار بمعنى الا » اه وقدر العلامة البدر الدماميني ما ذهب اليه الرضى ونقلناه لك في صدر الكلام بان مقتضاء جواز ان نقول زيد اذن يقوم بنصب يقوم على ان يكون زيد مبتدأ وخبره هو المجموع من اذن يقوم وصرح كلامهم بإياه واجابوا بان توجيه الرضى انما هو بيان وجه ارتكاب الشذوذ في هذا المجموع فلا يمكن بحال ان يكون مقتضاء جواز النصب في كل ما سواه مما لم يتحقق فيه شذوذ عن القياس وقال الفراء : « اذا وقعت اذا على يفعل وقبلها اسم بطلت فلم تنصب فقلت انا اذا اضربك . واذا كانت في اول الكلام ان نصبت يفعل ورفعت فقلت انى اذا وذيك والرفع جائز أنشدني بعض العرب : لا تتركني فيهم شطيروا البيت وانما جاز في ان ولم يجوز في المبتدأ بغير ان لان الفعل لا يكون مقدماً في ان وقد يكون مقدماً لو انما أسقطت » اه والخطير الغريب »

(٢) هذا البيت من قصيدة لمسلم بن معبد الوالي . وكان من امره انه كان غائباً فكتب اليه للمصدق اى لعامل الزكاة وكان رقيب - وهو عمارة بن عبيد الوالي - عريفا . فظن مسلم ان رقبيا أغراء وكان مسلم بن اخت رقيب وابن عمه فقال .

فشاذ لا يحمل عليه غيره مما كثرت وفشاوا إذا كانت حرف جر جاز دخولها على الاسماء كدخول حرف الجر من ذلك قول بعض العرب كيمه فأدخل كي على مافي الاستفهام كما يدخل عليها حروف الجر نحو لم وبم وعم فحذف الالف كما يحذفها مع حروف الجر وأدخل عليها هاء السكت في الوقف فقال كيمه كما يقال فيه وعمه فإذا قلت جئت لكي تكرمني لم تكن إلا الناصبة بنفسها لدخول اللام عليها وإذا قلت جئت كي تكرمني من نحو قوله تعالى (كيلا يكون دولة) جاز فيه الامران جميعاً على انه قد حكي عن الخليل انه لا ينتصب بشيء إلا بان اما ان يكون ظاهرة أو مقدرة وهذا يقتضي ان يكون النصب بعد كي واذن باضرار أن قاعره ،

(فصل) قال صاحب الكتاب (وينتصب بأن مضمرة بعد خمسة أحرف وهي حني واللام وأوهني الى دوو الجمع والفاء في جواب الاشياء الستة الامر والنهي والنفي والاستفهام والتعني والعرض وذلك قولك

بكت ابلى وحق لها البكاء وفرقها المظالم والمداء
إذا ذكرت عرافة آل بشر وعيشا مالاولة انشاء
ودعرا قد مضى ورجال صدق سوا قد كان بعدهم الشقاء
إذا ذكر المرير لها افشعرت ومس جلودها منه ازواء
وقبل البيت الشاهد .

إذا مولى رهبت الله فيه وارحاما لها قبلى رعاء
رأى ما قد فعلت به موال فقد غمرت صدورهم وداءوا
فكيف بهم ؟ فان احسنت قالوا - أسأت ؟ وان غفرت لهم اسأوا
فلا وأبيك لا يلقى لما لا ولا للما بهم (البيت)

والظالم جمع مظلمة - بكسر اللام - وهو ما اخذه الظالم وكذلك الظلامة والظلمة . والمداء - بفتح الميم - الظلم ونجاوز الحد وهو صدر عد عليه . وقوله « اذاذ كرت » فاذا ظرف لقوله بكنت وفاعل ذ كرت ضمير الابل وانشاء أى انك كيف يقال ثناء اذا كفه وقوله « ورجال صدق » هو منصوب بالمعطف على عرافة آل بشر وسعوا معناه تماطوا اخذ الزكاة والساعي من ولي شئ على قوموا كثر ما يقال في ولاية الصدقة . والا نزواء التقبض وتقاضى من كذا اذا تمامه وانزوى عنه . وقوله « اذا مولى رهبت الله فيه الخ » فان رهبت الله معناه خفت الله في جانبه . وقبلى هو بفتح القاف وسكون الباء الموحدة . والرعاء جمع راع من الرعابة وهي تفقد الشئ . وتحفظه . وقوله « رأى ما قد فعلت به الخ » ما موصولة او نكرة موصوفة . ول اول لرأى والمفعول الثانى محذوف أى رآه شر الوسوما أو نحو ذلك . وموال فاعل رأى وهو جمع مولى . وغمرت من الغمر - بكسر الغين المعجمة - وهو الحقد والغل يقال غمر صدره على وبابه فرح وتسكن الميم في المصدر ايضاء وداء أى مرضوا وهو فعل ماض من الداء وقوله « فكيف بهم الخ » معناه كيف اصنع بهم وهم جماعة لا يمتثلون لى بفضل ما اصنع . وقوله « فلا وأبيك » هكذا رواه في ضالة الاديب ابو محمد الاسود الاعرابى وجملة لا يلقى جواب القسم أى لا يوجد شفاء لمساى من الكدر ولا لمساىهم من داء الحسد . واللام الثانية في « المعاء » مؤيدة الاولى . ورواه صاحب منتهى الطلب من اشعار العرب هكذا .

فلا والله لا يلقى لما لا وشأنهم من البلوى دواء

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت

سرت حتى أدخلها وجنتك لتكرمني ولا تمنك أو تعطيني حتى ولا تأكل السمك وتشرب اللبن وإيتني فأكرمك ولا تطعنوا فيه فيحل عليكم غضبي وما تأتينا فتجدنا رهمل لنا من شفعا فيشفعوا لنا وباليمني كنت معهم فأفوز والآنزل فتصيب خيرا ، ﴿

قال الشارح : اعلم ان « الفعل ينتصب بعد هذه الاحرف التي ذكرها وهي خمسة » منها اثنان من حروف الجر وثلاثة من حروف العطف « وهما حتى واللام وذلك قولك سرت حتى أدخلها وجنتك لتكرمني » فالفعل بعد هذه الحروف ينتصب باضمار أن لا بها نفسها « فان قيل » ولم قلتم إن أن مقدرة بهذه الحروف ولم تكن مقدرة بعد اذن وان وكى قيل ان اذن وان وكى في أحدهما تلزم الافعال وتحدث فيها معاني فصارت كأن في لزومها الفعل فحملت عليها وعملت عملها لمشاركتها ايضا على ما مر فاما اللام وحتي فهما حرفا جر وامل الاسماء لان الفعل في الافعال فذا وجد الفعل بعدهما منصوبا كان بغيرها فاذا قسرت أن صارت اللام وحتي عاملتين في اسم على أصلهما لان أن والفعل في تأويل الاسم وانما صاغ حذف ان والنصب بهما لان حتى واللام صارتا عوضين منها فكانت كالموجودة لوجود العوض منها وقال الكوفيون النصب في قولك جنت لا كرمك ومرت حتى أدخل المدينة انما هو اللام وحتي فاللام هي الناصبة لا كرمك وهي بمنزلة أن وليست هي لام الخفض التي في الاسماء ولا لكنها لام تقييد الشرط فتعمل على معنى كي واذا أنت اللام مع كي فالنصب باللام وكى مؤكدة لها واذا انفردت كي فالعمل بها ان جاءت أن مظهرة بعد كي فهو جائز عندهم وصحيح ان يقال جنتك لكي ان تكرمني ولا موضع لان لا ثم أو كيد لكي كما كدتما في قوله أردت لكيما أن تطير بقرتي وتركها شاة بليدة بلقع (١)

(١) هذا البيت قله اخلاصه كتاب نحوي ومع هذا قام يرفق قاله . والشاهد فيه بحسب ان المصدرية بعد كي مؤكدة لها والنصب انما هو بكي هكذا قرر الشارح . وقال الاخفش ان كي حرف جر دائما ونصب الفعل بعدها بان مضرة على حد نصبه بعد اللام وقد ظهر ان في الكلام كافي البيت ونقل قوم عن جر الله . وواف هذا الكتاب انه لما دخل حرف الجر على كي في انجول كي تقوم تمين انها حرف ناصب للفعل فاذا جاء كي ومعها ان كان ذلك شاذ لا لجميع من المذكور والتائب وذلك كالجمع بين العوض والم عوض . وان عصفور عد هذا من الضر اثر واعتبر ان في البيت زائدة قال . ومنها زيادة ان كقوله اردت لكيما ان تطير . ان فيه زائدة غير عاملة لان لكيما تنصب الفعل بنفسها ولا يجوز ادخال ناصب على ناصب واما قول حسان .

فقلت . اكل الناس اصبحت مانعا لسانك كيما ان تغرو تحذعا

فان فيه ناصبة لازائدة اظهرت للضرورة لان كيما اذ لم تدخل عليها اللام كان الفعل بعدهما منتصبا باضمار ان ولا يجوز اظهارها في فصيح الكلام . وقال ابن الاثير في كتابه الانصاف ذهب الكوفيون الى انه يجوز اظهار ان بعد كي فكيد كي وذهب بعضهم الى ان العامل في نحو وجئت لكي ان اكرمك اللام فما كي وان فتوكيدان لها وقولوا يدل على جواز اظهارها النقل كقوله « اردت لكيما ان تطير » والقياس على تأكيد بعض الكلمات لبعض فقد قالوا الامان رايت مثل زيد فجمعوا بين ثلاثة من احرف الجحد للبالغة . وقال البصريون لا يخلو اظهار ان بعد كي اما لانها كانت مقدرة فظهرت واما لانها زائدة . والاول باطل لان كي عاملة بنفسها ولو كانت تعمل بتقدير ان لكان ينبغي اذا ظهرت ان يكون العمل لان فلما اضيف العمل الى كي دل على انها العامل . وكذا الثاني باطل لان زيادتها ابتداء ليس بمقيس فوجب ان لا يجوز اظهار

ولذلك أجازوا ظهورها بعد حتى كظهورها بعد كي والنصب عندهم بجنى كالنصب بان فاذا قلت لاسيرن
حتى ان أصبح القادسية فهو جائز والنصب بجنى وأن نو كيد الحنى كما كانت نو كيدا لكى وقال ثعلب قولا
خالف فيه أصحابه والبصريين وذلك أنه قال في جئت لا كرمك وسرت حتى أدخل المدينة ان المستقبل
منصوب باللام وحتى قيامهما مقام أن تخالف أصحابه لانهم يقولون ان النصب بهما بطريق الاصل ولم
يوافق البصريين لانه يقول ان النصب بهما لا يضر بعدها وما احتج به الكوفيون انهم قالوا لو كانت اللام
الداخلية على الفعل هي اللام الخافضة لجاز ان تقول أمرت بشكرم على معنى أمرت بأن تمكروم والجواب ان
حروف الجر لا تتسار في ذلك لان اللام قد تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم وهي
شاملة يجوز ان يسأل بها عن كل فعل فيقال لم فعلت فيقال لكذا لان لكل فاعل غرضا في فعله وباللام يخبر
عن جميع ذلك وكى وحتى في معناها فكأنها دخلت على أن والفعل لانها مصدر لا فائدة أن ذلك الغرض
من ايقاع الفعل المتقدم ثم حذف أن تخفيفاً فصارت هذه الحروف كالغرض منها ولذلك لا يجوز ظهورها
وليس ذلك بأول ما حذف للكثرة الاستعمال فكان قيل « ولم كانت أن أول بالاضمار من سائر الحروف قيل
لامرين (أحدهما) ان أن هي الأصل في العمل لما ذكرناه من شبهها بأن المشددة فوجب ان يكون المضمر
أن فتوتها في بابها وأن يكون ما حمل عليها يلزم موضعا واحدا ولا يتصرف (والامر الآخر) ان لها من القوة
والتصرف ما ليس لغيرها ألا ترى ان أن يراها الماعني والمستقبل بخلاف أخوانها فانها لا يليها الا المستقبل
فلما كان لها من التصرف ما ذكر جهات لها منية على أخوانها بالاضمار فاعرفه ، وأما « حتى » فاذا نصبت
الفعل بعدها فهي فيه حرف جر على ما ذكرنا فاذا قلت سرت حتى أدخلها فالفعل منصوب بأن مضمر
وان والفعل في تأويل مصدر والمصدر في محل مخفوض بجنى وحتى وما بعدها من المصدر في موضع نصب
بالفعل كما ان الجار والمجرور كذلك في قولك مردت بزبد وزات على عمرو ولهذا النصب معنيان (أحدهما)
ان تكون غاية بمعنى الى أن والمعاد بالتعاقب ان يكون ما قبلها من الفعل منصلا بها حتى يقع الفعل الذي بعدها
في متناه كقوالك سرت حتى أدخلها فيكون السير والدخول جميعاً قد وقعا كأنك قلت سرت الي دخولها
فالدخول غاية لسيرك والسير هو الذي يؤدي الى الدخول ومنه قوله تعالى (وزلزلوا حتى يقول الرسول)
بالنصب أي زلزلوا الي ان قال الرسول (والثاني) ان تكون بمعنى كي فيكون الفعل الاول في زمان

ان بحال ومنهم من قال انهم يحذفونها ان بعد كي وحتى لانها ما صار تا بدلا من اللفظ بأن كما صارت ما بدلا عن الفعل في
قولهم اما انت منطلقا منك والتقدير ان كنت متعلقا بالتحذف الفعل وجعل ما عوضا عنه . واما قوله « ارحت لكيا
ان تطير بقرتي » فلاحجة فيه لان قوله مجهول . وان علم فظها ان بعد كي لضرورة الشعر ولان ان بدل من كي لانها
بمعنى واحدها . وقال ابن هشام . ولا تظن ان بعد كي باللام الا في الضرورة . وعن الاخفش ان كي جارة دائيا وان النصب
بعدها بان ظاهرة او مضمرة ويرده نحو لكياتا سو افان زعم ان كي تأ كيد للام كقوله « ولا لها بهم ابداد » رد بأن الفصح
المقبس لا يخرج على الشذاه . واعلم ان قول ابن عصفور فيما نقلناه ان عنه . « واما قول حسان بن قيس قالت اكل الناس
اصبحت ما نحا الخ » مما استدركه عليه الرواة الثقات فان البيت من قصيدة لجبل العذري صاحب بنية ومطلعها :

عرفت مصيف الحى والمتربسا كما خطت الكف الكتاب المرجما

والثاني في زمان آخر غير متصل بالاول وذلك نحو قولك كلمة حتى بأمرلي بشيء والمراد كالمته كي بأمرلي بشيء وكذلك أسلمت حتى أدخل الجنة ولحقني مواضع أخر قد ذكر بعضها في العطف وسيدكر الباقي في موضعه ان شاء الله ، « وأما اللام » فهي من حروف الجر ومعناها انرض وأن ما قبلها من الفعل علة لوجود الفعل بعدها كما كانت كي كذلك وقد تقدم الكلام عليها ، « وأما حروف العطف » فأو والواو والفاء فهذه الحروف أيضا ينتصب الفعل بعدها بانضمام أن وليست هي الناصبة عند سيدي به وذلك من قبل انها حروف عطف وحروف العطف تدخل على الاسماء والافعال وكل حرف يدخل على الاسماء والافعال فلا يعمل في أحدهما فلذلك وجب ان يذكر أن بعدها ايصح نصب الفعل ان كانت هذه الحروف مما لا يجوز ان يعمل في الافعال وذهب الجرمي الى انها هي الناصبة بانفسها وذهب الفراه من الكوفيين الى ان الناصب في هذه الافعال لا بهذه الحروف بل هي منتصبة على الخلاف لانها عطفت ما بعدها على غير شكله وذلك انه لما قال لا نظلني فتقدم دخل النهي على الظم ولم يدخل على التضم فحين عطفت فعلا على فعل لا يشاكلة في معناه ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله امتحن النصب بالخلاف كما امتحن ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكلة في قولهم لم تترك والاسم لا كذلك قال وذلك من قبل ان الافعال فروع الاسماء فاذا كان الخلاف في الاصل فاصبا وجب ان يكون في الفرع كذلك والخلاف الموجب للنصب في الاسماء عندهم في أشياء منها نصب الظروف بعد الاسماء نحو زيد عندك وزيد خالك لما خالفت هذه الظروف ما قبلها نصبت على الخلاف والمذهب الاول فلما قول الجرمي انها هي الناصبة فقد أبطله المبرد بانها لو كانت ناصبة بانفسها لكأن وكانت كأن وكان يجوز ان تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على أن فكان يلزم ان يجوز عنده أن يقال ما أنت بصاحبي فأحدثك وفأكرمك لان الفاء هي الناصبة وكان يجوز ان يقال لا تأكل السمك وتشرب اللبن لان الواو هي الناصبة ألا ترى ان الواو في القسم لما كانت هي العامة لاخفض مكان الباء ساغ دخول حرف العطف عليها وجاز ان يقال والله والله والله ولما كانت واو رب أصلها العطف لم يجوز دخول حرف العطف عليها فلا يقال في مثل

هو بلدة ليس لما أنيس • (١) ووبلدة كذلك ههنا لو كانت هذه الحروف هي الناصبة أنفسها لجاز دخول حرف العطف عليها كما جاز دخوله على واو القسم ولما امتنع منها ذلك دل على ان أصلها العطف كواو رب وبذلك احتج سيدي به في دفع هذه المقالة فلما أو فاصلها العطف حيث كانت وتستعمل في النصب على وجهين (أحدهما) ان تقدم فعل منصوب بنصب من الحروف ثم عطف عليه بأو كما عطف بسائر الحروف وذلك نحو مدحت الامير كي يهب لي ديتارا أو يحملني على دابة ومعناها أحد الشينين وهذا الوجه يقع فيه المرفوع والمجزوم اذا تقدم مرفوع أو مجزوم وليس بختم ان يقع فيه منصوب فنقول في المرفوع انا أكرمك أو أخرج ونقول في المجزوم ليخرج زيد الى البصرة أو يقع في مكانه (والوجه الآخر) مانحن بسدده وهو ان يخالف ما بعدها ما قبلها ويكون معناها الا أن والفرق بين هذا الوجه والاول ان الاول لاتعلق فيه

بين ما قبل أو بين ما بعدها وإنما هي لاحد الامرين وليس بينهما ملازمة إنما هو إخبار بوجود أحدهما
 ألا ترى أنه لا ملازمة بين قوله تعالى فقلوبهم وبين يعلمون فهم كعطف الاسم على الاسم بأو نحو قواك جاءني
 زيد أو عمرو (والوجه الثاني) أن يكون الفعل الاول كالعام في كل زمان والثاني كالخاص له عن عمومته ألا ترى
 أنك إذا قلت لأزمنك أن ذلك عام في كل الأزمنة فإذا قلت أو تقضي حتى فقد أخرجت بعض الأزمنة
 المستقبل من ذلك وجعلته ممتدا في جميع الاوقات سوى وقت القضاء ففي الاول كان مطلقا والثاني صار
 مقيدا وهو في الوجه الاول عطف ظاهر وفي الثاني عطف متأول لأنك في الاول تعطف ما بعدها على
 ما قبلها وتشركه في اعرابه وظاهر معناه والنصب بعد أو هذه ليس باخبار أن إنما هو بالنصب الذي نصب
 ما قبلها ثم عطف عليه بحرف العطف المشترك بينهما في العامل وأما العطف المتأول فنحو لا زمنك أو تعطيت
 حتى فهذا لا يريد فيه العطف الظاهر لأنه لم يرد إيجاب أحدهما إنما يريد إيجاب الآخر ممتدا الى وقت
 الاعطاء فلما لم يرد فيه العطف الظاهر تأولوه بأن توهموا المصدر في الاول لأن الفعل يدل على المصدر
 ونصبوا الثاني باخبار أن لأن أن والفعل مصدر وصارت أو قد عطف مصدر في التأويل على مصدر
 في التأويل ولذلك لا يجوز اظهار أن إنما يصير المصدر مفعول به فيؤدي الى عطف اسم على فعل وذلك لا يجوز
 وما يؤكد عندك الفرق بينهما أنك إذا قلت ستكلم زيدا أو يقضى حاجتك فتنصب يقضى على معني
 إلا أن يقضى فقد جعلت قضاء حاجتك سببا لكلامه وإذا عطف فأنما تخبر بأنه سيقم أحد الامرين من
 غير أن يدخله هذا المعنى ويوضح ذلك أن الفاعلين اللذين في العطف نظيران أيهما شئت قدمته فيصح
 به المعنى فنقول سيقضى حاجتك زيد أو تكلمه إذا عطف فيهم قدمت كان المعنى واحدا وإذا انتبت
 اختلف المعنى فدل على السبب كما بينت لك ولا يصح على هذا سيقضى حاجتك زيد أو تكلمه إلا أن
 تريد أن تجعل الكلام سببا لابطال قضاء حاجته فيجوز حينئذ كأنه يكره كلامه فهو يقضى حاجته إن سكت
 وإن كلمه لم يقضها فان قيل وأي مناسبة بين أو والأنا حتى كانت في معناه قيل بينهما مناسبة ظاهرة وهو
 العدول عن ما أوجبه اللفظ الاول وذلك أنا إذا قلنا جاءني القوم الأزبد فاللفظ الاول قد أوجب دخول
 زيد فيما دخل فيه القوم لأنه منهم فإذا قلت لا فقد أبطأت ما أوجبه الاول وإذا قلت جاءني زيد أو عمرو
 فقد أوجبت المحي زيدا في اللفظ قبل دخول أو فلما دخلت بطل ذلك الوجوب ولاجل هذه المخالفة احتج
 الى تقدير الفعل الاول مصدرا وعطف الثاني عليه على التقدير الذي مضى ومن النحويين من يقدر أو
 هذه بالي ويجعل ما بعد أو غاية لما قبلها وإياه اختار صاحب هذا الكتاب والوجه الاول وهو اختيار
 سيده لأن قوله لا زمنك يقضى التأيد في جميع الاوقات فوجب أن يستثنى الوقت الذي يقع فيه انتهاءه فذلك
 قدره بالا فيكون المعنى أن الفعل الاول يقع ثم يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد أو فيكون سببا لارتفاعه
 وعلى قيامه يكون ممتدا الى غاية وقوع الثاني فمن ذلك قول امرئ القيس

قلْتُ له لا تَبْكْ حينك إنما تُحاولُ مُلكاً أو تَموتُ فتَعذراً (١)

(١) هذا البيت من كذا لامرئ القيس بن حجر الكندي يقوله عند ذهابه الى قيصر ملك الروم
 يستجير به . وأولها .

والتقواف منصوبة والتقدير فيه ما قدمناه ولورفع لجاز على تقديرين (أحدهما) على الوجه الاول وهو ان يكون معطوفاً على نحاول (أو) يكون مستأنفاً كأنه قال أو نحن نموت فنموت ومن ذلك قوله تعالى (ستدعون الى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون) بالرفع على الاشتراك بين الثاني والاول أو على الاستئناف كأنه قال أو هم يسلمون وقد وجد في بعض المصاحف أو يسلموا بحذف النون للنصب على الوجه الثاني والفرق بينهما ان من رفع كان المراد ان الواقع أحد الامرين إما القتال وإما الاسلام وعلى الوجه الثاني يجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالاسلام ، وأما الواو فت نصب الافعال المستقبلية اذا كانت بمعنى الجمع نحو قولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن أى لا نجعم بينهما ومنه قول الاخطل

سمالك شوق بعد ما كان أقصرا
وحتت سليمان بطن ظبي فمرعرا
فدعها وسل الهم عنها بحسرة
ذمول اذا صام النهار وهجرا
عابها فتى لم تحمل الارض مثله
أبر يمشاق وأوفي وأصبرا
اذا قلت هذا صاحب قد رضيت
وقرت به العينان بدلت آخرها
كذلك جدى لا أصاحب صاحباً
من الناس الا خائفي وتغيرا
تذكرت أهلى الصالحين وقد انت
على جل بنا الركاب وأعفرا
وقبل البيت المستشهد به .

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه
وايقن انا لاحتمال بقيصرا
فقلت له لا تبك عينك
(البيت) وبعده ،
فانى اذ ين ان رجعت مملكا
يسير ترى منه الفرائق ازورا
على ظهر طادى تحاربه القطا
اذا ساقه المود الدنيا فى جرجرا

والشاهد في البيت قوله «أو نموت فنموت» حيث نصب الفعل المضارع بعد الواو وليس معناها هنا الى لانها لو كانت كذلك لكان ما بعدها دخلاً فيما قبلها وليس ذلك بمعقول فتحتمل ان تكون بمعنى الا ويكون ما بعدها كأنه استثنى مما قبلها ومحصل المعنى الثاني الملك فيجب ان نسمى اليه لنذكره الا ان يدها من الموت فتكون بذلك قد سافنا العذر لانفسنا هذا مختصر ما قرره الشارح مع بعض ايضاح اعلم ان سيويوه قد جاوز الرفع في قوله «نموت» اما بانعطف على قوله «نحاول» واما على الاستئناف أى نحن نموت . قال «وأعلم ان معنى ما انتصب بعد واو على الا ان كان معنى ما انتصب بعد الفاء تقول لا اؤمك او تقضيني حتى ولا ضربتك او تسبقني فالمعنى لا اؤمك الا ان تقضيني ولا ضربتك الا ان تسبقني هذا معنى النصب قال امرؤ القيس «فقلت له لا تبك عينك» البيت . والتقواف منصوبة فالتمثيل على ما ذكرته والمعنى على الا ان نموت فنموت . ولورفعت لكان عربياً جيداً على وجهين على ان تشرك بين الاول والآخر وعلى ان يكون مبتدأ مقطوعاً عن الاول يعنى أو نحن ممن يموت وقال تعالى «ستدعون الى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون» ان شئت كان على الاشتراك وان شئت كان على أو هم يسلمون اه واما نصب قوله فنموت فبالعطف على نموت فيمن نصبه . واما على من رفعه فقد وجه الكرماني النصب في «فنموت» بان الفاء للسببية وبعدها ان مضمره في جواب النفي الضمى بتأويل نموت بلا نبي . وانافيه وقفة ، وقوله فنموت هو بضم النون وذال تروى مفتوحة فان فعل حينئذ مبنى المجهول . والمعنى اذا امتنا عذرتنا الناس وتروى ذاله مكسورة فهو مبنى للفاعل من اعذر الرجل اذا بلغ العذر . . وسياً تى هذا الشاهد في كلام المؤلف قريباً *

لَاتَنَّهُ مِنْ خَلْقٍ وَتَأْنِي مَثَلُهُ هَارُ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ (١)

فالمراد لا تجتمع بين كل السمك وشرب اللبن ولا تجتمع بين نهيك عن شيء وإتيانك مثله والنصب في ذلك كله باضمار أن بعد الواو عندنا كما كان بعد أو وحمله على الفعل الأول الأتري أنهم لم يريدوا بقولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن النهي عن أكل السمك منفردا وشرب اللبن منفردا وإنما المراد أن ينهيهما من الجمع بينهما لما في ذلك من الفساد والضرر ولوجزه بالهطف على ما تقدم لكان دخلا في حكم الأول وكان التقدير لاتنه عن خالق ولاتأت مثله ولو كان ذلك لكان نهيا أن ينهى عن شيء ونهيه أن يأتي شيئا من الأشياء وهو محال فلما استحال حل الثاني على الأول كأنه نهي عن مصدر الأول إذا كان الفعل دالا عليه مع موافقة المعنى المراد فصار كأنه قول لا يكن منك نهى ثم أضمر أن مع الثاني فصار مصدرا في الحكم ثم عطف مصدرا متأولا على مصدر متأول ولذلك لا يجوز إظهار أن فيه لئلا يصير المصدر موصوفا

(١) نسب الشارح هذا البيت للأخطل قبلما سيؤويه ونسبه الرمحصرى المتوكل الكنانى ونسبه الخاتمى السابق البربرى ونقل السبطى عن تاريخ ابن عساكر أنه لعزمح بن حكيم والشهور أنه من قصيدة لابي الاسود الدؤلى فأنصح أن هذا البيت مروي في كلمة المتوكل الكنانى كما قال الرمحصرى فأنما أخذ البيت من أبي الاسود والشعراء كثيرا ما تفعل ذلك وأول كلمة أبي الاسود .

حسدوا الفقى اذ لم يتأولوا معيه فاكل أعداءه وخصوم
كضرائر الحسناء قان لوجهها حسدا وبغيا انه للمعيم

وقبل البيت المستشهد به .

واذا جريت مع السفية كما جرى فكللا كما في جريه مذموم
واذا عنت على السفية ولته في مثل ماتأتى فانت ظلوم
لاته عن خلق وتأتى مثله (البيت) وبعده
أبدأ بنفسك فانها عن غيها فاذا انتهت عنه فانت حكيم

ومن نسب البيت الى المتوكل الكنانى كالرمحصرى روى قبله .

للناتيات بذى الحجاز رسوم فيبطن مكة عهدهن قديم
فيمنحر البدن القلعة من منى حلل تلوح كأنهن نجوم
لاته عن خلق (البيت) وبعده

والهم ان لم تمضه لسيله داه تضمنه الضلوع قديم

وتأمل في اتساق الايات وارتباطها يتبين لك صدق القول والشاهد في البيت قوله «وتأتى مثله» حيث نصب تأتى بان مضمرة بعد واو الجمية الواقعة بعد انتهى فمضى انتهى انه لا يسوغ لك الجمع بين الامر بن فان فعلت واحدا منهما او فعلتهما لكن من غير ان تجمع بينهما لم تكن خالفت المطلوب منك . قال سيبويه «واعلم ان الواو وان جرت هذا الجرى فان معناها ومعنى الفاء مختلفان الا ترى الاخطل قال * لاته عن خلق * البيت فلو دخلت الفاء ههنا لافسدت المعنى وإنما اراد لا تجتمع منتهى والاثبات فصار تأتى على اضمار ان اه ويجوز رفع تأتى على ان جلته خبر لمبتدأ محذوف وتقدير الكلام وانت تأتى مثله وهذه الواو الحالية لبيان المعنى الذى قصدت اليه حين النصب فان كان الرفع على الخبرية بتقدير الجملة مستأنفة تغير المعنى وضاع ما كنا ذهبنا اليه وهذا واضح بمشينة الله وعونه .

ثم تعطفه فتكون قد عطفت اسما صريحا على فعل صريح فلو كان الاول مصدرا صريحا لجاز لك ان تظهر
أن في الثاني نحو قوله

لَلْبَسِ عِبَادَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (١)

ولو قال وأن تقر عيني لجاز لأن الاول مصدر فلبس عبادة مبتدأ وتقر عيني في موضع رفع بالعطف عليه
وأحب الى الخبر عنهما والمعنى ان لبس الخشن من الثياب مع قوة الدين أحب الى من لبس الشفوف وهو
الرقيق من الملبوس فالتفضيل لهما مجتمعا بين على لبس الشفوف ولو انفرد أحدهما بطل المعنى الذي أراده
اذ لم يكن مراده ان لبس عبادة أحب اليه من لبس الشفوف فلما كان المعنى يعود الى ضم تقر عيني الى لبس
عبادة اضطر الى اضممار أن والنصب وقد حكى عن الاصمعي انه قال لم أسمعه الا وتأتى مثله باسكان الياء
يجعله مرفوعا على الاستثناف أو يجعله حالا أي لانه عن خلق وأنت أنت مثله أي في حال اتيانك مثله وهذا
قريب من معنى النصب فاما قوله تعالى «إلينا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين» فقد قرئت
على وجهين برفع الفعلين الآخرين وهما لا نكذب ونكون وبنصبهما وأما الرفع فكان عيسى بن عمر
يجعلهما متممين مطوفين على نرد ويقول ان الله تعالى أ كذبهم في تنبيههم على قول من يرى التثني خيرا

(١) هذا البيت من ابيات لبسونة بنت محمد الكلبية قال الاممى. وهو زوج معاوية بن ابي سفيان وام ابنه يزيد
وكانت بدوية فضانت نفسها لما تسرى عليها فعد لها على ذلك وقال لها : انت في ملك عظيم وما تدريين قدره و كنت
قبل اليوم في العباد فذلك حيث تقول :

| | |
|---------------------------|--------------------------|
| ليت تخفق الارواح فيه | احب الى من قصر منيف |
| وبكر يتبع الاظمان سقبا | احب الى من يغل زفوف |
| وكلب ينبع الطارق غنى | احب الى من قط ألوف |
| وليس عبادة وتقر عيني | احب الى من لبس الشفوف |
| واكل كسيرة في كسر بنى | احب الى من اكل الرغيف |
| واصوات الرياح بكل فيج | احب الى من تقرأ الدفوف |
| وخرق من بنى مني تخيف | احب الى من عالج عليف |
| خشونة عيشتي في البدو أشهى | الى نفسي من العيش الطريف |
| فما ابني سوى وطني بديلا | فحسبي ذاك من وطن شريف |

والخفق الاضطراب وباب فعله ضرب . والارواح جمع ربح كالرياح والرياح والبرق الفقى من الابل . والاظمان
جمع ظمينة وهي المرأة مادامت في المودج والسقب الذكرا من ولد الناقة وهو حال مؤكدة . والزفوف المسرع وهو
بزاي وفاء بن الطارق جمع طارق وهو الذى يأتي ليلا . والشفوف جمع شف بكسر الشين وفتحها وهو الثوب
الرقيق سمي بذلك لانه يستشف ما وراءه . والكسيرة - بالتصغير - القطعة من الجز . والكسر - بكسر الكاف
- طرف الحباء من الارض . والخرق - بكسر الخاء المعجمة = الكريم . والعلاج - بالكسر = الصلب الشديد
والعليف المسمن بالعاف . وروى انه لما سمها قال . مارضيت يا ابنة محمد حتى جعلتني علجا علفا فالحق باهلك
وقال لها كنت فبت . قالت والله ما سررنا اذ كنا ولا اسفنا اذ بنا .

وكان أبو عمرو بن العلاء يرفعهما لأعلى هذا الوجه بل على سبيل الاستئناف وتأويل ونحن لا نكذب
بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ان ارددنا فالاعلان الاخيران خبران غير متممين ولذلك أ كذبهم الله
ولم يكن يرى التمني خبرا فلما نصب وهو قراءة حرة وابن عامر وحفص فعلى معنى الجمع والتقدير ياليتنا
يجمع لنا المرد وترك التكذيب والكون من المؤمنين ويكون المعنى كالوجه الاول في دخولهما في التمني
و يكون التكذيب على رأي من يرى التمني خبرا فاعرفه ، فلما افاء فيمنصب الفعل بعدها على تقدير أن أيضا
وذلك اذا وقعت جوابا للاشياء التي ذكرناها « وهي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض »
ومنهم من يضيف اليها الدعاء ويجعلها سبعة ومنهم من يجزئ عن كل ذلك بالامر وحده لان اللفظ واحد
فالامر نحو قوله ايتني فأكرمك ومنه

ياناق سيرى عتقا فسيحا الى سليمان ففستريحا (١)

ومثال النهي لآتات زيدا فيبينك قال الله تعالى (ولا تطعوا فيه فيحل عليكم غضيبي) وقال تعالى (لا تفتروا
على الله كذبا فيسحقكم بهذاب) ومثال النفي ما تيني فتحدثني قال زياد
وما أصاحب من قوم فاذا كرههم الا يزيدهم حبا إلى هم (٢)

(١) البيت لابي التجم المعلى والعنق - بفتح العين المهملة والتثنية وبالقف - ضرب من السيرة والفسيح معناه الواسع
وسليمان اراد به سليمان بن عبد الملك بن مروان والشهيد فيه قوله « ففستريحا » حيث جاء منصوبا لانه جواب
الامر بالفاء ولا خلاف في نصب الفعل جوابا للامر الا ما نقل عن العلاء بن سبيبة وهو معلم الفراء من انه كان لا يجوز ذلك
وهو محجوج بثبوته عن العرب كافي البيت المذكور
(٢) هذا البيت لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث ، ويقال زياد بن منقذ وكان قذافي البين غن الى بلاده وهو
من بلاد بني تميم فذلك حيث يقول .

لاحبذا أنت يا صنماء من بلد ولاشعوب هوى منى ولا نغم
ولن احب بلادا قد رايت بها عسا ولا بلاد احلت به قدم
اذا سقى الله ارضا صوب قادية فلا سقاها الا النار تضطرم
وحبذا حين تسمى الريح باردة واذا أشى وقتان به هضم
الحاملون اذا ماجر غيرهم على المشيرة والكافون ماجرموا
والمطمعون اذا هبت شامية وباكر الخي من صراده صرم
وقبل البيت الشاهد .

هم البحور عطاء حين تسألهم وفي اللقاء اذا تلاقى بهم بهم
وهم اذا الخيل جالوا في كوائنها فوارس الخيل لا ميل ولا قزم
لم اتق بعدم حيا فآخبرهم الا يزيدهم حبا الى هم
كم فيهم من فقى حلوا شمائله حم الرماد اذا ما اخذ البرم

وهي قصيدة طويلة جيدة وفيها شواهد كثيرة ومحل الشاهد في البيت قوله « فأخبرهم » حيث نصب الفعل
المضارع بعد الفاء الواقعة في جواب النفي وحرف النفي هو ما في رواية الشارح ولم في الرواية التي سقناها لك
فتنبه والله يرشدك

وأما الاستفهام فنحو قولك أين بيتك فأزورك قال الله تعالى (فهل لنا من شفعاء فيشفعونا) وقال الشاعر
 هل من سبيل إلى خربة فشر بها أم هل سبيل إلى نصير بن حجاج (١)
 « والتمنى » ليت لي مالا فأنتقه قال الله تعالى (بالتين كنت معهم فأفوز فوزا عظيما) « والعرض »
 ألا تنزل فتحدث فهذه الأفعال تنصب بعد هذه الفاء باضمار أن إذا كانت جوابا وانما أضمرت أن همنا
 ونصب بهما من قبل انهم تخيلوا في أول الكلام معنى المصدر فإذا قال زوني فأزورك فكأنه قال لتكن منك
 زيارة فلما كان الفعل الأول في تقدير المصدر والمصدر اسم لم يسبق عطف الفعل الذي بعده عليه لأن الفعل
 لا يعطف على الاسم فإذا أضمرنا لن قبل الفعل صار مصدرا فجاز لذلك عطفه على ما قبله وكان من قبيل
 عطف الاسم على الاسم وانما تخيلوا في الأول مصدرا لخمسة الفعل الثاني الفعل الأول في المعنى ولذلك إذا
 قلت مات زوني فتحدثني لم ترد أن تنفيهما جميعا إذ لو أردت ذلك لرفعت الفعلين معا ولكنك تريد مات زوني
 محدثا أي قد تزورني ولا حديث فثبت له الزيارة ونفي الحديث فلهذا اختلف الفعلان ولم يجوز العطف على
 ظاهر الفعل الأول عدلوا عن الظاهر وأضمروا مصدره إذا فعل يدل على المصدر فاعطى والذالك إلى اضمار
 أن لما ذكرت لك وأما مجيئه بعد غير الفعل فهو أسهل في اعتقاد المصدر لأنه ليس هناك فعل يجوز عطف
 هذا الفعل المتأخر عليه ألا ترى أنك إذا قلت أين بيتك ليس هناك فعل يعطف عليه أزورك فعمل على
 المعنى لأن معناه ليكن تعرف بيتك منك فزيارة مني لأن معنى أين بيتك عرفني واعلم أن هذه الفاء التي
 يجاب بها تعقد الجملة الأخيرة بالأولى فتجعلها جملة واحدة كما يفعل حرف الشرط ولو قلت مات زوني فتحدثني
 فرفعت تحدثني لم يكن الكلام جملة واحدة بل جملتين لأن التقدير مات زوني وما تحدثني فقولا مات زوني
 جملة على حياها وما تحدثني جملة ثانية كذلك والكوفون يقولون في مثل هذا وأشباهه أنه منصوب على
 الصرف وهذا الكلام أن كان المراد به أنه لما لم يرد فيه عطف الثاني على لفظ الفعل الأول صرف
 عن الفعلية إلى معنى الاسمية بأن أضمروا أن ونصبوا بها فهو كلام صحيح وإن كان المراد أن نفس الصرف
 الذي هو المعنى عامل فهو باطل لأن المعاني لا تعمل في الأفعال النصب انما المعنى يعمل فيها الرفع وهو
 وقوعه موقع الاسم كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملا في الاسم فاعرفه ،
 ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقولك ما أتينا فتحدثنا معنيان (أحدهما) ما أتينا فكيف تحدثنا
 أي لو أتينا لحدثنا (والآخر) ما أتينا أبدا الالم تحدثنا أي منك أتبان كثير ولا حديث منك وهذا
 تفسير سيئويه ﴾
 قال الشارح : إذا قلت « ما أتينا فتحدثنا » فيجوز في الفعل الثاني النصب والرفع « فالنصب يشتمل

(١) الاستشهاد في هذا البيت لقولها « فاشربها » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو اشرب بان مضمرة بعد الفاء
 في جواب الاستفهام . ولهذا البيت قصة بطول بنا ذكرها وشرحها ونصر بن حجاج رجل كان في عهد أمير
 المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب وكان جيلا صبيح الوجه له طرة تنحسر عن مثل فلفحة القمر وكان النساء
 يمتننه ويتلفهن عليه . وقد فاه عمر رضى الله تعالى عنه من أجل ذلك خشية الفتنة وضنا بمدينة الرسول
 أن يقع فيها ما يشين

على معنيين « يجمعهما أن الثاني مخالف للاول « فأحد المعنيين ماثأ تينا محدثا أى ماثأ تينا الام تحدثنا «
 أى قد يكون منك انيان ولا يكون منك حديث « والوجه الآخر ماثأ تينا فكيف تحدثنا « فهذا معنى غير
 المعنى الاول لان معناه لو زرتنا تحدثنا فانت الآن نافي للزيارة ومعلم ان الزيارة لو كانت لكان الحديث
 وأما الرفع فعلى وجهين أيضا (أحدهما) ان يكون الفعل الآخر شريكا للاول داخل معه فى النفي كأنك قلت
 ماثأ تينا وما تحدثنا فيها جملتان منفيتان (والوجه الثانى) ان يكون معنى ماثأ تينا فتحدثنا أى ماثأ تينا فانت
 تحدثنا كقولك ماثعطينى فأشكرك أى ماثعطينى فأنا أشكرك على كل حال ومثله فى الجزم لم تعطنى فأشكرك
 أراد لم تعطنى فيكون شكرك فان أراد العطف على الاول قال لم أعطك فتشكركى بالجزم فلما قوله تعالى
 (لا يقضى عليهم فيموتوا) فهو على قولك لانا تينى فأعطيك على ان تكون لانا نافية أى لو أتيتنى لأعطيتك
 فلما قوله تعالى (فلما يقول له كن فيكون) فالرفع لا غير لانه لم يعمل فيكون جوابا من هذا الباب لانه
 ليس ههنا شرط ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويتنوع إظهار أن مع هذه الحروف الا لام اذا كانت لام كي فان
 الاظهار جائز معها وواجب ان كان للفعل الذى تدخل عليه داخلة عليه لا كقولك لا تعطينى وأما المؤكدة
 فليس معها الا التزام الاضمار ،

قال الشارح : قد تقدم الكلام على هذه الحروف وانها ليست الناصبة بانفسها وإنما نصب باضمار
 أن بعدها وأتينا على الالة فى امتناع ظهور أن بعدها فلما اللام فان الفعل ينتصب بعدها باضمار أن كقوله
 تعالى (ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم وأنى كلما دعوتهم لتغفر لهم) ويجوز ظهور أن بعدها فتقول جئتك
 لان تكومنى وقصدتك لان تزورنى ولا خلاف بين أصحابنا فى صحة استعمال ذلك ولا أعلمه جازى فى التنزيل
 وإنما جاز ظهور أن بعد اللام فى الموجب لان أن والفعل مصدر واللام تدخل على المصادر التى هى أغراض
 الفاعلين وهى قابلة أن يسأل بها عن كل فعل فيقال لم فعلات فتقول لكنا لان لكل فاعل غرضا فى فعله
 وباللام يتوصل الى ذلك وذلك كنت مخبرا بين حذفها وإظهارها « فلما مع لانا نافية فيجب ظهور أن «
 ولا يحسن حذفها كقوله تعالى (لئلا يعلم أهل الكتاب) والالة فى ذلك ان هذه اللام هى اللام فى قوله
 (ليعلم أنى لم أخفه بالغيب) لكنها فى الموجب باشرت لفظ الفعل وأصلها ان تدخل على الاسم اذا كانت
 حرف جر وحروف الجر مختصة بالاسم فباشروا باللام هنا لفظ الفعل لان أن حائز مقدور يتنمى مع ان
 الفعل مشابه للاسم وخصوصا المضارع وقال له فى المراتبة فلم يجزوا دخوله على الحرف لبعده من الاسم
 بخلاف لفظ الفعل ووجه ثان وهو أنهم كرهوا ان يباشروا باللام لفظ لا فيتنوا الى لاما وذلك مستغفل فأظهروا
 أن ليتزول ذلك التثقل لان حذف أن إنما كان لضرب من التخفيف فلما أدى الى ثقل من جهة أخرى
 عادوا الى الاصل وكان احتمال الثقل مع موافقة الاصل أولى من احتمال الثقل مع مخالفة الاصل بخلاف أن
 الناصبة « وأما المؤكدة « وهى لام الجحود فهى تكون مع النفي فى باب كان الناقصة كقوله تعالى (ما كان
 الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه) وهذه اللام هى اللام فى قوله جئت لتعطينى وهى التى أجازوا معها
 إظهار أن فلما اعترض الكلام النفي وطال شيئا لم الاضمار مع النفي لانه جواب ونفى لا يجاب فيه حرف

غير عامل في الفعل فوجب أن يكون بازائه حرف غير عامل فتقولك سيفعل زيد أو سوف يفعل فان نفيه ما كان زيد ليفعل ومنه قوله تعالى (ما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم) فيبأثر الفعل في حال الذي حرف غير عامل فيه كما كان كذلك في حال الإيجاب ووجه ثان وهو أنه إنما قبح ظهور أن بعد لام الجحد لانه قبض الفعل ليس تقديره تقدير اسم ولا لفظه لفظ اسم وذلك أنا اذا قلنا ما كان زيد ليخرج فهو قبل الجحد كان زيد سيخرج وسوف يخرج فلو قلنا ما كان زيد لان يخرج باظهار أن لمكننا قد جعلنا مقابل سوف يخرج وسيخرج اسما ففكرهوا اظهروا أن لذلك لان للنفي يكون على حسب الالبات وقال الكوفيون لام الجحد هي العاملة بنفسها وأجازوا تقديم المفعول على الفعل المنتصب بعد اللام نحو قولك ما كنت زيدا لا ضرب وأنشدوا

لقد وعدتني أم عمرو ولم أكن مقاتلتها ما كنت حياء لاسمها (١)

ولادليل في ذلك لانا نقول انه منصوب باضمار فعل كأنه قال ولم أكن لاسمع مقاتلتها ثم بين ما أضمر بقوله لاسمع كافي قوله * أبت الاعادي أن تذلقاها * (٢) التقدير أبت أن تذلقاها الاعادي ثم كرر الفعل بيانا لامضمر فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وليس يحتم أن ينصب الفعل في هذه المواضع بل لا بدول به إلى غير ذلك من معنى وجهة من الاعراب مساعفه بعد حتى حالتان هو في أحديهما مستقبل أوفي حكم المستقبل فينصب وفي الأخرى حال أوفي حكم الحال فيرفع وذلك قولك سرت حتى أدخلها وحتى أدخلها تنصب

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت . وهو من شواهد الكوفيين على ان اللام هي الناصبة بنفسها وليس الناصب ان مضمره بعدها . قالوا كان الناصب ان لما جاز ان يتقدم معمول الفعل على اللام لانه قد علم ان الحروف المصدرية لا يتقدم معمول افعلها عليها . فلما تقدم في هذا البيت قوله « مقاتلتها » وهو مفعول لقوله « لاسمع » علم ان الناصب هو اللام لان المصدرية .. وقال البصريون . ان محل هذا الكلام ان لو كنا نقول ان « مقاتلتها » مفعول تقدم على فعله الذي هو « لاسمع » كاتدعون لكننا نقول ذلك ولا ندعيه بل ان قوله مقاتلتها مفعول لفعل محذوف موقعه في الكلام قبل هذا المفعول فاما هذا الفعل المذكور في الكلام فليس عاملا انما هو مفسر لهذا الفعل المحذوف وتقدير الكلام حينئذ لم أكن لاسمع مقاتلتها ما كنت حياء لاسمها وهذا التقدير يشهد بصحته تقديم معمول الفعل المنصوب في اللفظ بان عليه كما في نحو قوله * أبت للاعادي أن تذلقاها وتخضعا * فان قوله « للاعادي » لا يجوز ان يكون معمولاً لقوله في البيت « ان تذلقاها » لانه يلزم على هذا تقديم معمول الفعل المعمول لان عليه فوجب ان يكون متعلقا بفعل محذوف يفسره هذا المذكور ويكون موقعه قبل هذا المعمول فتقدير الكلام على هذا أبت ان تذلقاها للاعادي ان تذلقاها رقابها هذا تقرير الكلام على ما ذكره الماشرح وغيره من النحويين . ولى فيه وقفة . فانت تعلم انه يغتفر في الجار والمجرور واخيه الظرف ما لا يغتفر في غيرهم من المعمولات وذلك لكثرة دوران الظرف في الكلام فلا يكون قوله للاعادي لازم التعلق بمحذوف لجواز ان يكون متعلقا بهذا الفعل المذكور على الاتساع . واذا كان الامر هكذا لم يكن في هذا البيت شاهد فيبقى ادعاء البصريين ان نصب « مقاتلتها » بفعل آخر غير المذكور من غير دليل . وهذا واضح ان شاء الله فتأمل والله يرشدك

(٢) قد علمت ما في هذا البيت مما أسلفناه لك في الشاهد المتقدم

إذا كان دخولك متوقفا لما يوجد كأنك قلت سرت كي أدخلها ومنه قولهم أسلمت حتى أدخل الجنة وكلمته حتى يأمرني بشئ أو كان متقضياً إلا أنه في حكم المستقبل من حيث أنه في وقت وجود السير المفعول من أجله كان متوقفاً ،

قال الشارح : ليس النصب لازماً في هذه الأشياء بحيث لا يجوز غيره بل يجوز فيها العطف على ظاهر الفعل المتقدم فيشاركه في أعرابه أن رُفعا وان جزمًا ألا ترى أنك إذا قلت لأنا كل السمك وتشرب اللبن يجزم الثاني كنت قد عطفت الثاني على الأول ويكون المعنى أنك نهيتني عن كل واحد علي الانفراد حتى لو أكل السمك وحده كان عاصياً ولو شرب اللبن وحده كان عاصياً فإذا أريد النهي عن الجمع لا عن كل واحد منهما عدل إلى النصب فهذا معنى قوله « بل للمدلول به إلى غير ذلك من معني وجهة من الأعراب مساع » أي إذا أريد غير معنى العطف للصريح وكان له مساع عدلوا إليه فمن ذلك « حتى » وقد تقدم الكلام عليها والخلاف فيها وهي إذا دخلت على الفعل كانت على مذهبين (أحدهما) أن يقع الفعل بعدها منصوباً (والآخر) أن يكون مرفوعاً وذلك على تقديرين فإذا نصبت الفعل بعدها كان باضمار أن وكانت حتى هي الجارة للاسم من نحو قوله تعالى (سلام هي حتى مطلع الفجر) كان اللام كذلك وظاهر أمرها الغاية وأصل معنى الغاية لآلى وحتى محمولة في ذلك عليها فهي حرف جر مثلها ولذلك جرت كما جرت تلك في قوله تعالى (ثم أتوا الصيام إلى الليل) وكلاهما غاية كما ترى إلا أن حتى تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى فعندها إذا خفضت كعندها إذا نسق بها فلذلك خافت إلى فإذا قلت أكلت السمكة حتى رأسها بالخفض كان المعنى أنني لم أبق منها شيئاً كالأول كانت العاطفة وإذا كانت الجارة على ما قررنا فجاء الاسم ليس ينصب للفعل فإذا انتصب الفعل بعدها فيكون باضمار أن وأن والفعل مصدر مجرور بحتى وحتى وما عملت فيه في موضع نصب بالفعل المتقدم أو ما هو في حكم الفعل مما يتعاق به حتى ويكون النصب بحتى هذه على وجهين (ضرب) يكون الفعل الأول سبباً للثاني فتكون حتى بمنزلة كي وذلك قولك أطمع (الله حتى يدخلك الجنة) وكلمته حتى يأمرني بشئ فالصلاة والكلام سببان لدخول الجنة والأمر له بأشئ ولا يلزم امتداد السبب إلى وجود المسبب (والثاني) أن لا يكون سبباً للثاني فيكون التقدير إلى أن وذلك قولك سرت حتى تطلع الشمس فهذه لا تكون إلا بمعنى إلى أن لأن طلوع الشمس لا يؤديه فعلك ومثله لا تنتظره حتى يقدم فلا تنتظر متصل بالتقدم لأن المعنى إلى أن يقدم فكل ما اعتوره هذان المعنيان فالنصب له لازم وقول صاحب الكتاب « هو في أحدهما مستقبل أو في حكم المستقبل فينصب يريد أن العوامل الظاهرة لا تعمل في فعل الحال لأنه يشبه الأسماء للوامة فلم تعمل فيه عوامل الأفعال الظاهرة كما لم تعمل في الأسماء ولا تعمل إلا في المستقبل فإذا رأيت الفعل منصوباً كان مستقبلاً أو في حكم المستقبل مثال الأول أطمع الله حتى يدخلك الجنة والسبب والمسبب مستقبليان لأن الطاعة لم توجد بعد ودخول الجنة لم يتحقق بعد وإنما هو منتظر متوقف وقوله « كلمته حتى يأمرني بشئ » فأسبب قد وجد والمسبب لم يتحقق بعد إذ قد تحقق منه الكلام والأمر بشئ متوقف ومثال الثاني سرت حتى أدخلها فأسبب والمسبب جميعاً وإن كانا قد وجدا إلا أن الأول هو المفعول من أجل وجود الثاني وهو السبب وكان متوقفاً منتظراً فهو في حكم

المستقبل الآن فالسبب في كلا الوجهين مستقبل إما حقيقة وإما حكماً،

قال صاحب الكتاب ﴿ وترفع إذا كان الدخول بوجود في الحال كأنك قلت حتى أنا أدخلها الآن ومنه قولهم مرض حتى لا يرجونه وشربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه أو تقضي الا انك تحكي الحال الماضية وقرئ قوله عز وجل (وزلزلوا حتى يقول الرسول) منصوباً ومرفوعاً ﴾

قال الشارح : اعلم ان حتى يرتفع الفعل بعدها وهي التي تكون حرف ابتداء فيرتفع الاسم بعدها على الابتداء والخبر من نحو قوله • وحتى الجياد ما يقدن بأرسان • (١) فهي فيه بمنزلة أما وإنما وإذا وليست الخافضة كما كانت إذا انتصب الفعل بعدها فالرفع بعدها على وجهين يرجعان الى وجه واحد وإن اختلفت مواضعها وذلك أن يكون ما قبلها موجبا لما بعدها ولكن ما يوجب قديجوز أن يكون عقيبه ومتصلاً به وقد يجوز أن لا يكون متصلاً به ولكن يكون موطأ مسهلاً بالفعل الاول وذلك نحو « سرت حتى أدخلها » أي كان مني سير فدخل فليس في هذا معنى كي ولا معنى الى أن وإنما أخبرت بان هذا كذا وقع منك فالسبب والسبب جميعاً قدمضياً والوجه الآخر أن يكون السير متقدماً غير متصل بما تخبر عنه ثم يكون مؤدياً الى هذا كقولك « مرض حتى لا يرجونه » أي هو الآن كذلك وقلوا « شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه » أي وجد الشرب فيما مضى وهو الآن يجر بطنه فهو منقطع من الاول ووجوده إنما هو في الحال كاذكرت لك بانهما يرجعان الى شيء واحد « فان قيل » وكيف يرجعان الى شيء واحد والفعل الواقع بعد حتى في الوجه الاول ماض وفي الثاني حال قبل وان كان ماضياً متقضياً الا انك تحكي الحال التي كان عليها فصار وإن كان قد تنقضى في حكم الحال وقولنا إنها يرجعان الى شيء واحد معنى به ان الفعل الذي قبل حتى موجب ما بعدها والفعل الذي بعدها حال أو في حكم الحال على ما بينا فاذا نصبت كانت بمعنى الغاية أو بمعنى كي واذا رفعت كان ما قبلها موجبا لما بعدها فاما قوله تعالى « وزلزلوا حتى يقول الرسول » فقد قرئ برفع الفعل الذي هو يقول ونصبه فالنصب على وجهين وهو أن يكون القول غاية للززال والمعنى وزلزلوا

(١) هذا مجزئ بيت لامرئ القيس بن حجر الكندي وصدده .

* مطوت بهم حتى تكل مطيهم * وهو من قصيدته التي مطلعها .

قفانك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آياته من ازمان

أنت حجج بمدى عليه فاصبحت كخط زبور في مصاحف رهبان

وقبل البيت المستشهد به :

وخرق كجوف العير ففر مضلة قطعت بسام ساهم الوجه حسان

يدافع ار كان المطايا بركنه كما مال غصن ناعم بين أعصان

ومجر كملان الانيم بالغ ديار العدو ذي زهاء واركان

مطوت بهم حتى تكل مطيهم (البيت) وبعده

وحق ترى الجون الذي كان بادنا عليه عواف من لسور وعقبان

وقد تقدم شرح البيت المستشهد به هنا فانظره فيها سبق

فاذا الرسول في حال قول (والآخر) أن تكون حتى بمعنى كي فتكون الزلزلة علة لقول كأنه لما آل الى ذلك صار كأنه علة له والرفع على وجهين أيضا (أحدهما) أن يكون الزلزال اتصل بالقول بلامهلة بينهما لان القول انما كان عن الزلزلة غير منقطع (والآخر) أن يكون الزلزال قد مضى والقول واقع الآن وقد اقطع الزلزال ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وقول كان سيري حتى أدخلها بالنصب ايس الا فان زدت أمس وعلقته بكان أو قلت سيرا متعبا أو أردت كان التامة جاز فيه الوجهان وقول أمرت حتى تدخلها بالنصب وأبهم سار حتى يدخلها بالنصب والرفع ، ﴾

قال الشارح : اذا قلت « كان سيري حتى أدخلها » لم يحسن فيه الا النصب ولا يسوغ الرفع لانك اذا رفعت ما بعد حتى كانت حرف ابتداء كذا وأما يقع بعدها الجملة والجملة اذا لم يكن فيها عائد الى الاولى وقعت منقطعة منها أجنبية فلا يسوغ أن يكون خبرا كما لو قلت كان سيري فاذا انا أدخلها لم يجوز لانك لم تأت لكان بخبر واذا نصبت كانت حرف جر في موضع الخبر كما نقول كان زيد من الكرام « فان زدت أمس » وقلت كان سيري أمس حتى أدخلها « جاز النصب والرفع » وذلك على تقديرين إن جعلت أمس خبرا جاز الرفع لمصول الخبر وهذا معنى قوله « وعلقته بكان » أي جعلته خبرا وأما حقيقة تعليقه بمحذوف اذا وقع خبرا وان علقته بالمصدر الذي هو السير وجب النصب ولم يجوز الرفع لانك لم تأت بخبر وكذلك لو قلت « كان سيري سيرا متعبا » حتى أدخلها جاز الرفع لانك جئت لكان بخبر وهو قولك سيرا متعبا وكذلك « إن جعلت كان التامة » جاز الرفع والنصب لانها لا تقتصر الى خبر اذا كانت المكتفية بإعلاها وأما قولهم « أمرت حتى تدخلها » فلا يجوز فيه الا النصب لانه قد تقدم من قولنا ان الرفع بعد حتى يوجب أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها وموجبا له فلا بد أن يكون واجبا وأنت اذا استفهمت كنت غير موجب فلا يصلح أن يكون سببا فبطل الرفع وتعين النصب لان النصب قد يكون الثاني فيه غاية الاول غير مسبب عنه وان كان السبب والغاية يتقاربان في اشتراكهما في اتصال ما قبلهما بما بعدهما كما اذا قلت أبهم سار حتى يدخلها فانه يجوز معه الامر ان السؤال انما وقع عن فعل السير وتعيينه فما السير فمتحقق فجاز أن يكون سببا وموجبا فيثبت الرفع لانه سبب والنصب على الغاية أو معني كي ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقرئ قوله تعالى (تقاتلونهم أو يسلمون) بالنصب على اخبار أن والرفع على الاشتراك بين يسلمون وتقاتلونهم أو على الابتداء كأنه قيل أو هم يسلمون ، ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان أصل أو العطف ومعناها أحد الامرين وهي تكون على ضربين (أحدهما) أن تجري على مقتضى العطف فان كان ما قبلها مرفوعا رفعت ما بعدها نحو قولك انا أكرمك أو أخرجك منك أي يكون مني أحد الامرين وكذلك ان كان ما قبلها فعلا منصوبا أو مجزوما فنال النصب قولك أريد أن تعطيني دينارا أو عشرة دراهم وتقول في الجزم ليخرج زيد أو يقيم عندنا (والثاني) أن يخالف ما قبلها ما بعدها ويكون معناها الا أن والفرق بين الوجه الاول والثاني ان الاول لا يلقى بين ما قبل أو وبين ما بعدها وانما هو دلالة على أحد الامرين كعطف الاسم على الاسم أو نحو قولك جاءني زيد أو عمرو

وعلى الثاني الفعل الاول كالعام في كل زمان والثاني كالمتخرج له عن عمومته ولذلك صار معناه إلا أن فاعله قوله تعالى «ستدعون الى قوم أولى بأس شديد فقاتلونهم أو يسلمون» فالثاني فيه عطف على الاول والذي يقع من ذلك أحد الأمرين إما القتال وإما الاسلام فهو خير بوجود أحدهما من غير تعيين وقال الزجاج هو استئناف أي وخبر مبتدأ محذوف تقديره أو هم يسلمون فهو عطف جملة على جملة وحكى سيبويه انه رأى في بعض المصاحف أو يسلموا وقبل هي قراءة لآبي فيسلموا وهذا ينتصب على معنى إلا أن فيجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالاسلام وقل الكسائي معناه حتى يسلموا وعلى هذا يكون خبرا بوقوع القتال والاسلام ويكون القتال مبدأ بالاسلام أو يكون الاسلام غاية ينتهي القتال عند وجوده ، قال صاحب الكتاب ﴿وتقول هو قاتلي أو أقتدى منه وإن شئت ابتدأته على أو أتاقتدى وقول سيبويه في قول امرئ القيس

فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكاً أو نموت فنعدراً

ولورفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين على أن تشرك بين الاول والاخر كأنك قلت إنما نحاول أو إنما نموت وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الاول بمعنى أو نحن ممن يموت ﴿ قال الشارح : اعلم ان هذه المسئلة على منهاج الآية يجوز فيها النصب والرفع فالنصب على معنى إلا أن والمعنى يقتضي أو أقتدى والمراد ان القتل قد يكون ويرتفع بالفسدية ولورفعت جاز على معنى أو أنا ممن يقتدى ومثله بيت امرئ القيس « فقلت له لا تبك الخ » (١) يجوز فيه الوجهان النصب على معنى إلا ان نموت فنعدراً ويجوز ان يكون أو ههنا بمعنى حتى كأنه قال حتى نموت فنعدراً ويكون المراد بالمحاولة على هذا طلبه قبل الظفر به وسياسته بعد بلوغه فيكون المعنى اننا نجد في الطلب حتى اذا امتناع على طلب معالي الأمور كنا معذورين والرفع على الاشتراك بين الثاني والاول قال سيبويه هو عربي جيد والمراد لا تبك عينك فانه لا بد من أحد هذين الأمرين ويجوز ان يكون على القطع والاستئناف بمعنى أو نحن ممن يموت فنعدراً إلا أن القوافي منصوبة ويروى فنعدراً بكسر الذال أي نبلغ العذر يقال أعذر الرجل اذا أتى بعذر قال هذا العمرو بن قمنة (٢) البشكري حين استصحبه في سيره الى قيصر ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز في قوله تعالى (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق) أن يكون تكتموا منصوباً ومجزوماً كقوله • ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته • وتقول زرنى وأزورك بالنصب بمعنى لتجتمع الزيارتان كقول ربيعة بن جشم

فقلت ادعى وأدعو إن أئدى لصوت أن بتادى داهيان

و بالرفع تعنى زيارتك على كل حال فلتكن منك زيارة كقولهم دعنى ولا أعود وإن أردت الأمر أدخلت اللام فقلت ولازرك والا فلا محل لان تقول زرنى وأزرك لان الاول موقوف ﴿

(١) سبق قريباً شرح هذا البيت وذكرنا فيه الوجهين اللذين اشار لهما الشارح هنا نقلاً عن سيبويه فارجع اليه (ص ٢٢) من هذا الجزء (٢) المعروف في ضبط هذا الاسم «قيئة» بزنة سفينة

قال الشارح : أما قوله تعالى « لا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق » فيجوز ان يكون تكتموا مجزوما بالمعاف على لفظ لا تلبسوا فيشاركه في اعرابه ويكون النهي عن كل واحد منهما وتقديره ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق ويجوز ان يكون منصوبا وحذف النون من تكتموا علامة النصب ويكون النهي عن الجمع بينهما على حدنا كل السمك وتشرب اللبن أى لا تجمع بينهما وجرت هذه المسئلة يوما في مجلس قاضي القضاة بحلب فقال أبو الجرم الموصلى لا يجوز النصب في الآية لانه لو كان منصوبا لكان من قبيل لانا كل السمك وتشرب اللبن وكان مثله في الحكم يجوز تناول كل واحد منهما كما يجوز ذلك في لانا كل السمك وتشرب اللبن فقلت يجوز ان يكون منصوبا ويكون النهي عن الجمع بينهما ويكون كل واحد منهما منهيا عنه بدليل آخر ونحن انما قلنا في قولهم لانا كل السمك وتشرب اللبن انه يجوز تناول كل واحد منهما لانه لا دليل الا هذا ولوقدرنا ثم دليلا آخر لنهى عن كل واحد منهما منفردا لكان كالاية فانقطع الكلام عند ذلك وأما قول الشاعر

ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته فانك إن فعلت تسفة وتجهل (١)

البيت لجرير والشاهد فيه جزم تبلغ لدخوله في النهي والمعنى لا تشتمه ولا تبلغ أذاته والمولى هنا ابن العم وتقول « زرنى وأزورك » بالنصب ولا يجوز الجزم لانه لم يتقدم ما محمله عليه لان الذى تقدم فعل أمر مبنى على السكون فلا يصح معاف المضارع العرب عليه لان حرف المعاف يشرك فى الامل والاول بلاعامل فلم يمكن محله عليه ولا يصح ارادة الامر فى الثانى لان المتكلم اذا أمر نفسه لم يكن ذلك الابالام لان أمر المتكلم نفسه كأمر الغائب لا يكون الابالام ولوجاز ان يكون معطوفا على الامر بغير لام لجاز ان تقول مبتدئا أزرك وتريد الامر وذلك مما لا يجوز الا فى ضرورة الشعر كقوله

(١) البيت لجرير كما ذكر الشارح وهو من شواهد سيويه . قال . « وأعلم ان الواو منها وهام معنى الفاء مختلفان الا ترى الاخل قال .

لانه عن خاق وتأتى مثله عار عليك اذا فعلت عظيم فلو دخلت الفاء هنا لافسد المعنى وانما أراد لا يجتمع النهى والاثبات فصارتأتى على اضمار ان . وما يدلك ايضا على أن الفاء ليست ذلوا قولك مررت بزيد وعمرو ومررت بزيد فعمرو وتريد ان تعلم بالفاء ان الآخر مر به بعد الاول . وتقول لانا كل السمك وتشرب اللبن فلو ادخلت الفاء هنا فسد المعنى وان شئت جزمتم على النهى فى غير هذا الموضع قال جرير :

ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته فانك إن فعلت تسفه وتجهل ومنعك ان تجزم فى الاول لانه انما اراد ان يقول له لا تجمع بين اللبن والسمك ولا ينهاء ان يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة فاذا جزم فكأنه ينهاء ان يأكل السمك على كل حال ويشرب اللبن على كل حال ومثل النصب فى هذا الباب قول الحطيئة .

المأك جاركم ويكون بينى وبينكم المودة والاخاء كأنه قال المأك هكذا وتكون بينى وبينكم وقادريد بن الصمة .

قلت بعد الله خير لدته ذوا فلم أظفر بذاك وأجزا

محمَّدُ تَنَدَّى نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ أَمْرِ نَبَالَا (١)

وإذا امتنع الجزم نصب على تقدير أن ويكون المراد الجمع أي لتجتمع الزيارتان زيارة منك وزيارة مني فيصح المعنى واللفظ ويجوز الرفع فيكون المعنى إن زيارتك على واجبة على كل حال فلتكن منك زيارة ولم يرد معنى الجمع وأما قوله «قلت ادعى الخ» (٢) فليبت أنشده صاحب الكتاب وهزاه إلى ربيعة بن جشم وقيل هو للأعشى وقيل للحطيئة والشاهد فيه أنه كالمسئلة المتقدمة لما امتنع عطف الثاني إلى الأول لما ذكرناه نصبه باضمار أن والمعنى ليسكن منا أن تدعى وأدعو ويرى وأدع على الأمر بحذف اللام وأندي أبعد صوتا والندى بعد الصوت ، قال صاحب الكتاب ﴿وذكر سيدي به في قول كعب الغنوي .

ونقول لا يسمي شي . ويمجز عنك فانتصاب الفعل ههنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء إلا أن الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء ونقول اثني وأتيك إذا أردت ليكن إتيان منك وإن آتيك تعني إتيان منك وإتيان مني وإن أردت الأمر ادخلت اللام كما فعلت ذلك في الفاء حيث قلت اثني فلا حدثك فنقول اثني ولأنك «اه ولا تغفل عما ذكرناه لك قريبا في شرح قول الشاعر * لآتته عن خلق وتأتى مثله . . البيت * من أنه ليس للاختلال كما قال رحمه الله ولا المتوكل الكنانى كازعم الزمخشري ولكنه لا يلى الأسود الدؤلى

(١) هذا البيت قال عنه أبو العباس . مجهول . ونسبه الرضى لحسان بن ثابت وليس موجودا في ديوانه . وقال ابن هشام في شرح الشذور . قائله أبو طالب عم النبي ﷺ . وقال جماعة هو للأعشى ولم ينسبه سيديويه ولا الأعم . قال سيديويه «واعلم أن اللام ولا في الداء بمنزلة ما في الأمر وذلك قولك لا يقطع الله يمينك وليجزك الله خيرا . واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة وكأنهم شبهوها بأن إذا علمت مضمرة وقال الشاعر محمد بن محمد تغرد نفسك . البيت * وأما أراد لتغرد وقال متمم بن نويرة :

على مثل أصحاب البعوضة فاحشى لك الويل حر الوجه أو بلك من بكى
أراد ليك ، وقال أحيحة بن الجلاح ،

فن نال الغنى فليصطنعه صنيعة ويجهد كل جهد

وقال الأعم . الشاهد فيه اضمار لام الأمر في قوله «تغد» والمعنى تغد نفسك وهذا من أقبح الضرورة لأن الجازم أضعف من الجار وحرف الجر لا يضم ، وقد قيل هو مرفوع حذفته لانه ضرورة واكتفى بالكسرة منها وهذا أسهل في الضرورة . . والتبال سوء العاقبة وهو بمعنى التبال فكأن التاء بدل من الواو أي إذا خفت وبأل أمر أعدت له *

(٢) نسب سيديويه هذا البيت للأعشى . وقال الأعم . «هو للأعشى ويرى للحطيئة» ولم نثر على منشأ نسبة مؤلف الكتاب هذا البيت إلى ربيعة بن جشم . قال سيديويه : «وقول زرني وأزورك أي أنا من قد أوجب على نفسه زيارتك ولم ترد أن تقول لتجتمع منك الزيارة وإن أزورك تعني لتجتمع منك الزيارة فزيارة مني ولكنه أراد أن يقول زيارتك واجبة على كل حال فلتكن منك زيارة قال الأعشى «قلت ادعى وأدعو . . البيت * اه وقال الأعم . الشاهد في نصب وأدعو باضمار أن حملا على معنى ليكن منا أن تدعى وأدعو . ويرى «رأدع فان اندى» على معنى لدعى ولأدع على الأمر . وأندي أبعد صوتا . والندى بعد الصوت اه

وما أنا لشيء الذي ليس نافعى وينصب منه صاحبي بقول

النصب والرفع وقال الله تعالى (لتبين لكم وتقرى الارحام ماشاء) أى ونحن نقرى
قال الشارح : روى ميبويه هذا البيت منصوباً ومرفوعاً فالنصب باضمار أن عطفاً على قوله لشيء الذي
ليس نافعى وتقديره وما أنا بقول لشيء غير النافعى ولا للنصب صاحبي بقول والمراد بقول لما يكون
سبباً لغضبه لانه لا يقول الغضب وأما الرفع فبالعطف على موضع ليس لانها من صلة الذى الذى توصل
بالجمل الابتدائية ولا يكون لها موضع من الاعراب فاذا عطفت عليها فعلاً مضارعاً كان في حكم المبتدأ
به فلا يكون الامر فوعاً والرفع هنا أوجه الوجهين لانه ظاهر الاعراب صحيح المعنى والنصب على ظاهره
غير صحيح لانك تعطفه على الشيء وليس بمصدر فيسهل عطفه عليه واذا عطفته عليه كان في حكم المنفوض
باللام لانه معطوف على ما خفض باللام فيصير التقدير وما أنا لغضب صاحبي بقول والنصب ليس مقولاً
فيفتر الى التأويل الذى قدرناه وقد رد أبو العباس المبرد على ميبويه تقديمه النصب على الرفع هنا
وسببويه لم يقدم النصب لانه أحسن من الرفع وانما قدمه لما أبى عليه الباب من النصب باضمار أن ،
وقوله تعالى « لتبين لكم وتقرى الارحام ماشاء » لم يأت وتقرى الامر فوعاً على الابتداء والاستئناف كأنه
قال ونحن نقرى الارحام ولونصب لاختل المعنى اذ كان بعد اذ ذلك لتبين لكم القدرة على البعث لانه
اذا كان قادراً على ابتداء هذه الاشياء بعد ان لم تكن كان أقدر على اعادةها الى ما كانت عليه من
الحياة لان الاعادة أسهل من الابتداء ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز في ما أتينا فتحدثنا الرفع على الاشتراك كأنك قلت ما أتينا
فما تحدثنا ونظيره قوله تعالى « ولا يؤذن لهم فيعتدون » وعلى الابتداء كأنك قلت ما أتينا فأت
تجمل أمرنا ومثله قول العنبري

غيرَ أفا لمْ يأتنا بيقينٍ فرجى ونكثير التأميلاً

أى فنحن نرجى وقال

ألمْ سألَ الرَّبَّ القَوَاةَ فينطقُ وهلْ يُخْبِرُكَ اليومَ بيده سَمَلُ

قال سببويه لم يجوز الاول سبب الآخر ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال فهو مما ينطق
كما تقول أيتني فحدثك أى فأتنا من يحدثك على كل حال وتقول ود لو أتيت فتحدثه والرفع جيد كقوله
تعالى (ودوا لوتهم فيدهنون) وفي بعض المصاحف فيدهنوا وقال ابن أحر

بإلج عاقراً أعيت عايو ليأقحها فينتجها حوراً

كأنه قال يعالج فينتجها وان شئت على الابتداء ﴿

قال الشارح : قد تقدم القول في نحو « ما أتينا فتحدثنا » انه يجوز في الثانى النصب والرفع فالنصب
من وجهين وقد تقدم الكلام عليهما والرفع أيضاً من وجهين « أحدهما » ان تريد بالثانى ما أردت
بالاول وتشرك بينهما فتعطف تحدثنى على ما أتيتنى ويكون النفي قد شملهما كأنه قال ما أتينا وما تحدثنا

فهو عطف فعل على فعل ومثله قوله تعالى « هذا يوم لا ينطقون » « ولا يؤذن لهم فيعتذرون » أى فلا يعتذرون والوجه « الثانى » ان يكون الاتيان منفياً والحديث موجبا ويكون فيه عطف جملة على جملة كأنه قال ما أتيتنى فأتى محمد بنى على كل حال وليس أحدهما متعلقا بالآخر ولا هو شرط فيه ومثله قول الشاعر « • غير أنا لم النخ • » (١) البيت لبعض الحارثيين والشاهد فيه قطع ما بعد الفاء ورفعها ولو أمكنه الانصب على الجواب لكان أحسن فهذا لا يكون الاعلى الوجه الثانى كأنه قال فنحن نرجى ونكثر التأميلا فهو خبر مبتدأ ولم يحز الوجه الاول لان الاول مجزوم ومنه قول الآخر وهو جميل بن معمر « • ألم تسأل الربع النخ • » (٢) فالشاهد فيه قطع ينطق مما بعده ورفعها على الاستئناف أى

(١) لم أجدمن زاد في نسبة هذا البيت عن كونه لبعض الحارثيين كما قال الشارح رحمه الله . وقد انشده شاهدا على أن ما بعد الفاء هنا على القطع والاستئناف أى فنحن نرجى . قال سيبويه - عند توجيه النصب فيما تأتينا فتمحدثنا . وان شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت فأتى محمد بنى ومثله ذلك قول بعض الحارثيين « غير أنا لم يأتنا يبقين ... » البيت كأنه قال : فنحن نرجى فهذا في موضع مبنى على المبتدأ . اهـ فالاتيان منفى والرجاء مثبت وهو المراد ولا يجوز نصب نرجى لانه يقتضى نفيه امام نفي الاتيان وامام اثباته كما هو مقتضى النصب وكلاهما عكس المراد . قال ابو على . هو بالرفع وكذلك الوجه لانهم انما رجوا واملوا ما لم يأتهم يبقين ولو اتاهم يبقين لآل الى الترجى والتأميل يبقينه . وقال ابن هشام . المعنى انه لم يأت باليقين فنحن نرجو بخلاف ما أتى به لانفاء اليقين عما أتى به ولو جزمه وانصبه لفسد معناه لانه يصير منتفيا على حديثه كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع اذا نصب وانما المراد اثباته . اهـ وانما اراد بقوله « ومنفيا على الجمع اذا نصب » نفي الاتيان والرجاء كليهما ولم يذكر الشق الثانى من النصب لانه لم يتصور نفي الرجاء مع ثبوت الاتيان باليقين ... وقد أخذ خطأ الاعلم في قوله « ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن » خطأ فاحشا . وتبعه في هذا الخطأ الشارح كعادته حيث ينقل دائما في شواهد كتاب سيبويه . وأنت بعد الذى قررناه لك في قول أبى على وابن هشام تدرك وجه الخطأ ... واعلم ان البيت من شواهد سيبويه الخمسين التى ما عرف قائلها ولا تمتها ...

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذرى وبعبده :

بمختلف الارواح بين سويقة وأحذب . كادت بعد عهدك تخلق
أضرت بها النكباء كل عشية ونفخ الصبا والوايل المتعقب
وقفت بها حتى تجلت عمايتى ومل الوقوف الارحى المنوق
وقال صديقى إن ذا لصباية الا تزرى القلب اللجوج فيلحق
تعر وإن كانت عليك كريمة لملك من أسباب بشنة تعقب
فعلت له ان البعاد يشوقنى وبعض بعاد البين والنأى أشوق

وقد أنشد سيبويه البيت المستشهد به وقال . لم يحمل الاول سبب الآخر ولكنه جملة ينطق على كل حال كأنه قال : وهو مما ينطق ، كما يقال اتيتى واحدتك فجمل نفسه ممن يتحدث على كل حال . وزعم يونس انه سمع هذا البيت وانما كتبت ذلك اثلا يقول انسان فدل الشاعر قال ألا اه قال ابن النحاس . تقرير معناه انك سألته فيبجح النصب لان المعنى يكون انك ان تسأله ينطق . ويمنع سيبويه أن يروى « الاتسأل الربع » لانه لو رواه كذا حسن النصب لان معناه فانك ان سألته ينطق . وقال الاعلم . الشاهد فيه رفع ينطق على الاستئناف والقطع على معنى فهو ينطق وايجاب ذلك . ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن . والربع المنزل . والقواء الفقير . وجملة ناطقا للاعتبار بدروسه

فهو ينطق على كل حال ولا يجوز الوجه الاول لان الفعل الاول مجزوم ولو أمكنه النصب لكان أحسن لكن القوافي مرفوعة والقواء الغفر وجعله ناطقا للاعتبار أي بحبيب اعتبارا لاهوارا لدروسه وتغييره ثم تراجع كالنكر على نفسه بأن الربع لا بحبيب حقيقة فقال وهل يخبرك اليوم ببدء سملق «والبيداء» الغفر والسملق التي لا شيء فيها «قال سيبيويه لم يجعل الاول سببا للآخر» أي لو أراد ذلك لنصب قل «ولكنه جعله ينطق على كل حال» على ما ذكرنا ومثله «إيتني فأحدثك» برفع قال الخليل لم ترد ان تجعل الاثنيان سببا للحديث ولكك أردت إيتني فأني ممن يحدثك البتة جئت أولم تحيى ونقول «ودلوة يئنا ونحدثنا» بالنصب والرفع فالنصب على معنى التمنى لان معناه لينك تأتينا فتحدثنا فننصب مع وددت كأنه نصب مع ليت لانها في معناها والرفع جيد أيضا بالمطف على لفظ تأتينا لانه مرفوع ويكون التقدير وددت لو تأتينا ووددت لو نحدثنا ومثله «قوله تعالى ودوا لوتدمن فيدهنون» الثاني مرفوع بالمطف على لفظ الاول لانه شريكه في معناه وحكي سيبيويه انها في بعض المصاحف فيدهنوا بالنصب على معنى التمنى وأشد

«••••• يمالج عاقر الخ •••••» (١) البيت لابن أحر والشاهد فيه رفعه فينتجها إما بالمطف على يمالج كأنه قال يمالج فينتج أو على القطع عما قبله والابتداء به كذا الرواية ولو نصب لجاز بالمطف على المنصوب قبله وهو أجود لانه اذا رفع فقد أوجب وجوده وتاج الماقر والمعنى ان هذا يحاول مضرته ولا يقدر على ذلك فهو بمنزلة من يحاول نتاج ما لا يلقح والحوار ولد الناقة ،
﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتقول أريد ان تأتيني ثم تحدثني ويجوز الرفع وخير الخليل في قول هروة العذرى ،

وما هو إلا أن أراها فجاءةً فَأَبْهَتْ حَتَّى مَا أَصْكَادُ أُجِيبُ

بين النصب والرفع في فأبته ومما جاء منقطعاً قول أبي اللحام التغلبي

عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِيَّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورُ وَيَقْصِدُ

أي عليه غير الجور وهو يقصد كما تقول عليه أن لا يجوز وينبغي له كذا قال سيبيويه ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال ﴿

وتغييره ثم حقق انه لا يجب ولا يخبر مسائله لعدم القاطنين به . والبيداء الغفر . والسملق التي لا شيء بها . وقال الفراء اي قدسأته فنطق ولوجعته استنفها ما وجعت الفاء شرط النصب كما قال الآخر .

ألم تسأل فتخبرك الديارا عن الحى المضلل حيث سارا

والجزم في هذا البيت جائز كما قال .

فقلت له صوب ولا تجهدنه فيدرك من أخرى القطاة فتزلق

لجعل الجواب بالقاء كالنسوق على ما قبله . اهـ

(١) الشاهد فيه رفع ينتجها بالمطف على يمالج او بالابتداء . والماقر التي لا تله . وأعيت من الاعياء تقول اعياه الامر اذا تعذر عليه . ويلة هما من اللقاح وهو الضراب . وينتجها يولدها . والحوار ولد الناقة والمعنى ان هذه الناقة عاقر لا تله فالفعل يطر فها مرة بعد أخرى لنحمل فتله

قال الشارح : اعلم ان هذه الحروف من حروف العطف أعني الواو والفاء وثم اذا عطفت أدخلت
للثاني في حكم الاول وأشركته في معناه فاذا قلت « أريد ان تأتي ثم تحدثني » جاز النصب بالعطف
على (الاول) ويكون (الثاني) داخلا في الارادة كالاول كأنك قلت أريد ان تأتي ثم أريد أن تحدثني
وبجواز الرفع على القطع والاستثناف كأنك قلت أريد ان تأتي ثم أنت تحدثني قال سيبويه وسألت
الخليل عن قول الشاعر « وما هو الا ان أراها الخ » « ١ » فقال أنت في فأبنت بالخيار ان شئت
حملتها على أن وان شئت لم تحملها عليها فرفعت .. البيت لعروة العذري وقيل هو لبعض الحارثيين والشاهد
فيه جواز الرفع والنصب فالنصب بالعطف على ان المراد المصدر والتقدير فما هو الا الرؤية فأبنت على
نحو قوله « فان المندي رحلة فركوب » « ٢ » والرفع على القطع والاستثناف والمعنى فاذا أنا مبهوت
وأما قول الآخر :

هَلِ الْحَكَمَ الْمَآئِيَّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ (٣)

(١) البيت لعروة بن حزام العذري أحد عشاق العرب المشهورين بذلك وقوله :

وَأَنِّي لَعَرَوْنِي لَذَكَرَاكَ رَوْعَةً لَهَا بَيْنَ جِلْدِي وَالْعِظَامِ دَيْبٌ
وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا خِجَاءً (البيت) وبعده .
وَأَصْرَفَ عَنِّي الرَّأْيَ الَّذِي كُنْتُ أَرْتِي وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ تَغِيبُ
وَيَضْمُرُ قَابِي عَذْرَاهَا وَبَيْنَهَا عَلَيْهِ قَالِي فِي الْفَوَادِ نَصِيبُ
وَقَدْ عَلِمْتُ نَفْسِي مَكَانَ شَفَائِهَا قَرِيبًا وَهَلْ مَالًا يَنْتَالُ قَرِيبُ
حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاكِمِينَ لِرَبِّهِمْ خَشُوعًا وَفَوْقَ الرَّاكِمِينَ رَقِيبُ
لَمَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرًّا صَادِيًا إِلَى حَيِّبِهَا أَنِهَا لِحَبِيبِ

وبعض الرواة يذكرون بعض هذه الايات لقيس بن ذريح وقوم ينسبونها الى كثير عزة والصحيح انها لعروة وان
ما هو منها في شعر غيره دخيل . وانشد المؤلف هذا البيت على ان الخليل كان يخبر فيه بين الرفع على القطع
والنصب على العطف . قال سيبويه . وسألت الخليل رحمه الله عن قول الشاعر * وما هو الا ان أراها خجاء ...
البيت فقال . أنت في « أبنت » بالخيار ان شئت حملتها على ان وان شئت لم تحملها عليه فرفعت كأنك قلت ما هو الا
الرأي فأبنت : اهـ .

(٢) قدمض شرح هذا البيت في باب المصدر فارجم اليه (ص ٥٤ ج ٦)

(٣) البيت لابي اللعاع التغلبي وهو بفتح اللام وتشديد الحاء المهملة واسمه حريث - تصغير حرث - وقد اورد
ابو عمرو الشيباني قصيدة ابي اللعاع التي منها البيت الشاهد في اشعار تغلب واختار منها ابوتمام خمسة أبيات في مختار اشعار
القبائل . ومن هذه القصيدة

وليس الفقى كما يقول لسانه اذا لم يكن فدل مع القول يوجد
عسى سائل ذو حاجة ان سأله من اليوم - و لا ان يكون له غد
وانك لا تدري بأعطاء سائل أنت بما تعطيه أم هو أسعد

وقد انشد المؤلف بيت الشاهد على ان قوله « ويقصد » قد جاء مقطوعا عما قبله . فان القوافي كلها مرفوعة كما رأيت
فيما روينا ورواها الشارح من ابيات القصيدة . قال سيبويه . ومما جاء منقطعا قول الشاعر * على الحكم المائي

البيت لعبد الرحمن بن أم الحكم وقيل هو لابي الهمام التغلبي وقبله
 حُرِفْتُ وَأَكْتَرْتُ لِلتَّفَكُّرِ خَالِيًا وَصَاءْتُ حَتَّى كَادَ عُمَرَى يَنْفَدُ
 فَأَضَحْتُ أُمُورَ النَّاسِ يَنْشِينَ عَالِمًا بِمَا يَنْتَهَى مِنْهَا وَمَا يُنْعَمُ
 جَدِيرٌ بَأَنْ لَا أُسْتَكْبِينَ وَلَا أُرَى إِذَا حُلَّ أَمْرٌ سَاحَى أَتَبَدُّ

والشاهد فيه رفع يقصد وقطعه عما قبله فهنا لا يصح النصب بالمطف على الاول لانه يفسد المعنى
 لانه يصير عليه غير الجور وغير القصد وذلك قاسد والوجه الرفع على الابتداء والمراد عليه غير الجور وهو
 يقصد والقصد العدل فهو خير ومعناه الامر على حد قوله تعالى « والوالدات يرضعن أولادهن حواهن
 كاملين » أي ينبغي لمن ذلك فليظمن ذلك ومثله أريد ان أتبنى فتشتمني لا يجوز النصب ههنا لانك لم ترد
 الشتيمة ولكن المراد كلما أردت اثباتك تشتمني فهو منقطع من أن ونحوه قول الراجز
 • يريد ان يعربه فيعجه • فانه رفع على الاستئناف وإرادة فهو يعجه لانه لو نصبه لكان داخلا في
 الارادة وليس المعنى عليه « قال سيبويه ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشترك على هذا المثال »
 والمراد ان الرفع جائز في كل ما يجوز ان يشركه الاول من نصب أو جزم اذا تقدم ناصب أو جازم على القطع
 والاستئناف ويكون واجبا فيما لا يجوز حمله على الاول نحو ما ذكرناه ،

المجزوم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ تعمل فيه حروف وأسماء نحو قولك لم يخرج ولما يحضر
 ولا يضرب ولا تفعل وان تكرمني أكرمك وما تصنع أصنع وأيا تضرب أضرب ومن تمرر أمرره ﴾
 قال الشارح : اعلم ان هوامل الجزم على ضربين حروف وأسماء كما ذكر فلحروف خمسة وهي ان
 ولم ولما ولام الامر ولا في النهي فمنه الاصول في عمل الجزم وانما عملت لاختصاصها بالافعال دون
 الاسماء والحرف اذا اختص عمل فيما يختص به وهذه الحروف قد أثرت في الافعال تأثيرين وذلك أن إن

يوما اذا قضى... (البيت) • كانه قال عليه غير الجور ولكنه يقصد اوهو قاصدا فابتدا ولم يحمل الكلام
 على ان كما تقول عليه ان لا يجوز وينبغي له كذا وكذا فلا ابتداء في هذا أسبق وأعرف فن ثم لا يكادون يحملون على ان
 اه ، وقال النحاس ، سألت عنه ابا الحسن فقال ويقصد مقطوع من الاول وهو في معنى الامر وان كان مضارما كما تقول
 يقوم زيد فهو خبر وفيه معنى الامر اه وقال الاعام . قطعه لان المعنى وينبغي له ان يقصد ولم يحمله على اول الكلام لان
 فيه . معنى الامر كانه قال وليقصد في حكمه ونظيره مما جاء على افظ الخبر ومعناه امر قوله تعالى « والوالدات يرضعن
 اولادهن حواهن كاملين » أي ليرضعن اولادهن وينبغي لمن ان يرضعهم ، وقال الاخفش ارادوا وينبغي ان يقصد فلما
 حذفه وأوقع يقصد موضع ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع . والبس ذهب ابن جني وهذا توجيه لا انقطاعه
 واستثافه وليس المراد ان يقصد كان منصوبا بان فارتفع لما حذف كما ذهب اليه الدماميني حيث قال . ويحتمل ان يكون
 يقصد منصوبا في الاصل باضمار ان والمعنى عليه ان لا يجوز وعليه ان يقصد ثم حذف ان وارتفع الفعل كما في « نسمع
 بالميدى خير من ان تراه والقي يمنع من توجيه الدماميني ان حذف ان غير مقيس فلا يخرج عليه هذا مع الاعتراف
 بسداد المعنى الذي ذهب في تقريره اليه

قلت الفعل الى الاستقبال والشرط ولم نقله الى الماضي والنفي ولما كذلك الا ان لما نفي فعل معه قدوم
 لنفي فعل ليس معه قد فاذا قل القائل قام زيد قلت في نفيه لم يعم واذا قل قد قام قلت في نفيه لما يعم ولا م
 الامر نقله الى الاستقبال والامر والنهي كذلك «فان قيل» ولم كان عمل بعض الحروف المختصة بالافعال
 المجزوم وبعضها النصب فالجواب عن ذلك ان ما نقله الى معنى لا يكون في الاسم عمل فيه اعرابا لا يكون في
 الاسم ولما كان الشرط والامر والنهي لا يكون الا في الافعال عملت أدواتها فيها الجزم الذي لا يكون الا في
 الافعال واما ام ولم فانهما ينتقلان الفعل الحاضر الى الماضي على حد لا يكون في الاسم لان الحد الذي
 يكون في الاسم انما يكون بقرينة الوقت كقولك زيد ضارب أمس ولا يجوز زيد يضرب أمس فنقل
 الفعل المضارع الى الماضي بقرينة كفاعلت في الاسم ويجوز ام يضرب أمس فلما نقله على حد لا يجوز في
 الاسم عملت فيه اعرابا لا يكون في الاسم فذلك كانت جازمة فان قيل فلحروف الناصبة نحو أن وإن وإذن
 وكى قد أحدثت في الفعل مالا يكون في الأسماء فهلا كانت جازمة قيل لعمري لقد كان القياس فيها
 ما ذكرت غير انه عرض فيها شبهة من أن الذقيلة فعلت عملها على ماسبق فلذلك تقول لم يخرج زيد
 فتدخلها على لفظ المضارع والمعنى معني الماضي ألا ترى أنك تقول لم يعم زيد أمس ولو كان المعنى كلفظ
 لم يعم هذا كالم يعم يقوم زيد أمس وكذلك لما نزلت ام في الجزم قال الله تعالى (ولما يعلم الله الذين جاهدوا
 منكم) فجزمت كأنجزم ام الا ان الفرق بينهما ان لم لا تكنتي بها في الجواب لو قال قتلي قام زيد لم يعم ان
 تقول في جوابه لم حتى تقول لم يعم واذا قل قد قام جاز أن تقول لما لانها بزيادة ما عليها والتركيب
 قد خرجت الى شبه الأسماء فجاز ان تكنتي بها في الجواب كما تكنتي بالأسماء ولذلك وقع بعدها مثال الماضي
 في قولك لما جئت جئت واما لام الامر فنحو قولك ليضرب زيد عمرا اذا كن للغائب قال الله تعالى (ثم ليقتضوا
 عقوبتهم) واما اذا كان المأمور حاضرا لم يخرج الى اللام من قبل ان المواجهة تغني عنها وربما جاءت اللام
 مع فعل المخاطب نحو قوله تعالى في قراءة أبو (فبذلك فلتفرحوا) وقد جاء في بعض كلام النبي ﷺ في غزاة
 لآخذوا مصانكم وقول في النهي لا تضرب فهذه الحروف هي الجازمة لما بعدها بلا خلاف واما ان
 الشرطية فتجزم ما بعدها وهي أم حروف الشرط ولما من التصرف ما ليس فيها الا تراها تستعمل
 ظاهرة ومضمرة مقدرة ويحذف بعدها الشرط ويقوم غيره مقامه وتليها الأسماء على الأضمار فاما عملها
 ظاهرة فنحو قولك إن تكرمني أكرمك قال الله تعالى (إن تنصروا الله ينصركم) واما عملها مقدرة فبمعدخسة
 أشياء الامر والنهي والاستفهام والعرض والنفي وهو كالجواب بالفاء الا الجحد فانه لا يجاب بالجزم
 وسيوضح ذلك ان شاء الله تعالى.. واعلم أنك اذا قلت في الشرط إن تكرمني أكرمك مثلا فالفعل الاول
 مجزوم بان بلا خلاف فيما اعلم وهو الشرط ومعنى الشرط السلامة والامارة فكان وجود الشرط علامة
 لوجود جوابه ومنه أشراط الساعة أي علاماتها قال الله تعالى (فقد جاء أشراطها) وأما الجزاء فيختلف فيه
 فذهب أبو العباس المبرد الى ان الجازم للشرط إن وإن وفعل الشرط جميعا عملا في الجزاء فهو عنده
 كالمتبدا والخبر فالعامل في المتبدا الرفع له الابتداء والابتداء والمبتدا جميعا عملا في الخبر وكذلك إن هي
 العاملة فيها بعدها من فعل الشرط وفعل الشرط وحرف الشرط جميعا عملا في الجزاء لان الجزاء يقتدر الى

تقدمهما افتقارا واحدا وهما المقتضيان لوجود الجواب فليس نسبة العمل الى أحدهما بأولى من نسبته الى الآخر وهذا القول وإن كان عليه جماعة من حذائق أصحابنا فإنه لا ينفك من ضعف وذلك لأن عامة في الشرط لا محالة وقد ظهر أثر عملها فيه وأما الشرط فليس بمامل هنا لأنه فعل والجزاء فصل وليس عمل أحدهما في الآخر بأولى من العكس وإذا ثبت أنه لا أثر له في العمل فإضافة ماله إلى ماله أثر لا أثر له ويمكن أن يقال إن الشيء قد يؤثر بالفرازة أثرًا إذا انضاف إلى غيره وركب معه حصل له بالتركيب حكم لم يكن له قبل والذي عليه الأكثر أن إن هي العامة في الشرط وجوابه لأنه قد ثبت عملها في الشرط فكانت هي العامة في الجزاء إلا أن عملها في الشرط بلا واسطة وفي الجزاء بواسطة الشرط فكان فعل الشرط شرطًا في العمل لاجزاء من العامل وكذلك تقول في المبتدأ والخبر أن الابتداء عامل في المبتدأ بلا واسطة وفي الخبر بواسطة المبتدأ وقد شبه بعض النحويين ذلك بالماء والنار فقال إذا وضعت الماء في قدر وسخنه بالنار فالنار هي المؤثرة في القدر والماء الساخن الآن تأثيرها في القدر بلا واسطة وفي الماء بواسطة القدر ويحكى عن أبي عثمان أنه كان يقول إن فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومين معربين وإنما هما مبنيان لأنها لما وقعا بعد حرف الشرط فقد وقعا وقعا لا يصلح فيه لأسماء فبعدها من شبهها فعادا إلى البناء الذي كان يجب للأفعال وهذا القول ظاهر الفساد وبأدنى تأمل يضح ذلك لأنه لو وجب له البناء بدخول إن عليه لوجب له البناء بدخول التواصب وبقية الجوازم لأن الأسماء لا تقع فيها فاعرفه «وأما الأسماء» فأحد عشر اسمًا فيها معنى إن ولذلك بنيت وقد تقدم الكلام على بنائها في المبنيات من فصل الاسم وهي على ضربين أسماء وظروف فالأسماء من وما ومهما وأي والظروف أي وأين ومتى وحيثما وأدما وإذا ما لجميعها تجزم ما بعدها من الأفعال المستقبلية كما تجزم أن وإنما عملت من أجل تضمنها معنى أن ألا ترى أنها إذا خرجت عن معنى أن إلى الاستفهام أو معنى الذي لم تجزم نحو قولك في الاستفهام من يقوم وأعجبني من تكرمه إذا أردت معنى الذي تكرمه «فأما من» فهو لمن يعقل من الثقلين والملائكة نحو قوله تعالى «ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا» «وأما ما» فلما لا يعقل قال الله تعالى «ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها» وإذا كان الجواب بالقاء فما بعده جملة مستقلة والقاء ربطتها بالاول وأما «مهما» فمن أدوات الشرط تستعمل فيه استعمال ما تقول مهما تفعل أفعل مثله قال الله «وقالوا مهما نأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين» وقد اختلفوا فيها فذهب قوم إلى أنها اسم بكاملها يجازى به قالوا لأن التركيب على خلاف الأصل فلا يقدم عليه إلا بدليل فلو وزنت لكانت فعلى وقد أفادت معنى الشرط فيما بعدها والغالب في زيادة المعاني إنما هي الحروف فكانت متضمنة لمعنى الحرف وعود الضمير إليها يدل على اسميتها وقال الخليل هي مركبة كان الأصل ما الشرطية التي في قوله تعالى «وما تفعلوا من خير يعلمه الله» زيدت عليها ما أخرى توكيدها وما أراد كثيرا مع أدوات الشرط ألا ترى أنها قد زيدت مع أن وأدغمت النون في الميم لسكونها لأن النون الساكنة تدغم في الميم فقالوا إما تأتي أنك قال الله تعالى «فعلاترين من البشر أحدها» وزادوها أيضا متى وأين فقالوا أمو ما تأتي أنك تأتيها تكن أكن فصار اللفظ بها ماما وكرهوا توالى لفظين حروفها واحدة فبدلوا من الف ما لأولى هاء لقرب الهاء من الألف في الخروج وكانت الف

ما الاولى أجدر بالتغيير من الثانية لانها اسم والاسماء أقبل للتغيير والتصرف من الحروف لقربها من الافعال وقال قوم هي مركبة من مه بمعنى اكف وما قال لفظ على هذا لم يدخله تغيير لكنه مركب من كلمتين بقيتا على افظهما وحكي السكوفيون في أدوات الشرط مهمن وهذا يقوى القول الثالث لان هذه مه ضمت الي من كما ان تلك مه ضمت الي ما فاعرفه والوجه قول الخليل لانه به يلزم ان يكون كل موضع جاء فيه مهما أريد فيه معنى الكف وما أظن القائل * وانك مهما تأمرى القلب يفعل * (١) أراد وانك اكفني ما تأمرى القلب يفعل ولذلك تكتب بالالف ولو كانت كلمة واحدة لكتبت بالياء لان الالف اذا وقعت رابعة كتبت ياء والدليل على ان مهما فيها معنى ما انه يجوز ان يعود اليه الضمير والضمير لا يعود الا الى الاسم كقولك مهما تعمل من صالح تجاز عليه فالهاء في عليه يعود الى مهما وقال الشاعر

اذا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مَطْوَاعَةٌ وَمَهْمَا وَكَاتَ إِلَيْهِ كَنَاهُ (٢)

فالهاء في كفاه تعود الى مهما كما تعود الى ما ومما يؤيد قول الخليل انه قد استفهم بمهما كما يستفهم بمما نحو قول الشاعر أنشده أبو زيد في نوادره

(١) هذا عجز بيت لامرى القيس وصدره

* اغرك منى ان حبك قاتلى * وهذا بيت من معلقته وقبله *

أفاطم مهلا بعض هذا التبدال وان كنت قد ازمنت صرمت فأجلى

وان تك قد ساءت منى خلية فسلى ثيابى من ثيابك تنسل

اغرك منى ان حبك (البيت) وبعده

وما ذرفت عينك إلا لتضربى بسهميك فى اعشار قلب مقتل

قال التبريزى في شرح المعلقة اغرك اى احلك على الفرة وهو فعل من لم يجرب الامور وان حبك فى موضع رفع كأنك

قلت اغرك منى حبك وتأمرى فى موضع جزم بمهما قال الخليل الاصل فى مهما ماما فاما الاولى تدخل للشرط فى قولك

ما تفعل افعل وما الثانية زائدة للتوكيد وقال الفراء كان فى مهما ما فحذفت العرب الالف منها وجعلت الهاء خلفا منها ثم

وصلت بما فدل على المعنى وصارت هى كأنها صلة ما وهى فى الاصل اسم وكذلك مهمن قال الشاعر

اماوى مهمن يستمع فى صديقه اقاويل هذا الناس ماوى يندم

وقيل معنى مه اى كف كما تقول للرجل إذا فعل فعلا لا ترضاه منه مه اى كف والمعنى فانك مهما تأمرى قلبك يفعل

لانك مالكة له وانا لأملك قلبى وقال قوم المعنى مهما تأمرى قلبى يفعل لانه مطيع لك انتهى

(٢) هذا البيت من ابيات المعتز على الهذلى يرثى به اباه أولها

لعمرك ما إن أبو مالك بوان ولا بضيف قواه

ولا بألد له نازع يفارى اخاه إذا ما ناه

ولكنه هين ابن كماله الرمح عرد نساء

إذا سدت سدت (البيت) وبعده :

الامن بنادى ابا مالك أفي امرنا هو ام فى سواه

ابو مالك قاصر فقره على نفسه ومشيغ غناه

مَهْمَا إِلَى الْإِيلَةِ مَهْمَا إِلَيْهِ أَوْ دَى بَعَلَى وَمَرْبَالِيَةِ (١)

يريد مالى واما أى قلها اسم مبهم منكور وهى بعض مانضاف اليه إن أضفتها إلى الزمان فهى زمان وإن أضفتها إلى المكان فهى مكان إلى أى شئ أضفتها كانت منه ويجازى بها كاخواتها مضافة ومفردة تقول أياهم يأتينى آت وأبهم يحسن إلى أحسن إليه ترفع أيا بالابتداء وما بعدها من الشرط والجزاء الخبر لأن أيا هنا الفاعل فى المعنى لأن المبتدأ اذا تقدم امتنع أن يكون فاعلا صناعيا وارتفع بالابتداء وأسند فعل الشرط إلى ضميره وتقول أياهم تضرب تضرب أيا تضرب لأنه واقع عليه فى المعنى والمفعول

وقد أشد الشارح بيت الشاهد على أن مـ اسم بدليل رجوع الضمير إليه وهو الـ فى كفاء وقد علم أن الضمير لا يعود إلا إلى الاسم واما الضمير فى البـ فراجع إلى أبى مالك وزعم السهلبلى أن مهما تكون حرفا بدليل قول زهير فى المعلقة ومهما تكن عند امرى من خليفة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

قال هـ هنا حرف بمنزلة أن بدليل أنها لا محل لها وتبعه ابن يسمون واستدل بقوله

قد أوتيت كل شئ فى صارية مهما تصبأ فقامن بارق تشم

قال إذ لا تكون مبتدأ لعدم رابط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ولا سبيل إلى غيرها بتعين أنها لا موضع لها قال ابن هشام والجواب أنها فى البيت الاول إما خبر تكن وخليفة اسمها ومن زائدة لأن الشرط غير موجب عند أبى على وإما مبتدأ واسم تكن ضمير راجع إليها والظرف خبر وأنها ضميرها لأنها الخليفة فى المعنى ومن خليفة تفسير للضمير وفى البيت الثانى هى مفعول تصب وألفاظ ظرف ومن بارق تفسير لمـ ما أو متعلق بتصب فعنها التبعض والمعنى أى شئ تصب فى أفق من البوارق تشم

(١) هذا البيت مطمطم قصيدة لعمر بن ماقط الطائى رواها أبو بوزيد فى نوادره وبعده

إنك قد بكفك بكفى القفى ودراء أن تركض المالبه

بطئة يجرى لها عاند كالماء من غائلة الجايه

يا أوس لو نالتك أرماحتا كنت كمن تهوى به الهاويه

الفتيا عينك عند القفا أولى فأولى لك ذاواقبه

ذاك سنان محلب نصره كالجمل الاوطف بالراويه

يا أيها الناصر اخذ واله أأنت خير أم بنو جاريه

أم اختكم أفضل أم اختنا أم اختنا عن نصرنا وائيه

وقد أشد العلامة الشارح بيت الشاهد على أن مهما فيه بمعنى الاستفهام ، وقال أبو على هذا عندى مثل قول الخليل فى مهما فى الجزاءاته ماما فقلب الألف هاء وذلك لأنه يريد مالى الإيلة وما تستعمل فى الاستفهام على حد استعملها فى الجزاء أى غير موصولة فيهما والسماعير كراهية التقاء الامتال فى اللفظ الا ترى أن قوله تعالى « فى ما ان مكننا كم فيه » ولم يقل فى مامكنكم فيه فعدل إلى الدان لثلاثتى الامتال فى اللفظ ومن قال مهما هى مـ غير مقبرة فان كان يريد أنها مـ التى الامر فليس يخلو من أن يحزم بها ولا يحزم فان كان يحزم فأنما قال مـ ثم استأنف فقال ما تفعل أفعل لم يحزم الا ترى أن قوله

مـ وانك مهما تأمرى القلب بفعل * ليس يريد به وانك كفى ما تأمرى القلب بفعل وإن كان لا يحزم الفعل بها كانه قال كفف أفعل لم يكن له كرفعل الشرط وجه وإن كان لا يريد الامر بها ولكنها حرف يوافق التى للامر فى اللفظ ويخالفه فى المعنى فيكون حرة للشرط يحزم بمنزلة أن — جاز ذلك مـ

يجوز تقديمه على الفعل بخلاف الفاعل والفعل في باب الجزاء ليس بصلة لما قبله كما ان ما بعد الاستفهام ليس بصلة لما قبله فجاز ان يتقدم معموله والفعل اذا كان مجزوماً يعمل عمله غير مجزوم قال الله تعالى (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الالهة الحسن) فأيا منصوب بتدعوا وكذلك حكم من وما في العمل « واما الظروف فنحن أنى » وأصلها الاستفهام فأنى تارة بمعنى من أين وتارة بمعنى كيف قال الله تعالى (أنى لك هذا) أي من أين لك هذا وقال تعالى (أنى يكون لى غلام) وقال (أنى يكون لى ولد) وقال (أنى يؤفكون) ويجازي بها فيقال انى تكن انى قال الشاعر

فَصَبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا كَيْلًا مَرَّ كَبَيْتِهَا نَحْت رَجْلَيْكَ شَاجِرُ (١)

جزمت تأنى وهو شرط وتلبس لانه جزاء والمعنى انه يخاطب رجلاً قد وقف في معضلة وقضية صعبة فقال كيف أتيت هذه المعضلة من قدام او من خلف وشاجر داخل تحت الرجل وبرى رجلك بالحاء ورجلك بالجيم وكل شئ دخل بين شيئين فترجما فقد شجرهما ومركبها يعنى المعضلة واما ابن فاسم من اسماء الامكنة مبهم يقع على الجهات الست وكل مكان يستفهم بها عنه فيقال اين بيتك اين زيد وتنقل الى الجزاء فيقال اين تكن أكن والمراد ان تكن في مكان كذا اكن فيه والاكثر في استعمالها ان تكون مضمومة اليها ما نحو قوله تعالى (اينما تكونوا يدرككم الموت) وليس ذلك فيها بل لازم بل انت مخير فيها قال الشاعر

أَيْنَ تَصْرِفُ بِهَا الْعِدَاةُ تَجِرْنَا نَصْرِفُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَانِي (٢)

واما فني فاسم من اسماء الزمان يستفهم به عن جميعها نحو قواك متى تقوم متى تخرج قال الله تعالى (ويقولون متى هذا الوعد ان كنتم صادقين) فهى فى الزمان بمنزلة أين فى المكان وتنقل الى الجزاء كما ين قال الشاعر

مَنْ تَأْتِي تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ (٣)

(١) البيت للبيد . والشاهد فيه جزم تأتى بأنى لان معناها معنى اين ومتى وكلاهما للجزاء وتلبس جزم على جوابها وصف داهية شنيعة معضلة وقضية عويصة دقيقة من انما ورام ركوها التلبس بها ونشب واستعارها مركبين وانما يريدنا حيثما اللتين تزام منهما والشاجر من شجرت بين الشيتين اذا فرقت بينهما وشجر بين القوم اى اختلاف وتفرق اى من ركبها شجرت بين رجليه فهوت به وتقدم شرح هذا البيت فانظره (ج ٤ ص ١١٠) *

(٢) (البيت) لابن همام السلولى والشاهد فيه مجازاته باین وجزم ما بعدها لان معناها ان تصرب بالعداة فى موضع من الارض نصرف العيس نحوها الاغناء والعيس البيض من الابل وكانوا يرحلون على الابل فاذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل ولم يرد انهم يلقون العدو على العيس وقد تقدم شرح هذا البيت فانظره (ج ٤ ص ١٠٥)

(٣) البيت من قصيدة طويلة للحطيشة مدح بها بنيفض بن عامر بن شماس بن لای بن أئف الناقة. وقبله .

فازالت الوجناء تجرى صفورها اليك ابن شماس تروح وتفتدى

تزور امرأ برئى على الحرد ماله ومن يطم أثمان الحماد محمد

يرى البخل لا يبقى على المرء ماله ويعلم ان الشح غير مغلد

وقال طرفة

متى تأتينا أصبحك كاساً رويةً وإن كنت عنها غانياً فاعنّ وأزدد (١)

ولك استعمالها في الجزء مضموما إليها ما وغير مضموم إليها إن شئت قلت متى تذهب اذهب ومتى ما تذهب اذهب ، واما « حيث واذا واذا » فظروف أيضا فحيث ظرف من ظروف الامكنة مبهم يقع على الجهات الست واذا واذا ظرفان فاذ لما مضى واذا لما يستقبل وكل الظروف التي يجازي بها يجوز أن يجازي بها من غير أن يضم إليها ما مالا حينها واختيها وذلك لانها مبهمة تقتصر الى جملة بعدها توضيحها وتبينها فتنزلات الجملة منها منزلة للصلة من الموصول فكانت في موضع جر باضافتها اليها منزلة منها منزلة الجزء من الكلمة فلما أرادوا المجازاة بها لزمهم إيهامها وإسقاط ما يوضحها فزموها ما كما ألزموا إنما وكأنا وربما وجعلوا لزوم ما دلالة على إبطال مذهبها الاول فجعلوا حينها بمنزلة أين في الجزء ولم تزل عن معناها الاول فنقول حينها تكن أكن كما نقول أين تكن أكن وحينها اقم بحبيك أهلها قال الله تعالى (وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) فنكنتم في موضع مجزوم ولذلك أجابه بالقاء وجعلوا اذا ما واذا ما بمنزلة متى فقالوا اذا ما تأتني آتاك واذا ما نحسن الى أشركك قال العباس بن مرداس

اذ ما أتيت على الرسول قل له حقاً عليك اذا اطمأن المجلس (٢)

وقال عبد الله السلولي

كسوب ومتلاف اذا ما سألته تهلل واهتز اهتزاز المهند

متى تأتني تعشو (البيت) وبعده :

تزور امرأ إن يعطك اليوم نائلاً بكفيه لا يمتنع من نائل القد

هو الواهب الكوم الصفايا لجاره يروحها العبدان في طارب ند

وقد سبق شرح ايات كثيرة من هذه القصيدة والشاهد هنا جزم تأتني وتجدد على ان الاول فعل الشرط والثاني جوابه واداة الشرط هي متى .

(١) البيت من معاقبة طرفة بن العبد البكري . قال التبريزي : وروى « وان تأتني أصبحك كاساً الخ » أصبحك من الصبوح . والصبوح شرب الفداء . والكاس مؤنثة . قال الفراء . الكاس الاناء الذي فيه لبن او ماء او خمر او غير ذلك وان كان فارظاً لم يقل له كاس كما ان المهدي الطبق الذي يكون للهدية . فاذا اخذت منه الهدية قيل له طبق ولم يقل له مهدي . وأكثراهل اللغة يقول . لا يقال للاناء كاس حتى يكون فيها الخمر . وقال بعضهم . قد يقال للزجاجة كاس وللخمر كاس كقوله تعالى . « يطاف عليهم بكاس من معين ييضاه لذة للشاربين » فاللذة ههنا الخمر . وان كنت غانيا اي غنيا . والمعنى . متى تأتني تجدني قد اخذت خمرأ كثيرا مروية لمن يحضرني . ومعنى فاعنّ وأزدد فاعنّ بما عندك وأزدد . ا . والاستشهاد بهذا البيت للجزء بمضى وجزم تأتني على انه فعل الشرط وأصبحك على انه جوابه وقد قررنا ذلك في البيت الذي قبله

(٢) البيت من قصيدة للعباس بن مرداس وقد تقدمت (ج ٤ س ٩٨) فانظرها هناك

اذ مَاتَرَبْنِي الْيَوْمَ أَزْجِي مَطِيْنِي أَصْعَدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ فَأَفْرِغُ (١)

فَأَتَيْتُ فِي مَوْضِعٍ جَزَمَ بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَّهُ مَبْنِيٌّ أَذْكَانَ مَاضِيًا فَلَا يَظْهَرُ فِيهِ الْأَعْرَابُ وَقَوْلُ فِي إِذَا مَا إِذَا مَا
أَتَى أَحْسَنَ إِلَيْكَ قَالِ ذُو الرِّمَّةِ

تُصْنِي إِذَا شَدَّهَا لَرَّحْلَ جَانِمَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرَزِهَا تَنَبُّ (٢)

وَرَبَّمَا جَوْزِي بِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ مَا وَهُوَ قَلِيلٌ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الشَّمْرِ قَالَ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَتَضَارِبِ (٣)

وقال الفرزدق

يَرْفَعُ لِي خِنْدَفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَدَّتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ (٤)

فإن قيل إذ ظرف زمان ماضٍ والشرط لا يكون إلا بالمتنقبل فكيف تصح المجازاة بها فالجواب
من وجهين (أحدهما) أن هذه التي تستعمل في الجزاء مع ما ليست الظرفية وإنما هي حرف غيرهما
ضمت إليهما ما فركبا للدلالة على هذا المعنى كقوله (والثاني) أنها الظرف إلا أنها بالمقدّم والتركيب غيرت
وقلت عن معناها بلزوم ما أيها إلى المستقبل وخرجت بذلك إلى حيز الحروف ولذلك قال سيبويه
ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منهما ما فنصير إذ مع ما بمنزلة أنما وكقوله
وليس ما كيهما بلفظ ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد فلما إذا ما فإن سيبويه لم يرد كرها
في الحروف والقياس أن تكون حرفا كاذما ولذلك لا يعود إليها ضمير مما بعدها كما يعود إلى غيرها مما يجازي
به من نحو من وما ومهما فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ويجزم بأن مضمرة إذا وقع جوابا لأمر أو نهى أو استفهام أو نهي
أو عرض نحو قولك أكرمني أكرمك ولا تفعل يكن خيرا لك والآتي أهدئك وأين بينك أذكرك
والأماء أشربه وليته عندنا يحدثننا والآنزل تصب خيرا وجواز إضمارها للدلالة هذه الأشياء عليها قال

(١) البيت لعبد الله بن همام السلمي . وبعده

فأنت من قوم سواكم وإنما رجلى فهم بالحجاز واشجع

والشاهد في قوله «إذا» والقائه في أول البيت الثاني الذي رويناه جوابا والمزجي من أزعجته إذا سقته برفق .
والظنية كما في رواية سيبويه المرأة في المردج . والمفرع هنا النحدر وهو من الأضداد، وانتمى في النسب إلى فهم واشجع
وهو من -لول بن عامر لأنهم كلهم من قيس عيلان بن مضر

(٢) تقدم شرح هذا البيت شرحا وافيا (ج ٤ ص ٩٧) فانظره هناك

(٣) سبق استشهاد الشارح بهذا البيت (ج ٤ ص ٩٧) وشرحه هناك شرحا وافيا فلا نعود إليه

(٤) البيت للفرزدق كما دل الشارح . والشاهد فيه جزم «تقد» على جواب إذا لأنه قدرها طاملة عمل إن ضرورة قال سيبويه
وقد جازوا بأذا مضطرب بن شبهوها بأن حيث رأوها لما يستقبل وأنه لا بد لها من جواب . أهية ول الفرزدق . ترفع لي قبيلتي
من أشرف ما هو في الشهرة كالنار المترقدة إذا قدمت بغيري قبيلته . وخندف أم مدية كقوله وطابخة ابني إلياس بن مضر وتميم من ولد
طابخة بن إلياس فلذلك غفر بخندف على قيس عيلان بن مضر :

الطليل إن هذه الاوائل كلها فيها معنى إن فلذلك انجزم الجواب ،
قال الشارح : اعلم ان « الامر والنهي والاستفهام والتمنى والعرض يكون جوابها مجزوما وعند
النحويين أن جزمه بتقدير المجازاة وأن جواب الامر والاشياء التي ذكرناها معه هو جواب الشرط
المخبر في الحقيقة لان هذه الاشياء غير مفتقرة الي الجواب والكلام بها تام ألا ترى انك اذا أمرت
فأما تطلب من المأمور فعلا وكذلك النهى وهذا لا يقتضى جوابا لانك لا تريد وقوف وجود غيره على
وجرده ولكن متى أتيت بجواب كان على هذا الطريق فإذا قلت في الامر إيتني أكرمك وأحسن الى
أشرك فتقديره بعد قولك إيتني إن أتني أكرمك كذلك ضمنت الاكرام عند وجود الاتيان ووعدت
بإيجاد الاكرام عند وجود الاتيان وليس ذلك ضمانا مطلقا ولا وعدا واجبا إنما معناه إن لم يوجد لم يجب
وهذه طريقة الشرط والجزاء والنهي قولك لا تزردا بهنك على تقدير إن لا تزرد بهنك ولذلك قل
النحويون انه لا يجوز ان تقول لا تندن من الاسد يا كاك لان التقدير لا تندن من الاسد إن لا تندن من
الاسد يا كاك وهذا محال لان تباعده لا يكون سببا لأكله لانه يعاد لفظ الامر والنهي ويجعل شرطا
وجوابه ماذ كر بعد الامر والنهي واذا قلنا أكرم زيدا يكرمك فالذى تضمنه من الشرط إن نكرم زيدا
ولو قلت لا تندن من الاسد يا كاك بالرفع جاز لان معناه يا كاك إن دنوت منه وكذلك لو قلت لا تندن
من الاسد قيا كاك بالفاء والنصب لانه يكون تقديره لا يكن دنو قاك كل « والاستفهام أين بيتك
أزرك » كانه قال أين بيتك إن أعل مكان بيتك أزرك وقول أأتيتنا أمس نمطك اليوم معناه أأتيتنا
أمس ان كنت أأتيتنا أمس أعطيتناك اليوم وان كان قولك أأتيتنا أمس تقريرا ولم يكن استفهاما لم يجز
الجزم لانه اذا كان تقريرا فقد وقع الاتيان وأما الجزاء في غير الواجب قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا هل
أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم
وأ أنفسكم) ولما اتفقوا ذكروا قال (ينفركم ذنوبكم) جزم لانه جواب هل وقال الزجاج ينفركم جواب قوله
تؤمنون بالله ورسوله الآية فهو أمر بلفظ الخبر وليس جواب هل لان المنفرة لا تحصل بالدلالة على
الايمان إنما تحصل بنفس الايمان والجهاد ويؤيد ذلك قراءة عبد الله بن مسعود آمنوا بالله مكان
تؤمنون والظاهر الوجه الاول وهو أن يكون جواب هل لان تؤمنون إنما هو تفسير للتجارة على معناها
لاعلى لفظه ولو ضررها على لفظها لقال أن تؤمنوا لان أن تؤمنوا اسم وتجارة اسم والاسم يبدل من
الاسم ويقع موقعه وقوله تؤمنون كلام تام قائم بنفسه وفيه دلالة على المعنى المراد فمن حيث كان تفسيرها
للتجارة فهو من جملة ما وقع عليه الاستفهام بهل والاعتماد في الجواب على هل وهل في معنى الامر لانه
لم يقصد الى الاستفهام من الدلالة على التجارة المنجية دل يدلون أولا يدلون عليها وإنما المراد الامر
والدعاء والحث على ما ينجيهم ومثله قوله تعالى (فهل أتم مشهون) فان المراد انهم لا نفس الاستفهام
« وأما التمنى فقوله ليت زيدا عندنا يحدثنا » فيحدثنا جزم لانه جواب والتقدير ان يكن عندنا ومنه
قولهم ألا ماء أشرب به فهذا أيضا معناه التمنى وهي لا النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وقد عملت في
الذكر فاحثت دخولها معنى التمنى فلامع ما بعدها في موضع نصب بما دل عليه ألا من معنى التمنى وقال

أبو العباس المبرد هو على ما كان ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء وثمرة الخلاف تظهر في الصفة فتقول على مذهب سيبويه ألا ماء باردا بنصب الصفة لأن موضعها نصب وأبو العباس يرفع النعت ويقول الماء بارد وإذا كان قد حدث بدخول همزة الاستفهام معنى التمني جاز أن يجاب بالجزم فيقال أشربه كما وصرت بالتعني وقلت ليت لي ماء أشربه « ولما المرض فتقولك ألا تنزل عندنا تصب خيرا » فتقولك ألا تنزل هو العرض يقول الرجل للآخر ألا تفعل كذا وكذا يعرضه عليه وتصب خيرا جوابه وهو داخل في جواب الاستفهام إلا أنه لما كان القصد فيه إلى العرض وإن كان لفظه استفهاما معناه عرضا وتقديره إن أنزل عندنا تصب خيرا وهذه الأشياء إنما أضمر حرف الشرط بعدها لأنها تنفي عن ذكره ونكتفي بذكرها عن ذكره إذ كانت غير واجبة وصار الثاني مضمون الوجود إذا وجد الأول فلذلك قال الخليل هذه الاوائل كلها فيها معنى إن ولذلك انجزم الجواب ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما فيه معنى الأمر والنهي بمنزاتهما في ذلك تقول اتق الله أمرؤ وفعل خيرا يشب عليه معناه ليتق الله ليفعل خيرا وحسبك ينم الناس ﴾

قال الشارح : قد تقدم من كلامنا أن الأمر والنهي قد يجانبان بالجزم على تقدير اضمار حرف الشرط بعدهما لما بينهما من المشاكلة « فكذلك ما كان في معنى الأمر والنهي إذا أُجيب يكون مجزوما » لأن العلة في جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ وإذا كان من جهة المعنى لزم في كل ما كان معناه معنى الأمر فن ذلك قولهم « اتق الله أمرؤ وفعل خيرا يشب عليه » لأن المعنى ليتق الله ليفعل خيرا وليس المراد الاخبار بأن أسانا قد اتق الله وإنما يقوله مثلا الواعظ حائنا على التقى والعمل الصالح ويُقدر بعده حرف الشرط كما كان يقدر بعد الأمر الصريح والخبر قد يستعمل بمعنى الأمر نحو قوله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين أي ليرضعن ومن ذلك قولهم في الدعاء رحمه الله لفظه لفظا الخبر ومعناه الأمر ومن ذلك قولهم « حسبك ينم الناس » معنى حسبك هنا الأمر أي اكنف واقطع ومثله كيفك وشرعك كلها بمعنى واحد وكذلك قدك وقطك كله بمعنى حسب وقولهم حسبك ينم الناس كأن أسانا قد كان يختر الكلام ليلا وبصبح بحيث يخلق من يسمعه يقبل له ذلك أي اكنف واقطع من هذا الحديث فإن تفعل ينم الناس ولا يسهروا وحسبك هنا مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعلم المخاطب به وذلك أنه لا يقال شيء من ذلك إلا لمن كان في أمر قد بلغ منه مبلغا فيه كفاية فيقال له هذا ليكنف ويكتفي بما قد علمه المخاطب وتقدير الخبر حسبك هذا أو حسبك ما قد علمته ونحو ذلك فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحق المضمرة أن يكون من جنس المظهر فلا يجوز أن تقول لاتدن من الأسد يأكلك بالجزم لأن النفي لا يدل على الإلبيت ولذلك امتنع الاضمار في النفي فلم يقل ما تأتينا تحذرننا ولكنك ترفع علي القطم كأنك قلت لاتدن منه فإنه يأكلك وإن أدخلت الفاء ولصبت فحسن ﴾

قال الشارح : اعلم أن المعنى إذا كان مرادا لميجز حذف اللفظ الدال عليه لأنه يكون اخلافا بالمقصود اللهم إلا أن يكون ثم ما يدل على المعنى أو على اللفظ الموضوع بأزاء ذلك المعنى فيحصل العلم

بالمعنى ضرورة العلم بلفظه وههنا انما ساغ حذف الشرط وأداته لتقدم ما يدل عليه من الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فيلزم أن يكون المضر من جنس الظاهر اذ لو خالفه لمادل عليه فاذا كان الظاهر موجبا كان المضر موجبا واذا كان نفيا كان المضر مثله والامر كاللوجب من حيث كان طلب الجواب والنهي كالنفي من حيث كان طلب النفي فلذلك كان حكم الامر كحكم اللوجب فكما يكون الموجب بأداة وبغير اداة نحو إن زيدا قائم وزيدا قائم كذلك يكون الامر بأداة وبغير اداة نحو ليقم زيد وقم يا زيد وكلا لا يكون النفي الابداءة كان النهي كذلك نحو لا تقم فاذا كان الظاهر أمرا كان المضر فعلا موجبا وذلك اذا قلت أكرمني أكرمك كان التقدير إن تكرمني أكرمك واذا قلت لاتعص الله يدخلك الجنة كان المعنى ان لاتعصه يدخلك الجنة قال النحويون « انه لا يجوز ان تقول لاتدن من الاسد يا كاك » بالجزم لان التقدير عندهم ان يعاد لفظ الامر والنهي فيجعل شرطا جوابه ما ذكر بعد الامر والنهي فيصير التقدير ان لاتدن من الاسد يا كاك وهذا محال « قال ولذلك امتنع ما تأتينا تحدثنا » بالجزم يشير الى ان المانع من جواز الجزم مع النفي من حيث امتنع مع النهي لانه يصير التقدير ما تأتينا ان لاتأتينا تحدثنا وذلك محال وليس الامر على ما ظن لان النهي يجوز في موضع ويمتنع في آخر الا ترى انك اذا قلت لاتعص الله يدخلك الجنة كان صحيحا لان التقدير ان لاتعصه وهذا كلام شديد ولو قلت لاتعص الله يدخلك النار كان محالا لان عدم المعصية لا يوجب النار وأنت في طرف النفي لا تجوز الجواب بالجزم بحال فلم ان الملة المانعة في طرف النفي خير الملة المانعة في طرف النهي وانما لم يجز الجواب مع النفي بالجزم لانه ليس فيه معنى الشرط اذ كان النفي فيه يقع على القطع نحو قولك ما يقوم زيد فقد قطع بانه ليس يقوم فلامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فليس فيه قطع بوقوع الفعل فن هنا تضمن معنى الشرط قل « ولكنك ترفع على القطع » يريد اذ ارفعت الفعل في جواب النهي جاز على الاستئناف لانه جواب « كأنك قلت لاتدن من الاسد انه ممايا كلك فاحذره » ومثله لاتذهب به تغلب عليه الجزم فاسد والرفع جيد « فان جئت بانفاء ونصبت كان حسنا » لان الجواب بالفاء مع النصب تقديره تقدير المطف فكانه قال لا يكن منك دنو فأكل وكذلك الرفع فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وان لم تقصد الجزاء فرفضت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه إما صفة كقوله عز وجل (فهب لي من لدنك وليا يرثني) أو حالا كقوله (قد رهم في طغيانهم يعمهون) أو قطعا واستئنافا كقولك لاتذهب به تغلب عليه وقم يدعوك ومنه بيت الكتاب « وقال رائدكم أرضوا نزلوها • ومما يحتمل الامر بن الحال والقطع قولهم ذره بقول ذاك ومروه بحفرها وقول الاخطل • كروا الى حرتيكم تعمرونها • وقوله عز وجل (فاضرب لهم طريقا في البحر يسا لاتخاف دركا ولا تخشى) »

قال الشارح : يريد ان هذه الاشياء التي نجرم على الجواب في الامر والنهي وأخواتها « اذالم تقصد الجواب والجزاء رفضت والرفع على أحد ثلاثة أشياء إما الصفة « ان كان قبله ما يصح وصفه به » وإما حالا ان كان قبله معرفة « وإما على القطع والاستئناف » مثال الاول قولك أعطني درهما أنفقه اذالم تقصد الجزاء

رفعت على الصفة ومنه قوله تعالى « فبلى من لذك وليا يرثي » فقرأ بالجزم والرفع فالجزم على الجواب والرفع على الصفة أي هبلى من لذك وليا وارثا والرفع هنا أحسن من الجزم وذلك من جهة المعنى والاعراب أما المعنى فلأنه إذا رفع فقد سأل وليا وارثا لأن من الأولياء من لا يرث وإذا جزم كان المعنى أن وهبته لى ورثي فكيف يخبر الله سبحانه بما هو أعلم به منه ومثله قوله تعالى (رداً يصدقني) بالرفع والجزم « ومثال الثاني » خل زيدا يمزح أي مازحاً لأنه لا يصلح أن يكون وصفاً لما قبله لكونه مرفوعة والفعل نكرة ومثله قوله تعالى (ذرم في خوضهم يلعبون) فهو حال من المفعول في ذرم ولا يكون حالاً من المضمر في خوضهم لأنه مضاف والحال لا يكون من المضاف إليه (والثالث) أن يكون مقطوعاً عما قبله مستأنفاً كقولك « لا تذهب به تغلب عليه » وذلك أن الجزم هنا على الجواب لا يصح لفساد المعنى اذ يصير التقدير إن لا تذهب به تغلب عليه فيصير عدم الذهاب به سبب التغلب عليه وليس المعنى عليه فكان مستأنفاً كأنك أخبرته أنه ممن يغلب عليه على كل حال وكذلك « قم يدعوك » أي أنه يدعوك فأمرته بالقيام وأخبرته أنه يدعوه البتة ولم ترد الجواب على أنه أن قام دعاه وأما بيت الكتاب وهو

وقال رائدكم أرسوا نزاولها فكل حنف امرئ يقضى بمقدار (١)

البيت للاختلال والشاهد فيه رفع نزاولها على القطع والاستئناف ولو أمكنه الجزم على الجواب لكان يصف

(١) نسب الشارح هذا البيت للاختلال تبعاً للشرح كتاب سيوبه . قال البغدادي . وراجعت ديوان الاختلال مراراً فلم أظفر به فيه . والاستشهاد به على أن نزاولها استئناف ولذلك وجب رفعه قال سيوبه . ونقول انثنى آتاك فتجزم على ما وصفتنا وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقاً بالاول ولكنك تبنته وتعمل الاول مستغنياً عنه كأنه يقول انثنى آتاك ومثل ذلك قول الاختلال * وقال رائدكم أرسوا نزاولها (البيت) واجاز العلامة الرضى أن يكون نزاولها حالاً . فان قلت الحال قيد لعاملها فكيف يكون الارساء في حال المزاولة والمزاولة تكون بعد الارساء . قلنا اول المزاولة مقارن للارساء وإن كانت لا تتم الا بعده واعلم أنه يجب في هذا البيت ترك العطف لما بين جملي أرسوا نزاولها من كمال الانقطاع فان الاولى انشائية لفظاً ومعنى والثانية خبرية لفظاً ومعنى ولهذا يستشهد به علماء المعاني وكما لا يجوز العطف فكذلك لا يجوز أن يجزم نزاولها في جواب الامر وهو أرسوا لأن الفرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة . والامر في الجزم على عكس هذا المعنى فإنه يصير الارساء علة للمزاولة كما في قولك أسلم تدخل الجنة . ومن هذا تدرك خطأ الشارح في تقريره تبعاً للاعلم . والرائد الذي يتقدم القوم ليطلب الكلاء والماء وأصله من الرود وهو التردد في طلب الشيء برفق . وأرسوا — بفتح الهمزة — أمر من الارساء أي اقيموا ماخوذ من أرسيت السفينة أرساء أي حبستها بالرساة . ونزاولها مضارع زاول الشيء أي حوله وعالجه . والحنف الملاك . والضمير في نزاولها للحرب كإفراء العلامة سعد الدين التفتازاني . أي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا فقاتل فإن موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن بنجيه ولا الاقدام يرديه . ويدل لصحة هذا المعنى بيت يذكرون أنه بمداييت الشاهد وهو .

أما نموت كراماً أو نفوز بها لنسلم الدهر من كدوا سفار

ومن هذا التقرير نفهم خطأ الشارح في تقريره أن هذا البيت في وصف شرب . وقد اناسق إليه هذا الخطأ من كونه

تابعاً للاعلم حيث حط أو ارتحل . فتأمل هذا والله بمصمك ويرشدك

شربا ذهب رائداهم في طلب الحرف فظفر بها فقال لهم أرسوا أي انزلوا شربها فزاولها أي فخالها صاحبها عنها فكل حتف امرئ يقضى بمقدار أي الموت لا بد منه فلنحصل على لذة النفس قبل الموت قال « وما يحتمل الامرين الحال والقطع ذره يقول ذاك » يجوز الرفع في يقول على الحال أي ذره قائلا ويجوز ان يكون مستأنفا كأنه قال ذره فانه ممن يقول ذاك وأما قولهم « مره يحفرها » فيجوز فيه الجزم والرفع فالجزم من وجه واحد وهو الجواب كأنه قال ان أمرته يحفرها وأما الرفع فعلى ثلاثة أوجه (أحدها) ان يكون يحفرها على معنى فانه ممن يحفرها كما كان في لاتدن من الاسد يا كلك (والثاني) ان يكون على الحال كأنه قال مره في حال حفرها ولو كان اسما لظهر النصب فيه فكنت تقول مره حافرا لها (والثالث) أقلها وذلك ان تريد مره ان يحفرها فتحذف أن وترفع الفعل لان عامله لا يضر وقد أجاز بعض الكوفيين النصب على تقدير أن وعليه قوله

ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت تخليدي (١)

والجزم أظهر ومنه قول الاخطل

كروا الى حرثيكم تعمرونها كما تكرر الى أوطانها البقر (٢)

الشاهد فيه رفع تعمرونها إما على الاستئناف وقطعه عما قبله وإما على الحال كأنه قال عامرين أي مقدرين ذلك وصائرين اليه ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز .. الحرة أرض ذات حجارة سود وكأنه يعبرهم بنزولهم في الحرة لحصانها وهي حرة بني سليم وثناها حرة أخرى نجاورها وأما قوله تعالى « فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تختشى » فيجوز ان يكون رفع لا تخاف ولا تختشى على الحال من الفاعل في اضرب لهم طريقا في البحر غير خائف دركا ولا خاشيا ويقوى رفع لا تخاف اجماع القراء على رفع ولا تختشى وهو معطوف على الاول ويجوز ان يكون رفعه على القطع والاستئناف أي أنت لا تخاف

(١) البيت لطرفة بن العبد من مملقته . وبعده :

فان كنت لا تستطيع دفع منيتي فدعني ابادرها بما ملكت يدي

والاستشهاد به على ان أحضر منصوب بان مضمره بدليل قوله وأن أشهد وهذه رواية الكوفيين .. والبصريون يروونه برفع أحضر ويقولون ان عوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل مع الحذف وإذا حذف ارتفع الفعل ومن هذا عند سيبويه قوله تعالى (قل أفغير الله تأمروني أعبد) وقد اختلف البصريون في اصل روايتهم بمدايقهم على الرفع في أحضر فقال سيبويه اصل الكلام أن أحضر فلما حذف أن ارتفع الفعل وأن أحضر مجرور بني محذوفاً وأن أشهد معطوف عليه . وقال المبرد جملة أحضر حال من الياء وأن أشهد معطوف على المعنى لانه لما قال أحضر دل على الحضور كما تقول من كذب كان شراله أي كان الكذب شراله . وقد سبق الاستشهاد بهذا البيت مرارا

(٢) البيت للاخطل . والاستشهاد به في قوله « تعمرونها » لوقوعه . وقع الحال ، والتقدير كروا عامرين أي مقدرين لهذه الحال صائرين اليها قال سيبويه : وأما قول الاخطل * كروا الى حرثيكم (البيت) فعلى قوله كروا عامرين وان شئت رفعت على الابتداء * اه وقال الاعلم : ولو أمكنه الجزم على جواب الامر لجاز وحمله على القطع جائز ايضا . يقول هذا بنى سليم في هجائه لقيس ، وبنو سليم منهم . وحرة بنى سليم معروفة وثناها بحرة أخرى نجاورها . والحرة الارض ذات الحجارة السود واشتقاقها من حر النار كانها احترقت لسوادها وعبرهم بالنزول في الحرة لحصانها ولا ممتناع الدليل بها . اه

دركاو يجوز ان يكون صفة لطريق والتقدير لا تخاف فيه دركاً ثم حذف حرف الجر فوصل الفعل فنصب
الضمير الذي كان مجروراً ثم حذف المفعول اتساعاً كقوله تعالى « واخشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده »
والتقدير لا يجزي فيه ومن جزم لا تخاف جملة جواباً لقوله واضرب لهم على تقدير ان تضرب لا تخف
دركا من خلفك ويرفع تخشى على القطع أى وأنت غير خاش فاعرفه ،
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول ان تأتى تسألنى أعطك وان تأتى تمشى أمش معك
ترفع المتوسط ومنه قول الخطيب ﴾

مَنْ تَأْتِي تَمْشُو إِلَى ضَرْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ
وقال عبيد الله بن الحر

مَنْ تَأْتِنَا تَلِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبًا

فجزمه على البديل ﴿

قال الشارح : اعلم انه قد دخل الفعل المضارع بين الشرط والجزاء ويكون على ضربين (أحدهما)
مرفوع لا غير (والآخر) يدخل بين المجزومين وتكون أنت مخيراً بين الجزم على البديل من الاول و بين
الرفع على الحال فأما ما يكون رفعاً لا غير فان يكون الفعل الداخل بين المجزومين ليس في معنى الفعل فلا
يكون بدلاً منه وذلك « ان تأتينا تسألنا نعطك » وان يأتني زيد يضحك أكرمه لا يحسن في ذاك غير
الرفع لان يضحك و تسأل ليس من الاثنيان في شيء فهو في موضع الحال كانه قال ان يأتني زيد ضاحكاً
وان تأتني سائلاً فان أبدلته منه على انه بدل غلط لم يمتنع كأنك أردت الثاني فسبق لسائك الى
الاول فابدلته منه وجعلت الاول كاللغو على حد مررت برجل همار ولا يكون في الفعل من البديل الا
بدل الكل وبدل الغلط ولا يكون فيه بدل بعض ولا اشتغال ولو قلت ان تأتني تمشى أمش معك جاز ان
ترفع تمشى فيكون معناه ان تأتني ماشياً أمش معك و جاز ان تجزم على البديل من الاول لان تأتني
في معنى تمشى لان المشى ضرب من الاثنيان والضحك والسؤال ليسا من جنس الاثنيان فأما قوله
« مَنْ تَأْتِي تَمْشُو إِلَى ضَرْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ »
الشاهد فيه رفع تمشو هل انه حال والمراد مني تته عاشياً أى
قاصداً في الظلام يقال عشوته أى قصده لئلا تم اتسع فليل لكل قاصد عاش وعشوت النار أعشوا اليها
اذا استدلت عليها ببهر ضعيف تجد خير نار أي تجدها معدة للضيف الطارق.. وأما قول الآخر
« مَنْ تَأْتِنَا تَلِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبًا »
فالشاهد فيه الجزم لانه بدل من قوله تأتينا لان الالمام ضرب

(١) سبق شرح هذا البيت قريباً فانظره

(٢) هذا البيت من قصيدة تزيد على ثلاثين بيتاً لمبداه الله بن الحر قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير في الكوفة
وكان ابن الحر لشهامته لا يطيع احداً فقال الناس لمصعب . إن عبيد الله بن الحر كان قد أتى على المختار غير مرة وخافه
وقائله وفعل مثل ذلك بعبيد الله بن زياد من قبل فليس عليه طاعة لاحد ونحن نتخوف ان يشور في السواد فيكسر
عليك الحراج كما كان يفعل وقد اخطرت طرفة من الخلاف فالطاف له حتى تحبسه . فلم يزل مصعب يتلطف به ويعدده
ويمنيه الاماني حتى أتاه . فلما أتاه امر به فحبس وكان معه في الحبس عطية بن عمرو البكري و كان عطية شديد الجزع .

من الآتيان فهو على حد قولك في الاسماء مروت برجل عبد الله فسر الاتيان بالاسم كما فسر الاسم الاول بالاسم الثاني ولو رفع على الحال لجاز في العربية لولا انكسار وزن البيت وقوله تأججا يجوز ان يكون تثنية على الصفة للحطب والنار وذكر الراجع لان الحطب مذكر فقلب جانبه ويجوز ان يكون مفردا من صفة الحطب لانه أهم اذ النار به تكون ويجوز ان يكون من صفة النار وذكر على معنى شهاب أو على ارادة النون الخفيفة وأبدل منها الفاء في الوقف يمدح في هذا البيت بغيضا وهو من بنى سعد بن زيد مناة وبعد هذا البيت

إذا خرجوا من غمرتهم وجعوا لها بأسيافهم والطنن حين تفرجا
﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتقول ان تأتي آتلك فأحدثك بالجزم ويجوز الرفع على الابتداء

ومطلع هذه القصيدة .

أقول له صبرا عطى فانما هو السجى حتى يحمل الله عرجا

وقبل البيت المستشهد به .

ومنزلة — يابن الزبير — كربة شددت لها من آخر الليل اسرجا
لقتيان صدق فوق جرد كانها قداح براها الما سخي وسحجا
إذا خرجوا من غمرة رجموها بأسيافهم والطنن حتى تفرجا
متى تأتتا تلعم بنافي ديارنا (البيت)

ومن هذا الذى ذكرنا لك تعلم خلط العلامة الشارح حيث يقول : يمدح في هذا البيت بغيضا الخ فان البيت الذى يقال في مديح بغيض هو الشاهد الذى قبل هذا وهو قول الخطيبه • متى تأتت تشو الى ضوء ناره . . . البيت * والحمد لله الذى يلهم الصواب من شاء من عباده . . . وقوله «عطى» هو منادى مرخم عطية . والواو في قوله «ومنزلة» واورد ابن الزبير هو مصعب . واسرج جمع سرج . والجرد جمع اجرود وهو القصير الشعر من الخيل . والقداح جمع قدح — بكسر القاف فيهما — وهو عود السهم قبل ان يحمل له نصل . والماسخي — بالحاء المعجمة — الذى يصنع السهام . وسحجا — بتشديد الحاء المهملة وقبلها سين مهملة — اى نحته وملسه . والغمرة — بفتح الغين المعجمة — الشدة والطنن معطوف على الاسياف . وتفرجا اصله تفرجن بنون التوكيد خفيفة فقلبت الفاء وحذفت التاء من اوله ومعناه تكشف والفرجة الثلثة وفاعله ضمير الغمرة وقوله «متى تأتتا الخ» فان تلعم فيه بدل من تأتتا لان التاني من جنس الاول فانه يقال الم الرجل بالقوم الماما اتاهم فنزل بهم ومنه قيل الم بالمعنى اذا عرفه والم بالذنب اذا فعله . وتمشو كذلك في البيت السابق من جنس الاتيان فلولا انه في شعر لجاز جزمه . قال اللخمي . ولو كان تعشوفي موضع يقوم بالجزم فيه وزن الفعل لجاز ان يبدل من تاته لان معناها واحدا لانه كثر في كلامهم حتى صار كل قاصدا عشيا . اهـ . والحطب الجزل — بفتح الجيم — الغليظ منه يريد انهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم فينظر اليها الضيوف على بمدوية صدوها والتأجج توقد النار . وتأججا في البيت فعل ماض والالف فيه للاطلاق وفاعله ضمير النار وانما رد الضمير مذكرة لانه اراد بها الشهاب وهو مذكر وقيل لان تأثيت النار غير حقيقى فيكون على حد قول عامر بن جوين الطائي • ولا ارض اقبل ابقالها • وقيل ليست الالف للاطلاق وانما هي ضمير الاتيين وهما الحطب والنار وانما ذكر الضمير لتغليب الحطب على النار . وقال قوم تأججا فعل مضارع حذفت منه تاء والفاء منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة

وكذلك الواو وثم قال الله تعالى «من بضل الله فلا هادي له وينذرهم» وقرئ «وينذرهم» وقال «وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم» وقال «وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون» *
 قال الشارح: اهل انك اذا عطفت فعلا على الجواب المجزوم فلك فيه وجهان الجزم بالمطف على المجزوم على اشراك (الثاني) مع (الاول) في الجواب والرفع على القطع والاستثناف وذلك قولك «ان تأتي آتتك فأحدثك» كأنه وعده ان آتاه فانه يأتيه فيحدثه عقيبته ويجوز الرفع بالقطع واستثناف ما بعده كما قال
 • يريدان يعربه فيعجمه • (١) أي فهو يعجمه على كل حال ومثله قوله تعالى «ان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويمنّب من يشاء» قرئ فيغفر جزما ورفعا على ما قسم ولا فرق في ذلك بين الفاء والواو وثم من حروف العطف حكم الجميع واحد في ذلك وأما قوله تعالى «من يضل الله فلا هادي له وينذرهم» فقد قرئ وينذرهم جزما ورفعا فالجزم بالعطف على الجزاء وهو «فلا هادي له» لازم موضعه جزم والمراد بالموضع انه لو كان الجواب فعلا لكان مجزوما والرفع على القطع والاستثناف على معني وهو ينذرهم في طغيانهم فمعطف هنا بالواو كما عطفت في الآية قبلها بالفاء وأما قوله تعالى «وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم» وقوله «وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون» ففيهما شاهد على العطف بـ ثم كما عطفت بالفاء الا انه جزم في الاولى ورفع في الثانية وكل جائز صحيح وحكم الجميع واحد الالفاء فانه قد أجاز بعضهم فيه النصب وقرأ الزعفراني «يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويمنّب من يشاء» وقد استضعفه سيبويه لانه موجب فصار من قبيل * وألحق بالحجاز فاستريحاً * ٢٢ * والذي حسنه قليلا كونه معطوفا على الجزاء والجزاء لا يجب الا بوجوب الشرط وقد ينحقق وقد لا يتحقق فاعرفه ،
 ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وسأل سيبويه التحليل عن قوله عز وجل ﴿ لولا أخرجتني الى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ﴾ فقال هذا كقول عمرو بن معد يكرب

(١) هذا البيت من الرجز للخطيئة بقوله وهو يجوز بنفسه وقد قال له قومه . اوص فقال .

الشعر صعب وطويل سلحه اذا ارتقى فيه الذي لا يملحه
 زلت به الى الخفيض قدمه يريد ان يعربه فيعجمه

ومنى الايات ووجه الاستشهاد فيها ظاهر

(٢) هذا عجز بيت وصدره * سأترك منزلي لبني تميم * ولم يعزه احد من شرح كتاب سيبويه الى احد ، وعزاه العيني والسيوطي الى المغيرة بن حنبل . ويستشهد بهذا البيت على ان استريح جاء منصوبا بعد الفاء في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا . قال سيبويه . وقد يجوز النصب في الواجب في ضرورة الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لانه تجمل ان العامة . فما نصب في الشعراء - طرارا قوله * سأترك منزلي . . . (البيت) * وهو ضعيف في الكلام . وقال الاعلم : وروي لاستريحاً ولا ضرورة فيه على هذا . اهـ وقال ابن عصفور : ولقائل ان يقول لا نسلم ان استريح منصوب بل هو مرفوع مؤكداً بالوزن الخفيفه موقوفا عليها بالالف وتاكيد مثل ذلك جائز في الضرورة قال سيبويه . يجوز للمضطر انت فعلن ولا شك ان التخريج على هذا متجه بخلاف التخريج على النصب مع فقد شرطه . قال البغدادى . وكلام ابن عصفور من قبيل غسل السم بالسم لانه تفصى من ضرورة وجأ الى ضرورة وشرط كل من النصب والتاكيد فمقود

دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِبًا بَوْمًا وَأَكْفَكَ جَانِبًا

وكقوله

بَدَأَ لِي أَتَى لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَعْنَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَانِبًا

أي كما جروا الثاني لان الاول قد تدخله الباء فكأنها ثابتة فيه فكذلك جزموا الثاني لان الاول يكون مجزوما ولا فاء فيه فكأنه مجزوم ﴿

قال الشارح : لولا معناه الطلب والتضيض فاذا قامت لولا تعطيني فمعناه أعطني فاذا أتى لها بجواب كان حكمه حكم جواب الامر اذ كان في معناه وكان مجزوما بتقدير حرف الشرط على ما تقدم واذا جئت بالفاء كان منصوبا بتقدير أن فاذا عطفت عليه فعلا آخر جاز فيه وجهان النصب بالمعطف على ما بعد الفاء والجزم على موضع الفاء لولا تدخل وتقدير سقوطها ونظير ذلك في الاسم ان زيدا قائم وعمر وعمران نصبت فبالمعطف على ما بعد ان وان رفعت فبالمعطف على موضع ان قبل دخولها وهو الابتداء فاما قول عمرو بن معد يكوب • دَعْنِي فَأَذْهَبَ الْخ • (١٩) فالشاهد فيه انه عطف على جواب الامر واعتقد سقوط الفاء فجزم على المعنى لانه لو لم تدخل الفاء لكان مجزوما وقد شبهه الخليل بقول الآخر

• • بدالي أتى الخ • (٢٠) البيت امرمة الانصاري وقيل لزهير والشاهد فيه انه خفض سابق

(١) نسب مؤلف الكتاب هذا البيت الى عمرو بن معد يكرب وفي كلامه ما يشعر بان البيت مذكور في كتاب سيبويه فاما عن نسبه الى عمرو فقال البغدادي . وهذا البيت لم أجده في ديوان عمرو بن معد يكرب فاني تصفحت ديوانه مرارا فلم أراه فيه كان غيري تصفح ديوانه فلم يجد فيه . واما عن كونه في كتاب سيبويه فقال البغدادي ايضا . اقول بيت معد يكرب لم يورده سيبويه في كتابه البته لانه لا في موضع آخره ونحن نقول انا كذلك لم نجد هذا البيت في كتاب سيبويه مع اننا خدنا ابياته وسألته خدمة جليلة ورثبنا له فها رس دقيقة والله الحمد والمنة . والاستشهاد في هذا البيت على انه عطف ا كفك مجزوما على جواب الامر المنصوب بان بعد الفاء السببية وهو فاذهب على توم سقوط الفاء وجزم اذهب في جواب الامر وهذا معنى تشبيهه بقوله بدالي أتى لست مدرك ما مضى البيت وسند كرفيه كلاما طويلا يتضح به المقام كل الوضوح ان شاء الله

(٢) هذا البيت ينسبه سيبويه تارة الى زهير بن ابى سلمى وتارة الى صرمة الانصاري . وينسبه قوم لابن رواحة الانصاري . ونسبته الى زهير هي الصحيحة وهو من قصيدة له اولها .

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى من الامر او يبدو لهم ما بداليا
بدالي ان الناس تقنى نفوسهم واما لهم ولا أرى الدهر فانيا
وانى متى اهبط من الارض قلعة اجد اثرا قبلى جديدا وطافيا

وقبل البيت المستشهد به

بدالي ان الله حق فزادنى من الحق تقوى الله ما قد بداليا
بدالي أتى لست مدرك . . . (البيت) وبعمده .
اراني اذا ماشئت لا قيت آية تذكرنى بعض النى كنت ناصيا
وما ان ارى نفسى تقيا كريمتى وما ان تقى نفسى كريمة ماليا

بالهطف على خبر ليس على توهم الباء لان الباء تدخل في خبر ليس كثيرا فلما كان خبرها مظنة الباء اعتقد وجودها خفض المعطوف عليه وهو قوله ولا سابق ومثله

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ قُرَائِمَا (١)

بجر ناعب على توهم الباء في الخبر الذي هو مصلحين وقريب من ذلك قوله

أُمُّ الْخَلِيسِ لَمَجُوزٍ شَهْرَبَةً تَرْضَى مِنَ الْأَحْمَرِ بِعَظَمِ الرَّقَبَةِ (٢)

فانه توهم ان فادخل اللام في الخبر حتى كأنه قال إن أم الخليس اذ كان ذلك مما يستعمل كثيرا وعكس قوله ذلك تعالى «ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا الا خوف عليهم» تدحذف إن عند سيبويه ثم أدخل الفاء في خبر الذين وحاصله انه غلط فاعرفه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتقول والله ان أتيتني لأفعل بالرفع وأنا والله ان تأتني لآئك بالجزم لان «الاول» لليمين «والثاني» للشرط﴾

قال الشارح : اعلم «ان اليمين» لا بد لها من جواب لان القسم جملة تؤكد بها جملة أخرى فاذا أفسدت على المجازاة فالقسم انما يقع على الجواب لان جواب المجازاة خبر يقع فيه التصديق والتكذيب والقسم انما يؤكد الاخبار ألا ترى انك لا تقول والله هل تقوم ولا والله ثم لان ذلك ليس بخبر فلما كان القسم ممتدا به الجواب بطل الجزم وصار لفظه كلفظه لو كان في غير مجازاة فتقول «والله ان أتيتني لأفعل»

والاستشهاد في البيت على ان قوله «سابق» بالجر معطوف على مدرك على انه توهم ان فيه الباء فان الباء تزداد بكثرة في خبر ليس قال الله تعالى «اليس الله بكاف عبده» . اليس ذلك بقادر «قال - سيبويه . وسالت الخليل عن قول الله عز وجل «فاصدقوا كن» فقال هو كقول زهير «بدلى انى . . . البيت» فانما جروا هذا لان الاول تدخله الباء فجاءوا بالثاني وكأنهم قد اثبتوا في الاول الباء وكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالناسي وكأنهم قد جزموا قبله فعلى ذلك توهموا هذا . وانكر المبرد رواية الجرفي «ولاسابق» وقال «حروف الخفض لا تضم وتعمل والرواية عنده «ولاسابقا» بالنصب «ولاسابقى» بالاضافة الى ياء المتكلم «ولاسابق شيئا» بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وتقدير الكلام ولا اناسا سابق شيئا

(٩) هذا البيت للأحوص الرياحي . والشاهد فيه قوله «ولانا عاب» بالجر على توهم الباء في قوله «مصلحين» وقد فصلنا القول في الشاهد الذي قبله ورواه سيبويه مرة «ولانا عابا» بالنصب . . . به جوقوما وينسبهم الى الشؤم وقلة اصلاح والخير فيقول لا يصاحون امر المشيرة اذا فسد ما بينهم ولا يأمرون لخير فغراهم لا ينصب الا بالتشقيت والافراق . وهذا مثل للتعبير عنهم والتشاؤم بهم . والتعبير صوت الغراب ومد عنقه عند ذلك . ومنه ناقة نعوب ومنع اذا مدت عنقها في السير

(٢) قدم في شرح هذا البيت . والشاهد فيه دخول اللام على قوله «لمجوز» وهو خبر عن قوله «أم الخليس» وهذه اللام انما تدخل على المبتدأ . والذي ذكره الشارح احد تخريجات لهذا البيت . ومنها ان هذه اللام داخلة في الاصل على المبتدأ فان اصل الكلام أم الخليس لمعجوز ولكنه لما حذف المبتدأ اتصلت بالخبر وارجع الى شرحنا فيما مضى لهذا البيت

بالرفع لانه جواب القسم والشرط ملغى كأنك قلت والله لأفعل ان أتيتني وصار الشرط معلقا على جواب اليمين كما كان معلقا عليه الظرف من نحو اذا قلت والله لأفعل يوم الجمعة وتقول والله ان أتيتني آتيتك والمراد لا آتيتك فلا تحذف من القسم في الجحد للعلم بموضعها اذ لو كان يجابا لزمته اللام والنون نحو والله لا آتيتك ومنه قوله تعالى (تألف تفتؤ تذكر يوسف) أي لا تفتؤ ولوجزمت الشرط وقلت والله ان تأتي لا آتيتك لم يحسن لان حرف الشرط لا يجزم ما لا جواب له والجواب هنا لا قسم فان تقدم القسم شيء ثم أتى بعده المجازاة اعتمدت المجازاة على ذلك الشيء وألغى القسم نحو قولك « أنا والله ان تأتي لا آتيتك » اعتمد الشرط والجزاء على أنا وصار القسم حشوا ملغى كأنه ليس في اللفظ ألا تري انك تقول زيد والله منطلق ولو قدمت القسم لزمك ان تأتي باللام فتقول والله لزيد منطلق فبان الفرق أن القسم اذا وقع حشوا أغنى وكان من قبيل الجمل المعترضة في الكلام فأنا مبتدأ والشرط وجوابه خبر المبتدأ والقسم اعترض بين المبتدأ وخبره لاحكم له فاعرفه ،

ومن أصناف الفعل مثال الامر

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب ﴿ وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغته الا ان تنزع الزائدة فتقول في تضرع ضع وفي تضارب ضارب وفي تدرج دحرج ونحوها مما أوله متحرك فان سكن زدت لثلاثا تبتدي بالساكن همزة وصل فتقول في تضرب اضرب وفي تطلق وتستنخرج انطلق واستخرج والاصل في تكرم توكرم كتدرج فعلى ذلك خرج أكرم ﴾

قال الشارح : اعلم ان الامر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة وله واصيغته أسماء بحسب اضافاته فان كان من الاعلى الى من دونه قيل له أمر وان كان من النظم الى النظم قيل له طلب وان كان من الأدنى الى الأعلى قيل له دعاء وأما قول عمرو بن العاص لمعاوية * أمرك أمرا جازما فصيتي * (١) فيحتمل ان يكون عمرو يرى نفسه فوق معاوية من جهة الرأي والاصابة في المشورة ثم ان الشعر موضع ضرورة فجاز ان يستعير فيه لفظ الامر في موضع الطلب والدعاء... وأما صيغته فن لفظ المضارع ينزع منه حرف المضارعة فان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا أقيته على حركته نحو قولك في تدرج دحرج وفي تسرهف سرهف وفي تردد رد وفي تقوم قم وان كان ساكنا أقيت بهمزة الوصل ضرورة امتناع النطق بالساكن وتلك الهمزة تكون مكسورة لالتقاء الساكنين الا ان يكون الثالث منه مضموما فانه يضم اتباعا لضمته وكراهية الخروج من كسر الى ضم والحاجز بينهما ساكن غير حصين فهو كالحاجز والكوفيون يذهبون الى ان همزة الوصل في الامر تابعة لثالث المستقبل ان كان مضموما ضمتها وان كان مكسورا كسرتها ولا يفعلون ذلك في المفتوحة لثلاثا يلتبس الامر باخبار المتكلم عن نفسه نحو اعلم وأعلم « فان قيل »

(١) استشهد بهذا الشعر على انه قد يقول الصغير للكبير « امرتك » ورد هذا وخرجه على ان تسمية عمرو ماصدر عنه لمعاوية امرا مراعى فيه ايضا انه يرى نفسه فوق معاوية ثم قال ان الشعر مظنة الضرورة وهذا توجيه آخر فتأمل والله يرشدك

ولم حذفت حرف المضارعة من أمر الحاضر قيل لكثرة في كلامهم فآثروا تخفيفه لان الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب وحضور المأمور وحاضر الحال يدلان على ان المأمور هو المخاطب ولانه ربما التبس الامر بالخبر لترك حرف الخطاب على حاله « فان قيل » ولم كان لفظ الامر من المضارع دون غيره قيل لما كان زمن الامر المستقبل أخذ من اللفظ الذي يدل عليه وهو المضارع وقوله « والاصل في تكرم تؤكرم كتمدحرج » كانه جواب دخل مقدر كانه قيل لم قلوا في الامر من تكرم وتخرج ونظائرها أكرم وأخرج بهمزة مفتوحة مقطوعة وهلا جاءوا فيه بهمزة الوصل لسكون ما بعد حرف المضارعة كما فعلوا في تضرب وتخرج حين سكن ما بعد حرف المضارعة فالجواب ان الاصل تؤكرم بهمزة مفتوحة بعد حرف المضارعة وذلك ان الماضي أكرم وأخرج بهمزة النعمية على وزان دحرج فالهمزة بازاء الدال فاذا رددته الى المضارع زدت في أوله حرف المضارعة وكان القياس تؤكرم نحو تدمحرج لان حرف المضارعة انما تزداد على لفظ الماضي من غير حذف شيء منه الا انهم حذفوا الهمزة من أوله كراهية اجتماع همزتين في فعل الخبر عن نفسه نحو أكرم ثم حملوا عليه سائر المضارعة ليجرى الباب على منهاج واحد في الحذف ولا يختلف كما فعلوا ذلك في بعد وتعد وتعد وأعد وان لم يقع الواو بين ياء وكمرة واذا أمرت منه حذفت حرف المضارعة واذا زال حرف المضارعة عادت الهمزة فقلت أكرم وأخرج وذلك لامرين (أحدهما) ان الموجب لحذفها قد زال وهو حرف المضارعة (والآخر) انه لما حذفت حرف المضارعة وكان ما بعده سا كنفا احتيج الى همزة الوصل وكان رد ما حذفت منه أولى فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأما ما ليس للفاعل فانه يؤمر بالحرف دخلا على المضارع دخول لاوام كقولك لتضرب أنت وليضرب زيد ولا تضرب أنا وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطب كقولك ليضرب زيد ولا تضرب أنا ، ﴾

قال الشارح : الاصل في الامر ان يدخل عليه اللام وتلزمه لافادة معنى الامر اذ الحروف هي الموضوع لافادة المعاني كلا في النهي ولم في النفي الا انهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة لما ذكرناه من الغنية عنه بدلالة الحال وتخفيفا لكثرة الاستعمال ولما حذفوه لم يأتوا بلام الامر لانها عاملة والفعل بزوال حرف المضارعة منه خرج عن ان يكون معربا فلم يدخل عليه العامل « وما عدا المخاطب من الافعال المأمور بها تلزمها اللام » لانه لم يجز حذف حرف المضارعة منه لئلا يلبس ولعدم الدليل عليه « فن ذلك ما ليس للفاعل » وهو فعل مالم يسم فاعله إذا أمرت به لزمته اللام نحو لتعن بحاجتي ولتوضع في تجارتك واتره علينا يارجل فهذا القبيل لا بد فيه من اللام وان كان مخاطبا حائرا لان هذا الفعل قد حقه التغيير بحذف فاعله وتغيير بنيته فلم تحذف منه اللام أيضا وحرف المضارعة لئلا يكون اجحافا به واذا لم يجز الحذف مع المخاطب فان لا يجوز مع الغائب أولى فلذلك تقول « لتضرب يا زيد وايضرب هو » وكذلك لو كان الامر لغائب أو متكلم لم يكن بد من اللام نحو ليقم واخرج بكر ولا تم ولا تخرج وذلك من قبل ان حرف المضارعة يلزم هنا للدلالة على المقصود منه واذا لزم حرف المضارعة وجب الاتيان بلام الامر لافادة معنى الامر وكان المحل قابلا من حيث كان معربا لما فيه من حروف المضارعة وربما حذفوا هذه اللام في الشمر وجرموا بها أنشد أبو زيد

فَنُضِجِي صَرِيحاً لَا تَقُومُ حَاجَةً وَلَا تَسْمَعُ الدَّاعِيَ وَيُسْمِعُكَ مَنْ دَعَا (١)
وَأُنْشِدُ سَيُوبِيه

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَاحْشَى
وَأُنْشِدُ أَيْضاً

عَمْدٌ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا (٢)

(١) لم افق على نسبة هذا البيت . والشاهد فيه قوله « ويسمك » حيث جزم الفعل على تقدير لام الامر فانه اراد ويسمك الخ قل سيبويه . واعلم ان هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمره كأنهم شبهوها بان اذا اعملوها مضمره وقد قال الشاعر * محمد فقد نفسك . . . البيت * وانما اراد التقيد وقال متمم بن نويرة * على مثل اصحاب البعوضة . . . البيت * اراد ليك . اهـ . وقال ابو اسحق الزجاج احتجاجا لسيبويه في هذا البيت حذف اللام اي التقيد . وانما اسماء اضمار لانه بمنزلة واما قوله « اويك من بكى » فهذا البيت لفصيح . ليس هذا مثل الاول وان كان سيبويه قد جمع بينهما وذلك ان المطرف يعطف على اللفظ وعلى المعنى فمطرب الشاعر على المعنى لان الاصل في الامر ان يكون باللام فحذفت تخفيفا والاصل « فلتخمشي » فلما اضطر الشاعر عطف على المعنى فكانه قال فلتخمشي وبك فيكون الثاني معطوفا على معنى الاول . اهـ المبرد لا يرضى هذا التأويل ويأباه كل الابهاء وقال ابن هشام . وهذا الذي منه المبرد اجازه الكسائي في الكلام بشرط تقدم قل وجعل منه قوله تعالى « قل لعمادى الدين آمنوا يقيموا الصلاة » اي لقيموا ورافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع في الشر قليلا بعد القول الخبرى كقوله .

قلت لبواب لديه دارها تينذ فاني حوها وجارها

اي لتينذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة . اهـ .

(٢) هذا البيت متمم بن نويرة ومحل الاستشهاد فيه قوله « اويك » حيث جزم بيكي على اضمار لام الامر ويجوز ان يكون محمولا على معنى قوله « فاحشى » لانه في معنى لتخمشي وهذا خير من الاول والبعوضة هنا موضع بعينه قتل فيه رجال من قومه فخص على البكاء عليهم ومعنى اخشى اخشيتي . قال ياقوت . البعوضة — بالفتح بلفظ الواحدة من البعوض بالضاد الممجمة — مائة لبني اسد بن جند قريبة الفقر . قال الازهرى البعوضة مادة معروفة بالبادية قال ابن مقبل .

أحدي بني عبس ذكرت ودونها سنيح ومن رمل البعوضة منكب

وهذا الموضع كان مقتل مالك بن نويرة . . . فقال اخوه متمم بن نويرة .

لعمري وسامعري بتأبين هالك ولا جزع والدهر يشر بالفتى

اثن مالك خلى على مكانه فلى اسوة ان كان ينفعنى الاسى

كهول ومرد من بني عم مالك وايقاع صدق قد تمليتهم رضى

على مثل اصحاب . . . البيت . وبعده .

على يشر منهم اسود وذادة اذا ارتدفت الشر الحوادث والردى

رجال اراهم من ملوك وسوقة جنوا بعد ما نالوا السلامة والفتى

(٣) قد مر قريبا شرح هذا البيت فانظروا (ص ٣٥) من هذا الجزء

أى لتند وهو قليل « فان قيل » ولم زعمتم ان أمر الحاضر أكثر من أمر الغائب حتى دعت الحال الى تخفيفه قيل لان الغائب لبعده عنك إذا أردت ان تأمره أمرت الحاضر ان يؤدي اليه انك تأمره نحو قولك يا زيد قل لعمر وقم ولا تحتاج في أمر الحاضر الى مثل ذلك فكان أكثر لانك تحتاج في أمر الغائب الى أمر الحاضر ولا يلزم من أمر الحاضر أمر الغائب ومما يؤكد عندك قوة الحاضر وغلبته الغائب انك لا تأمر الغائب بالاسماء المسمى بها الفعل في الامر نحو صه ومهوايه وإيه ودوذك وعندك لا تقول دونه زيدا ولا عليه بكرا ولهذا المعنى غلب ضمير الحاضر ضمير الغائب فتقول أفت وهو فعلتها ولا تقول فعلا وإذا صاغوا لها اسما كالنثنية صار على لفظ الحضور نحو قولك أنتما فعلتما ولا تقول هما فعلا فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد جاء قليلا أن يؤمر الفاعل المخاطب بالحرف ومنه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم (فبذلك فلتفرحوا) ﴾

قال للشارح : قد تقدم القول ان أصل الامر أن يكون بحرف الامر وهو اللام فاذا قلت اضرب فأصله لتضرب وقم أصله لتقم كما تقول للغائب ليضرب زيد ولتذهب هند غير أنها حذفت منه تخفيفا وللدلالة الحال عليه وقد جاءت على أصلها شاذة فن ذلك القراءة المعزوة الى النبي ﷺ وهي قوله تعالى (فبذلك فلتفرحوا) وقرأ بها أيضا عثمان بن عفان وأبي بن كعب وأنس بن مالك وروى عنه في بعض غزواته «لأخذوا مصافكم» أي خذوا مصافكم وإنما أدخل اللام مراعاة للاصل ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمره وهذا خلف من القول ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان فعل الامر على ضربين مبني ومعرب فاذا كان للحاضر مجردا من الزيادة في أوله كان مبنيا عندنا خلافا للكوفيين وإنما قلنا ذلك لان أصل الافعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآخر وإنما أعرب الفعل المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأربع وكيونه على صيغة ضارع بها الاسماء فاذا أمرنا منه ونزعنا حرف المضارعة من أوله قلنا اضرب اذهب فتتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فعاد الى أصله من البناء استصحابا للحال الاولى « وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام محذوفة » وهي لام الامر فاذا قلت اذهب فأصله لتذهب وأما حذفت اللام تخفيفا وما حذفت للتخفيف فهو في حكم الملقوظ به فكان معربا مجزوما بذلك الحرف المقدر ويؤيد عندك انه مجزوم انك اذا أمرت من الافعال المعتلة نحو يرمي ويفزو ويخشى حذفت لاماتها كما تفعل في المجزوم من نحو ليغز وليرم وليخش والبناء لا يوجب حذف الجواب عن كلام الكوفيين أما قولهم انه معرب فقد تقدم القول إن أصل الافعال البناء وسبب اعراب المضارع ما في أوله من الزوائد وقد فقت هنا وقولهم انه مجزوم بلام محذوفة فاسد لان عوامل الافعال ضعيفة فلا يجوز حذفها واعمالها كالمجوز ذلك في لم ولن ونظائرهما وذلك لان عوامل الافعال أضعف من عوامل الاسماء لان الافعال محمولة على الاسماء في الاعراب فكانت الاسماء أمكن وعوامل الاصل أقوى من عوامل الفرع وعوامل الاسماء على ضربين أفعال وحروف فما كان من الافعال فقد يجوز حذفه وتبقى عمله نحو لولا زيد وهلا عمرو ويجوز زيدا ضربته

وأشبه ذلك وما كان من الحروف نحو أن وأخواتها وحروف الجر فإنه لا يجوز حذف شيء من ذلك وتبقيته عمله فكان ذلك في الفرع الذي هو أضف أولى بالامتناع مع أنا تقول لو كان فعل الأمر مجزوما بلام محذوفة لبقى حرف المضارعة كما بقي في قوله • محمد تفد نفسك كل نفس • وكما قال • أو يبك من بكى • فلما حذف حرف المضارعة وتغيرت بنية الفعل دل على ما قلناه وأما حذف حرف العلة من نحو ارم واغز واخش فلأنه لما استوى لفظ المجزوم والمبني في الصحيح نحو لم يذهب واذهب أرادوا أن يكون مثل ذلك في المعتل فحذفوا آخره في البناء ليوافق آخره آخر المجزوم فأعرفه ،

ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • فالمتعدي على ثلاثة أضرب متعدي إلى مفعول به وإلى اثنين وإلى ثلاثة فالأول نحو قولك ضربت زيدا والثاني نحو كسوت زيدا جبة وعلمت زيدا فاضلا والثالث نحو أعلمت زيدا عمرافاضلا وغير المتعدي ضرب واحد وهو ما تخصص بالفاعل كذهب زيد ومكث وخرج ونحو ذلك • قال الشارح : اعلم أن الأفعال على ضربين متعدي وغير متعدي فالمتعدي ما يفتر وجوده إلى محل غير الفاعل والتعدي التجاوز يقال عدا طوره أي تجاوز حده أي أن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره وذلك المحل هو المفعول به وهو الذي يحسن أن يقع في جواب بمن فعلت فيقال فعلت بفلان فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حين غير الفاعل فهو متعدي نحو ضرب وقتل ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا ولم يبن لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعدي نحو قلم وذهب ألا ترى أن القيام لا يتجاوز الفاعل وكذلك الذهاب ولذلك لا يقال هذا الذهاب بمن وقع وكذلك القيام بخلاف ضرب وأشباهه فإنه لا يكون ضربا حتى يوقعه فاعله بشخص • والمتعدي على ثلاثة أضرب متعدي إلى مفعول واحد • يكون علاجا وغير علاج فالعلاج ما يفتر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو ضربت زيدا وقتلت بكرا وغير العلاج ما لم يفتر إلى ذلك بل يكون مما يتعلق بالقلب نحو ذكرت زيدا وفهمت الحديث وذلك على حسب ما يقتضيه ذلك الفعل نحو أكرمت زيدا وشربت الماء وأروى أخاك الماء ومن المتعدي إلى مفعول واحد أفعال الحواس كلها يتعدي إلى مفعول واحد نحو أبصرته وشممته وذقته ولمسته وصممته وكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولا مما تقتضيه تلك الحاسة فالبصر يقتضي مبصرا والشم يقتضي مشموما والسمع يقتضي مسموعا فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدي إلى مفعول مما تقتضيه تلك الحاسة تقول أبصرت زيدا لأنه مما يبصر ولو قلت أبصرت الحديث أو القيام لم يجز لأن ذلك مما ليس يدرك بحاسة وكذلك سائرهما وذهب أبو علي الفارسي إلى أن سمعت خاصة يتعدي إلى مفعولين ولا يكون الثاني إلا ما يسمع كقولك سمعت زيدا يقول ذاك ولو قلت سمعت زيدا يضرب لم يجز لأن الضرب ليس مما يسمع فإن اقتصر على أحد المفعولين لم يكن إلا ما يسمع نحو سمعت الحديث والكلام ولا أراه صحيحا لأن الثاني من قولنا سمعت زيدا يقول جملة والجل لا تقع مفعولة إلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو ظننت وعلمت وأخواتها وسمعت ليس منها والحق أنه يتعدي إلى مفعول واحد كأخواته ولا يكون ذلك المفعول إلا ما يسمع فإن عديته إلى غير مسموع فلا بد من قرينة بعده من حال

أو غيره يدل على أن المراد ما يسمع منه فإذا قلت سمعت زيدا يقول فزيد المفعول على تقدير حذف مضاف أي قول زيد ويقول في وضع الحال وبه علم أن المراد قوله ومن ذلك قوله تعالى (هل يسمعونكم اذ تدعون) فالمفعول الضمير المتصل به وهو ضمير المخاطبين وحسن ذلك بقوله (اذ تدعون) لأن به علم أن المراد دعاؤهم فإما قوله تعالى (ان تدعوهم لاسمعوا دعاءكم) فلا اشكال فيه لأن الدعاء مما يسمع فاما دخلت البيت فقد اختلف العلماء فيه هل هو من قبيل ما يتعدى الى مفعول واحد أو من اللازم وسبب الخلاف فيه استعماله تارة بحرف جر وتارة بنحو دخلت البيت ودخلت الى البيت والصواب عندى أنه من قبيل الافعال اللازمة وانما يتعدى بحرف الجر نحو دخلت الى البيت وانما حذف منه حرف الجر توسعا لكثرة الاستعمال والذي يدل على ذلك أن مصدره يأتي على فعول نحو الدخول وفعل في الغالب انما يأتي من اللازم نحو القعود والجلوس وأن مثله وخلافه غير متمدد دخلت مثل غبرت فكما ان غبرت غير متمدد فكذلك دخلت وخلافه خرجت وهو لازم أيضا وقل ما نجد فعلا متمديا الا وخلافه ومضاده كذلك ألا ترى ان تحرك لازم وضده سكن وهو كذلك واسود وايض كذلك ومثل دخلت البيت ذهب الشأم أمرهما واحد ولا يقاس عليهما غيرهما لقلة ما جاء من ذلك... واعلم انه يجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل نفسه نحو قولك ضرب زيد عمرو وعمرا ضرب زيد كل ذلك عربي جيد وذلك اذا لم يلتبس لأن الاعراب يفصل بين الفاعل والمفعول، فان ازم من ذلك بس أن يكون الامنان مبنيين أولا يظهر فيهما الاعراب لاعتلال لا يميها نحو ضرب هذا ذاك وأكرم عيسى موسى فحينئذ يلزم حفظ المرتبة ليصرف الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره «واما ما يتعدى الى مفعولين» فهو على ضربين (أحدهما) ما يتعدى الى مفعولين ويكون المفعول الاول منهما غير الثاني (والآخر) ان يتعدى الى مفعولين ويكون الثاني هو الاول في المعنى فاما الضرب الاول فهو أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل الى المفعول وتؤثر فيه نحو قولك أعطى زيد عبد الله درهما وكسا محمد جعفر اذبة فهذه الافعال قد أثرت اعطاء الدرهم في عبد الله وكسوة الجبة في جعفر ولا بد أن يكون المفعول الاول فاعلا بالثاني ألا ترى انك اذا قلت أعطيت زيدا درهما فزيد فاعل في المعنى لأنه آخذ الدرهم وكذلك كسوت زيدا جبة فزيد هو الالابس للجبة ومن هذا الباب ما كان يتعدى الى مفعولين الا انه يتعدى الى الاول بنفسه من غير واسطة والى الثاني بواسطة حرف الجر ثم اتسم فيه فحذف حرف الجر فصار لك فيه وجهان وذلك نحو قولك اخترت الرجال بكرا وأصله من الرجال قال الله تعالى (واختار موسى قومه سبعين رجلا) أي من قومه ومنه استغفرت الله ذنبا أي من ذنب قال الشاعر • استغفر الله ذنبا است محصيه • (١) ومن ذلك

(١) هذا صدر بيت وعجزه • رب العباد اليه الوجه والعمل • وهو من آيات سيويه الحسين التي لا يعرف قائلها ويستشهد به على أن الأصل استغفر الله من ذنب فحذف من لأن استغفر يتعدى الى المفعول الثاني بمن ومعناه طلب المغفرة أي الستر على ذنوبه وأراد بالذنب جميع ذنوبه فان النكرة قد تتم في الاثبات ويدل على ذلك قوله «لست احصيه» أي أنا لا احصى على ذنوبي التي أذنبتها وأنا استغفر الله من جميعها ورب العباد صفة للامم الكريمة قال الاعلم • والوجه هنا القصد والمراد وهو بمعنى التوجه أي اليه التوجه في الدعاء والطلب والمسألة والعبادة والممل له يريد هو المستحق للطاعة

سببته يزيد وكنيته بأبي بكر فانه يجوز التوسع فيه بحذف حرف الجر بقولك - ميته زيدا وكنيته بأب بكر وكل ما كان من ذلك فانه يجوز فيه التقديم والتأخير نحو أعطيت زيدا درهما وأعطيت درهما زيدا وزيدا أعطيت درهما كل ذلك جائز لانه لا يلبس فيه من حيث كان الدرهم لا يأخذ زيدا فان كان الثاني مما يصح منه الاخذ نحو أعطيت زيدا عمرا وجب حفظ المرتبة لان كل واحد منهما يصح منه الاخذ وأما الثاني وهو ما يتعمد الى مفعولين ويكون الثاني هو الاول في المعنى وهذا المصنف من الافعال لا يكون من الافعال التي تنفذ منك الى غيرك ولا يكون من الافعال المؤثرة انما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يتيئا أو شككا وذلك سبعة أفعال وهي حسبت وظننت وخلت وعلمت ورأيت ووجدت وزعمت تخسبت وظننت وخلت متواخية لانها بمعنى واحد وهو الظن وعلمت ورأيت ووجدت متواخية لانها بمعنى واحد وهو اليقين وزعمت مفرد لانه يكون عن علم وظن وذلك قولك حسبت زيدا أخاك وظن زيدا محمدا علما وخلت بكرا ذاما مال وعلمت جعفرا ذا حفاظ ووجدت الله غالبا وزعمت الامير عدلا فهذه الافعال المفعول الثاني من مفعولها هو الاول في المعنى ألا ترى ان زيدا هو الاخ في قولك حسبت زيدا أخاك وكذلك صائرها وانما كان كذلك لانها داخلة على المبتدأ والخبر وخبر المبتدأ اذا كان مفردا كان هو المبتدأ في المعنى والذي يدل انما داخلة على المبتدأ والخبر انك لو أسقطت الفعل والفاعل أعاد الكلام الى المبتدأ والخبر نحو قولك زيد أخوك ومحمد عالم بخلاف أعطيت زيدا درهما لان المفعول الثاني في أعطيت غير الاول فلا يكون خبرا ولكونها داخلة على المبتدأ والخبر لم يجز الاقتصار على أحدهما دون الآخر وذلك انك اذا قلت ظننت زيدا منطلقا فأنما شككت في انطلاق زيد لانيه لان المخاطب يعرف زيدا كما يعرفه المخاطب فالمخاطب والمخاطب في المفعول الاول سواء وانما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر ولذلك من المعنى لم يجز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر فلا تقول زيدا حتى تقول قائما ولا تقول قائما حتى تقول زيدا لان الظن يتعلق بالقيام ونحوه إلا انك لو اقتصرت عليه لم يعلم القيام لمن هو فاحتجت الى ذكر الخبر عنه ليعلم ان القيام له فصار بمنزلة قولك قائم في انه لا فائدة فيه الا بعد تقدم المبتدأ وبان بما ذكرنا تعلق هذه الافعال بالمبتدأ والخبر « وأما ما يتعمد الى ثلاثة « فهو أفعال منقولة مما كان يتعمد الى مفعولين نحو أعلمت زيدا عمرا فاضلا وأريت محمدا خالدا ذا حفاظ فأعلم منقول من علم وقد كان مما يتعمد الى مفعولين الثاني منها هو الاول وصار بعد نقله بالهمزة يتعمد الى ثلاثة وكذلك أرى وسيأتي الكلام على هذا الفصل بأوضح من هذا بعد ان شاء الله »

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وللتعمدية أسباب ثلاثة وهي الهمزة وتثقيب الحشو وحرف الجر تنصل ثلاثها بخبر التعمدي فتصيره متعديا بالتعمدي الى مفعول واحد فتصيره ذا مفعولين نحو قولك أذهبت وفرحته وخرجت به وأحفرته بئرا وعلمته القرآن وفصبت عليه الضيعة وتنصل الهمزة بالتعمدي الى اثنين فتتعلق الى ثلاثة نحو أعلمت »

قال الشارح : قد ذكرنا ان الافعال على ضربين (منها) ما هو لازم للفاعل غير متجاوز له الى مفعول ويقال

له غير متعد ومنها ما يتجاوز الفاعل الى مفعول به ويقال له المتعدي فاذا أردت ان تعدي ما كان لازما غير متعد الى مفعول كان ذلك بزيادة أحد هذه الاشياء الثلاثة وهي الهمزة وتضعيف العين وحرف الجر « فأما الاول وهو زيادة الهمزة في أوله » فنحو ذهب وأذهبته وخرج وأخرجته قال الله تعالى (أذهبتم طيبتكم) وقال (كما أخرج أبوكم من الجنة) ألا ترى انه حدث بدخول الهمزة تعد لم يكن قبل ولهذا البناء معان أخر تذكر بعد الان الغالب عليه التعدية « وأما التضعيف » فنحو قولك فرح زيد وفرحته وغرم وغرمته ونبل ونباته ونزل ونزلاته والمراد حملته على ذلك وجعلته يفعل ذلك صار متعديا بعد ان لم يكن كذلك وهذا البناء يشارك أفعل في أكثر معانيها الان (أحدهما) قد يكثر في معنى ويقل في معنى آخر على ما سنذكر « وأما حروف الجر » فنحو قولك مررت بزيد ونزلاته على عمرو فهذه الحروف انما دخلت الاسم للتعدية وايصال معنى الفعل الى الاسم لان الفعل قبلها لا يصل الى الاسم بنفسه لانها أفعال ضعفت عرفوا استعمالها فوجب تقويتها بالحروف الجارة فيكون لفظه مجرورا وموضعه نصبا بانه مفعول ولذلك يجوز فيها عطف عليه وجهان الجر والنصب نحو قولك مررت بزيد وعمرو ووعمرنا فالجر على اللفظ والنصب على الموضع وذلك من قبل ان الحرف يتنزل منزلة الجزء من الفعل من جهة انه به وصل الى الاسم فكان كالهمزة في أذهبته والتضعيف في فرحته وتارة يتنزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به ولذلك جاز ان يعطف عليهما بالنصب فالجر على الاسم وحده والنصب على موضع الحرف والاسم معا وكما تعدي هذه الاشياء الثلاثة غير المتعدي الى مفعول نحو قولك أذهبته زيدا فكذلك تزيد في تعدية ما كان متعديا منها فاذا كان يتعدي الى مفعول واحد وأثبت بالهمزة أو أختبها صار يتعدي الى مفعولين نحو أضربت زيدا عمرا أى حملته على الضرب فنصار الفاعل مفعولا وان كان يتعدي الى مفعولين صار يتعدي الى ثلاثة نحو قولك في علمت زيدا قائما ورايت عمرا طالما أعلمني بكر زيدا قائما وأراني عبد الله عمرا طالما كان المتكلم قبل النقل فاعلا فنصار بعد النقل بالهمزة مفعولا وليس وراء الثلاثة متعد اليه واعلم انه متى عديت الفعل بالهمزة أو التضعيف لم تجمع بين واحد منهما وحرف الجر لان الغرض تعدية الفعل فبأى شئ حصل أغنى عن الآخر ولا حاجة الى الجمع بينهما فتقول أدخلت زيدا الدار وأذهبته خالدنا ودخلت بزيد الدار وأذهبته به قال الله تعالى (يكاد سنا بركة يذهب بالابصار) ولا يجوز أدخلت بزيد الدار ولا أذهبته به فتجمع بين الهمزة والباء لما ذكرت لك فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والافعال المتعدية الى ثلاثة على ثلاثة أضرب ضرب منقول بالهمزة عن المتعدي الى مفعولين وهو فعلان أعلمت وأريت وقد أجاز الاخفش أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت ، وضرب متعد الى مفعول واحد قد أجرى مجرى أعلمت لموافقته له في معناه فعدى تعديته وهو خمسة أفعال أنبأت ونبأت وأخبرت وخبرت وحدثت قال الحرث بن حنظلة

• فن حدثنوه له علينا العلاء • وضرب متعد الى مفعولين الى الظرف المتسع فيه كقولك أعطيت عبد الله ثوبا اليوم وشرق زيد عبد الله الثوب الليلة ومن النحويين من أبى الاتساع في الافعال ذات المفعولين ، ﴿

قال الشارح : اعلم ان هذا الباب منقول من باب ظننت وأخواتها نحو « أعلم » ورأى فهذاان الفعلان منقولان من علمت ورأيت وهما من الافعال المتعدية الى مفعولين لايجوز الاقتصار على أحدهما كان الاصل قبل النقل علم زيد عمرا قائما ورأى بكر محمدا ذا مال فلما نقلته من فعل الى أفعل صار الفاعل مفعولا فاجتمع ملك ثلاثة مفاعيل نحو قولك أعلمت زيدا عمرا قائما ورأيت بكرا محمدا ذا مال فللمفعول الاول هنا كن فاعلا قبل النقل وذلك انك اذا نقلت علم زيد عمرا قائما جاز ان يكون ذلك العلم بعلم فاذا ذكرته صار هو الفاعل من حيث كان معلما وزيد الذي كان فاعلا معلما مفعول من حيث كان معلما وهذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتهما وهو المسموع من العرب فبعضهم يقف عند المسموع ولا يتجاوز الى غيره « وكان أبو الحسن الاخفش يقيس عليهما سائر أخواتهما » فيجوز أظن زيد عمرا أخاك قائما وأزعم بكر محمدا جعفرنا . منطلقا والمذهب الاول لقلة ذلك « وأما اللزوم الثاني فما كان في معنى العلم وهي خمسة أفعال أخبر وأنبأ وخبر ونبأ وحدث « فهذه الافعال الخمسة معناها الاخبار والحديث والاخبار إعلام فلما كانت في معنى الاعلام تعدت الى ثلاثة مفاعيل كما يتعدى أعلم فتقول أخبرت زيدا عمرا ذا مال وأنبأت محمدا جعفرنا مقيما ونبأت أباك أخاك . منطلقا وخبرت زيدا الأجير كريما وحدثت محمدا أخاه عالما فأما قول الحرث بن حنظلة اليشكري

إِنْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَهَنْ حُـــــدٌّ تَمُوتُ لَهُ عَلَيْنَا الْعِلَاءُ (١)

(١) هذا هو البيت الحادي والثلاثون من معاني الحرث بن حنظلة التي مطلعها .

آذنتنا بيننا أسماء رب ثاويل منه الثواء

وقبل البيت المستشهد به .

ان نبشتم ما بين ملحمة فلما قب فيه الاموات والاحياء
او نقشتم فالتقش يحشمه انا س وفيه الصالح والابرار
او سكتكم عنا فلكنا كمن أهد سمض عينا في جفنها أقدار
أو منعتكم ما تسألون ... (البيت) وبمده .
هل علمتم أيام ينتهب لنا س غوارا لكل حي عواء
اذ رفعا الجمل من سنف البعد سرين سير احق نهاها الحساء

قل العلامة التبريزي في شرح هذه القصيدة . آذنتنا أي علمتنا . والين الفراق . واثاويل المقيم . ويعمل من اللال واثواء الإقامة . . وقوله « ان نبشتم الخ » ملحمة مكان . والصاقب جبل . وان نبشتم معناه ان اثرتهم ما كان بيننا وبينكم من القتل والامر في الوقعات التي كانت بين ملحمة فالصاقب أي بين اهل ملحمة واهل الصاقب ظهر عليكم مانكرهون من قتلى قتلنا تذكروا بآثارهم . وقبل هذا منل ومعناه ان ذكرتم ما قد كففتنا عنه فلم نذكره ونبشتموه فلنا الفضل في ذلك . وقبل معناه انكم تعتدون علينا بذنوب الاموات وما فعلوا كما تعتدون علينا بذنوب الاحياء وجواب الشرط بوزان يكون محذوف اهل السامع ويكون المعنى ان فعلتم هذا فلنا الفضل فيه ويجوز ان يكون حذف الفاء ويكون المعنى ففيه الاموات والاحياء ويجوز ان يكون جواب الشرط فيما بعده . وقوله « او نقشتم الخ » فنقشتم استقصيت يقال نقشت فلانا ونافقته اذا استقصيت عليه وفي الحديث « من نوقش الحساب عذب » ويحشمه الناس أي

فأنشده شاهدا على صحة الاستعمال وأنه متعدي الى ثلاثة مفعولين فالتاء والميم المفعول الاول وقد
أقيم مقام الفاعل والهاء المفعول الثاني وله علينا العلاء جملة في موضع المفعول الثالث والمعنى ان منعمهم
مانسألون من الانصاف فمن حدثتم عنه انه قهرنا وحقيقة تعدي هذه الافعال بتقدير حرف الجر فاذا قلت
أنبأت زيدا خالدا مقيا فالتقدير عن خالد لان أنبأت في معنى أخبرت والخبر يقتضى عن في المعنى فهو بمنزلة
أمرتك الخبر والمراد بالخبر لان الفعل في كل واحد منهما لا يتعدي إلا بحرف جر فاذا ظهر حرف الجر كان
الاصل واذا لم يذكر كان على تقدير وجوده واللفظ به لان المعنى عليه واللفظ محوج اليه وليس ذلك كالهاء
ولا كن في قولك ليس زيد بقائم وما جاءني من أحد لان اللفظ مستغن عنهما فأدخلوهما زائداً تين نصرب
من التأكيد فاذا لم يذكر لم يكونا في نية الثبوت وليس كذلك عن في قولك أخبرت زيدا عن عمرو لان
حرف الجر هنا دخل لان اللفظ محوج اليه فاذا حذفته كان في تقدير الثبوت اذ لا يصح اللفظ الا به مع ان
عن لم ترد قط الا بمعنى يحوج الكلام اليه فاذا وجدناها في شيء ثم قدناها منه علمنا انها مفعولة (واعلم) ان
هذه الافعال لا يجوز انماؤها كما جاز فيما نقلت عنه لانك اذا قلت علمت أو ظننت ونحوهما فهي أفعال ليست
واصللة ولا مؤثرة إنما ذلك شيء وقع في نفسك لأشئ فعلته واذا قلت أعلمت قد أثرت أثراً أو وقعت في نفس
غيرك ومع ذلك فإن علمت وظننت من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر فاذا التفت عاد الكلام الى
أصله من المبتدأ والخبر لان الملقى نظير المحذوف فلا يجوز ان يلغى من الكلام ما اذا حذفته بقي الكلام
غير تلم وأنت اذا قلت زيد ظننت منطلقاً بالغاء ظننت كان التقدير زيد منطلقاً فيدخل الظن والكلام تلم
ولو أخذت تلفي أعلمت وأريت ونحوهما في قولك أعلمت بشراً خالداً خبر الناس لبق بشر خالد خير

ينكفونه على مشقة وفيه الصحاح والابراء اي في الاستقصاء صلاح اي انكشاف الامر يقول ان استقصيتهم صرتهم من
ذلك الى ما تكرر هون . ومن روى « فيه السقام » اراد في الناس سقام وبراء اي لا تأمنوا ان استقصيتهم ان يكون السقام فيكم
وسقمهم ان يكونوا قتلوا وقهروا فلم ينأرهم . وعسى ان يكون الابراء . نافسين ذلك للناس وبصير عارء عليكم في
الاستقصاء . وقوله « أو سكت الخ » يقول ان سكتكم فلم تستقصوا كتمانكم وانتم عند الناس في علمهم بناسوا وكان اسم لنا
ولكم على انا نسكت ونتمض اعيننا على ما فيه امنكم والقذى الشيء الذي يسقط في العين . ويروى « فكنا جميعا مثل عين
في جفنها انقضاء » وقوله « أو نعم الخ » معناه أو منعم مانسألون فيها بيتنا وبينكم فلا شيء كان ذلك منكم مع ما تعرفون
من عزنا وامتناغنا . ثم قال « فمن حدثتموه علينا العلاء » . يقول فن بفسكم انه اعتلانا في قديم الدهر فتقطعتمون في ذلك
منا . والعلاء من العلو والرفعة بالعين غير معجمة . ويروى « العلاء » بالعين معجمة وهو الارتفاع ايضا من قوله
عز وجل « لا تغلوا في دينكم غير الحق » وقوله « هل علمتم ايام الخ » يريد الايام التي هزم فيها كسرى وضمف
امرهم وكان بعض العرب يغير على بعض وكانت العرب في زيارتهم الاكسرة وهم ملوك فارس وثلاث عليهم من شامت وكانت
غسان تملكهم ملوك الروم فلما غلب كسرى على بعض ما في يديه وكان الذين غلبوه بنى حنيقة غزا بنفسه قيصر فضمف
امر كسرى . وغزا بعض العرب بعضا وغارا منصوب على المصدر وما قبله بدل من الفعل والمعنى يغاورون غوارا كما تقول
هو بدعة تركا والمواء الصياح مما ينزل بهم من الاغارة . وقوله « اذ رفعتا الجبال الخ » رفعتا الجبال في السير أي سرنا سيرا
رفيعا . وسيرا منصوب على المصدر وما قبله بدل من سرنا وهي بالهذف النخل لانه من . وحتى نهاها الحساء معناه انها انتهت
اليها ثم لم يكن لها خاص والحساء جمع حسي

الناس وهو كلام غير تام ولا منتظم لان زيدا يبقى بغير خبر واعلم انه يجوز الاقتصار في هذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفعولين على المفعول الاول وأن لا يذكر الثاني ولا الثالث لان المفعول الاول كان فاعلا في باب علمت قبل النقل فكما يجوز الاقتصار على الفاعل في باب علمت كذلك يجوز الاقتصار على المفعول الاول في باب أعلمت ولا يجوز على الثاني ولا الثالث كما لا يجوز الاقتصار على المفعول الاول دون الثاني وعلى الثاني في باب علمت ورأيت وهذا لا خلاف فيه والظاهر من كلام سيبويه ان لا يجوز الاقتصار على المفعول الاول والصواب ما ذكرناه ويحمل كلام سيبويه على القبح لا على عدم الجواز « وأما الضرب الثالث فما كان من الافعال متعديا الى مفعولين ثم تعدى الى الظرف » ويجعل الظرف مفعولا على سعة الكلام وقولك أعطيت عبد الله ثوبا اليوم وسرق زيد عبد الله الثوب الليلة فأعطيت فعل وفاعل وعبد الله مفعول أول وثوبا مفعول ثان واليوم مفعول ثالث لا يجعله ظرفا كان الفعل وقم به لانيه وأما مرق زيد عبد الله الثوب الليلة فأصله ان يتعدى الى مفعول واحد وهو الثوب مثلا وعبد الله منصوب على تقدير حرف الجر والاصل من عبد الله واللييلة ظرف جعل مفعولا على الاتساع وأما قوله « ومن النحويين من يأبى الاتساع في الظروف في الافعال ذات المفعولين » فذلك من قبل ان الفعل اذا كان لازما وعديته الى الظرف نحو قمت اليوم فتنصب اليوم على انه مفعول به اتساعا وتشبهه من الافعال بما يتعدى الى مفعول واذا كان الفعل يتعدى الى مفعول واحد وجئت بالظرف وجعلته مفعولا به على السمة صار كالافعال المتعدية الى مفعولين واذا كان الفعل يتعدى الى مفعولين وجئت بالظرف وجعلته مفعولا به صار كالافعال المتعدية الى ثلاثة فاذا كان الفعل يتعدى الى ثلاثة مفعولين ثم جئت بالظرف فن النحويين من يأبى الاتساع في الظرف حيثئذ لان الثلاثة نهاية التعدى وليس وراءها ما يلحق به ومنهم من أجاز ذلك لانه لا يخرج عن حكم الظرفية بدليل جواز تعدى الفعل اللازم والمنتهى في التعدى اليه فاعرف ذلك ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمتعدى وغير المتعدى بيان في نصب ماعدا المفعول به من المفاعيل الاربعة وما ينصب بالفعل من الملحقات بهن كما تنصب ذلك بنحو ضرب وكسا وأعلم تنصبه بنحو ذهب وقرب ، ﴾

قال الشارح : يريدان الفعل الذي لا يتعدى الفاعل والذي يتعداه جميعا يشتركان في التعدى الى المفاعيل الاربعة وهي المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان والحال نحو قولك في اللازم قام زيد قياما يوم الجمعة عندك ضاحكا وتقول في التعدى أكرم زيد عمرا اليوم خلفك مستبشرا وانما اشتركا في التعدى الى هذه الاربعة لان المتعدى اذا انتهى في التعدى واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل صار بمنزلة ما لا يتعدى وكل ما لا يتعدى يعمل في هذه الاشياء لدلالته عليها واقتضائه إياها وما يبدل عليه صيغة الفعل أقوى مما لا يبدل عليه الصيغة فتعديه الى المصدر أقوى من ظرف الزمان لان الفاعل قد فعله وأحدته ولم يفعل الزمان انما فعل فيه والزمان أقوى من المكان لان دلالة الفعل على الزمان دلالة لفظية ولذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ فدلالته عليه تضمين ودلالته على المكان ليست من اللفظ وانما هي من

خارج فهي التزام ودلالة النضمين أقوى فأنت إذا قلت ذهب فهذا اللفظ بني ليدل على حصول الذهاب في زمن ماض وإذا قلت يذهب فهو موضوع للذهاب في زمن غير ماض وليس كذلك المكان فان لفظ الفعل لا يدل عليه ولا يحصل لك مكانا دون مكان ولذلك يعمل الفعل في كل شيء من الزمان عمله ولا يهمل في كل شيء من المكان هذا العمل ثم المكان أقوى من الحال لانهما وإن كانت دلالة الفعل عليهما من خارج إلا أن الحال محمول على المكان وفي تأويله ألا ترى أنك إذا قلت جاء زيد ضاحكا معناه في هذه الحال ولتقاربهما في المعنى جاز عطف أحدهما على الآخر في قوله تعالى (وأنكم لتعمرون عليهم مصبيحين وبالليل) فعطف وبالليل على الحال لأن المعنى في الصباح وفي الليل وقوله «وما ينصب بالفعل من الملحقات به» يريد الملحقات بهذه الأشياء الأربعة من نحو المفعول معه والمفعول له وإنما قلنا أن المفعول له والمفعول معه محمولان على هذه الأشياء الأربعة وليس منها وإن كان أكثر النحويين لا يفصلهما عن هذه الأربعة لأن الفعل قد يخرج من المفعول له والمفعول معه بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال ألا ترى أن إنسانا قد يتكلم بكلام مفيد وربما فعل أفعالا منتظمة وهو تائم أو ساه فلم يكن له فيه غرض فلم يكن في فعله دلالة على مفعول له وكذلك قد يفعل فعلا لم يشاركه فيه غيره فلم يكن فيه مفعول معه والمفعول له أقوى من المفعول معه لأن الفعل أدل عليه إذ الغالب من العاقل أن لا يفعل فعلا إلا لغرض مالم يكن ساهيا أو ناسيا وليس كذلك المفعول معه لأنه ليس من الغالب أن يكون للفاعل مشارك في الفعل ولما ذكرنا من قوة المفعول له تendency إلى المفعول له تارة بحرف الجر وتارة بغير حرف جر وأم يتعد إلى المفعول معه بالواسطة حرف لا غير فاعرفه ،

﴿ومن أصناف الفعل المبني للمفعول﴾

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿هو ما استفني عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه مفعولا عن صيغة فعل إلى فعل ويسمى فعل مالم يسم فاعله والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها إلا المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت والمفعول له والمفعول معه تقول ضرب زيد وسير سيرشديد وسير يوم الجمعة وسير فرسخان﴾

قال الشارح: اعلم أن المفعول الذي لم يسم فاعله يجري مجرى الفاعل في أنه بني على فعل صيغ له على طريقة فعل كإبني الفاعل على فعل صيغ له على طريقة فعل ويجعل الفعل حديثا عنه كما كان حديثا عن الفاعل في أنه يصح به وبفعله الفائدة وبحسن السكوت عليه كما يحسن السكوت على الفاعل وبصاغ لمن وقع منه ويقال له فعل مالم يسم فاعله فمأهنا موصولة بمعنى الذي والتقدير فعل المفعول الذي لم يسم فاعله لأن الذي صيغ له قد كان مفعولا وكان له فاعل مذكور فشكل فعل يبني لمالم يسم فاعله فلا بد فيه من عمل ثلاثة أشياء: حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه، وتغيير الفعل إلى صيغة فعل، أما حذف الفاعل فلأمور منها الخوف عليه نحو قولك قتل زيد ولم تذكر فاعله خوفا من أن يؤخذ قولك شهادة عليه أو لجلالته نحو قولك قطع الص و قتل القاتل ولم تقل قطع الأمير ولا قتل السلطان ونحو ذلك ترك ذكره لجلالته قال الله تعالى (قتل الخراصون) والمراد قتل الله الخراصين وقد لا يذكر الفاعل لدناءته نحو قولك عمل الكنيف وكس

السوق وقد يكون للجملة به وقد يترك الفاعل إيجازا واختصارا لان يكون غرض المتكلم الاخبار عن
 المفعول لا غير فترك الفاعل إيجازا للاستغناء عنه فاذا حذف الفاعل وجب رفع المفعول واقامته مقام الفاعل
 وذلك من قبل أن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة فاذا حذف فاعله من اللفظ استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل
 فلهذا وجب أن يقام مقامه اسم آخر مرفوع ألا ترى أنهم قالوا مات زيد وسقط الحائط فرفعوا هذين الاسمين
 وان لم يكونا فاعلين في الحقيقة، وشئ آخر وهو ان المفعول اذا لم يذكر من فعل صار الفعل حديثا عنه
 كما كان حديثا عن الفاعل ألا ترى انك اذا قلت ضرب زيد فالحديث عنه هو المفعول كما انك اذا قلت قام زيد
 فالحديث عنه هو الفاعل لا كنفاء الفعل بهما عن غيرهما فلما شارك هذا المفعول الفاعل في الحديث عنه
 رفع كما رفع ولا يلزم اذا حذف المفعول أن يقام غيره مقامه لانه فضلة لا يبحر انقطاع الكلام اليه ، وأما تنبيهه
 فبنقله من فعل الى فعل وجهلة الامر أن الفعل اذا بني لما لم يسم فاعله فلا يخلو من أن يكون ماضيا
 أو مضارعا فان كان ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره ثلاثيا كان أو زائدا عليه نحو قولك ضرب زيد
 ودخرج الحجر واستخرج المال وان كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره نحو قولك يضرب زيد
 ويدخرج الحجر ويستخرج المال هذا اذا كان الفعل صحيحا فان كان معتلان نحو قال وباع فما كان من
 ذلك من ذوات الواو فان واوه تصبح ياء في أعلى اللغات فتقول قيل القول وصيغ الخاتم وكان الاصل
 قول بضم القاف وكسر الواو على قياس الصحيح فأرادوا إعلاله حلا على ماضي فاعله فنقلوا كسرة
 الواو الى القاف بعد إسكانها ثم قلبوا الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ياء فصار اللفظ بهما قيل بكسرة خالصة
 وباء خالصة فصنوي فيه ذوات الواو والياء وتقول في اللغة الثانية قيل باشم القاف شيئا من الضمة حرصا
 على بيان الاصل وتقول في اللغة الثالثة قول القول فتبقى ضمة القاف حرصا على بناء الكلمة فعلى هذا
 تكون قد حذفت كسرة الواو حذفا من غير نقل وما كان من ذوات الياء ففيه ثلاثة أوجه أيضا
 (أحدها) بيع المتاع والاصل بيع بضم الباء وكسر الياء فنقلت الكسرة من الياء الى الباء من غير قلب
 وتقول في الوجه الثاني بيع باشم الباء شيئا من الضمة وقرأ الكسائي وغيض الماء بلاشام وقرأ غيره من
 القراء بأخلاص الكسرة على الوجه الاول وفي الوجه الثالث بوع المتاع كأنك أبقيت ضمة القاف
 اشعارا بالاصل ومحافظة على البناء وحذفت كسرة الياء على ما ذكرنا في الواو فصار اللفظ بوع المتاع فتستوي
 ذوات الياء والواو وأنشد ابن الأعرابي

لَيْتَ وَمَا يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ (١)

(١) هذا البيت أنشده الكسائي ولم يعزه الى احد وقد أنشد قبله ،

مَالِي إِذَا اجْنَبَهَا صَآيْتُ أَكْبَرَ قَدَمَاتِي أُمَ بَيْتِ

ونسبه المصنف الى رؤبة بن المعجاج . ورواية البيت المستشهد به في كثير كتب النحاة لبيت وهل ينفع شيئا لبيت وقوله
 اجنبها فان الضمير البارز المنصوب عائد على الملو ويروى في مكانه «أزعمها» وقوله «صآيت» هو بصاد مهملة فهمزة
 اى صحت وقوله «أكبر قدعاني» يروى في مكانه «أكبر غيرني» وقوله «أم بيت» أراد المرأة . ينبغي لما آل اليه حاله
 ويستكر ما وصل اليه من انه كلما اجتذب الدول من البشر احس بصعوبة واستشعر مشقة فصاح ثم أقبل على نفسه بسألها

« فان قيل » ولم يجب تغيير الفعل اذا لم يسم فاعله قيل لان المفعول يصح ان يكون فاعلا للفعل فلو لم
يغير الفعل لم يعلم هل هو فاعل حقيقي أو مفعول أقيم مقام الفاعل ولهذا وجب تغييره « فان قيل » ولم
وجب التغيير الى هذا البناء المضموم الاول المكسور ما قبل الآخر قيل لان الفعل لما حذف فاعله الذي
لا يخلو منه جعل لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الاءاء والافعال التي قد سمي فاعلوها
خوف الاشكال وقيل انما ضم أوله لان الضم من علامات الفاعل فكان هذا الفعل دالا على فاعله
فوجب ان يحرك بحركة ما يدل عليه « فان قيل » على الوجه الاول فلا عدل الى فعل بكسر الاول وضم
الثاني لانه أيضا بناء لا نظير له قيل كلا البناءين وان كان لا نظير له الا ان الاول أولى لانه أخف عندهم
لان الخروج من ضم الى كسر أخف من الخروج من الكسر الى الضم لانه اذا بدى بالأخف وثني بالانقل
كانت الكفة فيه أقل من الابتداء بالانقل ثم يؤتى بالأخف فلذلك بنى على هذه الصيغة ألا ترى انه لو فتح
ثانيه أو سكن أو ضم لم يخرج عن الامثلة التي تقع في الاستعمال وأما قوله « معدولا عن صيغة فعل الى فعل »
اشارة الى ان هذه الصيغة منشأة ومركبة من باب الفاعل وعليه الاكثر من النحويين ومنهم من يقول
ان هذا الباب أصل قائم بنفسه وليس معدولا من غيره واحتج بان ثم أفعالا لم ينطق بها عليها مثل جن
زيد وحكم بكر والمذهب الاول اقوله بوجه زيد وسوير خالده وموضع الدليل انه قد علم انه متى اجتمعت
الواو والياء وقد سبق الاول منهما بالسكون فان الواو قلبت ياء ويدغم الاول في الثاني نحو طوبته طيّا
وشوبته شيا وههنا قد اجتمعت على ما ترى ومع ذلك لم تقلب وتندغم لان الواو مدة منقلبة من الف ساير
وباع فكما لا يصح الادغام في ساير وباع فكذلك لا يصح في فوعل منه مراعاة للاصل وايدانا بانه منه وأما
إقامة المفعول مقام الفاعل في هذا الباب فلأن لا يبقى الفعل حديثا عن غير محدث عنه فاذا كان الفعل
يتعدى الى مفعول واحد نحو ضرب زيد همرا حذف الفاعل وأقت المفعول مقامه فقلت ضرب عمرو
فصار المفعول يقوم مقام الفاعل اذ كان الكلام يتم وبقي بلا منصوب لان الذي كان منصوبا قد ارتفع وان
كان الفعل يتعدى الى مفعولين نحو أعطيت زيدا درهما فرددته الى مالم يسم فاعله قلت أعطى زيد
درهما قام أحد المفعولين مقام الفاعل وبقي منصوب واحد تعدي اليه هذا الفعل لان الفعل اذا رفع فاعلا
في اللفظ فجميع ما يتعلق بالفعل سواء يكون منصوبا فلذلك نصبت الدرهم هنا وصار منصوبا بفعل المفعول

سبب ذلك التأمير يستفسرها عن علة هذا البناء اهو الكبر والنقدم في السن ام هو المرأة . وقوله ليت كلة للتعنى ولو كان في
المنجبل وليت الثالث تأكيده وقوله شبا باسمه وقوله بوع جملة في محل رفع خبره . وقوله « وهل ينفع شيئا ليت » جملة
معرضة بين ليت الاول الذي هو المأوكد وبين ليت الثالث الذي هو المأوكد . وقوله هل هو حرف دال على الاستفهام ويجوز
ان يراد به الثاني كافي قوله تعالى « هل جزاء الاحسان الا الاحسان » ويدل لذلك رواية الشارح والكسائي « وما ينفع
شبايح » والاستشهاد في البيت في قوله « بوع » فان القياس فيه بيع لانه مجهول باع لكن من العرب من يخفف هذا النوع
بحذف حركة عينه فان كانت واو اسلمت كافي قوله « حوكت على نيرين اذ تحاك » والقياس حيكت . وان كانت ياء قلبت
واو اسكونها وانضم ما قبلها كافي قوله هنا « بوع » فان اصله بيع بضم الباء وكسر الياء فحذفت حركة الياء للتخفيف فصار
بيع بضم الباء وسكون الياء فقلت الياء واو السكونها وانضم الذي قبلها .

كما كان المفعولان منصوبين بفعل الفاعل وكذلك ان كان يتعدى الى ثلاثة مفعولين نحو أعلم الله زيدا عمرا خير الناس فان لم يسم الفاعل قلت أعلم زيدا عمرا خير الناس فقام أحد المفاعيل مقام الفاعل وبقي ملك مفعولان فهذا حكم الباب ان كان الفعل يتعدى الى مفعول واحد ورددته الى مالم يسم فاعله صار من قبيل الافعال اللازمة وان كان يتعدى الى مفعولين ورددته الى مالم يسم فاعله صار من قبيل ما يتعدى الى مفعول واحد وكذلك ان كان يتعدى الى ثلاثة وبنيته لما لم يسم فاعله صار يتعدى الى مفعولين فهذا عكس ما تقدم من نقل فعل الى أفعّل لانك في ذلك تزيد واحدا واحدا وفي هذا الباب تنقص واحدا واحدا وقوله «والمفاعيل سواء في صحة بناءها» يريد ان المفاعيل متساوية في صحة بناء الفعل لمالم يسم فاعله واقامة أى المفاعيل شئت مقام الفاعل سواء كان مفعولا به من نحو ضرب زيد وأعطى عمرو درهما وأعطى درهم عمرا وأعلم زيدا عمرا خير الناس أو هدرنا من نحو سير بزيد سير شديد اذا لم يكن معه مفعول به أو ظرف زمان أو ظرف مكان من نحو سير به يوم الجمعة وسيره فرسخان الاما استثناء وهو المفعول الثاني في باب دلت والثالث في باب أعلمت لان المفعول الثاني في باب علمت قد يكون جملة من حيث كان في الاصل خبر المبتدأ لان هذه الافعال داخلة على المبتدأ والخبر فالمفعول الاول كان مبتدأ والمفعول الثاني كان خبرا للمبتدأ فلذلك كل ما جاز ان يكون خبرا جاز ان يكون مفعولا ثانيا من نحو المفرد والجملة والظرف فالمفرد نحو ظننت زيدا قائما والجملة نحو ظننت زيدا قائما وظننت زيدا أبوه قائم والظرف ظننت زيدا في الدار والفاعل لا يكون جملة فكذا ذلك واقعه موقعه لان ما وقع موقع الفاعل يجري مجراؤه في جواز اضماره وتوحيده والجملة لا تكون الانكرات ولذلك لا يصح اضمارها مع انه ربما تغير المعنى باقامة الثاني مقام الفاعل ألا ترى انك اذا قلت ظننت زيدا أخاك فاشك انما وقع في الاخوة لاني زيدا كما انك اذا قلت ظننت زيدا قائما فاشك انما وقع في قيام زيد فلو قدمت الاخ وأخبرت زيدا اصارت الاخوة معلومة والشك واقعه في التسمية فاذا كان الفعل يتغير بالتقديم فباستناد الفعل اليه أولى لانه يكون في الحكم مقدما وكذلك المفعول الثالث لا يبنى الفعل له لانه المفعول الثاني في باب علمت وقد تقدم القول في المنع من اقامته مقام الفاعل وكذلك الحال والتمييز والمفعول له والمفعول معه لا يقام شيء منها مقام الفاعل فأما الحل والتمييز فلا يجوز ان يجعل شيء منهما في موضع الفاعل فاذا قلت سير بزيد قائما وتصب بدين عمرو فلا يجوز ان تقيم قائما أو عرفة مقام الفاعل لانهما لا يكونان الانكروتين والفاعل وما قام مقامه يضرر كما يظهر والضرر لا يكون الا معرفة وكذلك المفعول له لا يجوز ان توده الى مالم يسم فاعله لا يجوز ضمرك زيدا ادخاره على معنى لادخاره لانك لما حذف اللام على الاتساع لم يحز ان تنقله الى مفعول به فتصرف في الحجاز تصرفا بعد تصرف لانه يبطل المعنى بقباعده عن الاصل وأما المفعول معه فلا يجوز أيضا أن يقوم مقام الفاعل في مالم يسم فاعله لانهم قد توصعوا فيه وأقاموا واو العطف فيه مقامهم لموصعوا فيه وأقاموه مقام الفاعل ابعد عن الاصل وبطلت الدلالة على المصاحبة ويكون تراجمها ما اعتزموه ونقضا لغرض الذي قصده (فان) كان الفعل خبر متعمد الى مفعول به نحو قام وصار لم يحز رده الى مالم يسم فاعله لانه اذا حذف الفاعل يصاغ الفعل للمفعول وايضا لهذا الفعل مفعول يقوم مقام الفاعل

فأى شئ يقوم مقام الفاعل في مالم يسم فاعله فإن كان معه حرف جر من الحروف المنصولة بالفعل أو ظرف من الظروف المتسكنة زمانا كان أو مكانا أو مصدر مخصوصا حينئذ يجوز أن يبنى لما لم يسم فاعله لأن معك ما يقوم مقام الفاعل فنقول سرت يزيد فرسخين يومين سيرا شديدا فإن يبنيه لما لم يسم فاعله جاز أن تقيم أى هذه المفاعيل شئت مقام الفاعل وهى مستوية في ذلك فنقول سير يزيد فرسخين يومين سيرا شديدا فتقيم الجار والمجرور مقام الفاعل لأنه في تقدير المفعول به لأن البناء في تمديد الفعل بمنزلة الهمزة فقولك قام زيد وأقامته بمنزلة قمت به وذهب زيد وأذهبته بمنزلة ذهبته به قال الله تعالى (ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم) والمعنى لاذهب بسمعهم وأبصارهم فلما كانت الهمزة بمنزلة الهمزة في تمديد الفعل تمدي الى ما تعلق به البناء فيجوز على هذا قيم يزيد وذهب بعمره كما تقول أذهب زيد وأقيم عمره ولا يجوز على هذا أن تقدم يزيد على سير لأنه فاعل ويجوز أن نقول سير يزيد فرسخان يومين سيرا شديدا فتقيم الفرسخين مقام الفاعل ولذلك رفعتهم فإن أقت اليومين مقام الفاعل جاز أيضا ورفعتهم فنقول سير يزيد فرسخين يومين سيرا شديدا فإن أقت المصدر مقام الفاعل قلت سير يزيد فرسخين يومين سير شديدا نرفع الذى تقيمه مقام الفاعل وتنصب سائر أخواته: واعلم أن المصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شئ منها مرفوعا في هذا الباب حتى تقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح كأن الفعل وقع به كما يقع بالمفعول الصحيح حينئذ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم يذكر الفاعل فإذا كان كذلك فالمصادر تجيء على ضربين منها ما يراد به تأكيد الفعل من غير زيادة فائدة ومنها ما يراد به إبانة فائدة فما أريد به تأكيد الفعل قطعنا نجهله مفعولا على سعة الكلام ولا يقام مقام الفاعل وما كان فيه فائدة جاز أن نجهله مفعولا على السعة وأن تقيمه مقام الفاعل فنقول قمت القيام وقيم القيام الآن لا يكون متمكنا فإذا لم يكن متمكنا لم يقم مقام الفاعل نحو سبحان الله فنقول سبح في هذه الدار تسبيح كثير لله ولا يجوز أن نقول سبح في هذه الدار سبحان الله وإن كان معناه معنى التسبيح وكذلك لا يجوز أن تقيم من الظروف مقام الفاعل إلا ما يجوز أن تجهله مفعولا على السعة نحو اليوم واليلة والمكان والفرسخ وما أشبهها من المتسكنة فأما غير المتسكنة نحو إذا وإذا وعند ومنذ فلا يجوز التوسع فيها وجعلها مفعولا على السعة فلا يجوز إقامتها مقام الفاعل فاعرفه،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وإذا كان للفعل غير مفعول فبنى لواحد بقى مابقى على انتصابه كقولك أعطى زيد درهما وعلم أخوك منطلقا وأعلم زيد عمرا خير الناس ﴾ قال الشارح: يريد أن الفعل إذا كان يتمدى الى مفعولين أو أكثر ثم رددته الى مالم يسم فاعله أقت المفعول الاول مقام الفاعل ورفعتهم وتركتم مابقى منها منصوبا على حد انتصابه قبل البناء لما لم يسم فاعله وذلك أن الفعل إذا ارتفع به فاعل ظاهر فجميع ما يتعلق به بعد سوى ذلك الفاعل منصوب وكذلك إذا صغته للمفعول فرفعتهم به فجميع ما يتعلق به سواء منصوب فلذلك وجب في قولك « أعطى عبد الله المال وعلم أخوك منطلقا » نصب المال ومنطلقا لأن عبد الله وأخاك قد ارتفعا بالفعلين وصيغته وتعلق المال والانطلاق بالفعلين فوجب نصبهما فصار فعل المفعول يتمدى الى مفعول واحد كما كان فعل

الفاعل فيها يتعدى الى مفعولين وكذلك لو كان الفعل يتعدى الى ثلاثة ونقلته لما لم يسم فاعله صار فعل المفعول يتعدى الى اثنين كقولك «أعلم زيد عمرا خير الناس» وقد كان أعلم الله زيدا عمرا خير الناس ومن النحويين من يقول ان هذا مبني على اختلاف الذي ذكرناه فمن قال ان فعل ما لم يسم فاعله منقول من الفعل المبني للفاعل قل ان الدرهم في قولك أعطى زيد درهما منصوب بذلك الفعل بل بقي على حاله ومن قال انه باب قائم بنفسه غير منقول من غيره كان منصوبا بهذا الفعل نفسه فاعرفه ،

﴿فصل﴾ قل صاحب الكتاب ﴿والمفعول به المتعدي اليه بغير حرف من الفضل على صائر ما بني له انه متى ظنر به في الكلام فمتنع أن يستند الى غيره تقول دفع المال الى زيد وبلغ ببطائك خمس مائة برفع المال وخمس المائة ولو ذهبت تنصبهما مستندا الى زيد وبطائك قائلا دفع الى زيد المال وبلغ ببطائك خمس مائة كما تقول منح زيد المال وبلغ بطاؤك خمس مائة خرجت عن كلام العرب ، ﴿

قل الشارح : الفعل المتعدي اذا جئ به للحديث عن الفاعل والمفعول فهو حديث عن الفاعل بان الفعل صدر عنه وعن المفعول بان الفعل وقع به الا انه حديث عن الفاعل على سبيل اللزوم وعدم الاستغناء عنه وعن المفعول على سبيل الفضلة فاذا أريد الاقتصار على الفاعل منه حذف المفعول لانه فضلة فلم يحتاج الى اقامة شيء مقامه ومتى أريد الاقتصار على المفعول حذف الفاعل وبقي الفعل حديثا عن المفعول به لا غير فوجب تغييره وإقامته مقام الفاعل اثلا بخلو الفعل من لفظ فاعل على ما تقدم « فلكون الفعل حديثا عن المفعول به في الاصل متى ظنر به وكان موجودا في الكلام لم يقم مقام الفاعل سواء » مما يجوز أن يقوم مقام الفاعل عند عدمه من نحو المصدر والظرف من الزمان والمكان لان الفعل صيغ له وما تقيمه مقام الفاعل غيره فانما ذلك على جملة مفعولا به على السعة على ما تقدم وقوله « المتعدي اليه بغير حرف جر » يجوز به مما يتعدى اليه بحرف الجر نحو سرت بزيد فان الجار والجرور هنا متعلق بالفعل تعلق المفعول به بالفعل فاذا انفرد أقيم مقام الفاعل على ما ذكرنا فان اجتمع معه مفعول صحيح لم يقم مقام الفاعل سواء لان الفعل وصل اليه بتبديل واسطة فكان تعدى الفعل اليه أقوى فاذا قلت دفعت المال الى زيد فالمال مفعول به صحيح والجار والجرور في موضع المفعول به أيضا فلذلك تلزم اقامة المفعول الصحيح مقام الفاعل فتقول « دفع المال الى زيد » وترفع المال لا قامتك اياه مقام الفاعل والجار والجرور في موضع نصب فبقي على حاله وكذلك تقول بلغ الأمير ببطائك خمس مائة فخمس مائة مفعول صحيح والجار والجرور متأول فاذا بنيت له ما لم يسم فاعله لم يقم مقام الفاعل الا المفعول الصحيح فتقول « بلغ ببطائك خمس مائة » برفع خمس مائة لا غير ولو عكست وأقمت الجار والجرور مقام الفاعل ونصبت المفعول الصحيح فقلت دفع الى زيد المال بنصب المال وإقامة الجار والجرور مقام الفاعل لم يجوز وكنت قد خرجت عن كلام العرب والفرض بالنحو أن ينحو المتكلم به كلام العرب وسبيل ما يجي من ذلك ان يتأول ويحمل على الشنود فمن ذلك قوله تعالى في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع (ويخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا) فليس على إقامة الجار والجرور مقام الفاعل ونصب الكتاب على انه مفعول به وانما الذي أقيم مقام الفاعل مفعول به مضمرة في الفعل يعود على الطائر في قوله وكل انسان أزمناه طائره في عنقوه كتاب

منصوب على الحال والتقدير ويخرج له يوم القيامة طائر أي عمله ككتابا أي مكتوبا وهو محذوف في قراءة الجماعة ويخرج له يوم القيامة كتابا أي ويخرج له طائر أي عمله ككتابا ويؤيد ذلك قراءة يعقوب ويخرج أي يخرج عمله ككتابا فأما قوله تعالى (ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) ففيه اشكال وذلك انه أقام المصدر مقام الفاعل لدلالة الفعل عليه وتقديره (ليجزى الجزاء قوما بما كان يكسبون) وهو شاذ قليل فأما قوله تعالى (وكذلك نجى المؤمنين) فقال قوم انه كناية المتقدمة والتقدير نجى النجاء المؤمنين والصواب ان يكون نجى فعلا مضارعا والاصل نجى بنونين فأخفيت النون الثانية عند الجيم فظنها قوم إدغاما وليس بهويؤيد ذلك اسكان الياء وأما قول الشاعر

فلو ولدت فقيرة جروا كلب أسب بذلك الجرو السكلايا (١)

(١) هذا البيت من قصيدة لجريز يهجو بها الفرزدق . ومطلعها .

أقل اللوم عاذل والعتابا وقول — ان أصبت — لقد أصابا

وقبل البيت المستشهد به .

وهل أم تكون أشد رعيًا وصرا من فقيرة واحتلابا

وقفيرة — بقاف مضمومة ففاء مفتوحة وبعد الباءراء مهملة — مصدر اسم ام الفرزدق وبروي بدله «فككية» على وزانه وهو تحريف . والجرو — مثلث الجيم — ولد السباع ومنها الكلب .. ذم الشاعر فقيرة بانها لو ولدت جروا لسب جميع الكلاب بسبب ذلك الجرو لسوء خلقه ورداءة شكله .. والبيت يستشهد به الكوفيون وبعض المتأخرين — وهو على بن سليمان الاخفش تلميذ المبرد — على انه تجوز انابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به الصريح . وقال ابن جني في الخصائص . هذا من أفعي الضرورة ومثله لا يعتد به اصلا بل لا يثبت الا محتمرا شاذا . وقال القائل في شرح الباب : وقيل للكلاب ليس مفعولا لسب بل مفعول ولدت ، وجرو نصب على النداء او على الذم . وقيل للكلاب نصب على الذم وجمع لان فقيرة وجروا كلاهما ثلاثة . وقال ابن الحاجب في اماليه . معنى قوله لسب لحصل السب بسبب ذلك الجرو .. وقال صاحب التصريح ، ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده لان غير المفعول به انما لا ينوب بعد ان يقدم مفعولا به محجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب . واجاز الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مع وجوده مطلقا أي من غير شرط سواء تاخر النائب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابى جعفر «ليجزى قوما بما كانوا يكسبون» فبنى يجرى المفعول واذاب الجرو وبالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به — وهو قوما — مقدما على النائب . والثاني كضرب في الدار زيدوا جزاه الاخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به كالمثال الثاني وكفوله :

وانما رضى المنيب ربه مادام منيا بذكر قلبه

فمنيا اسم مفعول من غنى بحاجتك .. ونائب الفاعل هو المجرور بالباء وهو ذكركم مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه ونحو قول رؤبة :

لم يمن بالعلياء الاسيدا ولاشقى ذا الفى الا ذو هدى

فيعن مضارع مبني للمفعول من غنى بكذا وبالعلياء نائب الفاعل وسيد المفعول به مؤخر .. واختاره ابن مالك في التسهيل . اه وقال ابن هشام في شرح الشواهد : ما قرأه ابى جعفر فلا دليل لهم فيها الجواز ان يكون الاصل «ليجزى الله الفجر ان قوما بما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل لا علم به واضمر الفجر ان لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى «يفقر وا

قد حمل به بعضهم على الشذوذ من إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو الكلاب وقد تأوله بعضهم بأن جعل الكلاب منصوبا بولدت ولصّب جروكاب على النداء وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به فحسن إقامة المصدر مقام الفاعل ويكون التقدير فلو ولدت فقيرة الكلاب ياجروكاب لسب السب بذلك ،

قال صاحب الكتاب ﴿ ولكن ان قصدت الاختصار على ذكر المدفوع اليه والمبلوغ به قلت دفع الى زيد وبلغ بعتائك وكذلك لا تقول ضرب زيدا ضرب شديد ولا يوم الجمعة ولا أمام الأمير بل ترفعه وتنصها ، ﴾

قال الشارح : يريد ان الفعل المتعدي الى مفعول أو أكثر اذا كان معه جار ومجرور جاز ان تقتصر على المجرور ولا تذكر المفعول الصحيح نحو قولك دفع عمرو الى زيد فاذا بنيت له اسم فاعله جاز ان تقيم الجار والمجرور مقام الفاعل نحو قولك « دفع الي زيد وبلغ بعتائك » وكذلك لو كان معك ظرف أو مصدر جاز ان تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل نحو ضرب اليوم وضرب الضرب الشديد لانك اذا لم تذكر المفعول كان بمنزلة الفعل اللازم ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما سائر المفاعيل فمستوية الاقدام لانفاضل بينها اذا اجتمعت في الكلام في أن البناء لا يهاشئت صحيح غير ممنوع تقول استخف بزيد استخفا شديدا يوم الجمعة امام الأمير ان أسندت الى الجار مع المجرور ولك ان تسند الى يوم الجمعة أو الى غيره وترك ما عداه منصوبا ﴾

قال الشارح : يريد ان ما عدا المفعول به مما ذكرنا من الجار والمجرور والمصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان متساوية في جواز إقامة أيها شئت مقام الفاعل اذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعله لا بمنع إقامة شيء منها مقام الفاعل كما كان ذلك مع المفعول به فهذا ما اختلف فيه لان فيه فائدة انما اختلف في الاولى منها فذهب قوم الى ان الاختيار إقامة الجار والمجرور لانه في مذهب المفعول به فاذا قلت سرت بزيد فالسير وقع به وقال قوم الظرف أولى لظهور الاعراب فيه « فان قيل » فالاعراب أيضا يظهر في المصدر كما يظهر في الظرف قيل ذاك صحيح الا ان الظرف فيه زيادة فائدة لان الفعل دال على المصدر وليس بدال على الظرف وقولنا « مستوية الاقدام » يحمل على التساوي في الجواز فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ﴿ ولك في المفعولين المتغايرين أن تسند الى أيها شئت تقول أعطى زيد درهما وكسى عمرو جبة وأعطى درهم زيدا وكسيت جبة عمرا الا ان الاسناد الى ما هو في المعنى فاعل أحسن وهو زيد لانه عاط وعمرو لانه مكتس ﴾

قال الشارح : اعلم ان الفعل الذي يتعدي الى مفعولين على ضربين (أحدهما) ما كان داخل على المبتدأ والخبر بـ استيفاء فاعله فنصهما جميعا واعتبار ذلك بأن يكون المفعول (الثاني) هو (الاول) في المعنى نحو

الذين لا يرجون أيام الله فارفع واستتر في الفعل وانما النائب المفعول به لا الجار والمجرور وانابة الثاني في باب كساجزاة عند من اللبس وهذا منها اه كلامه بإيضاح

ظننت وأخواتها لا تقول ظننت زيدا قائما فتجد القائم هو زيد وزيد هو القائم (والثاني) ما كان المفعول (الثاني) فيه غير (الاول) نحو أعطيت زيدا درهما وكسوت بكرا جبة « فما كان من الضرب الثاني وبني لمالم يسم فاعله كان لك ان تقيم أيهما شئت مقام الفاعل فتقول أعطى زيد درهما « اذا أقمت الاول مقام الفاعل « فان شئت قلت أعطى درهم زيدا « فتقيم (الثاني) مقام الفاعل لان تعلقهما بالفعل تعلق واحد فكان حكمهما واحدا الا ان « الاولى إقامة الاول منهما مقام الفاعل « من حيث كان فاعلا في المعنى لانه هو الآخذ الدرهم فلما اضطررنا الى إقامة (أحدهما) مقام الناعل كان إقامة ما هو فاعل مقام الفاعل أولى وهذا معنى قوله « لانه عاط « أي آخذ من عطا يعطو اذا تناول واعلم ان صاحب الكتاب قد أطلق العبارة من غير تقييد والصواب ان يقال لم يكن هناك لبس أو اشكال فان عرض في الكلام لبس أو اشكال امتنع إقامة (الثاني) مقام الفاعل وذلك اذا قلت أعطى زيد محمدا عبده أو نحوه مما يصح أخذه فان هذا ونحوه مما يصح منه الآخذ اذا بنيت له لم يسم فاعله لم تقم مقام الفاعل الا المفعول (الاول) فتقول أعطى محمد عبدا ولا يجوز إقامة العبد مقام الفاعل فتقول أعطى عبد محمدا لان العبد يجوز ان يأخذ محمدا كما يجوز لمحمد ان يأخذ العبد فيصير الآخذ مأخوذا فاما أعطى درهم زيدا فحسن لان الدرهم لا يأخذ زيدا فان رفع فلا تنوهم فيه انه آخذ لزيد وما كان من الضرب الاول وهو ما كان داخلا على المبتدأ والخبر نحو ظننت وأخواتها فانك اذا بنيت من ذلك فعل لم يسم فاعله لم تقم مقام الفاعل الا المفعول الاول نحو ظن زيد قائما ولا تقيم المفعول (الثاني) مقام الفاعل لان المفعول هنا قد يكون جملة من حيث كان في الاصل خبرا لمبتدأ نحو قولك علمت زيدا أبوه قائم والفاعل لا يكون جملة فكذلك ما يقيم موقعه ولانه قد يتغير المعنى بإقامة (الثاني) مقام الناعل ألا ترى أنك اذا قلت ظننت زيدا أخاك فالتك واقع في الاخوة لاني زيد كما انك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالتك انما وقع في قيام زيد فلو قدمت الاخ وأخرت زيدا لصارت الاخوة معلومة والتك واقع في التسمية فلذلك لا يجوز إقامة المفعول (الثاني) مقام الفاعل لتغير المعنى وقد أجاز ابن درستويه ظن خارج زيدا فيقيم المفعول (الثاني) من مفعولي ظننت مقام الفاعل اذا كان نكرة مفردا وذلك لزوال الاشكال قال لان هذه الافعال داخلة على المبتدأ والخبر والمبتدأ لا يكون نكرة وكذلك المفعول الاول لا يكون نكرة ، وأما ما يعمد الى ثلاثة مفعولين فيلزم إقامة المفعول الاول مقام الفاعل اذا بنى لمالم يسم فاعله لانه فاعل في المعنى ألا ترى أنك اذا قلت علم زيد عمرا خير الناس ان زيدا هو العالم بحال عمرو ثم قلت أعلم الله زيدا عمرا خير الناس فيصير زيد مفعولا فاذا لم يسم الفاعل وجب ان يقام من هو فاعل في المعنى مقام الفاعل وهو المفعول الاول ولو أقمت (الثاني) لتغير ولم يعلم انه الفاعل في الاصل أو المفعول فلذلك لم تكن بالخيار ولا يجوز إقامة المفعول « الثالث « مقام الفاعل لما تقدم ذكره من انه قد يكون جملة وربما أشكل على ما وصفنا في باب ظننت فاعرفه ،

﴿ ومن أصناف الفعل أفعال القلوب ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهي سبعة ظننت وحسبت وعللت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت اذا كن بمعنى معرفة الشيء على صفة كقولك علمت أخاك كريما ورأيت جوادا ووجدت زيدا

ذا الحفاظ تدخل على الجملة من المبتدا والخبر اذا قصد امضاؤها على الشك واليقين فتنصب الجزئين على المفعولية وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما »

قال الشارح : اعلم ان هذه الافعال أفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك الى غيرك وانما هي أمور تقع في النفس وتلك الأمور علم وظن وشك فالعلم هو القطع على شيء بنفي أو إيجاب وهذا القطع يكون ضرورياً وعقلياً فالضروري كالمدرك بالحواس الخمس فهو علمنا بأن السماء فوقنا والارض تحتنا وان الاثنين أكثر من واحد وأقل من الثلاثة ويقرب من ذلك الأمور الوجدانية كالعلم بالالم واللذة ونحوها وأما العقلي فما كان عن دليل من غير معارض فان وجد معارض من دليل آخر وتردد النظر بينهما على سواء فهو شك وان رجح أحدهما فالراجح ظن والمرجوح وهم » والافعال الدالة على هذه الأمور سبعة علمت ورأيت ووجدت وظننت وحسبت وخأت وزعمت » فالثلاثة الاولى متواخية لانها بمعنى العلم والثلاثة التي تليها متواخية لانها بمعنى الظن وزعمت مفردة لانه يكون عن غير علم وظن والغالب عليه القول حين اعتقاد الاعتماد بهذه الافعال على المفعول الثاني الذي كان خبراً للمبتدا وذلك انك اذا قلت علمت زيدا منطلقاً فانما وقع علمك بانطلاقه اذ كنت عالماً به من قبل فالتخاطب والمخاطب في المفعول الاول سواء وانما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدا والخبر الفائدة في الخبر لافي المبتدا وهذا معنى قوله « اذا كن بمعنى معرفة شيء على صفة » يعني أن المخاطب قد كان يعرفه لامتصافه بهذه الصفة وفائدة الاخبار الآن اتصافه بصفة كان يجملها وذلك متعلق بالخبر والضمير في قوله اذا كن يعود الى الثلاثة الاخر وهي رأيت وعلمت ووجدت لانها بمعنى العلم والمعرفة وسائر أخواتها شك وظن ولما كانت هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر ومعناها متعلق بها جميعاً لأبأحدهما أما محملها بالخبر فلانه موضع الفائدة وبالمبتدا فللايدان بصاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة وجب أن تنصبهما جميعاً لان الفعل اذا اشتغل بفاعل ورفعه لجميع ما يتعلق به غيره يكون منصوباً لانه يصير فضلة وقوله « اذا قصد امضاؤها على الشك واليقين تحرز مما اذا قصد إلغاؤها فانها لاتعمل شيئاً وقوله « وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما » يعني شرائط المبتدا والخبر وأحواله لانتير ذلك بدخول هذه الافعال عليهما ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويستعمل أريت استعمال ظننت فيقال أريت زيدا منطلقاً وأرى عمراً ذاهباً وأين ترى بشراً جالساً ويقولون في الاستفهام خاصة متى أقول زيدا منطلقاً وأقول عمراً ذاهباً وأكل يوم تقول عمراً منطلقاً بمعنى تظن قال

أَجْهَلًا قَوْلُ بَنِي لُؤَيٍّ
أَعْمُرُ أَيْبَكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

وقال عمر بن أبي ربيعة

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ فَيْدٍ فَهَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

وبنو سليم يجمعون باب قلت أجمع مثل ظننت ،

قال الشارح : قد تقدم القول ان أري عما يتعدى الى ثلاثة مفعولين وهو منقول من رأيت وأرى اذا

كان من رؤية القلب له معنيان أحدهما العلم والاخر الحسبان والظن فاذا بني لما لم يسم فاعله أقيم المفعول الاول مقام الفاعل ونصب ما بقى من المنفاهيم فقول «أريت عمرا منطلقا» أى ظننت عمرا منطلقا فاذا أظنه غيره فقد ظن فلذلك تقول أرى زيدا منطلقا بمعنى ظننت «وأين ترى بشرا جالسا» والمراد أين نظن لانه ظان اذا أظنه غيره وأكبر ما يستعمل ذلك مع المتكلم «وقد يحرون القول مجرى الظن» فيعملونه عمله فاذا دخل على المبتدأ والخبر نصبهما لان القول يدخل على جملة مفيدة فيصورها القلب ويترجح عنده وذلك هو الظن والاعتقاد والعبارة باللسان عنه هو القول فاجروا العبارة على حسب المعبر عنه ألا ترى انه يقال هذا قول فلان ومذهب فلان وما تقول في مسألة كذا ومعناه ما ظنك وما اعتقادك فمنهم من يعمل عمل الظن مطلقا نحو قال زيد عمرا منطلقا ويقول زيد عمرا منطلقا من غير اشتراط شيء كما ان الظن كذلك وهى لغة بنى سليم ومنهم من يشترط أن يكون معه الاستفهام وأنه يكون القول فعلا مخاطب وأن لا يفصل بين اداة الاستفهام والفعل بنير الظرف فلما اشترط الاستفهام فلان بابه أن يقع محكما ولا يدخل في باب الظن الا مع الاستفهام لان الغالب أن الانسان لا يسأل عن قوله اذذاك ظاهر انما يسأل عن ما يجنبه ويعتقده خلفائه وأما اشتراط الخطاب فلان الانسان لا يسأل عن ظن غيره انما يسأل عن ظن نفسه فلذلك تقول «متى قلت زيدا منطلقا» وتقول زيدا قائما «ولا يجوز بقاء الغيبة فلا تقول متى يقول زيدا قائما ولا يفصل بينه وبين اداة الاستفهام بنير الظرف فلا يجوز أن أنت تقول زيدا قائما لانك تفصل بالاسم المبتدأ بين اداة الاستفهام والفعل فخرجت تقول عن الاستفهام وعادت الى حكمها من الحكاية كما تقول أنت زيد مودت به فترفع والاختيار النصب لان الاستفهام لم يقع على الفعل فلما قوله • أجهلا تقول • الخ (١) فان البيت للكيميت والشاهد فيه إعمال قول عمل نظن لانها بمنهاوا لم يرد

(١) البيت للكيميت • وقد ابن السوفى انشد سيوبه للكيميت ولم أره في ديوانه والذي في ديوان شمر •

أنوما تقول بنى أوى امر أيك أم متناومينا

عن الرامى الكنانة لم يرد لها ولكن كاد غير مكابدين

يقول اتقان ان فريدا تفعل عن هجاء شعراء راز لانهم ان هجوا مضروا والقبائل التى منها هؤلاء الشعراء فقد تعرضوا لسب قريش فيهم بمنزلة من رمى رجلا فقبل لم يرميه فقال انما ربيت كنانته ولم ارمه وكان غرضه ان يعيب الرجل فيقول من هجا بنى كنانة وبنى اسد ومن قرب نسبة من قريش فقد تعرض لسب قريش يحرض الخلفاء عليهم والسلطان : اه ويستشهد بهذا البيت لاستعمال القول كالظن كما هنا واستشهد به الرضى على انه فصل بالمفعول الثانى بين الهجزة وبين قول سيوبه : واعلم ان قات انما وقعت في كلام العرب على ان يحكى بها وانما يحكى بمدا القول ما كان كلاما لا قولاً نحو قلت زيد منطلق لانه يحسن ان تقول زيد منطلق وتقول قال زيد ان عمر اخير للناس وكذلك ما تصرف من فعله إلا «تقول» في الاستفهام شبهوها بظن ولم يحملوها كظن واطن في الاستفهام لانه لا يكاد يستفهم عن ظن غيره ولا يستفهم هو الا عن ظنه فانما جعلت كظن كما ان ما كليس في لغة اهل الحجاز مادامت في معناها فذا تغيرت عن ذلك او قدم الخبر رجعت الى القياس وصارت اللغات فيها كلمة بنى تميم، رام تحمل قلت كظننت لانها انما اصلها عندهم ان يكون ما بعدها محكما فلم تدخل في باب ظننت باكثر من هذا وذلك قولك متى تقول زيدا منطلقا وتقول عمر اذا هابوا كل يوم تقول

قول الانسان وانما اراد اعتقاد القلب ولم يفصل الاسم هنالاه مفعول مؤخر في الحكم والتقدير اتقول بني لؤي جهالا أي أظنهم كذلك وأراد بني لؤي قرشا لانها تنتمي الى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة والنضر أبو قريش وهذا البيت من قصيدة يفخر بها علي اليمن ويدكر فضل مضر عليهم فيقول أظن قرشا جاهلين أو متجاهلين حين استعملوا اليمانيين علي ولاينهم وآثروهم علي المضر بين مع فضلهم عليهم والمتجاهل الذي يستعمل الجاهل وانام يكن من أهله ألا ترى الى قول الآخر اذا تخازرت ومابي من خزر • وأما قول الآخر • أما الرحيل النخ • (١) فابيت لعمر بن أبي ربيعة

عمر امة نطاة لانهم لم يها كالم تفصل في كل يوم زيدا تضربه . ونقول أنت تقول زيدا متعلق رفعت لانه فصل بينه وبين حرف الاستفهام كما فصل في قولك أنت زيدا مررت به فصارت بمنزلة اخواتها وأقرت على الاصل قال الكسيت • اجها لاتقول بني لؤي . البيت وقال عمر بن أبي ربيعة • أما الرحيل فدون بعد غد • البيت • وان شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية . وزعم أبو الخطاب • أنه عنه غير مرة ان ناسا من العرب يوثق بعريتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت • • وقول سيويه رحمه الله • « وان شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية » قال المازني • غلط سيويه فيه لان الرفع بالحكاية والنصب باعمال الفعل واجيب ان مراده وان شئت رفعت في الموضع الذي نصبت او ان الباء زائدة في المفعول ..

(١) هذا البيت لعمر بن أبي ربيعة من كلمة له يقولها عند ما شيع فاطمة بنت محمد بن الاشعث •

وقبله وهو المطلع •

| | |
|------------------------|------------------------|
| قال الخليط غدا تصدعنا | اوشيمه . افلا تشيعنا ؟ |
| أما الرحيل فدون بعد غد | (البيت) وبعده • |
| لنشوقنا هند وقد قتلت | علما بان البين فاجنا |
| عجبا لموقفها وموقفنا | وبسمع تريها تراجنا |
| ومقالها سر ليلة معنا | نهد فان البين شائنا |
| قات العيون كثيرة معي | واظن ان السير ماننا |
| لا بل زوركم بارضكم | فيطاع قائلكم وشافنا |
| قالت اشئ . انت فاعله | عما لعمر ك ام تخادعنا |
| بالله حدثنا نؤمله | واصدق فان الصدق واسنا |
| اضرب لنا اجلا نعدله | اخلاف موعدة تقاطعنا |

والشاهد في قوله « فتي تقول الدار تجمعنا » قال صاحب التصريح انشده سيويه بنصب الدار على انه مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان . قال ابو حيان . وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجمعنا واحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لان ظنه في الحال . اه . وهذا مبني على ان متى ظرف لتقول قال ابن هشام . والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول . اه . وفيه نظر لان تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الاعلى قول من لا يشترط عليه وقال الدماميني في شرح التسهيل واقتل ان يقول لانسلم تعلق متى بنقول بل هي متعلقة بقوله تجمعنا فليست بعد هو الجمع والظن حال وليس المراد متى اظن في المستقبل ان الدار تجمعنا . فان قيل المستول عنه هو ما يلي اداة الاستفهام •

الحزومي والشاهد فيه نصب الدار بقول لما ذكرناه من خروجها الى معنى الظن كما تقدم يقول قد حان رحيلنا عن نحب ومفارقتنا في غد وعبر عنه بقوله «دون بعد غد» فمجي تجمعنا الدار بعد هذا لا يفرق فيما نظن وتعتقده ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ولها ما خلا حسبت وخالت وزعمت معان آخر لا تتجاوز عليها . مفعولا واحدا وذلك قولك ظننته من الظنة وهي التهمة ومنه قوله تعالى (وما هو على الغيب بظنين) وعلمته بمعنى عرفته ،﴾

قال الشارح : اعلم انه قد « توجه بعض هذه الافعال الى معان آخر » فلا تقتصر الى مفعولين وتكتفي بمفعول واحد فمن ذلك « ظننت » وهي تستعمل على ثلاثة أضرب ضرب على بابها وهو بازاء ترجيح أحد الدليلين المتعارضين على الآخر وذلك هو الظن وهي اذا كانت كذلك تدخل على المبتدأ والخبر ومعناها متعاق بالجملة على ما تقدم وقد يقوى الراجح في نظر المتكلم فيذهب بهامذهب اليقين فتجري بحري علمت فتقتضى مفعولين أيضا من ذلك قوله تعالى (ورأى المجرمون النار فظنوا انهم مواقعوها) فالظن ههنا يقين لان ذلك الحين ليس حين شك ومنه قوله الشاعر

فقلت لهم ظننوا بالقي مدجج مرأتهم في الفارسي المسرد

والمراد اعلوا ذلك وتيقنوه لانه أخرجه مخرج الوعيد ولا يحصل ذلك الا مع اليقين وقد يقوى الشك بالنظر الى المرجوح فتصير في معنى الوهم فنقول ظننت زيدا في معنى اتهمته أي اتخذته . مكنا لوهي في ذلك تكتفي بمفعول واحد ومنه قوله تعالى « وما هو على الغيب بظنين » أي بظنهم وظنين هنا بمعنى مظلون وفيه ضمير مرفوع كان مفعولا مقبر . مقام القادر وأما من قرأ بضنين فانه أراد بخيل ونبل ههنا بمعنى فعل أي باخل لانه لازم لا يفي منه . مفعول لذلك لا يصح ان يقدر ضنين به ومن ذلك « علمت » اذا أريد به معرفة ذات الاسم ولم يكن عارفا به قبل ولا بد فيه من شيء من ادراك الحاسة فنقول علمت زيدا أي عرفته شخصه ولم تكن عرفته قبل وأيس بمنزلة قولك علمت زيدا علما اذا أخبرت انك علمته . متصفا بهذه الصفة ولم تكن معرفته قبل بذلك وان كنت عارفا بذاته مجردة من هذه الصفة ،

قال صاحب الكتاب ﴿ ورأيتني بمعنى أبصرته ووجدت للضالة اذا أصبتها وكذلك رأيت الشيء بمعنى أبصرته أو عرفته ومنه قوله تعالى (وأرنا مناسكنا) وأقول ان زيدا منطلق أي أتقوه بذلك ﴾

قال الشارح : رأيت نجى على ضربين (أحدهما) بمعنى إدراك الحاسة تقول رأيت زيدا أي أبصرته فتتمدي الى مفعول واحد ولا يكون ذلك المفعول الا ما يبصر قال الله تعالى (وتراهم ينظرون اليك وهم لا يبصرون) فتري ههنا بمعنى بصر العين والهراء واليم مفعول به وينظرون اليك في موضع الحال (والثاني) أن تكون من رؤية القلب فتتمدي الي مفعولين وله معنيان الحسبان والعلم قال الله تعالى (إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) أي بحسبونه بعيدا ونراه قريبا أي نعلمه لازما قدم سبحانه عالم بالاشياء من غير شك

فالجواب ان ذلك في الهمزة وهل على ما فيه

ولاحسان ومن ذلك وجدت فلها أيضا معنيان (أحدهما) وجود القلب بمعنى العلم فتعدي الى مفعولين كابتدى العلم بهما فتقول وجدت زيدا عالما أى علمت ذلك منها (وتكون) بمعنى الاصابة فتكتفى بمفعول واحد كقولك وجد زيد ضالته أى أصابها وأما أريت فقد تقدم من قولنا انها تستعمل على ضربين (أحدهما) أن تكون من رؤية القلب فتعدي الى مفعولين (والثاني) أن تكون من رؤية العين فتكتفى بمفعول واحد فعلى هذا الثاني اذا قلناها بالهمزة صارت تعدي الى مفعولين نحو قولك أريت زيدا عمرا أى جعلته يراه « ذل الله تعالى وأرنا مناسكنا » نعمداها الى مفعولين فإذا بنيتها للمالم يسم فاعله قلت أريت الشئ أقمت المفعول الاول مقام الفاعل فرفعه وهو التاء وتركت الثانى على حاله منصوبا فقد صارت أريت لها معنيان (أحدهما) أن تكون من رؤية القلب فتعدي الى مفعولين وأصلها قبل بنائها للمالم يسم فاعله ان تعدي الى ثلاثة مفاعيل (والثاني) أن تكون من رؤية العين فتكتفى بمفعول واحد وأصلها قبل بنائها للمالم يسم فاعله ان تعدي الى مفعولين ولذلك ذكرها ههنا لانها على معنيين وأما « أقول ان زيدا منطلق » فانه يجوز في ان الكسر والفتح لكن على تقديرين ان جعلت القول على باب من الحكاية كانت ان بعد الفعل مكسورة نحو قولك قال زيد ان عمرا منطلق لاني انما نحكي قوله ولغظه مبتدئا بكسر ان ولذلك قال « أتفوه بذلك » يريد انه من عمل الانسان لا من فعل القلب وان اعتمدت انه بمعنى الظن فتحت ان وقلت أقول ان زيدا منطلق كما تقول أنظن ان زيدا منطلق ويكون من فعل القلب ليس للسان فيه حظ وتكون ان واسمها وخبرها قد سدت مسد مفعوليه وأما على رأي نبي سليم فيجوز فتح ان بعد جيم أفعال القول لانهم يجرون باب القول أجمع مجري الظن « فاما خال وحسب وزعم » فليس لها الا قسم واحد وهو معنى الشك ولذلك استثنائها في أول الفصل ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « ومن خصائصها ان الاقتصار على أحد المفعولين في نحو كسوت وأعطيت مما تغاير مفعولاه غير ممنوع تقول أعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته وأعطيت زيدا ولا تذكر ما أعطيته وليس لك أن تقول حسبت زيدا ولا منطلقا وتسكت لفقد ما عرفت عليه حديثك ، »

قال الشارح : تقدم القول ان الافعال المتعدي الى مفعولين على ضربين ضرب لا يكون الفعل فيها من أفعال الشك واليقين ولا تدخل على مبتدأ وخبر نحو أعطيت وكسوت تقول كسوت زيدا ثوبا وأعطيته درهما فالمفعول الاول مغاير للمفعول الثاني من طريق المعنى وهو فاعل ألا ترى ان زيدا يكتسى الثوب وانه أخذ الدرهم وليس الدرهم بزيد ولا زيد بالثوب ألا ترى انك لو أسقطت الفعل والفاعل لم يجوز أن تقول زيد نوب ولا زيد درهم لان الثاني ليس الاول فلذلك قال « مما تغاير فيه المفعولان » واذا كان ذلك كذلك جاز في هذه المسئلة ثلاثة أوجه (منها) الاكتفاء بالفاعل مع الفعل فتقول أعطيت وكسوت لان الفعل والفاعل جملة بحسن السكوت عليها وبحصل بها فائدة للمخاطب وذكر المفعول فائدة أخرى تزيد على اداة الجملة فان ذكرت المفعولين كان تناهيا في البيان والفائدة بذكر المعطى وهو الفاعل ومن أعطى وهو المفعول الاول وما أعطى وهو المفعول الثاني « ولك أن تقتصر على أحد المفعولين » ويكون نوسطا في البيان والفائدة « فتقول أعطيت درهما » فأنت المخاطب جنس ما أعطيت « من غير تعيين من

أعطيت ، وأما للضرب الآخر فإنه يتعدى الى مفعولين وهو من أفعال الشك واليقين وتدخل على المبتدأ والخبر نحو ظننت زيدا قائما وحسبت بكرة منطلقا وقد تقدم ذكرها قبل « فما كان من هذه الافعال فليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين فيها دون الآخر » وذلك لانهم تدخل على المبتدأ والخبر ولا بد لكل واحد منهما من صاحبه لان مجموعهما تم الفائدة للمخاطب فالمفعول الثاني معتمد الفائدة والمفعول الاول معتمد البيان انك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالشك انما وقع في قيام زيد لاني ذاته وانما ذكرت المفعول الاول لبيان من أسند اليه هذا الخبر فلما كانت الفائدة مرتبطة بهما جميعا لم يجوز الا ان تذكرهما معا فلو قلت ظننت زيدا وسكت أو ظننت قائما لم يجوز كإجاز في أعطيت لماذا ذكرناه وهذا معنى قوله « لقد ما عرفت عليه حديثك » فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ﴿ فاما المفعولان معا فلا عليك أن تسكت عنهما في البابين قال الله تعالى (وظننتم ظن السوء) وفي أمثالهم من يسمع يحل وأما قول العرب ظننت ذاك فذاك إشارة الى الظن كأنهم قارا ظننت فاقصروا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك كما تقول ظننت في الدار فان جعلت الباء زائدة بمنزاتها في التي بيده لم يجوز السكوت عليه ، ﴿

قال الشارح : أما باب أعطى وكذا فقد تقدم الكلام عليه في جواز السكوت على الفاعل لانها جملة من فعل وفاعل يحصل للمخاطب منها فائدة وهو وجود الاعطاء والكسوة اذ قد يجوز أن يوجد منه ذلك وأما أفعال القلوب وهي باب ظننت وأخواتها فقد اختلف النحويون في جواز السكوت على الفاعل فامتنع قوم من جواز ذلك وقالوا لانه لا فائدة فيه لانه قد علم أن العاقل لا يخلو من ظن أو علم فاذا قلت ظننت أو علمت لم يجوز لانك أخبرته بما هو معلوم عنده والوجه جوازه لانك اذا قلت ظننت فقد أفدت المخاطب انه ليس عندك يقين واذا قلت علمت فقد أخبرته انه ليس عندك شك وكذلك سائرهما وهذا فيه من الفائدة مالا يخفاء فيه وعليه أكثر النحويين قال الله تعالى « وظننتم ظن السوء » فأتى بالمصدر المؤكد وكأنه قال وظننتم لان التأكيده كالتكرير « ومن أمثال العرب من يسمع يحل » ففي يحل ضمير فاعل ولم يحجى بالمفعولين فعلى هذا تقول ظننت ظنا وظننت بوم الجمعة وظننت خلفك كل ذلك جائز وإن لم تذكر المفعولين وأما « قول العرب ظننت ذاك » فأنما يعنون ذلك الظن فيكون ذا إشارة الى المصدر لدلالة الفعل عليه وقد جاز أن تقول ظننت من غير مفعولين واذا جئت بذلك وأنت تعني المصدر فأنما أكدت الفعل ولم تأت بمفعول يحوج الى مفعول آخر فظننت ههنا يعمل في ذاك عمله في الظن كما يعمل ذهبت في الذهاب وتقول « ظننت به » اذا جعلته موضع ظنك كما تقول نزلت به ونزلت عليه مجراه ههنا مجري الظرف فلا يحوج الى ذكر مفعول آخر فان جمعت الباء زائدة كان الضمير مفعولا ولم يكن بد من ذكر المفعول الثاني لانك ذكرت المفعول الاول وصار التقدير ظننت زيدا كما كان التقدير في أتى بيده أتى يده والباء تزداد مع المفعول كثيرا قال الله تعالى (ولا تأقوا بأيديكم الى التهلكة) وألم يعلم أن الله يرى.. ولو لم تكن الباء زائدة لما جاز أن يكون الاسم معها فاعلا في نحو قوله تعالى (وكفى بالله شهيدا) والتقدير كفى الله والذي يدل على زيادتها انها اذا حذفت برفع الاسم بفعل نحو قول

الشاعر • كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا • (١)

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب • ومنها أنها اذا تقدمت أعملت ويجوز فيها الاعمال والالقاء منوصلة ومتخرة قال

أبالأراجيز يا ابن الأرم توعديني وفي الأراجيز خلت اللوم والخور

ويلني المصدر الغاء الفعل (٢) فيقال متى زيد ظنك ذاهب وزيد ظني مقيم وزيد أخوك ظني وليس ذلك في سائر الافعال

قال الشارح : قد تقدم القول عن ضعف أعمال هذه الافعال في المفعولين لكونها غير مؤثرة ولا نافذة منك الى غيرك وانما هي أشياء تهجم في النفس من يقين أو شك من غير تأثير فيما تعلق بها وانما أعملت لان فاعلها قد تعلق ظنه أو علمه بمظنون أو معلوم كما أن قولك ذكرت زيدا يتعدى الى زيد لان الذكر اختص به وان لم يكن مؤثرا فيه فلذلك تمدت هذه الافعال وان لم تكن مؤثرة لتعلقها بما ذكرنا واختصاصها به ولا جل كونها ضعيفة في العمل جاز أن تلغى عن العمل وهذه الافعال لها أحوال ثلاثة تكون متقدمة

(١) هذا مجزيت اسحيم عبد بن الحساس وصدره * عميرة ودع ان تجهزت غاديا • وهذا البيت مطلع القصيدة وبمده .

جنونا بها فيما اعترتنا علاقة علافة حب مستمرا وباديا
ليلى تصطاد الرجال بفاحم نداه اثينا ناعم البيت طافيا
وجيد كجيد الرقيم ليس يعاظم من الدر والياقوت اصبح حاليا
كان الثريا علقت فوق نحرها وحجر غضا بهت له الريح ذا كيا

والشاهد في ليست قوله « كفى الشيب » حيث ارتفع الاسم الظاهر وهو الشيب بالفعل الذي قبله وهو كفى قدل ذلك على ان الياء التي تكون في الاسم الذي يأتي بعد كفى في نحو قوله تعالى « كفى بالله شيذا » ليست الازائدة والاسم الذي بعدها فاعل لكفى مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة هذا الحرف الزائدة تأمل .

(٢) قول سيبويه . واعلم ان المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل وذلك قولك متى زيد ظنك ذاهب وزيد ظني أخوك وزيد ذاهب ظني ذن ابتدأت فقلت ظني زيد ذاهب كان ضعيفا لا يجوز البتة كما ضعف اظن زيد ذاهب وهو في متى وأبن احسن اذا قلت متى ظنك زيد ذاهب متى اظن وعمر ومنطلق لان قبله كلاما وانما يضاف هذا في الابتداء كما يضاف غير شك زيد ذاهب وحقق عمر ومنعاق . وان شئت قلت متى ظنك زيد اميرا كقولك متى ضربك زيد او قد يجوز ان تقول عبد الله اظنه منعاق تجعل هذه الهاء على ذاك ككك قلت زيد ومنطلق اظن ذاك لا تجعل الهاء لعبد الله ولكنك تجعلها ذاك المصدر كانه قال اظن ذاك اظن او اظن ظني وانما يضاف هذا اذا الغيت لان الظن يلغى في مواضع اظن حتى يكون بدلا من اللفظ به فذكره لإظهار المصدر ههنا كما قبح ان يظهر ما انتصب عليه سقيا . وهو ذاك احسن لانه ليس بمصدر وانما هو اسم مبهم يقع على كل شيء الا ترى انك لو قلت زيد ظني منطلق لم يجز ان تضع ذاك مكانها وترك ذاك في اظن اذا كان لغوا اقوى منه اذا وقع على المصدر لان ذاك اذا كان مصدرا فنك لانجى . به لان المصدر يقبح ان تجيء به ههنا فاذا قبح المصدر فحيثك بذاك اقبح لانه مصدر . واظن بغير الهاء احسن لثلاثا يلبس بالاسم وليكون ايبين في انه ليس بعمل • اه

على المبتدأ والخبر وتكون متوسطة بينهما وتكون متأخرة عنهما « فاذا تقدمت لم يكن بد من اعمالها » لان المتقضى لاعمالها قائم لم يوجد ما يوهى الفعل ويسوغ إبطال عمله فورد الاسم وقد تقدم الشك في خبره فمنعه ذلك التقدم من ان يجرى على لفظه قبل دخول الشك « فاما اذا توسطت أو تأخرت فانه يجوز الغاؤها » لانها دخلت على جملة قائمة بنفسها فاذا تقدمت الجملة أو شئ منها جرت على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك وصير الفعل في تقدير ظرف له كالك قلت زيد منطلق في ظني مع أن الفعل يضاف عمله اذا تقدمه معموله بإبعاده عن الصدر ألا ترى أن قولك ضربت زيدا أقوى في العمل من قولك زيدا ضربت ولذلك يجوز تقوية الفعل بحرف الجر اذا تقدم معموله عليه فقول لزيد ضربت ولا يحسن ذلك مع تأخره فكذلك اذا قلت زيدا ظن منطلق يجوز الاعمال والالغاء نحو قولك زيد حسب منطلق وزيدا حسب منطلقا وزيدا منطلقا فاذا الغيت كان الفعل في تقدير ظرف متعلق بالخبر كأنك قلت زيد منطلق في حسابي وظني واذا عملت كان الفعل في حكم الافعال المؤثرة نحو أبصرت وضربت واطعيت واعلم انه كلما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله فاذا قولك زيدا حسب قائما أقوى من قولك زيدا قائما حسبت وزيدا قائما حسبت أقوى من قولك زيدا قائما اليوم حسبت كلما طال الكلام ضعف الاعمال مع التأخر فاما قوله • « ابالاراجيز • (١) » البيت للأمين المنقري يهجو العجاج والشاهد

(١) هذا البيت من كلمة للأمين المنقري واسمه منازل بن زمعة من بني منقر بن عبيد بن الحرث بن تميم، يهجو بها رؤبة بن العجاج . وقال النحاس يهجو بها العجاج (وقد وقع في نسخة الشرح المطبوعة في أوربا « يهجو العجاج » وهو خطأ . قال أبو العجاج) وبيت اللعين من كلمة رويها الام وقبلة

اني انا ابن جلالان كنت تعرفني يارؤب والحية الصماء في الجبل

ما في الدواوين في رجل من عقل عند الرهان ولا كوى من الغفل

ابالاراجيز يا ابن الاؤم توعدني وفي الاراجيز خلت الاؤم والغفل

هكذا رواه الجاحظ في كتاب الحيوان على ان في البيت الثالث الاقواء وهو اختلاف حركة الروي . ورواه جماعة • وفي الاراجيز رأس القول والغفل • وليس في هذه الرواية اقواء ولكنها الاشاهد فيها وقوله « يارؤب » فان اصله يارؤبة فرخم بمحذف التاء وهذا يؤيد ما ذهب اليه جماعة من ان اللعين يهجو بهذه الكلمة رؤبة لآبائه العجاج وقوله « لا كوى من الغفل » فانه تعريض برؤبة لانه من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم وهم يدعون بني الغفلة لخبر مشهور وقوله « ابا لاراجيز » فانه يعنى القصائد المرحزة الجارية على بحر الرجز والاستشهاد فيه في قوله « خلت » حيث اني عمالها توسطها بين مفعولها قال سيديويه « هذا باب الافعال التي تستعمل وتلغى ، فهي ظننت وحسبت وقلت وأريت ورأيت وزعمت وما يتصرف من افعالهن . فاذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الاعمال والبناء على الاول وفي الخبر والاستفهام وكل شئ : وذلك قولك اظن زيدا منطلقا ، واظن عمرا ذاهبا ، وزيدا اظن أباك . وعمرا زعمت اخاك . وتقول زيدا ظنه ذاهبا ومن قال عبدا لله ضربته نصب فقال عبدا لله اظنه ذاهبا . وتقول اظن عمرا منطلقا . وبكرا اظنه خارجا كما قلت ضربت زيدا وعمرا كلمته . وان شئت رفعت على الرفع في هذا . فان الغيت قلت عبدا لله اظن ذاهبا وهذا إخال أخوك وفيها أرى أبوك . وكلما أردت الالغاء فالتأخير أقوى . كل عربي جيد قال اللعين • أبا الاراجيز يا ابن الاؤم . . . البيت • أنشدناه يونس مرفوعا عنهم . اه . قال الاعلم . « الشاهد

فيه الفاء خلل حين قدم الخبر وهو الجار والمجرور وتوسط الفعل فاللؤم مبتدأ والخبر معطوف عليه وفي الارجيز الخبر وخلت ملغى لتوسطه والمعنى أتهددني بالهجم والارجيز وذلك من افعال اللؤم والنوكة ومن لا قدرة له « وكذلك المصدر » حكمه حكم الفعل « فيجوز الفاء حيث جاز الفاء الفعل » ومعنى الفاء ابطال عمله لا ابطال امرابه فتقول « متى زيد ظنك ذاهب وزيد ذاهب ظني » فزيد مرتفع بالابتداء وخبره ذاهب ومتى ظرف للذهاب وظنك مصدر منصوب بفعل مضمر ملغى كالك قلت متى زيد تظن ظنك منطلق وهذا تمثيل لانه قبيح أن يؤكّد الفعل الملغى وانما جاز مع المصدر اذا كان منفردا لانه قد صار كالبدل من الفعل فلما كان في تقدير الفعل جاز الفاء كما يلغى الفعل اذا توسط بين المبتدأ والخبر وكذلك اذا تأخر نحو قولك زيد ذاهب ظني أوفى ظني أو ظنا مني والالفاء هنا أحسن اذ كان متأخرا كما كان الفعل كذلك فان بدأت بالمصدر وقلت ظني زيد ذاهب اليوم كان الالفاء قبيحا ممتنعا كما كان في الفعل كذلك اذا قلت أظن زيد ذاهب لان تقديره تقدير الفعل فان تقدمه ظرف أو نحوه من الكلام نحو قولك متى ظني زيد ذاهب وأين ظني زيد ذاهب جاز الالفاء لان قبله كلاما فصار الفعل كأنه حشو فان نصبت الاسمين وقامت متى ظنك زيدا ذاهبا رفعت المصدر على الابتداء والظرف خبره لان ظروف الزمان تقع اخبارا عن الاحداث وقد أعملت المصدر افعال فعله وهو أحسن هنا من الالفاء وقوله « وليس ذلك بسائر الافعال » يريد في باقي أخوات ظننت لا يجوز زيد حسبان ذاهب وذلك لكثرة استعمال ظننت فاعرفه،

فصل قال صاحب الكتاب « ومنها أنها تعلق وذلك عند حرف الابتداء والاستفهام والنفى كقولك ظننت لزيد منطلق وعلمت أزيد عندك أم عمرو وأينهم في الدار وعلمت مازيد بمنطلق ولا يكون التعليق في غيرها »

قال الشارح : اعلم ان التعليق ضرب من الالفاء والفرق بينهما ان الالفاء ابطال عمل العامل لفظا وتقديرا والتعليق ابطال عمله لفظا لا تقديرا فكل تطبيق الفاء وليس كل الفاء تعليقا ولما كان التعليق نوعا من الالفاء لم يجوز ان يعلق من الافعال الا ما جاز الفاء وهي أفعال القلب وهي علمت وأخواته وانما تعلق اذا وليها حروف الابتداء نحو الاستفهام وجوابات القسم فيبطل عملها في اللفظ وتعمل في الموضع فتقول قد علمت أزيد في الدار أم عمرو وعلمت ان زيدا قائم وإخا لعمرو وأخوك وأحسب ايقوم زيد قال الله تعالى (لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا) وقال تعالى (اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) ومن النحويين من يجعل ما ولا كان واللام فيقول أظن مازيد منطلق وأحسب لا يقوم زيد فلا يعمل في اللفظ شيأ بل بحكم على الموضع بانصب لان ما ولا يجاب بهما في القسم فتقول والله مازيد منطلق والله لا يقوم زيد وانما هلكت هذه الاشياء العامل لان لها صدر الكلام فلو عمل ما قبلها فيها أو فيها بعدها خرجت عن ان يكون لها صدر الكلام وأما

في رفع اللؤم والخبر بعد دخلت لما تقدم عليها من الخبر وينوي فيها من التأخير . والتقدير وفي الارجيز اللؤم والخبر خلعت ذلك . وصف انه راجز لا يحسن القصيد والتصرف في انواع الشعر فجعل ذلك دلالة على لؤم طبيعته وخور نفسه والخبر الضمف . « اهـ »

حروف الجر فيجوز ان تعمل فيها نحو تولك بمن مررت والى أيهم ذهبت وذلك من قبل ان الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد فاما قوله تعالى (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) فأى هنا منصوب بالفعل بعده وهو ينقلبون لا بسيعلم وقوله «ولا يكون التعليق في غيرها» أي لا يكون الا في الافعال التي تلتى نحو ظننت وعلمت لان التعليق نوع من الالتقاء على ما ذكرنا فلذلك لا تقول لا ضربن أيهم قلم لانه فعل مؤثر لا يجوز الغاؤه فلا يجوز تعلقه وأما قوله تعالى (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا) فان الخليل كان يحمل ذلك على الحكاية وإظهار قول تقديره لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه أيهم أشد فأيهما هنا عنده استفهام مرفوع بالا ابتداء رفع اعراب وأشد على الرحمن عتيا الخبر على حد قوله فأيت لا حرج ولا محروم • أي بلذى يقال فيه ذلك وأما سيبويه فكان يذهب الى انه اسم موصول بمعنى الذى وقد حذف العائد من صلته وأصله أيهم هو أشد فحذف هو العائد المرفوع ومثله قراءة من قرأ (عائما على الذى أحسن) والمراد الذى هو أحسن وحين حذف العائد من صلته أشبه الغايات من نحو قبل وبعد فانه لما حذف منها المضاف اليه بليت على الضم كذلك أيهم لما حذف من صلته العائد الذى هو من تمامها وبه إضاحها صار كحذف المضاف اليه فنبت على الضم لذلك وموضعها نصب بالفعل الذى هو لننزعن ومثله اضرب أيهم أفضل أنشد الخليل

إذا ما أتيت بنى مالك فسلكم على أيهم أفضل (١)

والكوفيون لا يعرفون هذا الاصل ويجرون أيا مجرى من وما فى الاستفهام والجزاء فاذا وقع الفعل عليها وهى بمعنى الذى نصبوها لاحالة فيقولون اضرب أيهم أفضل ولا فرق عندهم بين أيهم هو أفضل وبين أيهم أفضل وحكى هرون عنهم انهم قرؤا الآية بالنصب ويؤيد ذلك ما حكاه الجرمى قال خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم أسمع أحدا يقول اضرب أيهم أفضل أي كلهم ينصب ولم يذكر الكوفيون أيهم أفضل وحكاة البصريون فأما الآية ورفعها فلم فيها أقوال (أحدها) وهو قول الكسائى والغراء ان الفعل اكتفى بالجار والمجرور عن مفعول صريح كما يقال قتلت من كل قبيل وأكلت من كل طعام فكذلك وقعت الكفاية بقوله «لتنزعن من كل شيعة» وابتداء بقوله «أيهم أشد على الرحمن عتيا» (الثانى) وهوان العامل فى الجملة فعل دل عليه شيعة لان الشيعة الاعوان والمعنى ثم لننزعن من كل قوم تشابها لينظر وا أيهم أشد والنظر والعلم من أفعال القلب يجوز تعليقهما وإسقاط عماهما اذا وليها استفهام وكان بونس يرى تعليق لننزعن وما كان نحوه من غير أفعال القلوب نحو اضرب أيهم أفضل على تعليق العامل وشبهه بأشهد إنك لرسول الله وقد تقدم إفساد ذلك وأنه لا يكون الا فى أفعال القلب والوجه ما ذهب اليه سيبويه لان نظير أيهم من وما وهما مبنيان وكان حق أيهم أن يكون مبنيًا كإخوانه لوقوعه موقع حرف الاستفهام أو الجزاء أو موقع الذى فلما سقط أحد جزئي الجملة من الصلة وهو العائد نقص فعاد الى الاصل وهو البناء وأما مذهب الخليل وإرادة الحكاية وإظهار القول فهو شئ بابه الضرورة

والشعر أجمل به فلا يصار إليه وعنه مسدوحة قال سيدي به ولو اتسع هذا في الالهاء قبل اضرب الفادق
الخبث على الذي يقال له الفاسق الخبيث وأما قول بونس وتشبيهه إياه أشهد إنك لرسول الله فلا يشبهه
لان ما بعد أشهد كلام مستقل قائم بنفسه وليس كذلك أيهم أفضل ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها انك تجمع فيها بين ضميرى الفاعل والمفعول فتقول علمتني
منطلقا ووجدتك فعلت كذا ورآه عظميا ﴾

قال الشارح : اعلم أن الافعال المؤثرة اذا أوقعها الفاعل بنفسه لم يجر أن يتعدى فعل ضميره المتصل
الى ضميره المتصل فلا يقال ضرب بتي ويكون الضمير ان للمتكلم ولا ضربت بك ويكون الضمير ان للمخاطب
ولا نحو ذلك فاذا أرادوا شيئا من ذلك قالوا ضربت نفسي وأكرمت نفسي ونحو ذلك وإنما امتنع ذلك لان
الغالب من الغالبين إيقاع الفعل بغيرهم وأفعال النفس هي الافعال التي لا تتعدى نحو قام زيد وجلس
بكر وظرف محمد ونحو ذلك فاذا اتحد الضميران فقد اتحد الفاعل والمفعول من كل وجه وكان أبو العباس
يحتاج لذلك بأن القادى بالكناية لا يكون المفعول بالكناية وهذا معنى قولنا لانه لا بد من مغايرة ما الأتري
انه يجوز ما مر بني الا أنا لان للضميرين قد اختلفا من جهة ان أحدهما متصل والاخر منفصل فلم يتحدوا
من كل وجه قل الزجاج استغنوا عن ضمير بتي بضربت نفسي كما استغنوا بكليهما عن تثنية أجمع فلم يقولوا
قام الزيدان أجمان وإن كانوا قد جمعه فقالوا قام القوم أجمعون كذلك لم يقلوا ضربتني استغنوا عنه
بضمير بت نفسي لان النفس كغيره الأتري أن الانسان قد يخاطب نفسه فيقول يا نفس لا تقمليين كي يخاطب
الاجنبى فكان قوله ضربت نفسي بمنزلة ضربت غلامى وأما أفعال القاب التي هي ظننت وأخواتها
فانه يجوز ذلك فيها ويحسن « فيتعدي ضمير القادى فيها الى ضمير المفعول الاول دون الثانى فتقول
ظننتي عالما وحسبتك غنيا » وذلك لان تأخير هذه الافعال إنما هو في المفعول الثانى الأتري ان الظن
والعلم إنما يتعلقان بالثنائى لان الشك وقع فيه والاول كان معروفا عنده فصار ذكره كالقول فلذلك جاز أن
يتعدى ضمير الاول الى الثانى لان الاول كالمقدم والتعدي في الحقيقة الى الثانى وقوله « ورآه عظميا » في
المثال يريد اذا كان المفعول الاول هو الفاعل المضمر في رأى فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد أجرت العرب عدمت وقعدت مجراها فقالوا عدمتني وقعدتني
قل جران العود

لَقَدْ كَانَ لِي مِنْ ضَرَبَيْنِ عَدِمْتَنِي وَعَمَّا الْآقَى مِنْهَا مَنْزَحَرَحُ

ولا يجوز ذلك في غيرها فلا تقول شتمتني ولا ضربت بك ولكن شتمت نفسي وضربت نفسك ﴿
قال الشارح : « قد أجرت العرب عدمت وقعدت مجرى ظننت ونحوه من الافعال التي يجوز الفاؤها
فيها حكماء الفراء فيقولون عدمتني وقعدتني وذلك لان « مناهما يؤل في التحصيل الى معناها الأتري ان
معنى عدمت الشيء علمته غير موجود واذا كانا في معنى العلم أجريا مجراها « ان النظر بجيبيل عدمتني
الأتري انك اذا قلت عدمتني فعناه علمتني غير موجود ومحال ان تعلم شيئا وانت غير موجود لانك
اذا علمت كنت موجودا وصحته على الاستدارة وأصله عدمتني غيرى وإنما استعير الى المتكلم وأما قوله

• لقد كان لي عن ضربتين الخ * (١) وبعده

هما القول والسئلة حلقى منهما مُخَذَّشُ مَا يَنْ الرَّاقي مُكَدَّحُ

الشاهد فيه عدم تني بالجماد الضمير بن المتصلين والمعنى انه كان له امرأتان ضربهما فغدشنا وجهه والضرتان المرأتان فاعرفه ،

ومن أصناف الفعل الافعال الناقصة

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وهي كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وابت وبات وما زال وما برح وما أنفك وما قى وما دام وليس يدخان دخول أفعال القلوب على المبتدأ والخبر إلا أنهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر ويسمى المرفوع امما والمنصوب خبرا ونقصانهن من حيث ان نحو ضرب وتتل كلام مني أخذ مرفوعه وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاما ،﴾

قل الشارح : اعلم ان هذه الافعال من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ومجراها في ذلك مجرى ظننت وأخواتها وإن وأخواتها في كونها من عوامل المبتدأ والخبر إلا ان شبيهها بأفعال القلوب كظننت وأخواتها أخص من حيث كانت أفعال القلوب تفيد اليقين أو الشك في الخبر وكان تفيد زمان وجود الخبر فلهذا كان في دخولها على المبتدأ والخبر وتماقهما بالخبر ولذلك قل سيؤويه في التمثيل تقول كن عبد الله أخك فأما أردت أن تخبر عن الاخوة وأدخات كان تبجل ذلك فيما مضى وذكرت الاول كما ذكرت الاول في ظننت وهذا معنى قول صاحب الكتاب « يدخان دخول أفعال القلوب » وتسمى أفعالا ناقصة وأفعال عبارة فأما كونها أفعالا فلهذا تسمى بالمماضي والمضارع والامر والنهي والفاعل نحو قولك كان يكون كن لا تكن وهو كائن وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقى يدل على معنى وزمان نحو قولك ضرب فانه يدل على ماضى من الزمان وعلى معنى الضرب وكان انما يدل على ماضى من الزمان فقط ويكون تدل على ما أنت فيه أو على ما أتى من الزمان فهي تدل على زمان فقط فلما قصت دلالتها كانت ناقصة وقيل أفعال عبارة أى هي أفعال لفظية لاحقيقية لان الفعل في الحقيقة مادل على حدث والحدث الفعل الحقيقى فكأنه سمي باسم مدلوله فلما كانت هذه الاشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالا إلا من جهة اللفظ ولا تصحرف

(١) البيت لجران العود - كما قال مؤلف الكتاب - وجران العود لقبه وقد اختلف في اسمه فقيل اسمه المستورد وقيل اسمه عامر. وانما لقب بذلك لقوله يخاطب زوجته .

خذنا حذرا يا جارتى فأننى رأيت جران العود قد كاد يصلح

وأراد بجران العود سوطا قدم من حلد بغير نحرء وهو اصل ما يكون من السياط وأشدّها . . . والشاهد في البيت انه استعمل «عدم تني» كأفعال القلوب فجمع مع بين ضمير الفاعل وضمير المفعول وهما لواحد وهو المتكلم . والاصل ان المفعول اذا كان ضمير الفاعل اتصل به لفظ النفس فتقولا كرمتم نفسي ولا تقولا كرمتنى بضم التاء وتقولا كرمتم نفسك ولا يجوز ان تقولا كرمتمك فتفتح التاء ويفتقر هذا في افعال القلوب وما حمل عليها . . . ومعنى البيت لقد كان لي مترجح عن الجمع بين ضربتين بان لا اتزوج ثنتين لو كنت اعلم ما سيكون لي من الشقاء وما ينالني من التعب ولو فطنت لما ينتظرني من شرها وأذاها

فلذلك قبل أنمال عبارة لأنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأقادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعرض من الحدث فلذلك لا نتم الفائدة برفوعها حتى تأتي بالمنصوب وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر وكانت مشبهة بالفعل من جهة اللفظ وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيها بالفعل إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول فلو كان زيد قائما وأصبح البرد شديدا وحيث كان المرفوع ههنا والمنصوب لحقيقة واحدة ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين اللذين هما لحقتين مختلفتين أفرد الكلام عليه في باب منفرد ولم يذكر في باب الفاعل والمفعول ولذلك قيل لمرفوعها اسم والمنصوب خبر فرقوا بينهما وبين الفاعل والمفعول والذي يدل أن أصاها المبتدأ والخبر أنك لو أسقطت هذه الأفعال عاد الكلام إلى المبتدأ والخبر نحو قولك في كان زيد قائما إذا أسقطت كان «زيد قائم»

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب لم يذكر سيبويه منها إلا كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهم من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر وما يجوز أن يلحق بها آض وعاد وغدا وراح وقد جاء وجاء بمعنى صار في قول العرب ما جاءت حاجتك ونظيره قعد في قول الاعرابي أرهف شفرته حتى قصدت كأنها حربة»

قال الشارح : سيبويه لم يأت على عدتها وإنما ذكر بعضها ثم نبه على سائر ما بأن قال «وما كان نحوهم من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر» يريد ما كان مجردا من الحدث فلا يستغنى عن منصوب يقوم مقام الحدث وهي على ما ذكر كان وأمسى وأصبح وظل وأضحى وما دام وما زال وصار وبات وليس فكان مقدمة لأنها أم الأفعال الكثيرة دورها وشعبها ووضعها وأصبح وأمسى اختان لأنها متقابلان في طرفي النهار وظل وأضحى اختان لانفاقيهما في المعنى إذ كانا لصدر النهار وما دام وما زال وما انفك وما قى وما برح أخوات لانفاقها بما في أولها وبات وصار اختان لاشتراكهما في الاعتلال وليس منفردة لأنها وحدها من بين سائر أخواتها لا تنصرف وأما آض وعاد فقد يجوز أن يلحقها بها ويملا عملها وذلك أن آض يبيض بمعنى عاد يعود ومنه قولهم وقال أيضا وقد يستعمل بمعنى صار قل زهير يذكر أرضا قطعها

قذمت إذا ما الآل آض كأنه سيوف تنحى ساعة ثم تلنقى (١)

وأما غدا وراح فقد يجريان هذا المجرى فيقال غدا زيد ماشيا وراح محمد وأكبا يريد الأخبار عنهما بهذه الأحوال في هذه الأزمنة فالغدوة من حين صلاة الغداة إلى طلوع الشمس والرواح تقيض الغدوة هو اسم للوقت من بعد الزوال إلى الليل والذي يدل أن المنصوب بهما في مذهب الخبر وليس بحال وقوع المعرفة فيه نحو قولك غدا زيد أخاك وراح محمد صديقك كما تقول كان زيد أخاك وأما قولهم «ما جاءت حاجتك» فجاء فعل استعمل على ضربين متعد وغير متعد قول جاء زيد إلى عمرو وجاء زيد عمرا كما يقال لقي زيد عمرا ويكون الفاعل فيه غير المفعول كسائر الأفعال وقد قالت العرب ما جاءت حاجتك

(١) لم أجدها البيت فيمارواه المفضل وأبو عمرو والاصمعي من شعر زهير بن أبي سلمى المزني، والشاهد في هذا البيت قوله «آض» حيث جاءت هنا بمعنى صار

بتأنيث جاء والحاقه التاء ونصب حاجتك وأرل من تكلم به الخوارج حين أنام ابن العباس يدعوهم الى الحق من قبل على عليه السلام فاجروا جاء ههنا مجرى صار وجعلوا لها اسما وخبرا او يكون المنصوب هو المرفوع كما يكون ذلك في كان لما بينهما من الشبه وذلك ان قولك جاء زيد الى عمرو كقولك صار زيد الى عمرو لازني جاء من الانتقال مثل ما في صار فلما كانت في معناها أجريت مجراها فما اسم مبتدأ مرفوع الموضع وجاءت فعل ماض فيه ضمير مرفوع يعود الى ما وأنت حملا على المعنى لان ما هو الحاجة في المعنى والتقدير أي حاجة جاءت حاجتك وحاجتك منصوبة لانها الخبر والجملة خبر ما ونظير ذلك من كانت أمك فالضمير في كانت وان عاد الى من الا انه أنت حملا على المعنى اذ التقدير أي امرأة كانت أمك ولم يسم هذا المثل الا بالأنث ولا عهد لنا بجاء في معنى صار الا في هذا المثل قل «ونظيره قعد في قول الأعرابي ارفع شمرت حتى قعدت كأنها حربة» ففي قعدت ضمير يعود الى الشفرة وكان واسمها وخبرها في موضع نصب خبر قعدت وليس المراد القعود الذي هو في معنى الجلوس وانما المراد الصبرورة والانتقال فذلك ضاهت صار فاعرفه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وحال الاسم والخبر مثلها في باب الابتداء من أن كون المعرفة اسما والنكرة خبرا حد الكلام ونحو قول القطامي • ولايك موقف منك الوداعا • وقول حسان • يكون مزاجها عسل وماء • وبيت الكتاب • أظبي كان أمك أم حمار • من اقلب الذي يشجع عليه أمن الالباس ويجينان معرفتين معا وذكرتين والخبر مفردا وجملة بتقاسيمهما﴾

قال الشارح : اعلم انه اذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان المعرفة لان المعنى على ذلك لانه بمنزلة الابتداء والخبر ألا ترى انك اذا قلت كان زيد قائما فقام هنا خبر عن الاسم الذي هو زيد كما كان في الابتداء كذلك وقول النحويين خبر كان انما هو تقريب وتيسير على المبتدئ لان الافعال لا يخبر عنها ولو قلت كان رجل قائما أو كان انسان قائما لم تعد مخاطب شيئا لان هذا معلوم عنده انه قد كان أو قد يكون والخبر موضوع لفائدة فاذا قلت كان عبد الله قد ذكرت له اسما يعرفه فهو يتوقع الفائدة فيما يخبر به عنه ولذلك لو قربت النكرة من المعرفة بالاوصاف لجاز أن تخبر عنها لان فيها فائدة وذلك نحو قولك كان رجل من بني تميم عندي لان هذا مما يجوز أن لا يكون فيجوز ههنا كما يجوز في الابتداء نحو قولك رجل من بني تميم عندي لانه بالصفة قد تخصصت بقرب من المعرفة وربما اضطر شاعر قلب وجعل الاسم نكرة والخبر معرفة وانما حاشهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان الى شيء واحد فليهما عرفت تعرف الآخر وهذا معنى قول صاحب الكتاب • الذي شجعهم على ذلك أمن الالباس • فما الايات التي اشدها شاهدة على صحة الاستعمال فن ذلك قوله

فني قبل الفرق يا ضباعا ولايك موقف منك الوداعا (١)

(١) هذا البيت مطلع قصيدة للقطامي مدح زفر بن الحارث السكلاي ، وكان بنو اسد احاطوا به في نواحي الجزيرة واسروه يوم الحارث ووارادوا قتله ، فخلد زفر بينه وبينهم وحماء ومنعه وكساه واعطاه مائة ناقة ، فدحه بهذه القصيدة وغبرها وحض قيسا وقلب على السلم ، وبعد هذا البيت .

البيت القطامي واسمه عمير بن شبيب والشاهد فيه رفع الموقف وهو نكرة ونصب الوداع وهو معرفة وحسن ذلك وصف الموقف بلجار والجور الذي هو منك والتقدير موقف كائن منك والنكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقدرى ولايك موقفي بالاضافة وهذا لانظر فيه اذلا ضرورة وضباعا ترخيم ضباعة اسم امرأة وهى ضباعة بنت زفر بن الحرث الكلبي. ومن ذلك قول حسان بن ثابت الانصارى

ففى قادي اسيرك ان قومي وقومك لا ارى لهم اجتماعا
وكيف تجامع مع ما استجلا من الحرم الكبار وما ضاعا
الم يحزنك ان حبال قبس وتغلب قد تباينت انقطاعا
يطعمون الغواة وكان شرا لمؤتمر الغواة ان يطاعا
الم يحزنك ان ابني نزار اسالا من دعائهما التلاعا
الى ان قال.

امور لو تلافاها حلیم اذا لئس وهيب ما استطاعا
ولكن الاديم اذا تقرى بلى وتعبيا غلب الصنعا
ومعصية الشفيق عليك مـ يزيدك مرة منه استماعا
وخير الامر ما استقبلت منه وليس بان تتبعه اتباعا
كذلك وما رايت الناس الا الى ماضر غاويهم سراعا
ترام يفمزون من استركوا ويحتذرون من صدق المصاعا

والقطامي اسمه عمير بن شبيب التغلبي من تغلب بن وائل وعمير مصغر عمرو وكذلك شبيب مصغر اشبيب وهو الذى به شامة ويقال شبيب بكسر الشين ايضا وضبطه عيسى بن ابراهيم شارح ابيات الجمل شبيب - بسين مهملة مضمومة - وله لقبان احدهما القطامي وهو منقول من الصقر لان الصقر يقال له قطامي - بفتح القاف وضمتها - وهو مشتق من القطم - بالتحريك - وهو شهوة اللحم وشهوة النكاح . وهذا لقب غلب عليه لقوله ،

يصكهن جانبيا لجانبيا صك القطامي القطا القواربا
واللقب الآخر «صريع الغواني» قال النطاح . اول من سمى صريع الغرائى القطامي بقوله .
صريع غواف رافهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب

وقوله «ولايك موقف» فان الكلام هنا يحتمل وجهين (احدهما) ان يكون على الطلب والرغبة كأنه قال لا تجملنى هذا الموقف آخر وداعى منك (والوجه الآخر) ان يكون على الدعاء كأنه قال لا جعل الله موقفك هذا آخر الوداع . ورواه الاخفش * ولايك موقفا منك الوداعا * وقال . نصب موقفا لانه اراد قفى موقفا ولا يكن الوداعا هذا انشاد بعضهم فيماد كروا ورفع بعضهم موقف وهو ايها : اه ورواية الرفع التى اشار الى جودتها التى عليها استشهاده المؤلف هنا وانت ترى انه اخبر بالمعرفة وهى الوداع المعروف بالالف واللام عن النكرة وهى موقف فجاء الخبر على خلاف الغالب فيه لان اصله ان يكون نكرة وكذلك جاء الخبر عنه على غير اصله لان الاصل فيه ان يكون معرفة وقد ذكر الشارح رحمه الله تعالى هنا ان النكرة الخبر عنها موصوفة بالجور فهى فى حكم المعرفة . وقال ابن مالك فى التسهيل وقد يخبر فى بابى كان وان بمعرفة عن نكرة اختيارا وذلك انه لما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول جاز ان يفتى هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع كما جاز فى باب الفاعل لكن

كَأَنَّ خَيْبَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ (١)

بشرط الفائدة وكون النكرة غير محضة من ذلك قول حسان * يكون مزاجها عسل وماء * وليس بمضطر
اذ يمكنه ان يقول مزاجها بالرفع فيجعل اسم يكون ضمير الشأن وكذلك قول القطامي * ولايك موقف
منك الوداع * وليس بمضطر اذ له ان يقول ولايك موقفى والحسن لهذا شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول
وقد حل هذا الشبهة في باب ان كقول الفرزدق :

وان حراما ان اسب مجاشعا بائى الشم الكرام الخضارم

وقال اللخمي . جعل موقفا وهو نكرة اسم يك والوداع وهو معرفة الخبر ضرورة لاقامة الوزن وحسن الضرورة
فيه ثلاثة أوجه (احدها) ان الذكرات قد قربت من المعرفة بالصفة (والثاني) ان المصدر جنس ففاد نكرته
ومعرفته واحد (والثالث) ان الخبر هو المبتدأ في المعنى . وقول صاحب الباب . وهما اى المنصوب والمرفوع . يمكن
على شرائطهما في باب الابتداء وزعم بعض المتبعين الى هذه الصنعة ان بناء الكلام على بعضهما من غير تقدير دخول على
المبتدأ والخبر سائق بدليل قوله * ولايك موقف منك الوداع * وليس بمحمول على الضرورة اذ لا يتم المعنى
المقصود هكذا اذ لو عرف فهمالم يؤدانه لم يرخص ان يكون ماسوى ذلك من المواقف وداعا ولو نكرها لم يؤدأن الوداع
قد كره اليه حتى صار نصب عليه ولو عرف الاول ونكر الثاني لجمع بين المحبتين والجواب انه لو اراد ايراد المعنى
بطريق التثنية دون النهى لابدان يكون بعين ما ذكره فيكون الكلام من باب القلب . اهـ .

(١) البيت من قصيدة لحسان بن ثابت قلما قبل فتح مكة ومدح بها النبي ﷺ وهما اباسفان من اجل انه كان
قد هجر رسول الله ﷺ . ومطامها

| | |
|---------------------------|--------------------------|
| عفت ذات الاصابع فالجواء | الى عذراء منزلها خلاه |
| ديار من بنى الحساحاس قفر | تغيبها الرواس والسماه |
| وكانت لا يزال بها انيس | خلال مروجها نعم وشاه |
| فدع هذا ولكن من لطيف | يؤرقنى اذا ذهب العشاء |
| لشقاء التى قد تيمته | فليس لقلبه منها شفاء |
| كأن خبيثة من بيت رأس | (البيت) وبعده |
| اذا ما الاشربات ذكرن يوما | فهن لطيب الراح الفداء |
| نوليها الملاحة ان ألتسا | اذا ما كان مغث او لجاء |
| ونشر بها فتتركنا ملوكا | واسدا ما ينهننا الاقاء |
| عدمنا خيلنا ان لم تروها | تثير النقع موعدها كداء |
| يباربى الاسنة مصفيات | على اكتافها الاسل الظباء |

وقد ذكر الشارح وجه الاستشهاد بالبيت قل ابن جنو . روى عن عاصم انه قرأ «وما كان صلاتهم عند البيت الامكاه
وتصدية» بنصب صلاتهم ورفع مكاه . وتصدية ولحنه الاغش وقد روى هذا الحرف ايضا عن ابان بن تغلب انه قرأه
كذلك . ولسانا ندفع ان جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح فانما جاءت منه ابيات شاذة وهو في ضرورة الشعر
عذرو لوجه اختيار الافصح الاعرب ولكن وراء ذلك ما ذكره . اعلم ان نكرة الجنس تبعده فاد معرفة الا ترى انك
تقول خرجت فاذا اسد بالباب فتجده مناه . معنى قولك خرجت فاذا الاسد بالباب لا فرق بينهما وذلك لك في الموضوعين

الشاهد فيه نصب المزاج بأنه خبر يكون وهو معرفة ورفع العسل والماء بأنه اسمها وهو نكرة ضرورية كون القافية مرفوعة وهو في هذا البيت أسهل من القدي قبه له من حيث كان المزاج مضافا الى ضمير سبيطة وهي نكرة وضمير النكرة لا يفيد المخاطب أكثر مما يفيد ظاهرها وان كان المضمرة معرفة من حيث يعلم المخاطب انه عائد الى المذكور الا ان المذكور غير متميز فكان حكمه حكم النكرة مع ان عسلا وماء جنسان ولا فرق بين تعريف الجنس وتذكيره من حيث لم يكن لأجزائه لفظ يخصه بل يمبر عنه بلفظ الجنس فاذا لافرق بين قولك عسل والعسل اذا أريد الجنس ألا ترى انك تقول عندي عسل وعندك درهم منه وعندي عسل وعندك كثير وقد رواه أبو عثمان المازني يكون مزاجها عسلا وماء برفع المزاج على انه اسم يكون وهو معرفة وعسلا الخبر وهو نكرة على شرط الباب وماء مرفوع حملا على المعنى لان كل شيء مزاج شيئا فقد مزاجه الآخر فصار التقدير ومزاجه ماء أى خالطه والسبيطة الخمر سميت بذلك لانها تسبأ أي تشتري ويروي سلاقة والسلاقة من الخمر ماجرى من غير اعتصار واشتقاقها من سلف اذا تقدم وبيت رأس موضع بعينه بالشام وقيل رأس اسم خمار معروف بجودة الخمر ووصفها بالمزاج لانها شامية ان لم تخرج قنلت وأما بيت الكتاب

فإنك لا تبالي بعد حوّل أظني كان أمك أم حمار (١)

لا ترى بداسد او احدا معينا وانما تريد خرجت فاذا بالباب واحدا من هذا الجنس واذا كان كذلك جاز هذا الرفع في مكانه وتصديقه جواز اقربا حتى كأنه قال وما كان صلاتهم عند البيت الا المسكاة والتصديقه اي الا هذا الجنس من الفعل واذا كان كذلك لم يجر هذا مجرى قولك كان قائم اخاك وكان جالس ابك لانه ليس في جالس وقائم من معنى الجنسية التي تلاقى معينا نكرتها ومعرفة. وايضا فانه يجوز مع النفي من جعل اسم كان واخواتها نكرة مالا يجوز مع الايجاب فكذلك هذه القراءة لما دخلها النفي قوي وحسن جعل اسم كان نكرة. وهذا الى ما ذكرنا من مشابهة نكرة اسم الجنس لمعرفته ولهذا ذهب بعضهم في قول حسان * كان سبيطة البيت * انه انما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء جنسين فكانه قال يكون مزاجها العسل والماء. فبهذا تسهل هذه القراءة ولا تكون من القبح واللحن فيما ذهب اليه الاعمش. اه

(١) نسب الشارح هذا البيت الى خدش بن زهير كما نسب سيبويه. ونسبه ابو تمام في كتاب مختار اشعار القبائل الى ثروان بن فزارة بن عبد يفيث العامري موقبله

وكأن قد رأيت من اهل دار دطام رائد لهم فساروا
فاصبح عهدهم كقص قرن فلاعين تحس ولا أنار
لقد بدلت اهلا بدهايل فلا عجب بذاك ولا سغار
فانك لا بضرك بعد عام البيت وبعدة.
فقد لحق الاسافل بالاعلى وماج اللؤم واختلط النجار
وعاد العبد مثل ابى قبيس وسبق مع الملهجة العشار

والاستشهاد في البيت لما ذكرنا في البيتين السابقين فان اسم كان ضمير يعود على ظني وهو نكرة وامك بالنصب خبرها وهو معرفة. وظني المذكور اسم لكان ضمرة تدل عليها المذكورة وهو نكرة ايضا وخبر كان المضمرة محذوف

فإن الشعر لخداش بن زهير والشاهد فيه جعل اسم كان نكرة والخبر معرفة لأنها أفعال مشبهة بالأفعال الحقيقية وفي الأفعال الحقيقية يجوز أن يكون الفاعل نكرة والمفعول معرفة فأجريت هذه الأفعال مجراها في ذلك عند الاضطراب لسيبويه وهو ضعيف مع ما تقدم لأنها لعين واحدة فإذا عرف أحدها يعرف الآخر لأنه هو في المعنى فإذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا علم أنه صاحب الصفة وقد رد أبو العباس المبرد على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت وقل اسم كان هنا مضمرة في كان يعود إلى الظبي والمضمرات كلها معارف وأما الخبر فحصل من ذلك أن الاسم والخبر معرفتان وذلك جائز نحو كان عبد الله أخاك وسيبويه كأنه نظر إلى المعنى من كون ضمير النكرة في التحصيل لا يزيد على ظاهره إذا لم يبرز واحدا من واحد وإن كان من حيث علم المخاطب بأنه يعود على المذكور معرفة وقد تقدم نحو ذلك وقد ذهب بعضهم إلى أن ظبيا في قولك «أظني كان أمك أم حمار» مرتفع بكان مضمرة تفسرها كان هذه الظاهرة لأن الاستفهام يقتضي الفعل فعلى هذا يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ولا يحسن ذلك عندى لأن الاسم إذا وقع بعد همزة الاستفهام وإن كان خبره فعلا فارتفاعه بالابتداء ولا يحسن ارتفاعه بفعل محذوف إلا مع دل وقد تقدم نحو ذلك والمعنى أنه يصف إضراب الناس عن الشرف بالانساب وأنه إذا حصل للإنسان الاستغناء بنفسه لم يبال إلى من انتسب من الأمهات وضرب الظبي والحمار مثلا أفضل الظبي ونقص الحمار وذكر الحول لذكر الظبي والحمار لأنهما بعد الحول يستغنيان بأنفسهما فتقرر بما ذكرناه أن باب كان القياس فيه أن يكون اسمها معرفة والخبر نكرة ولا يحسن عكس ذلك إلا عند الاضطراب وقد يجوز أن يكون الاسم والخبر معرفتين «نحو قولك (كان زيد أخاك) وإن شئت قلت كان أخوك زيدا أنت في ذلك مخير وعليه قوله تعالى (فما كان جواب قومه إلا أن قالوا) (وما كان حاجتهم إلا أن قالوا) وإن شئت رفعت الأول وإذا نصب الأول كان أن مع الفعل في تأويل اسم مرفوع وإذا رفعت الأول كان في تأويل اسم منصوب لأن أن والفعل في تأويل معرفة إذ أن والفعل في تأويل مصدر مضاف إلى فاعل ذلك الفعل والتقدير الأقولهم ولذلك يحسن الابتداء به فتقول أن ذهبت خير لك على معنى

يدل عليه خبر المذكورة، وقيل ظني مبتدأ وجملة كان واسمها وخبرها خبره، قال ابن هشام في المعنى. والأول أولى لأن همزة الاستفهام بالفعل أولى منها بالجمل الاسمية وعليها ما سم كان ضمير راجع إليه وقول سيبويه أنه أخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الأول لأن ظبيا المذكور اسم كان وخبره أمك وأما على الثاني فظني أنما هو الجملة والجمل نكرات ولكن يكون محل الاستشهاد قوله كان أمك على أن ضمير النكرة أعيدت نكرة. اهـ وذهب صاحب المفتاح إلى أن تنكير المسند إليه غير موجود بالاستقراء وأما هذا البيت ونحوه فتذكير المسند إليه أنما هو في ظني إذا ارتفع بالمضمر لافي ضمير كان المائد عليه. وهو وارد على القلب والاصل اظنيا كان أمك أم حمار. اهـ قال. أن كون المسند إليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلًا أو يصح عقلًا ليس في كلام العرب. وأما ما جاء من نحو قوله «ولا يك موقف منك الوداع» وقوله «يكون مزاجها عسل وماء» وبيت الكتاب «أظني كان أمك أم حمار» محمول على منوال عرضت الناقة على الحوض واصل الاستفهام ولا يك موقفا منك الوداع ويكون مزاجها عسلا وماء، واطنيا كان أمك أم حمار. ولا تنطبق بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه ذهبا إلى أن اسم كان هو الضمير والضمير معرفة فليس المراد كان أمك أنما المراد ظني بناء على أن ارتفاعه بالفعل المفسر لا بالابتداء. ولذلك قدرنا الأصل على ما ترى. اهـ

ذهابك خير لك ومثله قوله

لقد علم الأقوام ما كان دأبها بهلان إلا الخزي ممن يقودها

لك في الخزي الرفع والنصب على ما تقدم ومما يدلك أن أوله والفعل مصدر معرفة امتناع دخول لام التعريف عليه « وقد يكونان فكرتين » نحو قواك ما كان أحد مثلك وما كان أحد مجترأ عليك وإنما جاز الاخبار عن نكرة هنا لأن أحدا في موضع الناس والمراد أن يعرفه أنه فوق الناس كلهم حتى لا يوجد له مثل أو دونهم حتى لا يوجد له في الصفة مثل وهذا يعني يجوز أن يهل مثله فيكون في الاخبار فائدة وكذلك إذا قلت ما كان أحد مجترأ عليك فلراد أنه ليس في الناس واحد فافوته مجترأ عليه قد صار فيه فائدة لما دخله من العموم وتقول ما كان فيها أحد مجترأ عليك فيجوز فيه وجهان (أحدهما) رفع مجترأ على أنه صفة أحد وفيها الخبر وقد تقدم (والآخر) نصبه على الخبر ويكون الظرف ماضي من متعلقات الخبر واعلم أن الظرف إذا كان خبرا فالأحسن تقديمه وإذا كان لغوا فلا حسن تأخير مع أن كلا جائز وهما عريان ومنه قوله تعالى في قل هو الله أحد (ولم يكن له كفوا أحد) فله لغوهما والخبر كفوا فان قلت فالقرآن يتخير له لا عليه قبل له الظرف هنا وإن لم يكن خبرا فان سقوطه بمحل بمعنى الكلام الأول الأتراك لوقلت ولم يكن كفوا أحد لم يصح الكلام إذ كان معطوفا على الخبر الذي هو لم يلد والخبر إذا كان جملة انقتر إلى عائد فلما لم الاتيان به ولم يجوز سقوطه صار كالخبر الذي يتوقف المعنى عليه فقدم لذلك فلما قول الشاعر

فما قول الشاعر سبادة / سبادة

لتقرين قرأ جليديا مادام فيهن فصل حيا وقد دجا الليل فهبيا هيا (١)

فانه قدم الجار والمجرور مع انه لغو لانه شعر والشاعر له أن يأتي بالجائز وإن لم يكن المختار مع انه قد أفاد بقوله فيهن المعنى المراد ولو حذف فيهن لكان على معنى آخر وهو التأيد كقولك لأ كمالك ما طار طائر وما طاعت الشمس فلما كان المعنى يقتضي وجود فيهن إذ المعنى عليه ولو أضيف لتغير المعنى فصار في لزومه ومسيس الحاجة إليه كالخبر فلذلك قدمه فاذا كانا فكرتين جاز الاخبار بأحدهما عن الآخر لانهما قد تكافأ كالأمرين « وأما إذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة » لم يجوز الاخبار فيه عن النكرة

(١) هذه الايات من شواهد سيبويه والرضي ونسبها السيرافي لابن ميادة . قال الاعلم . استشهد به على تقديم فيهن على فصل وجعله لنوامع التقديم وسوغ ذلك أنك لو حذف انقلب المعنى إلى معنى آخر وهو الأبد فلما لم تتم الفائدة إلا به حسن تقديمه اضارعت الخبر في الفائدة . يخاطب نافته فيقول لتسيرن إلى الماء سيراً حثيثاً . والقرب القرب من الورد ودولة القرب التي يورد الماء في صبيحتها بمسير اليه وطلب . والجلدي من وصف القرب ومعناه السريع الشديد ويجوز أن يكون اسم نافته - لدية فرخم . والضمير في قوله « فيهن » عائد على الأبل ودل عليه سياق الكلام وذ كر الناقة فاضمر وان لم يحرها ذ كر يرجع الضمير اليه . وإنما ذكر الفصل لأن نافته من جملة الأبل التي يسوقها إلى الماء سوقاً حثيثاً . فيقول . لا أعذر ك مادام في صوابك فصل بطريق السير . وهما كلمة استعثات وهي مكسورة الأولى وقد حكت بالفتح .. اه .

لأنه قلب الفائدة وأما قوله « والخبر مفردا وجملة بتقاسيمهما » فإنه يريد أن خبر هذه الأفعال كأخبار المبتدأ والخبر من المفرد والجملة في قوله بتقاسيمهما يريد بتقاسيم المفرد والجملة لأن الخبر إذا كان مفردا ينقسم إلى قسمين قسم خال من الضمير نحو زيد أخوك وقسم يتحمل الضمير نحو زيد منطلق وهو في خبر كان كذلك نحو كان زيد أخاك وكان زيد منطلقا وأما الجملة فعلى أربعة أضرب فعلية نحو زيد ذهب واسمية نحو زيد ذاهب وشرطية نحو زيد إن تحسن إليه بشكرك وظرفية نحو زيد عندك وكذلك تقع هذه الأشياء أخبارا عن هذه الأفعال فتقول كان زيد يخرج إلا أنه لا يحسن وقوع الفعل الماضي في أخبار كان وأخواته لأن أحد اللفظين يعني عن الآخر وتقول في الاسمية كان زيد قائما وفي الشرطية كان زيد إن تحسن إليه يشكرك وفي الظرف كان زيد من السكرام فاعرف ذلك ،

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب « وكان على أربعة أوجه ناصة كاذر وتامة بمعنى وقع ووجد كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وقوله تعالى (كن فيكون) »

قل الشارح : اعلم أن كان أم هذا الباب وأكثرها تصرفا « فلها أربعة مواضع كما ذكر أحدها أن تكون ناصة » فتفتقر إلى الخبر ولا تستغنى عنه لأنها لا تدل على حدث بل تفيد الزمان مجردا من معنى الحدث فتدخل على المبتدأ والخبر لإفادة زمان الخبر فيصير الخبر عوضا من الحدث فيها فإذا قلت كان زيد قائما فهو بمنزلة قولك قام زيد في إفادة الحدث والزمن واعلم أن كان قد اجتمع فيها أمران كل واحد منهما يقتضى جواز حذف الخبر ومع ذلك فإن حذفه لا يجوز وذلك أن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر وحذف خبر المبتدأ يجوز من اللفظ إذا كان عليه دليل من لفظ أو غيره نحو قولك زيد قائم وعمرو والمراد وعمرو قائم وكذلك تقول لمن قال من عندك زيد والمراد زيد عندي ولا يجوز مثل ذلك مع كان والآخر أن هذه الأفعال جارية مجرى الأفعال الحقيقية وفاعلها ومفعولها والمفعول يجوز إسقاطه وإن لا تأتي به ولا يجوز ذلك في خبر هذه الأفعال وإن كانت مشبهة بتلك والعلّة في ذلك ما ذكرناه من أن الخبر قد صار كاعوض من الحدث والفائدة منوطة به فكما لا يجوز إسقاط الفعل في قام زيد فكذلك لا يجوز حذف الخبر لأنه مثله واعلم أن هذه الأفعال لما كانت متصرفة تصرف الأفعال الحقيقية ومشبّهة بها جاز في خبرها ما هو جاز في المفعول من التقديم والتأخير فتقول كان زيد قائما وكان قائما زيد وقائما كان زيد كل ذلك حسن قال الله تعالى (وكان حقا علينا نصر المؤمنين) فحقا خبر مقدم وتقول من كان أخوك ومن كان أخاك إن رفعت الآخر فن في موضع منصوب بأنه الخبر وقد تقدم وإن لصبته فن في موضع رفع بالابتداء فاما قوله تعالى (وباطلا ما كانوا يعملون) في قراءة من نصب ففيها دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها لأنك قدمت معمول الخبر لأن ما زائدة للتأكيد على حدها في قوله (فبما رحمة من الله) وباطلا منصوب يعملون وقد قدمه وتقدم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل لأن مرتبة العامل قبل معمول فلا يجوز تقديم معمول حيث لا يجوز تقديم العامل وكذلك سائر أخواتها يجوز فيها التقديم والتأخير « الموضع الثاني أن تكون تامة » بمعنى الحدوث وقيل لها تامة لدلالاتها على الحدث نحو قولك (كان الأمر يعني حدث ووقع ويقال « كانت الكائنة » أي حدثت الحادثة ومنه قولهم « المقدور كائن » المراد ما يقضيه الله ويقدره كائن

أى حادث وواقع لارادله ومنه قوله تعالى (كن فيكون) أى أحدث فيحدث وكذلك قوله تعالى (الأن تكون تجارة) أى تقع تجارة ومنه بيت الكتاب وهو لمقاس

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتى إذا كان يوم ذوكوا كب أشهب (١)

أى إذا حدث ونسب هذه النامة لدلائلها على الحدث واستغنائها برفعها فهي في عداد الأفعال اللازمة ونسب الأولى ناقصة لانقارها الى منصوبها ،

قل صاحب الكتاب وزائدة في قولهم ان من أنضاهم كان زيدا وقل

جيداد بني أبي بكر تسمى علي كان المسومة العرب

ومن كلام العرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عيس لم يوجد كان مثاهم والى فيها ضمير الشأن ،

قال المشرح : الوجه الثالث من وجوه كان أن تكون زائدة ، دخولها كخروجها لا عمل لها في

(١) البيت لمقاس المائذى واسمه مسهر بن النعمان وسبى مقاسا بيت قاله . وهو .

مقت بهم ليل التمام مسهرا الى ان بداضوه من الفجر ساطع

قال - يدويه . هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه اثنى واحد وذلك قولك كان ويكون وصار وما دام وليس . وما كان نحوهم من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر تقول كان عبد الله اخاك فانما اردت ان تخبر عن الاخوة وادخلت لان جعل ذلك فيها مضى وذكرت الاول كما ذكرت المفعول الاول في ظننت وان شئت فمات كان اخاك عبد الله فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لانه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحالته في ضرب الا ان اسم الفاعل والمفعول فيه اثنى واحد وتقول كنهم كما تقول ضرب بناهم وتقول اذلم نكنهم فمن ذا يكونهم كما تقول اذلم نضربهم فمن ذا يضربهم قال ابو الاسود الدؤلى

فان لا يكتنار تكتنه فانه اخوها غذته امه بلبانها

فهو كائن ويكون كما كان ضارب وضروب . وقد يكون اسكن موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول قد كان عبد الله اى قد خاق عبد الله وقد كان الامراى وقع الامر وقد دام فلان اى ثبت كما تقول رايت زيدا تريد رؤية العين وكما تقول انا وجدته تريد وجدان الضالة وكما يكون اصبح واسى مرة بمنزلة كن ومرة بمنزلة قولك استيقظوا وناموا واما ليس فانه لا يكون فيها ذلك لانها وضعت موضعا واحدا ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر . . فما جاء على وقع قول مقاس المائذى فدى لبني ذهل بن شيبان . . . (البيت) اى اذا وقع وقال عمرو بن شاس .

بني اسد هل تعلمون بلاءنا اذا كان يوما ذكوا كب اشئنا

اضمر لعلم المخاطب بما يعنى وهو اليوم . وسمعت بعض العرب يقول «اشئنا» ويرفع ما قبله كأنه قال اذا وقع يوم ذكوا كب اشئنا . اه وقال الاعلم اراد وقع يوم او حضر يوم ونحو ذلك مما يقتصر فيه على الفاعل واراد باليوم يوما من ايام الحرب وصفه بالشدة فجعله كالليل تبدو فيه الذكوا كب ونسبه الى الشبهة اما لكثرة السلاح الصقيلة فيه واما لما ذكره من النجوم وذهل بن شيبان من بني بكر بن وائل وكان مقاس نازلا فيهم واصله من قريش من عائدة وعم حى منهم اه

اسم ولا خبر وذهب السيرافي الى ان معنى قولنا زائدة أن لا يكون لها اسم ولا خبر ولا هي لوقوع شيء مذكور ولكنها دالة على الزمان وفاعلها مصدرها وشبهها بظننت اذا ألغيت نحو قواك زيد ظننت منطلق فالظن ماغنى هنا لم تعملها ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين الى الشك كأنك قلت زيد منطلق في غايي والذي أراه الاول واليه كان يذهب ابن السراج قال في أصوله وحق الزائد أن لا يكون عاملا ولا معمولاً ولا يحدث معنى سوى التأكيد ويؤيد ذلك قول الأئمة في قوله سبحانه وتعالى (كيف نكلم من كان في المهد صبياً) ان كان في الآية زائدة وليست الناقصة اذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمان ولو أفادت الزمان لم يكن اعيسى عليه السلام في ذلك معجزة لان الناس كلهم في ذلك سواء فلو كانت الزائدة تفيد معنى الزمان لكانت كناقصة ولم يكن للدول الى جعلها زائدة فائدة... فنوضح زيادتها قولهم « إن من أفضلهم كان زيدا » والمراد إن من أفضلهم زيدا وكان مزيدة لضرب من التأكيد اذ المعنى انه في الحال أفضلهم وليس المراد انه كان فيها معنى اذ لا مدح في ذلك ولانك لو جعلت لها اسما وخبراً لكان التقدير إن زيدا كان من أفضلهم وكنت قد تقدمت الخبر على الاسم وليس بظرف وذلك لا يجوز لان زيدا يكون اسم إن وكان وما تعلق بها الخبر فلذلك قيل ان كان هنا زائدة فاما قول الشاعر

• سرارة بني أبي بكر تسامى الخ • (١) فاشاعده فيه زيادة كن والمراد على المسومة العرب وقال قوم

(١) لم نقف على ذب هذا البيت مع كثرة ترده في كتب النحو وقوله « سرارة » هو بفتح السين قيل جمع سرى وقيل اسم جمع له وقال قوم يحتمل ان يكون بضم السين ويكون جمعا لساكن كقاض وقضاء وفازو غزاة وقوله « تسامى » اصله تسامى بناء من حذف احدها وهو من السمو بمعنى العلو وقوله « المسومة » هي الخيل التي جعلت عليها سومة بالضم - وهي العلامة وترك في المرعى وقوله « العرب » هي الخيل العربية وهي خلاف البراذين والمعنى ان سادات بني أبي بكر يركبون الخيول العربية ويروى « المعظمة » بدل « المسومة » والمطهم من كل حيوان التام الخلفة ويروى « جباد بني أبي بكر » الخ ، والجياد جمع جواد وهو الفرس السريع العدو والمعنى على هذه الرواية ان خيل هؤلاء تفضل على خيول غيرهم والاستشهاد في البيت عند قوله « على كان المسومة » حيث جاء بكان زائدة بين الجار والمجرور (واعلم) ان زيادة كان عند المحقق الرضى على قسمين (احدهما) زيادة حقيقية زاد غير مفيدة لشيء الا محض التوكيد ويكون وجودها في الكلام وعدمه على سواء فلا تعمل ولا تدل على معنى (ثانيهما) زيادة مجازية تدل على معنى ولا تعمل مثال الاول هذا البيت المستشهد به هنا ومثال الثاني قولهم ما كان احسن عليا وقولهم ان من افضلهم كان زيدا وذهب ابن عصفور في كتاب الضرائر الى ان زيادة كان في الشعر وانها تكون ابدا دالة على الماضي وكلا الدعويين خلاف الرضى فانها كما وقعت زائدة في الشعر قد وقعت زائدة في النثر وقد حكم العلماء بزيادتها في نحو قوله تعالى « كيف نكلم من كان في المهد صبياً » فان كان في هذه الآية ليست الناقصة ولا هي دالة على الزمان الماضي ولوانها كانت الناقصة لكانت دالة على الماضي البتة وذلك لا يصح لان به تبطل معجزة عيسى عليه السلام فان جميع آحاد الناس يتكلمون بعد ان كانوا صبياناً في المهد وبعد ان نبهناك بالماعة خفيفة الى موطن الضعف في مذهب ابن عصفور لا ترى بأساً في ان تستمع لقوله قال

« ومن الضرائر زيادة كان للدلالة على الزمان الماضي نحو قول الفرزدق

في لجة غمرت اباك بحورها في الجاهلية كان والاسلام

ونحو قول الآخر أشده الفارسي

ان كان اذا زيدت كانت دلي وجهين (أحدهما) أن تلقى عن العمل مع بقاء معناها (والآخر) أن تلقى عن العمل والمعنى معا وأما تدخل اضرب من التأكيد فالاول نحو قولهم ما كان أحسن زيدا المراد ان ذلك كان فيما مضى مع التناها عن العمل والمعنى ما أحسن زيدا أمس وهي في ذلك بمنزلة ظننت اذا أغيت بحال أعمالها لا غير نحو قولك زيد ظننت . منطلق ألا ترى ان المراد في ظني وأما الثاني فتحو قوله

• على كان المسومة العرب • ومنه قوله تعالى (كيف تكلم من كان في المدينبيا) والمراد كيف تكلم من في المدينبيا ولو أريد فيها . معنى المضي لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة لانه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس وأما قولهم • ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة لم يوجد كان مثلهم • فالمراد بالكملة الجماعة وهو جمع كامل كعافدة وحفدة وخاتن وخونة والمراد ان هذه المرأة ولدت الجماعة المشهورين بالكمال الذين لم يوجد مثلهم في السكك والفضل وكان زائدة وهؤلاء الكملة هم بنو زياد العباسي وأمه فاطمة بنت الخرشب الأثمالية وهي إحدى المنجيات ولدت ربيعا وعمارة وأنسا وكل واحد منهم أبو قبيلة وقيل لما يومما أي بنيتك أفضل فقالت ربيع الواقعة بل عمارة الواهب بل أنس الفوارس فكلمتهم ان كنت أدري أيهم أفضل وكانت رأت في مناهما ان قالنا قل لها عشرة هذرة أحب اليك أم ثلاثة كمشرة لما انتهت قصت رؤياها على زوجها فقال لها إن عاودك فقولي ثلاثة كمشرة فولدت بنين ثلاثة وفيهم يقول قيس بن زهير

لعمرك ما أضاع بنو زياد ذمار أبيهم فيمن يضيع
(والوجه الرابع) أن تكون بمعنى الشئ والحديث وذلك قولك كان زيد قائم ترفع الاسمين معا قل الشاعر
إذا مت كان الناس نصفان شامت وآخر مثنى بالذي كنت أصنم (١)

في غرف الجنة العليا التي وجبت لهم هناك يسمى كان مشكور يريد بسمى مشكور وقول الآخر أشده الفراء • على كان المسومة العرب • وقول غيلان بن حريث • الى كناس كان مستعيد • وقول امرئ القيس في الصحيح من القوانين
أرى أم عمرو دعمافد تحذرا بكاء على عمرو وما كان أصبرا
يريد وما أصبرا وما أصبرها وقد زاد في سعة الكلام ومنه قول قيس بن غالب البدرى • ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عباس لم يوجد كان مثلهم • الا ان ذلك لا يحسن الا في الشعر وانما أوردت زيادتها في فعل دون زيادة الجملة لانها في حال زيادتها غير مستندة الى شئ . وسبب ذلك انها لما زيدت للدلالة على الزمان الماضي اشبهت أمس فكلم لها بحكم أمس انتهى كلامه

(١) هذا البيت للمعجيز السلولى . . . وقال سيويه . « هذا باب الاضمار في ليس و كان كالاظهار في ان اذا قلت انه من باننا نأته وانما الله ذاهبة . . . فن ذلك قول بعض العرب « ليس خالق الله مثله » فلو لان فيه اضمار لم يجوز ان تذكر الفعل ولم تعمله في اسم . ولكن فيه من الاضمار مثل ما في انه . قل حميد الارقط .

فاصبحوا والتوى على معرهم وليس كل التوى تلقى انسا كين
فلو كان كل على ليس ولا اضمار فيه لم يكن الا لرفع في كل ولكنه انتصب على ناتي ولا يجوز ان تحمل انسا كين على ليس وقد

يرى نصفان ونصفين فمن نصب جملة ناقصة ومن رنم جعلها بمعنى الشأن والحديث وعادة العرب أن تصدر قبل الجملة بضمير مرفوع ويقع بعده جملة تفسره وتكون في موضع الخبر عن ذلك المضمر نحو قولك هو زيد قائم أي الأمر زيد قائم وإنما يفعلون ذلك عند تفخيم الأمر وتعظيمه وأكثر ما يقع ذلك في الخطب والمواعظ لما فيها من الوعد والوعيد ثم تدخل العوامل على تلك القضية فإن كان العامل فاصبا نحو أن وأخواتها وظننت وأخواتها كان الضمير منصوبا وكانت علامته بارزة نحو قولك إنه زيد قائم فتكون الهاء ضمير الشأن والحديث وبرز لفظها لأنها منصوبة والمنصوب يبرز لفظه ولا يستتر قال الله تعالى (وأنه لما قام عبد الله) وربما جعلوا مكان الأمر والحديث القصة فأنثوا فيقولون إنها قامت جارتك قال الله تعالى (فإنها لأنعم الإبصار) وأكثر ما يجيء اضمار القصة مع المؤنث واضمارها مع المذكر جائز في القياس وتقول ظننته زيد قائم والمراد ظننت الأمر والحديث زيد قائم فلهاء المفعول الأول والجملة المفعول الثاني فإذا دخلت كان عليه صار الضمير فاعلا وانتر لأن الفاعل متي كان مضمرا واحدا لغالب لم يظهر له صورة وقع الجملة بعده للخبر وهي كالمفسرة لذلك الضمير وتسميه الكوفيون الضمير المجهول لأنه لا يعود إلى مذكور وكان الفراء يجيز كان قائما زيد وكان قائما الزيدان وكان قائما الزيدون فيجمل قائما خبر ذلك الضمير وما بعده يرتفع به والبصريون لا يجيزون أن يكون الخبر عنه الاجملة من الجمل الخبرية (وعذا) القسم من أقسام كان يؤول إلى القسم الأول وهي الناقصة من حيث كانت مفتقرة إلى اسم وخبر وإنما أفردوها بالذكر وجعلوها قسما قائما بنفسه لأن لها أحكاما تفرد بها وتخالف فيها الناقصة وذلك أن اسم هذه لا يكون الأمضرا وتلك يكون اسمها ظاهرا ومضمرا والمضمر هنا لا يعود إلى مذكور ومن تلك يعود إلى مذكور ولا يعطف على هذا الضمير ولا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف تلك ولا يكون الخبر ههنا لاجملة على المذهب وتلك يكون خبرها جملة ومفردا والجملة في خبر هذه لا تقتصر إلى عائذ يعود منها إلى الخبر عنه وفي تلك يجب أن يكون فيها عائذ فلما خالفها في هذه الأحكام جعلت قسما قائما بنفسه وقد كان ابن درستويه يذهب إلى أن هذا القسم من قبيل التامة التي ليس لها خبر ولا تقتصر إلى مرفوع قال لأن هذه الجملة التي بعدها مفسرة لذلك المضمر فإذا كانت مفسرة للامم كانت إياه فيكون حكمها كحكمه ولا يصح أن تكون خبرا مع كونها مفسرة والقول الأول وهو المذهب لانا لا نقول أنها مفسرة على حد تفسير زيدا ضربته وإنما هي خبر عن ذلك الضمير على حد الاخبار بالمفرد عن المفرد من حيث كانت

تقدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر إلى الأول وهذا لا يحسن لو قلت كانت زيدا الحمى تأخذ وتأخذ الحمى لم يجز وكان قبيحا . ومثل ذلك في الاضمار قول العجير سمعناه ممن يوثق بعريته * اذا مت كان الناس صنفان (البيت) * اضمر فيها . وقال بعضهم «كان انت خير منه» كانه قال كان انما انت خير منه . ومثله (كاد ترغب قلوب فريق منهم) وجاز هذا التفسير لأن معناه كادت قلوب فريق منهم ترغب . اهـ . وقال الاعلم . استشهد به على الاضمار في كان ولولم يضمير انصب الخبر فقل صنفين ومعنى البيت ظاهر من لفظه . اهـ . وقال السيرافي في الكلام على بيت حميد الارقط لو لم يكن في ابس ضمير الامر لارتفع كل بها وصار تلقى الساكنين خبر كل واحتيج الى اضمار في تلقى فيصير التقدير وليس كل النوى تلقى الساكنين وحذف الهاء من الاخبار فيصح لا يحسن . اهـ . وانظر (ص ١١٤) وما بعدها (ج ٣) من هذا الكتاب

الجملة هي ذلك الضمير في المعنى لانك اذا قلت كان زيد قائم فاعني كان الحديث زيد قائم فالحديث هو زيد قائم كما انك اذا قلت كان زيد أخاك فلاخ هو زيد فله كانت الجملة هي الضمير فمرته وأوضحته لأنها أنبت منابه فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب (وقوله عز وجل (لن كان له قلب) يتوجه على الاربعة وقيل في قوله بئيهاء قفر والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

ان كان فيه بمعنى صار

قال الشارح : أما قوله تعالى (لن كان له قلب) فيجوز أن تكون الناقصة الناصبة للخبر ويكون قلب هو الاسم والجار والجرور هو الخبر وقد تقدم والنكرة يجوز الاخبار عنها اذا كان الخبر جاريا وجرورا وتقدم على النكرة نحو قولك كان فيها رجل وكان تحت رأسى مرج ويجوز أن تكون النامة التي تكفى بالامم ولا تحتاج الى خبر ويكون قلب اسمها والجار والجرور في موضع الحال كأنه كان صفة النكرة وقد تقدم عليها الوجه الثالث أن تكون زائدة دخولها كخروجها والمراد لمن له قلب ويكون له قلب جملة في موضع الصلة أى لمن له قلب الوجه الرابع أن تكون بمعنى صار أي لمن صار له قلب وأما قوله * بئيهاء قفر * (١) البيت فانه لابن كثره والشاهد فيه استعمال كان بمعنى صار والعرب تستعمل هذه الافعال فتوقع بعضها مكان بعض فتوقعوا كان هنا موقع صار لما بينهما من التقارب في المعنى لان كان لما انقطع وانتقل من حال الى حال الأثران تقول قد كنت غائبا وأنا الآن حاضر فصار كذلك تفيد الانتقال من حال الى حال نحو قولك صار زيد غنيا أى انتقل من حال الى هذه الحال كما استعملوا جاء في معنى صار في قولهم ما جاءت حاجتك لان جاء تفيد الحركة والانتقال كما كانت صار كذلك بصف سيره في فلاة موحشة أعيت المطى فيها وهزات شبه مطيته لسرعة مشيها وعدم لبثها بالقطا لانها اذا فرخت لا تستقر بل تسرع الطيران لطلب النجاة والتهاء

(١) نسب الشارح هذا البيت لابن كثره . وهو لابن احرر من ابيات وقيله .

لعمري لئن حلت قتيبة بلدة شديدا بمال المقحمين عضيتها
فله عينا أم فرع وعبرة تفرقها في عينها او تفيضها
ألا ليت شعري هل أبيت ليلة صحح السرى والعيس تجرى غروضا
بئيهاء قفر والمطى كأنها قطا الحزن . . . (البيت)

ويروى في نسخ ديوان شعره :

أريهم سهيلا والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

وقتيبة بطن من بادية . والمقحمون الذين اقحمتهم السنة وهي القحمة - بالضم - أي القحط . وقوله «عضيتها» معناه عضها . وصحح السرى غير جائز عن القصد فيكون أسرع مقصده لصحة مراد ليعجل الى مقصده . وغروضا أي اتساعها وقال شارح ديوان ابن احرر . قوله «أريهم سهيلا» يعني اصحابه وان لم يحمله ذلك دلالة الحال عليه أي يريهم مطالعته الذي يبلد احبابه التي يقصدها فهو يتمنى ان يصبح مراده الى مقصده ليرى بهم مطلع سهيل ببلاد احبابه وتكون المطى على الحال التي وصفها من قلق غروضا واتساعها لحسنه اياها على السرى الذي أهزلها فقلقت اتساعها

القمر لمضلة ليس بها علم يهتدى به كأنه يتاه فيها والقمر الخالية والحزن ماغلظ من الارض وقد حصل بعضهم
 كان في قوله تعالى (كيف نكلم من كان في المهد صبيا) على انها بمعنى صار ومنه قول العجاج
 * والرأس قد كان له شكير * أى قد صار والشكير ماينبت حول الشجرة من أصلها قال الشاعر
 * ومن عضة ماينبتن شكيرا *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ومعنى صار الانتقال وهو في ذلك على استعمالين (أحدهما) قولك
 صار القبر غنيا والطين خزفا (والثاني) صار زيد الى عمرو ومنه كل حى صائر الى الزوال ﴾
 قال الشارح : قد تقدم القول ان « صار معناها الانتقال » والتحول من حال الى حال فهي تدخل على
 الجملة الابتدائية فتفيد ذلك المعنى فيها بعد ان لم يكن نحو قولك صار زيد علما أى انتقل الى هذه الحال
 « وصار الطين خزفا » أى استحال الى ذلك وانتقل اليه وقد تستعمل بمعنى جاء فتعدي بحرف الجر
 وتفيد معنى الانتقال أيضا كقولك « صار زيد الى عمرو وكل حى صائر للزوال » فهذه ليست داخلة
 على جملة ألتواك لوقلت زيد الى عمرو لم يكن كلاما وانما استعملها هنا بمعنى جاء كما استعملوا جاء بمعنى
 صار في قولهم ماجأت حاجتك أى ما صارت ولذلك جاء مصدرها المصير كقولوا المجى قال الله تعالى
 (والى المصير)

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان (أحدها) أن تقرر مضمون
 الجملة بالاوقات الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى على طريقة كان (والثاني) أن تفيد معنى الدخول فى
 هذه الاوقات كظهر وأغمم وهى فى هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها قال عبد الراسم بن أسامة
 ومن فعلانى أنتى حسن القيرى إذا اليلة الشهباء أضحت تجايدوها﴾

قال الشارح . قد استعملت هذه الافعال « على ثلاثة معان » كذا كر (أحدها) أن تدخل على المبتدأ
 والخبر لإفادة زمانها فى الخبر فإذا قلت أصبح زيد علما وأمسى الأمير عادلا وأضحى أخوك مسرورا
 فلما د ان علم زيد اقترن بالصباح ومعدل الأمير اقترن بالمساء ومرور الاخ اقترن بالضحى فهى ككان
 فى دخولها على المبتدأ وإفادة زمانها للخبر الا أن أزمنة هذه الاشياء خاصة وزمان كان يعم هذه الاوقات
 وغيرها الا ان كان لما انتظم وهذه الافعال زمانها غير منقطع ألا ترى انك تقول أصبح زيد غنيا وهو غنى
 وقت إخبارك غير منقطع « الثاني أن تكون تامة » تبرزى بمرفوع لا غير ولا يحتاج الى منصوب

وشبهها بسرعة القطا التى فارقت فراخها لتحمل اليها الماء لان القطا انما تصير كما ذكر فى الصيف . وقوله « والمطى
 كأنها » حال من فعل تجرى الذى فى البيت الذى قبله على الرواية الاولى وحال من ضمير الجمع فى « اريهم سبيلا » على
 الرواية الثانية . وقوله « قد كانت الخ » حال من القطا والمامل ما فى ذلك من معنى التشبيه وفر الخ خبر مقدم وكان ويوضها
 اسمها المؤخر والاستشهاد فى البيت بقوله « قد كانت » حيث اراد معنى صارت ووجب تقدير كان بصار هنا ليصح المعنى
 وتو اقيمت كن على اصل معناها فسد لكونه محلا . ومثل هذا البيت قول شمعلة بن أخضر وهو من شعراء الحماسة .

خر على الالة لم يوسد وقد كان الدماء له خارا

قال ابن جنى « كان هنا بمنزلة صار وهذا وجه من وجوه كان » اهـ

كقولك أصبحنا وأمسينا وأضحينا أي دخلنا في هذه الاوقات وصرنا فيها ومنه قولهم أخرجنا أي دخلنا في وقت
الفجر قال الشاعر

فما أخرجت حتى أهبَّ بسحره
علاجيم عين ابني صباح يُبرها (١)

ومثله قول الآخر

فأصبحوا والنوى عالي مَرَّسهم
وليس كل النوى تلقى المساكين (٢)

أي أصبحوا وهذه حالهم ومنه أشبنا وأجنبنا وأمسينا أي دخلنا في أوقات هذه الرياح وكذلك يقال
أدنف كأنه دخل في وقت الدنف وأكثر ما يستعمل ذلك في وقت الاحيان كما قوله * ومن فلاتي الخ *
البيت لعبد الواسع بن أسامة والشاهد فيه قوله أضحى جليدها والا كنفاء بالرفع أي صار جليدها في وقت
الضحى يصف نفسه بالكرم وأنه حسن القرى للاضياف حتى عند عزة الطعام والجذب وأراد باليلة الشبهاء
المجدبة الباردة التي أضحى جليدها أي دخل جليدها في وقت الضحى يريد انه طال مكثه لشدة البرد
ولم يذب عند ارتفاع النهار والجليد ما جدد من النداء

قال صاحب الكتاب والثالث أن تكون بمعنى صار كقولك أصبح زيد غنيا وأمسي فقيرا وقال عدي
ثم أضحوا كأنهم ورق جفف فألوت به الصبا والدبور *

قال الشارح : الوجه الثالث أن تستعمل بمعنى كان وصار من غير أن يقصد بها الى وقت مخصوص
نحو * قولك أصبح زيد فقيرا وأمسي غنيا * تريد به انه صار كذلك مع قطع النظر عن وقت مخصوص

(١) الشاهد في البيت قوله «أخرجت» وهو فعل تام ومعناه دخلنا في وقت الفجر فيكون أصبح الذي معناه دخلنا في
وقت الصباح وأمسينا الذي بمعنى دخلنا في المساء فعلا تاما كذلك . وستتكم على ذلك في البيت الآتي
(٢) هذا البيت لحيدار لقط وقوله :

باتوا وجلتنا الصباه بينهم كأن افطارهم فيها السكاكين

والجلة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وايضا فلذلك وصفها بالصبة . يقول . لما أصبحوا اظهر على ممرهم — وهو
موضع نزولهم — نوى التمر وعلاه لكثرتهم على انهم لاحتاجهم لم يلقوا الا بهضه . وهذا اشارة الى كثرة ما قدمه لهم منه
وكثرة ما كانوا يصب كل بقوله «ياقي» والجلة تفسير للمضمر في ليس . والشاهد في هذا البيت هنا قوله «فأصبحوا»
ومعناه دخلوا في وقت الصباح فهو فعل تام لا يحتاج الى منصوب وقد استشهد به سيدي به على الاضمار في ليس وان اسمها
ضمير الشأن . وقد علمت ذلك فيما مضى من تعليقاتنا ومثل هذا البيت قول امرئ القيس .

فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذات صبة أي اذلال

فان صار تاما ونافعا لها ومعناه رجونا وانتقلنا يقل صار الامر الى كذا أي رجع . . . ومثله ايضا قول
فس بن ساعدة .

أيقنت اني لاحالة حيث صار القوم صائر

فان صار فيه تاما والمعنى . ايقنت اني منتقل حيث انتقل القوم فصائر خبر أن وصار بمعنى انتقل والقوم فاعله

ومنه « قول عدى بن زيد » ثم أضحوا كأنهم ورق الخ • (٣) يريد أنهم صاروا الى هذه الحال شبه
أحبائه واقتراضهم بورق الشجر وتغييره وجفافه وذكر الصبا والدبور وهما ربحان لان لهما تأثيرا في
الاشجار ومثله قول الآخر

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أمالك رأس البعير إن نقرأ (١)

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • وظل وبت على مثنين أحدهما اقتران مضمون الجملة بالوقت
الخاصين على طريقة كان والثاني كينواتهما بمعنى صار ومنه قوله عزاسمه (واذا بشر أحدهم بالأنثى ظل
وجهه مسودا) •

قال الشارح : حكم هذين الفعلين كحكم أصبح وأضحى يكونان ناقصين فيدخلان على المبتدأ والخبر
لإفادة الوقت الخاص في الخبر فتقول ظل زيد يفعل كذا اذا فعله في النهار دون الليل وبت خالد يفعل
كذا اذا فعله ليلا والجملة بعده في موضع الخبر ومنه قوله تعالى (فظلمت نفكهن) وظلمت مخفف من ظلمت

(١) البيت لعدى بن زيد من كلمة له مطلعها

أرواح نودع أو بـ كـ ر لك ذمعد لاي حال نصير

وقبل البيت المستشهد به .

وتذكر رب الخورنق اذا أشرف يوما وللهدي تفكير
سره ماله وكثرة ما يمـ ملك والبحر معرضا والسدير
فارعوى قلبه فقال وما غبـ طة حتى الى الممات يصير
ثم بمد السلاح والامـة وارتم هناك القبور
ثم صاروا كأنهم (البيت)

ومما روينا لك من هذه الايات تلم خطأ الشارح في قوله « شبه أحبائه الخ » فتدبر والحمد لله الذي يمن على من
يشاء من عباده

(٢) البيت لربيع — بالتصغير . وقيل كامير — بن ضبع بن وهب بن بغيض وكان قد عاش اربعين وثلاثمائة سنة وقد
قال لما بلغ اربعين ومائتي سنة .

اصبح مني الشباب قد حسرا إن بنا غنى فقد ثوى عصرا
ودعنا قبل أن نودعه لما قضى من جماعنا وطرا
ها انذا آمل الخلود وقد ادرك عقلى ومولدى حجرا
أبا امرئ القيس هل سمعت به هيهات هيهات طال ذامعرا
أصبحت لا أحمل السلاح . . . (البيت) وبعده .

والذئب أخشاه إن مررت به وحدى وأخشى الرياح والمطرا
من بعد ماقوة اسربها أصبحت شيخا اعالج الكبرا

ووجه الاستفهام بالبيت ظاهر وكذلك معانى الايات وفيما روينا شواهد متعددة لثل ما جاء الشارح
بالبيت من اجله

بكسر اللام كأنه حذف منه اللام المكسورة يقال ظلات أفعل كذا أظل ظلولا قال الشاعر

واقداً أبیتُ على الطوى وأظلهُ حتى أنالَ به كريم المكل (١)

وقد يستعملان استعمال كان وصار مع قطع النظر عن الاوقات الخاصة فيقال ظل كئيباً وبت حزيناً وإن كان ذلك في النهار لانه لا يراد به زمان دون زمان ومنه قوله سبحانه « واذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً » والمراد انه يحدث به ذلك ويصير اليه عند البشارة وإن كان ليلاً وقد تستعمل بات تامة تجزئ بالرفوع فيقال بات زيد بمعنى انه دخل في المبيت يقال منه بات يبيت وبيات يتوتة ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والتي في أوائلها الحرف النافي في معني واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه ولقد خول النفي فيها على النفي جرت مجرى كان في كونها للايجاب ومن ثم لا يجوز ما زال زيد الا مقياً وخطئ ذو الرمة في قوله « حراجيج لا تنفك إلا مناخة ﴾

قال الشارح . أمافي أوله منها حرف نفي فهو ما زال وما برح وما انفك وماقي فهي أيضاً كأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما أن كان كذلك فيقال ما زال زيد يفعل قال الله تعالى (فازلم في شك) وكذلك أخواتها ومعناها على الايجاب وإن كان في أولها حرف النفي وذلك أن هذه الأفعال معناها النفي فزال وبرح وانفك وقى كلها معناها خلاف الثبات ألا ترى ان معني زال برح فاذا دخل حرف النفي نفي البراح فعاد الى الثبات وخلاف الزوال فاذا قلت ما زال زيد قائماً فهو كلام معناه الاثبات أي هو قائم وقيامه استمر فيما مضى من الزمان فهو كلام معناه الاثبات ولهذا المعنى لم تدخل الاعلى الخبر فلا يجوز لم يزل زيد الا قائماً كما لم يجوز ثبت زيد الا قائماً لان معني ما زال ثبت فاما قول ذي الرمة حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو فرى بها بلداً قفراً (٢)

(١) هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي من قصيدة له مطلعها .

طال النواء على رسوم المنزل بين الاكليك وبين ذات الحرمل
فوقفت في عرساتها متعجيراً اسل الديار كفعل من لم يذهل
لمبت بها الانواء بعد انيسها والرامسات وكل جون مسبل

وقبل البيت المستشهد به .

اني امرؤ من خير عباس منصبا شطرى واحمى سائرى بالمنصل
ان يلحقوا أكرروا وإن يستلحقوا أشدد وإن يلفوا بضنك أزل
حين النزول يكون غاية مثلنا ويفر كل مضلل مستوهل
واقداً ابیت على الطوى . . . (البيت) وبعده .

ولذا الكتبية احجمت وتلاحظت الفيت خيرا من معم مخول
والخيل تعلم والفوارس أننى فرقت جمهم بطعنة فيصل
إذ لا أبادر في المضيق فوارس ولا أوكل بالرعيل الاول

(٢) هذا البيت من « أحجية العرب » وهي قصيدة طويلة لذي الرمة مطلعها

لقد جشأت نفسي عشية مشرف ويوم لوى حزوى فقلت لها صبرا

فان الاصمعي والجرمي قالا أخطأ ذوالرمة ووجه تخطئه أن يكون مناخة الخبر وتكون الا داخله عليه وذلك خطأ على ما تقدم قال المازني الافي زائدة والمراد ماتنك مناخة وقيل الخبر على الخسف ومناخة حال والمراد ماتنك على الخسف الامناخة فما تكون الا قد دخلت على الخبر وقيل ان الا واقعة في غير موقعها والنية بها التأخير والمراد ماتنك مناخة الا على الخسف ومثله في وقوع الافي غير موقعها قوله تعالى (إن نظن الاظنا) وقول الشاعر * وما اغتره الشيب الا اغترارا * ألا ترى انك لو حملت الكلام على هذا الظاهر الذي هو عليه لم يكن فيه فائدة لانه لا يظن الا لظن ولا يغتره الشيب الا اغترارا فاذا كان كذلك علمت أن المعنى والتقدير إن نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا فان قيل

تحن الى مي كما حن نازع دعاء الهوى فارتاد من قيده قصرا
وقبل البيت المستشهد به :

قيامى ما ادراك ابن مناخنا معرفة الالحى يمانية سحرا
قدما كتفت بالحن وعوج دونها ضوارب من خفان مجنابة سدرا
حراجيج ماتنك (البيت) وبعدة
أنحن لتعريس قليل فصارف يغنى بناييه مطلحة صمرا

وقوله «جشأت» معناه نهضت . ومشرف جزوى روضان واللوى منقطع الرمل وصبرا اى اصبرى والنازع البعير يحن الى وطنه وقوله «فارتاد من قيده قصرا» معناه طاب السمة فوجده متصورا ويقال ارتاد جدبا وارتاد خيرا اى طلب الحصب فوقع على جذب وقوله «معرفة الالحى» اى قليلة لحم الالحى وهو جمع لحي واذا كثر لحم لحيها فهو عيب . ويقال نافقة سحراء اى تضرب الى الحرمة . وقوله «قدما كتفت بالحن» اى سيرت النافقة الحزن خلفها كالرجل الذى يركب الكفيل فانما يركب على اقصى الكفيل كما تقول ا كتفت النافقة اى ركبتم موضع الكفيل منها والحزن ما غلظ من الارض والضارب منخفض كالوادى وخفان موضع وقوله «مجنابة سدرا» معناه لابة سدرا والحراجيج الضمر والخسف الجوع وهو أن تبنت على غير علم والتعريس النزول فى آخر الليل وصارف اى فبعضها صارف يصرف بناييه من الضجر والجهد ومطلحة معيبة وصمرا اى فيرا ميل من الهزال والجهد وقد خطأ جماعة منهم الاصمعي ذا الرمة في البيت المستشهد به لان «ماتنك» واخواته بمعنى الا يجاب من حيث المعنى لا يتصل الاستثناء بخبرها ويذكر السحرة عنه جوابين (أحدهما) ان تنك تامة ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة ونومى معطوف على مناخة (الثانى) انها ناقصة وعلى الخسف خبرها ومناخة حال واول من ذكر خطأ ذى الرمة ابو عمرو بن العلاء ورواه عنه الاصمعي قال سمعت ابا عمرو يقول : أخطأ ذوالرمة في قوله * حراجيج . البيت * في ادخاله الابد قوله ماتنك . وكان اسحق الموصلى ينشد البيت * حراجيج ماتنك آلامناخة * والآل الشخص ويحتج بيته الذى ذكر فيه الآل في غير هذه القصيدة وهو قوله .

فلم نهبط على سفوان حتى طرحن سخالن وصرن آلا

وعلى هذا يكون آلا خبر تنك ومناخة صفة وأنت الصفة لان الشخص مما يذكروا ونث وقال ابن عصفور ان ذا الرمة لما عيب عليه قوله «ماتنك الامناخة» فطن له فقال : «ما قلت آلا» وقول الشارح رحمه الله «قال المازني إلفيه زائدة الخ» قد تبعه ابو على في القصرات قال : الالهنا زائدة لولا ذلك لم يجوز هذا البيت لان تنك في معنى تزال ولا يزال لا يتكلم به الامنياعنه . اهـ . ونسب ابن هشام في المعنى هذا التخرىج الى الاصمعي وابن جنى ثم قال نوحى عليه

ما ذكرته من وقوع الافي غير موضعها إنما أخرت عن موضعها ومعناه التقديم وما ذكرته الافي به مقدمة وأنت تنوي بها التأخير وذلك خلاف ما ذكرته فالجواب انه اذا جاز التأخير جاز التقديم لانه مثله في انه واقم في غير موقعه ويجوز أن يكون الشاعر راعى اللفظ لانه منفي ولم ينظر الى المعنى فأدخل الالف ومثله كثير قال الله تعالى (أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى) فأدخل الباء في الخبر لوجود لفظ الافي لان الباء إنما تزداد لتأكيد النفي والمعنى فيها على الإيجاب ومثله قوله تعالى (إن هذان لساخران) في قول بعضهم إن هنا بمعنى نعم ودخلت اللام لوجود لفظ إن وإن لم يكن المعنى معناها واعلم ان زال من قولهم ما زال يفعل وزنه فصل بكسر العين وإنما قلت ذلك لقولهم في المضارع يزال على يفعل بالفتح ويفعل مفتوح العين إنما يأتي من فعل بكسر العين دون غيره إلا أن تكون العين أو اللام حرفاً حلقياً نحو سأل يسأل وقرأ وعينه من الباء وليس من لفظ زال يزول لقولهم زيلته فزال وزايلته وهذه دلالة قاطعة تشهد انه من الباء قلن قيل يجوز أن يكون زيلته فيعائنه مثل يبطرته واذا جاز أن يكون كذلك فلا يكون فيه دليل قيل لو كان فيعائنه جاء مصدرة زيلة على وزن فيعالة وحيث لم يجز دل ذلك على انه فعل لا فيعمل ومما يدل على ذلك قولهم لم يزل بالفتح ولو كان من زال يزول لقليل لم يزل بالضم وأصل زال ههنا أن يكون لازماً غير متمم نحو قولك زال الشيء أي فأت وبرح الا انه جرد من الحدث لدلالته على الزمان وأدخل على المبتدأ والخبر كما كانت كان كذلك وأما برح من قولهم ما برح فهو بمعنى زال وجاوز ومنه قيل لليلة الخالية الباردة وكذلك قيل «أبرحت ربا وأبرحت جاراه» أي جازت ما يكون عليه أمثالك من الخلال المرضية فقالوا ما برح يفعل بمعنى ما زال وقد فرق بعضهم بين ما زال وما برح فقال برح لا يستعمل في الكلام الا ويراد به البراح من المكان فلا بد من ذكر المكان معه أو تقديره وذلك ضعيف لانه قد جاء في غير المكان قال الله تعالى (لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين) فلا أبرح هذه لا يجوز أن يراد بها البراح من المكان لانه من المحال أن يبلغ مجمع البحرين وهو في مكانه لم يبرح منه واذا لم يجز حمل على البراح تعين أن يكون بمعنى لا أزال وأما انك من قولهم ما انك يفعل فهي أيضا بمعنى زال من قولك فككت الشيء من الشيء اذا خلصته منه وكل مشتكين فصلت أحدهما من الآخر فقد فككتهما أو فك الرقبة أهتقها

ابن مالك قوله * أرى الدهر الامنجنونا باهله * وإنما المحفوظ «وما الدهر الا الخ» ثم ان ثبتت روايته فتنخرج على ان أرى جواب لقسم مقدرو حذف لا كحذفها في «تالله تفنؤ» ودل على ذلك الاستثناء المرفغ. اه. قال ابن عصفور. ومن الضرائر زيادة الافي قوله * أرى الدهر الامنجنونا. (البيت) * هكذا رواه المازني يريد «أرى الدهر منجنونا» وكذلك جعلها في قول الآخر.

ما زال مذ وجفت في كل هاجرة بالاشمت الورد الا وهو مهموم

يريد هو مهموم فزاد الا والواو في خبر زال وفي قول الآخر.

وكلم حاشاك الا وجدته كمين الكذب جحدها واحتفلها

يريد «وكلم حاشاك وجدته» وفي قول ذي الرمة * حرا جيج ماتنك. البيت * يريد «ماتنك

مناخة» اه :

ثم جردت من الدلالة على الحدث ثم أدخلت على المبتدأ والخبر كالفعل بكان وأما في من قولهم ما في
يفعل فهو أيضا بمعنى زال يقال منه قى وقتاً بالكسر والفتح ويقال منه ما أفنأت تفعل كعرفه ،
قال صاحب الكتاب () ونجى ، محذوفاً منها حرف النفي قالت امرأة سالم بن قحطان
• تزال حبال مبرمات أعداء • وقال امرؤ القيس • قتلها والله أبرح قاعدا • وقال
تَمَنَّكَ تَسْمَعُ مَا حَيْدَرَتْ بِهَا لَكَ حَتَّى تَكُونَهُ
وفي التنزيل (فأله فتوتو تذكر يوسف)

قال الشارح : قد ذكرنا ان هذه الافعال لا تستعمل الا ومعها حرف الجحد نحو مازال ولم يزل
ولا يزال وذلك من قبل ان الغرض بها اثبات الخبر واستمراره وذلك انما يكون مع مقارنة حرف النفي
لان استعمالها بمجردة من حرف النفي تنافي هذا الغرض لانها اذا عريت من حرف النفي لم تنفد الاثبات
والغرض منها اثبات الخبر ولا يكون الايجاب الامع حرف النفي على ما تقدم الا ان حرف النفي • قد
يحذف في بعض المواضع • وهو مراد وانما يسوغ حذفه اذا وقع في جواب القسم وذلك لأن القسم وال
الاشكال فمن ذلك

تَزَالُ حِبَالُ مُبْرَمَاتٍ أَهْدَاهَا لَهَا مَا مَشَى بِوَمَا عَلَى خَنْزِرٍ جَلْ (١)

والمراد والله لا تزال تحذف لا والحبال اليهود والمبرمات المحكمات أهدها لها أي للمجبرة مدة مشى الجمل
على خفه كما يقال ما طار طائر وما حنت النيب ودل على ارادة القسم حذف حرف النفي فلولا القسم لما صاغ
الحذف ولا يجوز أن يحذف من هذه الحروف غير لا نحو والله أقوم والمراد لا أقوم وانما لم يحذف
غيرها لانه لا يجوز حذف ام وما لان ام عاملة فيما بعدها والحرف لا يجوز أن يحذف ويعمل وكذلك
ما قد تكون عاملة في لغة أهل الحجاز ولا يكون هذا الحذف الا في القسم لانه لا يلبس بالوجب اذ لو اريد

(١) هذا البيت لليلى امرأة سالم بن قحطان — بضم القاف وسكون الحاء المهملة وبمدها فاء — وكان من حديثهما انه
جاء الى سالم اخو امرأته زائر فاعطاه بعير من ابله وقال لامرأته هاتي حبلًا يقرن بهما اعطيناه الى بعيره • ثم اعطاه بعيرا آخر
وقال مثل ذلك ثم اعطاه مثل ذلك فقات ما بقي عندي حبل فقال على الجمل وعليك الحبال وانشأ يقول .

لقد بكرت ام الوليد تلومني ولم اجترم جرما فقلت لها مهلا
فلا تمذليني يا اعطاء ويسرى لكل بعير جاء طالبه حبلًا
فاني لا تبكي على افطها اذا شبت من روض او طانها بقلا
فلم ارمثل الابل مالا ثقتن ولا مثل ايام الحفوق لها سبلا

فرمت اليه خارها وقالت صبره حبلًا بهضها ثم انشأت تقول :

حلفت يمينًا يا ابن قحطان بالذي تكفل بالارزاق في السهل والجبل
تزال حبال مبرمات (البيت) وبعبه

فاعط ولا تبخل اذا جاء سائل فعندي لها عقل وفؤاد زالت العال

والاستشهاد باليمين على ان تزال جواب قسم وحذف منه حرف النفي اي لا تزال وانظر تفسير الشارح للبيت تلغص منه بحيا

الموجب لأنى بان واللام والنون وهو كثير قال امرؤ القيس
فقلت لها تالله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لذيك وأوصالى (١)
أى لا أبرح وقال أيضا • تنفك تسمع الخ • (٢) وقال

(١) البيت من قصيدة امرئ القيس بن حجر الكندي التى مطلعها .

الاعم صباحا ايها الطلل البالى وهل يعمن من كان في المصر الخالى
وقبل البيت المستشهد به .

تنورتها من اذرعنا واهلها ينثرب ادنى دارها نظر عال
نظرت اليها والنجوم كانها مصاييح رهبان تشب لقال
فقلت صباحك الله انك قاضى الت قري الممار والناس احوالى
فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا رأسي (البيت) وبعده
فلما تنازعنا الحديث واسمعت هصرت بمن ذى شمار يخ ميسال
فصرنا الى الحسى ورق كلامنا ورضت فذات صبرة اى اذلال

وقوله « فقلت يمين الله » الخ هذه هي الرواية الشائعة المستفيضة ولم يروها الشارح رحمه الله . وقد روى قوله
« يمين الله » مرفوعا ومنصوبا اما الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف اى لازمى ونحوه ، واما النصب فعلى ان اصله احلف
بيمين الله فلما حذف الباء وصل فعل القسم اليه بنفسه ثم حذف فعل القسم وبقى منصوبا به واجاز ابن خروف وابن
عصفور ان ينتصب بفعل مقدر يصل اليه بنفسه تقديره ألزم نفس يمين الله ورد بان ألزم ليس بفعل قسم وتضمن الفعل
معنى القسم ليس بقياس وجوز النحاس خفضه ايضا بالباء المحذوفة ولم يذكر ابن مالك في تفسيره في نحو هذا الا النصب
قال وان حذف ما نصب المقسم به وهو اعم من ان يكون المقسم به لفظ الجلالة الشريف او غيره وقال الاعلم . النصب
في مثل هذا على اخبار فعل اكثر في كلامهم من الرفع على الابتداء وأنشده سيويه بالرفع وقال هكذا سمعناه من
فصحاء العرب . . وقال في التوضيح وشرحه : ومنه « تالله تنفك تذكر يوسف » وقوله « فقلت يمين الله . . البيت *
اذ الاصل لا تنفك ولا أبرح ولا ينقاس حذف النافي الا بثلاثة شروط : كون الفعل مضارطا ، وكونه جواب قسم ، وكون
النافي لا . وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ويمين يروى بالرفع على انه مبتدأ حذف خبره اى يمين الله
قسمى وبالنصب على ان اصله أقسم بيمين الله فحذف حرف الجر او لا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقى النصب
بحاله ، ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله والتقدير ولو قطعوا رأسي لا أبرح اه
(٢) البيت لخليفة بن براز وهو شاعر جاهلي وبعده .

والمرء قد يرجو الرجا • مؤملا والموت دونه

وكان ابو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه كثيرا ما يمثل بهذين البيتين والاستشهاد بالبيت على ان حرف النفي
محذوف والتقدير لا تنفك (واعلم) ان في كلام الشارح رحمه الله وفيما نقلناه لك في الشاهد السابق عن شرح التوضيح
نظرا من وجوه (الاول) ان اشتراط ان يكون الكلام جواب قسم غير موجود هنا فان تنفك ليست جواب
قسم (الثانى) ان قوله « وكذلك ما قد تكون عاملة الخ » كلام مستدرك لا محل له لان موضوعنا في حروف النفي
التي تدخل على الاعمال وما الحجازية تختص بالاسماء فابن هذا من ذلك وهل هو الاشتباه وانتقال نظرو قد تبعه المرادى
في شرح التسهيل فقال . « وينقاس الحذف في المضارع جواب قسم وشذ في الماضي جواب قسم كقوله * لعمر ابي

تالله يبقَى على الأيام مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّراةِ رِبَاعُ سِنِهِ غَرْدٌ

ومنه قوله تعالى (تالله تفتؤ تذكر يوسف) حتي تكون حرضا أي لا تزال تذكر يوسف حتي تكون حرضا أي ذا حرض وهو الحزن ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما دام توقيت للفعل في قولك أجلس مادمت جالسا كأنك قلت أجلس دوام جلوسك نحو قولهم آتيتك خفوق النجم ومقدم الحاج ولذلك كان مفتقرا الي أن يشفع بكلام لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه ، ﴾

قال الشارح : أما مادام من قولك مادام زيد جالسا فليست مافي أولها حرف نفي على حدها في ما زال وما برح إنما ما ههنا مع الفعل بتأويل المصدر والمراد به الزمان فاذا قلت لأ كملك « مادام زيد قاعدا فالمراد دوام قعوده » أي زمن دوامه كما يقال « خفوق النجم ومقدم الحاج » والمراد زمن خفوق النجم وزمن مقدم الحاج ومما يدل على ان ما مع ما بعدها زمان انها لا تقع أولا فلا يقال مادام زيد قائما ويكون كلاما تاما ولا بد أن يتقدمه ما يكون مظهروفا وليس كذلك ما زال وأخواتها فانك تقول ما زال زيد قائما ويكون كلاما مفيدا تاما وما من قولك مادام تقع لازمة لا بد منها ولا يكون الفعل معها الماضييا وليس كذلك ما زال فانه يجوز أن يقع موقع ما غيرها من حروف النفي ويكون الفعل مع النافي ماضيا ومضارعا نحو ما زال ولم يزل ولا يزال ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال تقول ليس زيد قائما الآن ولا تقول ليس زيد قائما غدا والذي يصدق انه فعل لحرق الضمائر وتاء التأنيث سا كنة به وأصله ليس كصيد البعير ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان ليس فعل يدخل على جملة ابتدائية « فينفيها في الحال » وذلك لك اذا قلت زيد قائم ففيه إيجاب قيامه في الحال واذا قلت ليس زيد قائما فقد نفيت هذا المعنى فان قيل فن ابن زعتم أنها فعل وليس لها تصرف الافعال بالمضارع واسم الفاعل كما كان ذلك في كان وأخواتها وانما هي بمنزلة ما في دلالاتها على نفي الحاضر قيل الدليل على انها فعل اتصال الضمير الذي لا يكون الا في الافعال بها على حد اتصاله بالافعال وهو الضمير المرفوع نحو قولك لست ولسنا ولست واسما ولستم ولستم ولستم ولان آخرها مفتوح كما في آخر الافعال الماضية وتلحقها تاء التأنيث سا كنة وصلا ووقفا نحو ليست هند قائمة كما تقول كانت هند قائمة وليس كذلك التاء اللاحقة للاسماء فانها تكون متحركة بحركات

دهاء زالت عزيزة • اي لازالت وشذ في المضارع غير جواب كقوله

وابرح ما دام الله قومي بحمد الله منتطقا مجيدا

اي لا ابرح وقيل لا حذف والمعنى ازول عن ان اكون منتطقا مجيدا اي صاحب نطق وجواد ما دام الله قومي قائم بكفونتي ذلك . اه . ودعوى عدم الحذف تصف . وقد ذهب ابن عصفور الى انه من قبيل الضرورة قال . ومن الضرائر إضمار لا النافية في غير جواب القسم كقوله • تفك تسمع . . . (البيت) • اه وانظر شرح الرضى على الكافية

الاعراب نحو قامة وقاهدة فلما وجد فيها ما لا يكون الا في الافعال دل على انها فعل فان قيل الافعال بابها التصرف وليس غير متصرفه فهلا دلسم ذلك على كونها حرفا قيل عدم التصرف لا يدل على انها ليست فعلا اذ ليس كل الافعال متصرفه الا ترى ان نعم وبس وعسى وفعل التمجيب كلها أفعال وان لم تكن متصرفه وأما كونها بمنزلة ما في النفي فلا يخرجها أيضا عن كونها فعلا لانه يدل على مشابهة بينهما وهو الذي أوجب جهودها وعدم تصرفها وأما أن يدل أنها حرف فلا اذ الدلالة قد قامت على أنها فعل وما يدل أنها فعل وليست حرفا أنها تتحمل الضمير كأنه يتحمل الضمير فتقول زيد ليس قائما فيستكن في ليس ضمير من زيد ولا يكون مثل ذلك في ما فلا يقال زيد ما قائما فيجعل في ما ضمير زيد وأيضا فان ليس لا يبطل عملها دخول الا في خبرها فتقول ليس زيد الا قائما ولا يكون مثل ذلك في ما لانقول ما زيد الا قائما ومن المانع ليس من التصرف انك تقول كان زيد فتمفيد الماضي وتقول يكون زيد فتمفيد الاستقبال وأنت اذا قلت ليس زيد قائما الآن فقد أدت ليس المعنى الذي يكون في المضارع بلفظ الماضي واستغنى عن زيادة حرف مضارعة فيها وقوله « لانقول ليس زيد قائما غدا » يريد انها لا تكون الا لنفي الحاضر لا غير ولا ينفي بها في المستقبل وقد أجازوه أبو العباس المبرد وابن درستويه فان قيل وزنه فعل سا كن العين كليت وليس في الافعال الماضية ما هو على هذه الزنة فهلا دلسم ذلك على أنها حرف قيل لما منع التصرف لما ذكرناه ولم يمين بناء الافعال من بنات الياء نحو باع وسار منع ما للافعال من الاعلال والتغيير لان الاعلال والتغيير ضرب من التصرف والاصل في ليس ليس على زنة حرج وصعد وانما قلنا ذلك لانه قد قامت الدلالة على أنه فعل فالافعال الماضية الثلاثية على ثلاثة أضرب فعل كضرب وقتل وفعل كعلم وسلم وفعل كظرف وشرف وليس فيها ما هو على زنة فعل بسكون العين واذا كان كذلك وجب أن لا يخرج عن أبنية الافعال فلذلك قلنا ان أصله ليس على فعل بكسر العين « فيكون من قبيل صيد البعير » اذ ارفع رأسه من داء وكان قياسه أن تقلب الياء فيه ألفا لتحركها واختناح ما قبلها على حد باع وسار الا أنهم لما لم يريدوا تصرف الكلمة أبوها على حالها ثم خففوها بالاسكان على حد قولهم في كتف كتف وفي نخذ نخذ وأزموها التخفيف لعدم تصرفها ولزوم حالة واحدة وانما قلنا ان أصله فعل بالكسر لانه لا يخلو من أن يكون على فعل أو فعل أو فعل على ما ذكرنا فلا يجوز أن يكون على فصل بالفتح لانه لو كان مفتوحا لم يجز اسكانه لان الفتحة خفيفة الا ترى انهم لا يخففون نحو قلم وجبل بالسكون ولا يجوز أن يكون على فعل بالضم لان هذا البناء لم يأت من بنات الياء فلما امتنع أن يكون على فعل وفعل تعين أن يكون فعل بالكسر وصحح كما صحح صيد البعير وليس المراد أن الة واحدة وانما ذلك لابتداء النظير وذلك لان الة في تصحيح ليس ارادة عدم التصرف والة في تصحيح صيد انها هو لانه في معنى أصيد كمر وحول اذ كانا في معنى أعور وأحول،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهذه الافعال في تقديم خبرها على من بين فاتي في أوائلها ما يتقدم خبرها على اسمها لا عليها وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها وقد خولف في ليس فجعل من الضرب الاول والاول هو الصحيح ﴾

قال الشارح : قد تقدم أن هذه الاشياء لما كانت داخلة على المبتدأ والخبر وكانت مقنضية لهما جميعا وجب من حيث كانت أفعالا بالدلائل المذكورة أن يكون حكم ما بعدها كحكم الافعال الحقيقية وكانت الافعال الحقيقية ترفع فاعلا وتنصب مفعولا فرفعت هذه الاسم ونصب الخبر ليصير المرفوع كالفاعل والمنصوب كالمفعول من نحو كان زيد قائما كما تقول ضرب زيد عمرا ولما كان المرفوع فيها كالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل لم يجوز تقديم أسماء هذه الافعال عليها ولما كان المفعول يجوز تقديمه على الفاعل وعلى الفعل نفسه « جاز تقديم أخبار هذه الافعال على أسمائها وعليها أنفسها » ما لم يمنع من ذلك مانع فلذلك تقول كان زيد قائما قال الله تعالى (وكان الله غفورا رحيما) وقال (وكان بك قديرا) وتقول كان قائما زيد فتقدم الخبر على الاسم قال الله تعالى (وكان حقاهلينا نصر المؤمنين) وقال (أكان للناس عجباً أن أوحينا) فقله حقا خبر وقد تقدم على الاسم الذي هو نصر المؤمنين وعجبا خبر أيضا وقد تقدم على الاسم الذي هو أن أوحينا لأن أن والفعل في تأويل المصدر وذلك المصدر مرفوع بانه اسم كان وتقول قائما كان زيد فتقدم الخبر على الفعل نفسه قال الله تعالى (وأنفسهم كانوا يظلمون) فلو لا جواز تقديم الخبر على نفس الفعل لما جاز تقديم مفعوله عليه وذلك ان أنفسهم مفعول يظلمون وهو الخبر وقد تقدم انه لا يقدم المفعول حيث لا يتقدم العامل الا ترى انه لا يجوز القتال زيدا حين يأتي حيث لم يجوز تقديم عامله الذي هو يأتي لان المضاف اليه لا يتقدم المضاف وكذلك باقي أخواتها « فلما في أوله حرف النفي » وحروف النفي أربعة ما ولم ولن ولا فان كان النفي بما نحو ما زال وما انفك وما قتي وما برح فذهب سيبويه والبصريين انه لا يجوز تقديم أخبارها عليها فلا يقال قائما ما زال زيد واليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء وذلك أن ما للنفي وأنه يستأنف بها النفي ولذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى بان واللام في الايجاب فجرت في ذلك مجرى حرف الاستفهام فكان له صدر الكلام وأما صار للاستفهام صدر الكلام لانه جاء لاقادة معني في الاسم والفعل فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما كما أن حروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كذلك هنا الا ترى أنك لو قلت في الاستفهام زيدا أضربت لم يجوز كذلك هنا لو قلت قائما ما زال زيد لم يجوز لانك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه ويجوز ذلك مع لم ولن ولا فتقول قائما لم يزل زيد ومنطلقا لن يبرح بكر وخارجا لا يزال خالد وأما ساغ ذلك مع لم ولن ولا وام يسغ مع ما لان لم ولن لما اختصنا بالدخول على الافعال صارتا كالجزء منها فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه كذلك يجوز التقديم مع لم وان لانها كحد حروفه وأيضا فان لم أفعل نفى فقلت ولن أفعل نفى سأفعل وحكم النفي حكم ايجابه فكما يسوغ في الايجاب التقديم فكذلك مع النفي مجرى النفي هنا مجرى الايجاب كما جرى مجراه في لن إذ لم يتلق به القسم الا ترى أنك لا تقول والله لن أضرب كما لا تقول والله سأضرب وكذلك لا تقول والله لم أضرب كما لا تقول والله ضربت وأما لا وان كانت قد يتلقى بها القسم وتدخل على الاسماء والافعال قائما تصرفت تصرفا ليس انبهرها بدخولها على المعرفة والنكرة وأنه يتخطاها العامل فيعمل فيها بعدها نحو قواك خرجت بلا زاد وعوقبت بلا جرم فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها وأجاز ذلك الكوفيون واليه ذهب أبو الحسن بن كيسان فيقولون

قائما ما زال زيد وكذلك ما كان في معناها من أخواتها فاتهم يشبهونها بلم وأما مادام قائما لا تستعمل
 الابلغ الماضى كما كانت ايس كذلك ولا يتقدمها الا فسل مضارع نحو لا كلمك مادام زيد قائما
 ولا يتقدم عليها نفسها لان ما فيها مصدرية لانافية وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان ألا ترى انك اذا قلت
 لا أفضل هذا مادام زيد قائما كان التقدير فيه من دوام قيام زيد كقواك جنتك مقدم الحاج وخفوق
 النجم أي زمن خفوق النجم وزمن تقدم الحاج الا أنه حذف المضاف الذي هو الزمان للعلم به وأقيم
 المصدر المضاف اليه مقامه واذا كانت ماضى ما دام بمنزلة المصدر كان ما يتعلق بها من صاتها وتامها فلا
 يتقدم عليها وأما تقديم أخبارها على أسماها فجائز بلا خلاف لان المقضى لجواز ذلك وجود وهو كون
 العامل فعلا ولا مانع هناك فلذلك جاز أن تقول ما زال قائما زيد وما انتك عالما بكره وأما ايس ففيها خلاف
 فتهم من يئلب عليها جانب الحرفية فيجرى بها مجرى ما النافية فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها
 لا يقولون ايس قائما زيد ولا قائما ايس زيد وعليه حمل سيويه قولهم ايس الطيب الا المسك وايس خلق
 الله أشعر منه أجراها مجرى ما ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو قائما ايس زيد وهو قول
 سيويه والمتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وأبي على واليه ذهب الفراء من
 الكوفيين واحتجوا لذلك بالنص والمعنى أما النص فقوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) ووجه
 الدليل انه قدم معمول الخبر عليها وذلك ان يوم معمول مصروفا الذي هو الخبر وتقديم معمول يؤذن
 بجواز تقديم العامل لانه لا يجوز أن يقع معمول حيث لا يقع العامل لان رتبة العامل قبل معمول وأما
 المعنى فانه فعل في نفسه وأما منع المضارع للاستغناء عنه بلفظ الماضى وهذا المعنى لا ينقص حكمها وصار
 كيدع ويذر لما منعنا لفظ الماضى منهما استغناء عنه بترك لم نقص من حكم عملها ومنهم من منع من تقديم
 خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها وهو مذهب الكوفيين وأبي العباس المبرد وقال السيرافي وأبو على
 لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها إنما الخلاف في تقديم الخبر عليها وحكى ابن درستويه في كتاب
 الارشاد أن فيه خلافا على ما تقدم وقوله «وقد خواف في ايس فجعل من الضرب الاول» يريد الذي
 لا يجوز تقديم خبره عليه وهو ما كان في أوله ما فيه اشارة الى أن من مذهبه جواز تقديم خبرها عليها
 وقوله «والاول هو الصحيح» يريد الاول من التواين وهو جواز تقديم خبرها عليها وهو الذي أقي
 به والثاني ماحكاه من قول الخائف وهو عدم جواز تقديمه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وفصل سيويه في تقديم الظرف وتأخيرها بين الفومنه والمستقر
 فاستحسن تقديمه اذا كان مستقرا نحو قواك ما كان فيها أحد خبر منك وتأخيرها اذا كان لغوا نحو قواك
 ما كان أحد خبرا منك فيها ثم قل وأهل الجفاء يقرؤن (ولم يكن كفؤا له أحد) ،﴾

قل الشارح : سيويه كان يسمي الظرف والجاء والمجرور متى وقع واحد منهما خبرا مستقرا لانه
 يقدر باستقر ومتى لم يكن خبرا سماه لغوا وذلك نحو قواك زيد فيها قائما الظرف ههنا مستقر لانه الخبر
 والتقدير زيد استقر فيها وقائما حال فان رقت قائما وجملة الخبر فقلت زيد فيها قائم كان الظرف
 لغوا لانه ايس بخبر انما الخبر قائم والظرف من متعلقات الخبر الذي هو قائم ومتى جملة خبر كان ظرفا

ووعاء للاستقرار ومتى جعلته لغوا كان ظرفاً للتأنيب فإذا فهمت الفائدة فيسيبويه يختار تقديم الظرف إذا كان مستقراً لأنه مضطر إليه وتأخيره إذا كان لغواً لأنه فضلة وذلك نحو قولك « ما كان فيما أحد خير منك » فأحد اسم كان وخير منك صفة والظرف الخبر ولذلك قدمه فإن نصبت خيراً وجملته الخبر أخرت الظرف لأنه ملغى نحو قولك ما كان أحد خيراً منك فيها فأحد الاسم وخيراً منك الخبر وفيها لغو من متعلقات الخبر وتقديم الظرف وتأخيره إذا كان مستقراً جائز قال سيبويه كل عربي جيد كثير وإنما اختار تقديمه إذا كان مستقراً ولا كلام في جواز تأخيره فإن قيل فما تصنع بقوله سبحانه (ولم يكن له كفواً أحد) فقدم الجار والجرور مع أنه لغو قيل لما كانت الحاجة ماسة والكلام غير مستغن عنه صار كأنه خبر فقدم لذلك ألا ترى أن قوله تعالى (الله الصمد) مبتدأ وخبر وقوله (لم يلد ولم يولد) خبر ثان وقوله (ولم يكن له كفواً أحد) معطوف عليه وما عطف على الخبر كان في حكم الخبر فلذلك لم يكن بد من العائد في قوله له لأن الجملة إذا وقعت خبراً انفقرت إلى العائد قال « وأهل الجفاء يقرؤن ولم يكن كفواً له أحد » فيؤخرون الجار والجرور لقوة التأخير في الملغى ههنا والمراد بأهل الجفاء الأعراب الذين لم يبالوا بخط المصحف أولم يعلموا كيف هو فاما قول الشاعر

لَنَقْرُبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيًّا مادامَ فيهنَّ فَصِيلٌ حَيًّا (١)

فانه قدم الظرف هنا وإن لم يكن مستقراً وذلك ان فصيل اسم مادام وحيا الخبر وفيهن ظرف للخبر وذلك لجواز التقديم عنده مع أنه قد تدعو الحاجة إليه ولا يسوغ حذفه اذ لو حذف لتغير المعنى ويصير بمعنى الابد كما يقال ما طالت الشمس وما حنت النيب فلما كان المعنى متعلقاً به صار كما مستقر فقدمه لذلك والجلدي السير الشديد ويجوز أن يكون اسم ناقة ثم ناداها مرخاً فاعرفه ،
ومن أصناف الفعل أفعال المقاربة

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب (هو منها عسى ولها مذهبان (أحدهما) أن تكون بمنزلة قارب فيكون لها مرفوع ومنصوب إلا أن منصوبها مشروط فيه أن يكون أن مع الفعل متأولاً بالمصدر كقولك عسى زيد أن يخرج في معنى قارب زيد الخروج قال الله تعالى (فعسى الله أن يأتي بالفتح) والثاني أن تكون بمنزلة قرب فلا يكون لها المرفوع إلا أن مرفوعها أن مع الفعل في تأويل المصدر كقولك عسى أن يخرج زيد في معنى قرب خروجه قال الله تعالى (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) ﴿

قال الشارح : معني قولهم أفعال المقاربة أي تهديد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ الخبر وإفادة المعنى في الخبر ألا ترى ان كان واخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر فمن ذلك عسى وهو فعل غير متصرف ومعناه المقاربة على سبيل الترجي قال سيبويه معناه الطمع والاشفاق أي طمع فيما يستقبل واشفاق أن لا يكون (واعلم) أن أصل الأفعال

أن تكون منصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان ولولا ذلك لا غنت المصادر عنها ولهذا قل
 سيبويه فأما الافعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاءاء وبنيت لما معنى ولما يكون ولما هو كائن
 لم ينقطع وهذه عسى قد خالفت غيرها من الافعال ومنعت من التصرف وذلك لأمر (منها) أنهم أجروها
 مجري ليس اذ كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل لان الراجي انما يرجو في المستقبل لافي الماضي
 فصارت كليس في اتها باللفظ الماضي وينفي بها الحال فمنعت لذلك من التصرف كما منعت ليس (الثاني)
 انها ترج فشابهت لعل وقد استضمف بعضهم هذا الوجه من التعايل قال وذلك أن شبه الحرف معنى
 مضمف للاسم لا للفعل ألا ترى أن أكثر الاءاء المبينة نحو كم ومن انما كان بشبه الحروف فأما الفعل فانه
 اذا أشبه بمعناه الحرف فانه لا يمنع التصرف وذلك لان معاني هذه الحروف مستفادة ومكتسبة من الافعال
 ألا ترى ان الافي الاستثناء نائبة عن استغنى والهمزة في الاستفهام نائبة عن استفهم وما النافية نائبة عن
 أنفي والشئ انما يعطى حكما بالشبه اذا أشبهه في معناه وأما اذا أشبهه في معنى هوله أو يساويه فيه فلا ولو
 جاز أن يمنع التصرف عسى لانها في معنى لعل لجاز أن يمنع استغنى التصرف لمشاركة الالواز أن يمنع أنفي
 التصرف لمشاركة ما وذلك قول من قال ان ليس ممنوعة التصرف لمشاركة مافي معناه والآخر انها لما
 دلت على قرب الفعل الواقع في خبرها جرت مجرى الحروف لدلائها على معنى في غيرها إذ الافعال تدل على معنى
 في نفسها لافي غيرها فجمدت لذلك جهود الحروف فان قيل ما الدليل على انها أفعال مع وجودها جهود
 الحروف وعدم تصرفها فالجواب أنه يتصل بها ضمير الفاعل على حد اتصاله بالافعال نحو قولك عسيت
 أن أفعل كذا وعسيت بالكسر أيضا وهما لغتان قال الله تعالى (فعل عسيتم) وقرئ بالكسر والمؤنث
 عست فتؤنثه بالاء الساكنة وصلا ووقفاً على ما يكون عليه الافعال ولما كانت فعلا افتقرت الى فاعل
 ضرورة انقضاء الكلام وهي في ذلك على ضربين (أحدهما) أن تكون بمنزلة كان الناقصة فتفتقر الى
 منصوب ومرفوع ويكون معناه قارب (والضرب الثاني) أن تكون بمنزلة كان التامة فتكتفى بمرفوع ولا تفتقر
 الى منصوب وتكون بمعنى قرب فالاول نحو قولك عسى زيد أن يقوم ولا يكون الخبر الافلا مستقبلا مشفوعا
 بأن الناصبة للفعل قال الله تعالى (فسمى الله أن يأتي بالفتح) فزيد اسم عسى وموضع أن مع الفعل نصب
 لانه خبر والذي يدل على ذلك قولهم في المثل «عسى الثوب أبو صا» والمراد أن يأس فقد انكشف الاصل
 كما انكشف أصل أقام وأطال بقوله

صدت فطوات الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم (١)

(١) نسب سيبويه هذا البيت لعمربن ابي ربيعة وقد بحث ديوانه فلم اجد فيه ونسبه الاعم للمرار الفقعي
 قال سيبويه «ويحتملون قبح الكلام حتى يضموه في غير موضعه لانه مستقيم ليس فيه نقص فن ذلك قول عمر
 ابن ابي ربيعة * صدت فطوات الصدود... البيت * واتمال الكلام قلما يدوم وصال» وقال في موضع آخر من الكتاب
 «ومثل ذلك هلا ولولا والا الزمونه لاوجملوا كل واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد وأخلصوهن للفعل حيث دخل
 فيهن معنى التخصيص وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم قال * صدت فطوات... البيت» اه كلامه وقال الاسم «اراد
 وقلما يدوم وصال فقدم وأخره مضطرا لاقامة الوزن والوصال على هذا التقدير فاعل مقدم والفاعل لا يتقدم في الكلام

وأبوس في البيت جمع أبس لان فعلا يجمع على أفعل نحو كاب وأكاب ومما يدل أن خبرها في موضع اسم منصوب وان لم ينطق به أن الفعل في خبرها اذا تجرد من أن كان مرفوعا والفعل انما يرفع بوقوعه موقع الاسم نحو قوله

عسى الله ينني عن بلاد ابن قدير بمنزلة جَوْنِ الرُّبابِ صُكُوبِ (١)

وقول الآخر

عسى الكرب الذي أُمْسِيَتْ فيه يكون وراءه فرَجٌ قَرِيبٌ (٢)

الا ان يبدأ به وهو من وضع الشيء في غير موضعه ونظيره قول الزباه * مال الجمال مشيا وثيدا * اي وثيدا مشيا قدمت واخرت ضرورة وفيه تقدير آخر وهو ان يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر فكانه قال ولما يدوم وصال يدوم وهذا سهل في الضرورة والاول اصح معنى وان كان ابعد في اللفظ لان قلما موضوعا للفعل خاصة بمنزلة ربما فلا يليها الاسم البتة وقد يتجه ان تقدروا في قلما زائدة مؤكدة فيرتفع الوصال بقل وهو ضعيف لان ما انما زاد في قل ورب لتليهما الافعال وتصير امن الحروف المخترة لها وا جرى اطوات على الاصل ضرورة شبه بما استعمل في الكلام على اصله نحو استحوذ واعملت المرأة وأخيلت السماء . . . يقول ان العاشق الوصول اذا أديم هجرانه يثس فطابت نفسه بالقطيعة

(١) لم اقف على نسبة هذا البيت وقد قلنا العلم . والشاهد فيه إسقاط ان من يفنى والمنه مر السائل والجون الاسود والرباب ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه والصكوب المنصب اه
(٢) هذا البيت من قصيدة لمهبة بن الخشرم قلما وهو في الحبس ومطلها .

| | |
|--------------------------|---------------------------|
| طربت وانت احبانا طروب | وكيف وقد تعلاك المشيب |
| يحبد النأي ذكرك في فؤادي | اذا ذهلت على النأي القلوب |
| يؤرقني احب كتاب ابي نير | فقلبي من كآبته كئيب |
| فقلت له هداك الله مهلا | وخير القول ذوالالب المصيب |
| عسى الكرب الذي . . . | (البيت) وبعده |
| فيا من خائف ويفك عان | ويا من اهله الرجل القريب |
| الابيت الرياح مسخرات | بحاجتنا تبأ كر او تؤوب |
| فتخبرنا الشمال اذا اتتنا | وتخبر اهلنا عنا الجنوب |
| فانا قد حللنا دار بلوى | فتخططنا المنايا او تصيب |

والشاهد في البيت حذف ان من خبر عسى قال سيويه «واعلم ان من العرب من يقول عسى يفعل يشبهها بكاد يفعل فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله «عسى الغوير ابوسا» فهذا مثل من امثال العرب اجروا فيه عسى مجرى كان قال مهبة عسى الكرب الذي . . . (البيت) وقال * عسى الله يفنى عن بلاد . . . (البيت) وقال.

فما كبس فنجأ ولكن عسى يقترني حق ائيم

قال الاعلم * الشاهد في هذه الايات اسقاط ان ضرورة ورفع الفعل والمستعمل في الكلام عسى ان يكون كما قال

فارتفاع يعني ويكون عند تجردها من الناصب دليل على ما قلناه فان قيل فلم لزم أن يكون الخبر أن والفعل
 قيل أما لزوم الفعل فلانه لما منع لفظ المضارع واجتزأ عنه بلفظ الماضي عوض المضارع في الخبر وأيضا
 فانه لما كانت عسى طمعا وذلك لا يكون الا فيما يستقبل من الزمان جعلوا الخبر مثالا يفيد الاستقبال إذ
 لفظ المصدر لا يدل على زمان مخصوص وأما لزوم أن الخبر فلما أريد من الدلالة على الاستقبال وصرف
 الكلام اليه لان الفعل المجرد من أن يصلح للحال والاستقبال وأن تخلصه للاستقبال والذي يؤيد ذلك
 أن النرض بأن الدلالة على الاستقبال لاخير وأما قول الشاعر

عسى طمئني من طمئني بعد هذه منطوني غلات الكلى والجوانح (١)

لما كانت السين كأن في الدلالة على الاستقبال وضعها موضعها وان اختلفت من حيث ان الفعل لا يكون
 معها في تأويل المصدر (والضرب الثاني) أن تقتضي بالرفع من غير افتقار الى منصوب وتكون عسى بمعنى
 قرب الا أن مرفوعها لا يكون الآن والفعل نحو قوله تعالى (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم) فان تكرهوا
 بموضع رفع بأنه فاعل ووقت الكفاية به لتضمنه معنى الحدث الذي كان في الخبر ويجوز في قولك عسى
 أن يقوم زيد أن يكون زيد مرفوعا بعسى وأن يقوم في موضع نصب بأنه خبر مقدم ويكون في الفعل على
 هذا التقدير ضمير من زيد يظهر في التثنية والجمع نحو قولك عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوموا
 الزيدون لان التقدير عسى الزيدان أن يقوموا وعسى الزيدون أن يقوموا فيجوز لك في ذلك وما كان
 نحوه وجهان أبدا (أحدهما) أن يكون أن والفعل في موضع مرفوع وأن يكون في موضع منصوب بأنه خبر
 مقدم فأما قوله تعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) فلا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو أن يكون ربك فاعل
 يبعث وأن مع ما بعدها في موضع رفع بعسى ولا يجوز أن يكون أن في موضع نصب على الوجه الآخر لانه
 يؤدي الى الفصل بين الصلة والموصول بالاجنبي لان مقاما محمودا منصوبة يبعث فلا يكون الرب مرتفعا
 الا به والا كان أجنبيا إذ لم يكن عاملا فيه ،

الله عز وجل (عسى أن يبعثك ربك) (و) (عسى الله أن ياني بالفتح) اهـ

(١) انشد ابو تمام في باب المراثي من الحماسة هذا البيت رابع اربعة وعزاها لقاسم بن ربيعة
 السبسي . وقبله .

لبئس نصيب القوم من اخويهم طراد الحواشي واستراق النواضح

وما زال من قتلى رزاح بهالج دم ناقع اوجاسد غير ماصح

دعا الطير حتى اقبلت من ضربة دواعي دم مهراقه غير بارح

يريد باخويهم صاحبيهم يقال يا خا بكر ويرادبا واحدا منهم والحاشية صفار الابل وردا لها والنواضح جمع ناضح
 الابل التي يستسقى عليها الماء جعلت كأنها تنضح الزرع والتخل وطرادا وما عطف عليه بدل من نصيب يقول انهم لا يقدمون
 على القوم ويفيرون على حواشيها دون جلتها لان الصبيان يرعونها يعني بلغ من جنبهم لا يتعرضوا للرعاة الا يسرقون
 سرقة النواضح ويرضون الحواشي فيرضون بذلك من طلب النار فبئس العوض ذلك من دم اخويهم ورزاح هو براء مهملة
 مفتوحة فزاحي وآخره حامه ملة قيلة من خولان وعالج بالحليم موضع بالبادية فيه رمل والدم الناقع بالنون والقاف قيل الثابت

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها كاد ولما اسم وخبر وخبردا مشروط فيه أن يكون فعلا مضارعا متأولا باسم فاعل كقولك كاد زيد يخرج وقد جاء على الأصل • وما كدت آتيا • كاجاء عسى الغوير أبؤسا ﴾

قال الشارح : ومن قوله ومنها يعني من أفعال المقاربة كاد تقول كاد زيد يفعل أى قارب الفعل ولم يفعل الآن كاد أبلغ في المقاربة من عسى فإذا قلت كاد زيد يفعل فالمراد قرب وقوعه في الحال الا أنه لم يتم بعد لأنك لا تقول الامن هو على حد الفعل كالداخل فيه لازمان بينه وبين دخوله فيه قال الله تعالى (يكاد سنابرقه يذهب بالأبصار) ومن كلام العرب كاد النعام يطير وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر حملا لها على كان لدخولها على المبتدأ والخبر وإفادة معناها في الخبر واشترطوا أن يكون الخبر فعلا لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على النضر وجرد ذلك الفعل من أن لا هم أرادوا قرب وقوعه في الحال وإن تصرف الكلام الى الاستقبال فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين ولما كان الخبر فعلا محضاً مجرداً من أن قدروه باسم الفاعل لأن الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل نحو زيد يقوم والمراد قائم ودل على أنه منصوب قول الشاعر • فأبت الى فهم وما كدت آتيا • (١) كادل قولهم « عسى الغوير أبؤسا » على أن موضع أن يئأس نصب فأما البيت فهو لتأبط شراب روي « ولم أك آتيا » فلا يكون فيه شاهد والرواية الاولى أقبس من جهة المعنى لأن المراد رجعت الى فهم وهي قبيلة وكدت لا تؤوب لمشارقي التاف قال ابن الاعرابي الرواية ما كدت آتيا ورواية من روي ولم أك آتيا خطأ وأرى إنها جائزة والمعنى ولم أك في نظري واعتقادي أننى أسلم وقصته مروفة وأما قولهم في المثل « عسى الغوير أبؤسا » قال الاصمعي إنه كان غار فيه ناس قائم عليهم أو أنهم فيه عدو فقتلهم فصار مثلاً لكل شئ يخاف أن يأتى منه شر قال ابن السكيتي الغوير ماء لسكب وهذا المثل تكلمت به الزباء لما تنكب قصير الخصى بالاجمال الطريق المبيع وأخذ على

وقيل الطرى • والدم الجاسد - بالجيم - قيل القديم وقيل اليابس والماسح - بالصاد المهملة - من مصح كنع مصوحا إذا ذهب وانقطع بقول لا يزال من مقتولى هذه القبيلة بهذا المكان دم طرى ويأس غير زائل بمعنى أن دماهم باقية بحالها لم يشأروا به إلا أن غسل تلك الدماء أنما يكون بما يصيب من دماء أعدائهم ولم يكتف بهذا الاغراء حتى قال « دعا الطير » الخ يقول دعا دواعى دعائهم طيور الاما كن البعيدة والجبال المطلة حتى انت سباعها وطيورها فوقعت عليها تأكل منها وهراقه الماء ضمير الدم يعني انه مصبوب فيه وضعه لم يزل ولم يحول وضربة اسم بالادسية باسم ضربة بنت ربيعة بن نزار وقوله « عسى طي » الخ « قال المرزوقي عسى لفظة وضمت للترجي والتأميل الا أنها تؤخذ بان الفعل مستقبل مطموع فيه ووضع السين بدل ان في خبر عسى لاشتراكها في الدلالة على الاستقبال مع ان السين أشهر فيها ومعنى عسى طي • لعل البطن المغلوب من هذه القبيلة في القتال ينتصف من البطن الغالب منها فيه » اه وقال الدونشري « قال بعض شراح أافية ابن معلى وقد أدخلت السين في خبر عسى لمعاركتها في الاستقبال قال الشاعر عسى طي • البيت • وكاد وكرب بالعكس قال اللغاني يشكل كون اوشك مشاركة لكاد وكرب في الدلالة على القرب والتقدير في الأصل بحرف الجر مع اختصاصها عنهما بغلبة الاقتران بأن ويدفعه أن القرب المرحج لا تجرد عارض فيهما دونهما اذ هي موضوعة للاسراع المفضى للقرب » اه

(١) سبق شرح هذا الشاهد بما لا مزيد عليه فارجع اليه (ص ١٣) من هذا الجزء

التوير فان قيل فهلا منعتم كاد من التصرف كما فعلتم ذلك بعسى إذ معناها واحد قيل له جوابان (أحدهما) ان كاد قد يخبر بها عن المقاربة فيما مضى وفيما يستقبل نحو قولك كاد زيد يقوم أمس ويكاد يخرج غدا فلما أريد بها معنى المضى والاستقبال أتى لها بالأمثلة التي تدل على الأزمنة وهو بناء الماضي والمضارع ولما كانت عسى طمعا والطمع يختص بالمستقبل فقط اختير له أخف اللفظة وهو مثال الماضي ولم تكن حاجة الى تكلف زيادة المضارع (والجواب الثاني) انهم قد غالوا في عسى فاستعملوها موجبة ولم تأت في الكتاب العزيز الا موجبة الا في موضع واحد وهو قوله تعالى (عسى ربه ان يطلقكن أن يبده أزواجهن آخر ما مسكن) قال ومنه قول الشاعر

ظننى بهم كمسى وهم بدؤوقه يقتنازهن جوائز الأمثال (١)

والمراد ظننى بهم كما يقين فلما تنهت عسى في بابها وكان فيها ما ليس في كاد أخرجت عن بابها وباب الفعل الى حيز الحروف وجودها وأما قول حسان

ونكاد نكسل أن تجىء فراشها في جسم خربة وحسن قوام (٢)

(١) هذا البيت لابن مقبل وقد استشهد به الرضى ايضا على ان اباعبيدة قال ان عسى تأتي بمعنى اليقين . وقال ابو حاتم وقطرب . ان عسى تكون شكامة وبقينا أخرى كما قال تعالى (عسى ربكم ان يرحكم) وعسى في القرآن واجبة قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما هي واجبة من الله تعالى وكل ما في القرآن من ذلك فهو واجب من الله قال ابو عبيدة ومنه قول ابن مقبل * ظننى بهم كمسى . . . البيت * اى ظننى بهم كيقين ، اه وقد استشكل الرضى ذلك فقال « انه لا يعرف عسى في غير كلام الله لليقين ويجوز ان يكون معنى ظننى بهم كمسى اى رجاء مع طمع » اه قال ابن السكيت « الظن يقين والظن شك » ومن اليقين قول ابن مقبل * ظننى بهم كمسى . . . البيت * يقول اليقين منهم كمسى وعسى شك » اه فحمل اليقين معنى الظن وعسى للشك على أصلها . وقال ابن الأنباري « عسى لها معنيان متضادان (أحدهما) الشك والطمع (والآخر) اليقين قال تعالى (وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم) معناه ويقين ان ذلك يكون وقال بعض المفسرين عسى في جميع كتاب الله واجبة » وقال غيره عسى في القرآن واجبة الا في موضعين في سورة بنى اسرائيل (عسى ربكم ان يرحكم) يعنى بنى النضير فارحمهم ربهم بل قاتلهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم واقع العقوبة بهم وفي سورة التحريم (عسى ربه ان يطلقكن ان يبده أزواجه) فإباده منهن أزواجه ولا بات منه احداهن وقال نعيم بن ابي مقبل في كون عسى إيجابا * ظننى بهم كمسى . . . البيت * اراد ظننى بهم كيقين » اه

(٢) هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت الانصارى شاعر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من قصيدة قالها يفتخر فيها بيوم بدر ويغري الحرث بن هشام بفراره عن أخيه ابي جهل بن هشام وقد حسن اسلامه بعدواستشهده باجناد بن رضى الله عنه ومطلعها .

تبت فؤادك في التمام خريدة نسق الضجيع يسارد بسام
 كالمسك تخلطه بماء سحابة او عاتق كدم القبيح مدام
 نفج الحقية بوصها متضاد بلهاء غير وشيكة الاقسام
 بنيت على قطن اجم كانه فضلا اذا قدمت مداك رخام

فانه قد قيل ان تكاد فيه زائدة والمراد انها تكسل أن نجى فراشها لهدالها ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد شبه عسى بكاد من قال

عسى الكرب الذى أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

وكاد بعسى من قال • قد كاد من طول البلى أن يمصحا •

قال الشارح : قد تقدم القول ان الاصل فى عسى أن يكون فى خبرها أن لما فيها من الطمع والاشفاق وهما معنيان يقتضيان الاستقبال وأن مؤذنة بالاستقبال وأصل كاد أن لا يكون فى خبرها أن لان المراد بها قرب حصول الفعل فى الحال الا أنه قد تشبه عسى بكاد فينزع من خبرها أن فأما قوله • عسى الهم الذى أمسيت فيه الخ • (١) فالبيت لهدبة بن الحشرم والشاهد فيه اقاط أن من الخبر ورفع الفعل على التشبيه بكاد يقول هذا الرجل من قومه أسر وقد تشبه كاد بعسى فيشفع خبرها بأن

فيقال كاد زيد أن يقوم وقد جاء فى الحديث « كاد الفقر أن يكون كفرا » فأما قولهم

• قد كاد من طول البلى أن يمصحا • (٢) فالبيت لرؤبة وقبلة • ربيع عفاء الدهر طولا فأنمعى •

ونكاد تكسل . . . (البيت) وبعده .

| | |
|----------------------------|---------------------------|
| اما النهار فلا افتر أذكرها | والليل توزغى بها احلامى |
| اقسمت اناسها واترك ذكرها | حق نقيب فى الضريح عظامى |
| يامن لماذلة تلوم سفاهة | ولقد عصيت الى الهوى لوامى |
| بكرت الى بسحرة بعد الكرى | وتقارب من حادث الايام |
| زعمت بان المرء يقرب يومه | عدم لمعكر من الاصرام |
| ان كنت كاذبة الذى حدثنى | فنجوت منجى الحارث بن هشام |
| ترك الاحبة ان يقاتل دونهم | ونجا برأس طمرة ولجام |
| جروا تمزع فى القبار كأنها | سرحان قاب فى ظلال غمام |
| نذر العناجيج الجياد بقفرة | مر الذمول بمحمد ورجام |
| ملأت به الفرجين فارمدت به | وثوى احبته بشر مقام |
| وبنو أبيه ورهطه فى معرك | نصر الاله به ذوى الاسلام |
| لولا الاله وجريها لتركه | جزر السباع ودسته بمحوامى |

(١) سبق قريبا شرح هذا الشاهد فارجم اليه

(٢) نسب الشارح هذا البيت لرؤبة وقال ابن السيد فى شرح ادب الكاتب واللخمى فى شرح ابيات الجمل انهما

لم يريا فى ديوانه وقال البغدادي « ولم ار هذا الرجز فى ديوان رؤبة » وروى الشارح البيت الذى قبل الشاهد كما ترى وأنشده اللخمى • ربيع عفاء الدهر دأبوا متحى • وروا غيرهما • ربيع عفا من بعد ما قد أنمعى • والربيع المنزل حيث كان وروى بدله « رسم » والرسم أثر الدار وعفا يكون لازما بمعنى درس ويكون متعديا تقول عفت الريح المنزل أى محته والبنى - بكسر الباء والقصر - مصدر بلى الثوب بلى اذا خلق وبلى المنزل اذا درس ويمصح - بفتح الياء والصاد - مضارع مصح - بفتح الصاد ايضا - قال الجوهري « مصح الثنى ومصح حاذب وانقطع ومصح الثوب اخلق » اه ويستشهد

والشاهد فيه دخول أن على كاد تشبيها لها بعسي والوجه سقوطها وصف منزلا بالقدم وعفو الاثرو مصح
في معنى يذهب يقال مصح الغل اذا اتمله الشخص هند قيام الظهيرة فحملوا كل واحد من الفعلين على
الآخر لتقارب معنييهما وطريق الحمل والمقاربة ان عسى معناها الاستقبال وقد يكون بعض المستقبل
أقرب الي الحال من بعض فاذا قال عسى زيد يقوم فكأنه قرب حتي أشبه قرب كاد واذا ادخلوا أن في
خبر كاد فكأنه بعد عن الحال حتي أشبه عسى ومن قال عسى زيد يفعل فقد أجرى عسى مجرى كان
ويجعل الفعل في موضع الخبر كأنه قال عسى زيد فاعلا وقد صرح الراجز عند الضرورة بذلك فقال
أَكْثَرَتْ فِي الْعَدَلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي حَسَيْتُ صَائِمًا (١)

كما صرحوا في المثل فقالوا عسى النوير أبوسا ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿والمغرب في عسى ثلاثة مذاهب (أحدها) أن يقولوا عسيت أن تفعل
وعسيتا الى عسيتن وعسى زيد أن يفعل وعسيا الى عسين وعسيت وعسيتا (والثاني) ألا يتجاوزوا عسى
أن يفعل وعسى أن يفعلا وعسى أن يفعلوا (والثالث) أن يقولوا هناك أن تفعل الى عسا كن وعساه أن يفعل
الي عسامن وعساني أن أفعل وعساما﴾

قال الشارح : اعلم ان عسى في اتصال الضمير بها « على ثلاثة مذاهب » أحدها أن تكون كليس في
اتصال الضمير بها واستثارة فيها فتقول « عسيت أن تفعل كذا يا هذا » فالياء ضمير المخاطب وهو الفاعل والياء
قبلها بدل من الالف التي كانت في عسى لانها في موضع متحرك ولما اتصل الضمير بها سكن فعادت

التحاة بهذا البيت على انه جاز اقتران خبر كاد بان قال سيويه . « وقد جاء في الشعر كاد ان يفعل شبهوه بعسى قال رؤبة : قد
كاد . . . البيت * وقد يجوز في الشعر ايضا لعلى ان افعل بمنزلة عسيت ان افعل » اه وقال ابن عصفور « ومن ذلك
عند بعض النحويين دخول ان في خبر كاد نحو قول رؤبة * قد كاد . . . البيت * وقول الآخر
كادت النفس ان تفيض عليه اذ غدى حشور رطة وبرود

والصحيح ان دخولها في خبر كاد ضرورة لانها ليست مع ذلك بزائدة لعمليها التصب والزائدة لاتعمل بل هي مع
الفعل الذي نصبته بتأويل مصدر وذلك المصدر في موضع خبر كاد على حد قولهم زيد اقبال وادبار اه وكان ابو عمرو
والاصمعي يقولان لا يقول عربي كاد ان يفعل وانما يقولون كاد يفعل وهذا مذهب جماعة النحويين . والجماعة
مخطئون قد جاء في الشعر الفصح منه ما في بعضه مقنع فمن ذلك ما انشد ابن الاعرابي : بكاد لولا سيره ان يملأ
وانشد هو وغيره .

حتى تراه وبه إكداره يكاد ان ينطحه إجماره

وانشد أبو زيد وغيره في صفة كلب .

يرثم انف الارض في ذهابه يسكاد ان ينسل من إهابه

وقال ذو الرمة .

وجدت فؤادي كاد ان يستخفه رجميع الهوى من بعض ما يتذكر

وقد جاء في البخاري « كاد امية - ابن ابي الصلت - أن يسلم » وفي الحديث « كاد القرآن يكون كفرا »

(١) قد شرحنا هذا الشاهد شرحا رافيا فنظروا (ص ١٤) من هذا الجزء .

الياء الى أصلها كما كانت وتقول في التثنية عسيما وفي الجمع عسيتم كما تقول است ولستما ولستم وتقول في
 المتكلم عسييت أن أفعل وفي التثنية والجمع عسينا وتقول في الغائب زيد عسى أن يفعل فزيد مبتدأ وعسى
 وما بعدها الخبر وفي عسى ضمير يرجع الى زيد ويظهر ذلك الضمير في التثنية والجمع فتقول الزيدان
 عسيا أن يقوموا وفي الجمع الزيدون عسوا أن يقوموا وفي المؤنث عست وفي التثنية عسنا وفي الجمع عسين
 أن يقمن (الثاني) أن تكون في موضع رفع فاعله فتقول «زيد عسى أن يفعل» فإن يفعل في موضع رفع بأنه
 الفاعل والجملة في موضع خبر المبتدأ وتقول في التثنية الزيدان عسى أن يفعلا وفي الجمع الزيدون
 عسى أن يفعلوا وتقول في المؤنث هند عسى أن تقوم والهندان عسى أن تقوما والهندات عسى أن يقمن
 فعسى في هذا الوجه منحطة عن درجة ليس الاتري أن ليس تتحمل الضمير ويظهر في التثنية والجمع
 فتقول زيد ليس قائما والزيدان ليسا قائمين والزيدون ليسوا قياما وليست عسى في هذا الوجه كذلك
 فانها لا تتحمل الضمير ولذلك لا يظهر في تنفية ولا جمع وذلك لغلبة الحرفية عليها وجودها وعدم تعريفها
 لفظا وحكما أما اللفظ فظاهر وأما الحكم فانها لزم طريقة واحدة بأن لا يكون منصوبا الا فعلا ولا يقع
 اما الا ضرورة فتقول عسى زيد أن يفعل ولا تقول عسى زيد الفعل وليست ليس كذلك فانه يقع
 خبرها فعلا واما نحو ليس زيد قائما وان شئت يقوم فلما انحطت عنهما مع الظاهر انحطت عنهما مع المضمر
 وأما الوجه الثالث وهو قولهم عساك أن تفعل وعسا كما أن تفعل وعسا كم أن تفعلوا «منه قول رؤبة
 • يا أبا علك أو عساك • (١) فذهب سيبويه الى أن الكاف في موضع نصب وأن خبر عسى هنامرفوع
 محذوف والكاف في موضع نصب وأن عسى هنا بمنزلة لعل تنصب الاسم وترفع الخبر والخبر محذوف
 كما أن علك في قولك علك أو عساك خبره محذوف مرفوع والكاف اسمها وهي منصوبة والذي يدل على
 ذلك أنك اذا رددت الفعل الى نفسك قلت عساى قال عمران بن حطان الخارجي

ولى نفس أقول لها اذا ما تنازعنى لئلى أو عساى (٢)

فالنون والياء فيما آخره ألف لا يكون الا نصبا وكان لعسى في الاضمار هذه الحال كما كان للولا في قولهم
 لولاى ولولاك حال ليست لها مع الظاهر وكما كان للدن مع غدوة حال ليست لها مع غيرها من الاسماء
 وذهب أبو الحسن الاخفش الى أن الكاف والياء والنون في موضع رفع وحجته أن لفظ النصب استعير للرفع في هذا
 الموضع كما استعير لفظ الجر في لولاى ولولاك والقول الثالث قول أبي العباس المبرد أن الكاف والنون والياء في عساك
 وعساى في موضع نصب بأنه خبر عسى واسمها مضمر فيها مرفوع وجعله من الشاذ الذي جاء الخبر فيه
 اسما غير فعل كقولهم عسى النوير أبوسا وحكي عنه أيضا أنه قدم الخبر لانه فعل وحذف الفاعل اعلم
 المخاطب كما قالوا ليس الا قاهره ،

(١) انظر (ج ٣ ص ١٢٠) تجد هناك شرح هذا الشاهد واذا

(٢) هذا البيت لعمران بن حطان - بحاء مهملة مكسورة فطاء مشددة وبعده ألفه نون - والذي نراه في نسخة

الشرح تحريف . وانظر (ج ٣ ص ١٢٠) تجد شرح هذا الشاهد

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتقول كاد يفعل الى كدن وكدت تفعل الى كدن وكدت فعل﴾ وكدنا وبعض العرب يقول كدت بالضم ، ﴿

قال الشارح : يشير بذلك الى الفرق بين كاد وعسى وان كان تصرفهما يجري على منهاج واحد كسائر الافعال المتصرفه فتقول زيد كاد يفعل فيكون في كاد ضمير مرفوع يعود الى زيد كما كان ذلك في كان من قولك زيد كان قائما والزبدان كادا يقومان والزبدون كادوا يقومون كما تقول ذلك في كان وتقول في المونث هند كادت تقوم كما تقول كانت وفي التثنية كادت وفي الجمع كدن لما سكنت اللام لاتصال ضمير الفاعل به سقطت الالف لاتقاء الساكنين وكذلك مع المخاطب والمتكلم (واعلم) انهم قد اختلفوا في ألف كاد أمن الواو هي أم من الياء والامثل أن تكون من الواو وأن تكون من باب فعل يفعل مثل علم يعلم ونظيره من المعتل خفت أخاف وأما قلت انها من الواو لأمور (منها) أن انقلاب الالف اذا كانت عينا عن الواو أضعاف انقلابها عن الياء والعمل إنما هو على الاكثر (الثاني) قولهم في مصدره كود زعم الاصمعي انه سمع من العرب من يقول لأفعل ذلك ولا كودا بقولهم كود في المصدر دليل انه من الواو كما أن القول دليل ان ألف قال من الواو وقولهم في المضارع يكاد دليل ان ماضيه فعل بالكسر نحو خاف بخاف وإمام بنام فاذا اتصل ضمير المتكلم أو المخاطب قلت كدت بكسر الفاء لانهم نقلوا كسرة العين الى الفاء ليكون ذلك اشارة على تصرفه ودليلا على المحذوف ألا ترى انهم لما لم يريدوا في ايس التصرف لم يغيروا حركة الفاء بل أبقوها مفتوحة على ما كانت وليس في كسر الفاء دليل انه من الياء كما لم يكن في خفت ونمت دلالة انه من الياء وتقول كدنا فيستوى لفظ الاثنين والجمع وحكي سيديويه عن بعض العرب كدت بالضم كانه جملة فعل بفعل بالفتح في الماضي والمستقبل مثل ركن بركن وأبي يأنبي وفي ذلك دلالة انه من الواو أيضا لان النقل الى فعل بالضم إنما يكون من الواو لان الياء فاعرفه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿والفصل بين معني عسى وكاد ان عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجاء والطمع تقول عسى الله أن يشفي مريضك تريد ان قرب شفائه مرجو من عند الله مطموح فيه وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول تقول كادت الشمس تنرب تريد ان قربها من الغروب قد حصل﴾ قال الشارح : قد تقدم الكلام على الفرق بين عسى وكان بما أغنى عن اعادته ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وقوله تعالى (إذا أخرج يده لم يكد يراها) على نفى مقاربة الرؤية وهو أبلغ من نفى نفس الرؤية ونظيره قول ذي الرمة :

إذا غيَّرَ الهَجْرُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدَ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ ﴾

قال الشارح : قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية فمنهم من نظر الى المعنى وأعرض عن الالفاظ وذلك انه حمل الكلام على نفى المقاربة لان كاد معناها قارب فصار التقدير لم يقارب رؤيتها وهو اختيار الزمخشري والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله (ظلمات بعضها فوق بعض) ومنهم من قال التقدير لم يرها ولم يكده وهو ضعيف لان لم يكده ان كانت على بابها فقد نقض أول كلامه بآخره وذلك ان قوله لم يرها يتضمن نفى الرؤية وقوله ولم يكده فيه دليل على حصول الرؤية وهما متناقضان

ومنهم من قل ان يكاد زائدة والمراد لم يرها وعليه أكثر الكوفيين والذي أراه ان المعنى انه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها والذي يدل على ذلك قول تأبط شرا * فابت الى فهم وما كدت آتيا * (١) والمراد ما كدت أوب كإيقال سلمت وما كدت أسلم ألا ترى أن المعنى انه آت الى فهم وهي قبيلة ثم أخبر ان ذلك بعد ان كاد لا يوب وعلة ذلك ان كاد دخلت لافادة معنى المقاربة في الخبر كادخلت كان لافادة الزمان في الخبر فاذا دخل النفي على كاد قبلها كان أو بعدها لم يكن الالفى الخبر كالك قلت اذا أخرج يده يكاد لا يراها فكاد هذه اذا استعملت بلفظ الايجاب كان الفعل غير واقع واذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع هذا مقتضى اللفظ فيها وعليه المعنى والقاطع في هذا قوله تعالى (فذبحوها وما كادوا يفعلون) وقد فعلوا الذبح بلاريب فلما * قول ذى الرمة * اذا غير الذأى الهجين الخ * (٢)

(١) ارجع الى شرحنا لهذا الشاهد (ص ١٣) من هذا الجزء

(٢) هذا البيت من قصيدة لذي الرمة مطلعها.

أمنزلاتي مى سلام عليكما على النأى والثأى بود وينصح
وبعد البيت المستشهد به .

فلا القرب يبدى من هو اهملامه ولا حبا ان تنزح الدار ينزح

اتفرح اكاد المحبين كلهم كما كبدى من ذكرمية تفرح

والنأى البعدور - يس الهوى مسه ويرح يزول وهو فعل تام لازم مدمية اسم محبوبته يقول ان العشاق اذا بعدوا عن محبوبون دب - لو اليهم وزال عنهم ما كانوا يقاتون واما انما فلم يقرب زواله عنى فكيف يمكن ان يزول وقوله « فلا القرب يبدى الخ » نزحت الدار بعدت يقول ان حبمية ولو بعدت الدار لا يتغير بل هو لازم ثبت وقوله « أتفرح الخ » القرح الجرح وقال صاحب القاموس القرح - بالفتح ويضم - عض السلاح ونحوه مما يخرج بالبدن او بالفتح الآتار وبالضم الالم وكنع جرح وكسمع خرجت به القروح . . والقرح البثر اذا ترمى الى فساد وحرب شديد بهلك الفصان اه والنحاة يستشهدون بهذا البيت على ان بعضهم قل ان النفي اذا دخل على كاد يكون في الماضى للاثبات وفي المستقبل كالاول . . قال صاحب اللباب . . واذا دخل النفي على كاد فهو كسائر الافعال على الصحيح وقيل يكون للاثبات وقيل يكون في الماضى دون المستقبل تمسكا بقوله تعالى (وما كادوا يفعلون) ويقول ذى الرمة * اذا غير النأى البيت * والجواب انه لنى مقاربة الذبح وحصول الذبح بعد لا ينافيها ولم يؤخذ من لفظ « وما كادوا » بل من لفظ « فذبحوها » اه . وقال القائل في شرح اللباب . « واذا دخل النفي الخ » . . مناه نفي ما دخل عليه ادراجا له في الامر العام المعلوم من اللغة وهو انه اذا دخل النفي على فعل أفاد نفي مضونه وقيل يكون للاثبات اى لاثبات الفعل الذي دخل عليه كاد في الماضى وفي المستقبل اما في الماضى فاقوله تعالى (وما كادوا يفعلون) والمراد انهم قد فعلوا الذبح واما في المضارع فلان الشعراء قد خطأوا ذى الرمة في قوله * اذا غير النأى البيت * وهو انه يؤدى الى ان المعنى ان رئيس الهوى يبرح ويوزول وان كان بعد طول عهد فلولا انهم فهموا في اللغة ان النفي اذا دخل على المضارع من كاد افاد انبسات الفعل الواقع بعده لم يكن انخطئهم وجه . . وقيل يكون في الماضى للاثبات دون المستقبل تمسكا بقوله تعالى (وما كادوا يفعلون) اذ المعنى قد فعلوا كما ذكرنا ويقول ذى الرمة * اذا غير البيت * اذ المعنى وما يبرح حبها من قاي . فهذا القائل تمسك بقول ذى الرمة والقائل الاول تمسك بتخطئة الشعراء له ، والجواب انه لنى مقاربة الذبح وحصول الذبح بعد ان نفي مقاربة الذبح لا ينافيها ولم يؤخذ من لفظ كاد ابل من لفظ فذبحوها وهذا جواب عن

فقد قيل انه لما أنشده أنكر عليه وقيل له فقد برح حبها فغيره الى قوله لم أجدر رسيس الهوى وعليه أكثر الرواة وان صحت الرواية الاولى فصحتها محلها على زيادة بكاد والمعنى لم يبرح رسيس الهوى من حبه مية فهذا عليه أكثر الكوفيين والشاعر لا يتقيد بمذهب دون مذهب ومثله قوله
 • وتكاد تكسل أن نجى - فراشها • (١) تكاد فيه زائدة فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • ومنها أوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها واستعمال كاد تقول يوشك زيد أن يجي ويوشك أن يجي زيد ويوشك زيد يجي قال
 يوشك مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غَرَائِهِ يُؤَافِقُهَا

قال الشارح . اعلم ان « أوشك يستعمل استعمال عسى » في المقاربة فيقال أوشك زيد أن يقوم فزيد فاعل وأن يقوم في موضع المفعول والمراد قارب زيد القيام ويقال أوشك أن يقوم زيد فتكون أن وما بعدها في موضع مرفوع كما كانت عسى كذلك وقد أستط من خبرها أن تشبيهها بكاد نحو قولك أوشك زيد يقوم قال الشاعر • يوشك من فر الخ • (٢) البيت لامية بن أبي الصلت والشاهد فيه اسقاط أن بعد يوشك تشبيهها بكاد كما أسقطت بعد عسى تشبيهها بكاد ومعنى يوشك يقارب يقال أوشك فلان أن يفعل كذا اذا تاربه وهو من السرعة من قولهم خرج وشيكا أي سريعا ومنه وشك البين أي سرعة الفراق فقولهم يوشك أن يفعل أي يسرع وضده يبطل أي يبعد ومعنى أن فيه صحيح لانه في معنى يقرب أن يفعل والفرقة النغلة عن الدهر وتوقع صروفه أي لا ينجي من المنية شيء فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • ومنها كرب وأخذ وجعل وطفق يستعمل استعمال كاد تقول كرب يفعل وجعل يقول ذلك وأخذ يقول قال الله تعالى (وطفقا يخلصان) ،

قال الشارح : اعلم ان هذه الافعال تستعمل بمعنى المقاربة استعمال كاد تقول كرب يفعل كما تقول كاد يفعل بمعنى قرب ولا يكون انظر الافعال صريحا ولا يقع الاسم فيه كما لا يقع في خبر كاد ولم يسمع فيه

القولين المذكورين باننا لانسلم ان النفي الداخل على كاد يفيد الاثبات لاني الماضي ولا في المستقبل بل هو باق على وضعه وهو نفي المقاربة وليس ما تمسكوا به بشيء اما في الآية فهو ان معناه ان بني اسرائيل ما قاربوا ان يفعلوا اللطائف في السؤال والاسبق في قولهم (أتأخذنا هزوا) وهذا التفتت دليل على انهم كانوا لا يقاربون فعله فضلا عن نفس الفعل ونفي المقاربة قد يرتب عليه الفعل وقد لا يرتب واما البيت فكذلك معناه ان حبه لم يقارب ان يزول فضلا عن ان يزول وهو بالغة في نفي الزوال فانك اذا قلت ما كاد زيد يسافر فمعناه ابلغ من قولك ما يسافر زيد أي لم يسافر ولم يقرب من ان يسافر ايضا فالبيت مستقيم ولا وجه لتخطئة الصراماياه اه .

(١) قد مضى هذا الشاهد (ص ٩٢٠) من هذا الجزء

(٢) البيت لامية بن أبي الصلت التقى وهو من شواهد سيبويه وقال رحمه الله . وتقول توشك أن نجى فمن في موضع نصب كأنك قلت قربت ان تفعل وقد يجوز يوشك يجي بمنزلة عسى يجي - قال الشاعر • يوشك من فر . البيت • اه • وقال الاعلم : « الشاهد فيه اسقاط أن بعد يوشك ضرورة كما اسقطت بعد عسى . والمستعمل في الكلام اثباتها ، ومعنى يوشك يقارب . يقال . أوشك فلان ان يفعل كذا ويوشك ان يفعل اذا قارب فعله : والوشك السريع الوقوع والقريب . والفرقة النغلة عن الدهر وصروفه : أي لا ينجي من المنية شيء » اه

أن ولا يتمتع معناه من ذلك اذ كان معناه قرب وأنت لو قلت قرب أن يفعل لكان صحيحا على معنى قرب فعله وهو من قولهم كرب الشيء أي دنا وائاء كربان اذا قارب الامتلاء ومنه كربت الشمس أي دنت للغروب « وأخذ وجعل وطفق » كلها بمعنى واحد وهو مقاربة الشيء والدخول فيه ولا يكون الخبر فيها الا فعلا محضا ولا يحسن دخول أن عليه لانهم أخرجوا الفعل فيه مخرج اسم الفاعل ولم يذهبوا به مذهب المصدر فاذا قلت أخذ يفعل أو جعل يفعل كان المعنى انه داخل في الفعل فهو بمنزلة زيد يفعل اذا كان في حال فعل وأخذ وجعل لتحقيق الدخول فيه يقال طفق يفعل كذا بمعنى أخذ في فعله قال الاخفش وبعضهم يقول طفق بالفتح فاعرفه ،

﴿ ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذم ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هما نعم وبش وضما للمدح العام والذم العام وفيهما أربع لغات فعل بوزن حمد وهو أصلهما قال ﴿ نعم الساعون في الامر المبر ﴾ وفعل وفعل بفتح الفاء وكسرهما وسكون العين وفعل بكسرهما وكذلك كل فعل أو اسم على فعل ثانیه حرف حاق كشهد ونفذ ، ويستعمل ساء استعمال بش قال الله تعالى (ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا) ﴿

قال الشارح : اعلم أن نعم وبش فعلان ماضيان ففعل المدح العام وبش الذم العام والذي يدل انها فعلان انك تضر فيهما وذلك انه اذا قلت نعم رجلا زيد ونعم فلانا غلامك لا تضمر الا في الفعل وربما برز ذلك الضمير واتصل بالفعل على حد اتصاله بالافعال قالوا نعمنا رجلين ونعموا رجالا كما تقول ضربا وضربوا ، حكى ذلك الكسائي عن العرب ومن ذلك انه تاحقها تاء التأنيث الساكنة وصلا ووقفا كما تلحق الافعال نحو نعمت الجارية هند وبشست الجارية جاريتك كما تقول قامت هند وقعدت ، وأيضا فان آخرهما مبنى على الفتح من غير عارض عرض لها كما تكون الافعال الماضية كذلك الا انها لا يتصرفان فلا يكون منهما مضارع ولا اسم فاعل والعلّة في ذلك انها تضمنتا ما ليس لهما في الاصل وذلك انها تقلان من الخبر الى نفس المدح والذم والاصل في إفادة المعاني انما هي الحروف فلما أفادت فائدة الحروف خرجت عن بابها ومنعت التصرف كليس وعسى ، هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين ، وذهب سائر الكوفيين الي انها ايمان مبتدآن واحتجوا لذلك بمفارقة الافعال بعدم التصرف فانه قد تدخل عليهما حروف الجر وحكوا ما يزيد بنعم الرجل وانشدوا الحسان بن ثابت

أَلَسْتُ بِنَعَمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتَهُ أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مُنْذِمِ الْمَالِ مُضَرِّمًا (١)

(١) هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت الانصاري رضى الله تعالى عنه ومطلعها .

الم تسأل الربع الجديد التكلم بمدفع اشداخ فبرقة أظلم

ابى رسم دار الحى ان يتكلم وهل ينطق العروف من كان أبى

وقبل البيت المستشهد به .

سأهدى لها في كل عام قصيدة واقعد مكفيا يشرب مكرما

ألسن بنعم الجار يؤلف بيته لدى العرف ذا مال كثير ومعدما

وحكي الفراء ان اعرابيا بشر بمولودة ثقيل له نعم المولودة مولودتك فقال والله ما هي بنعم المولودة وحكوا
 يا نعم المولى ونعم النصير ، فنداؤهم اياه دليل على أنه اسم ، والحق ما ذكرناه وأما دخول حرف الجر
 فعل معنى الحكاية ، والمراد ألت بجار مقول فيه نعم الجار ، وكذلك البواقي ، وأما النداء فعلى تقدير
 حذف المنادى والمعنى يلعب هو نعم المولى ونعم النصير كما قال سبحانه (ألا يا اسجدوا) والمراد ألا يا قوم
 اسجدوا أو يا هؤلاء اسجدوا « وفيها أربع لغات » نعم على زنة حمد وعلم وهو الاصل ونعم بكسر الفاء
 والمين ونعم بفتح الفاء وسكون المين ونعم بكسر الفاء وسكون المين وليس ذلك شيأ يختص هذين
 الفعين وانما هو عمل في كل ما كان على فعل مما عينه حرف حلق اسما كان أو فعلا نحو نفخ وشهد فانه
 يسوغ فيهما وفي كل ما كان مثلما أربعة أوجه ، والعلة في ذلك ان حرف الحلق يستقل اذا كان مستقلا
 واخرجه كالتبوع فلذلك آثروا للتخفيف فيه وكل ما كان أشد تسفلا كان أكثر استقلا فن قال
 « نعم وبس » بكسر المين وفتح الفاء فقد أتى بهما على الاصل وقد قرأ فنعما هي ابن عامر وحزة
 والسكاني ، والذي يدل أن هذا البناء هو الاصل انه يجوز فيه أربعة أوجه وذلك انما يكون فيما كان على
 فعل مما عينه حرف حلق وأيضا فانه لا يخلو من أن يكون فعل أو فعل أو فعل فلا يكون فعل بالفتح اذ لو
 كان مفتوح المين لم يجز اسكانه خلفه الفتحه الا ترى انهم لم يقولوا في نحو جبل وحمل جبل وحمل كما قالوا
 كتف وعضد في كتف وعضد وكسر أولهما دليل على أنه فعل دون فعل بالضم لان الثاني لو كان مضموما
 لم يجز كسر الاول لانه لا كسرة بعده فيكسر الاول للكسرة التي بعده وليس في أبنية الثلاثي من الافعال
 الماضية التي تسمى فاعلوها الا هذه الاقسام الثلاثة فصح بما ذكرناه أنه فعل مثل سلم ومن قال نعم
 بكسر الفاء والمين أتبع الكسر الكسر لان الخروج من الشيء الى مثله أخف من الخروج الى ما يخالفه

| | |
|--------------------------------|------------------------------|
| وتدمان صدق تخطر الخير كفه | اذا راح فياض العشيات خضرما |
| وصلت به ركني ووافق شيعتي | ولم اك عضا في الندامى ملوما |
| واق لنا مر الحروب ورزؤها | سيوفا وأدراعا وجما عرمرما |
| اذا اغبر آفاق السماء وأمحلت | كأن عليها نوب تصب مسهما |
| حسبت قدور الصاد حول بيوتنا | قتابل دهما في المحلة صيما |
| يظال لديها الواغلو ف كانما | يوافون بجرامن سميحة مفعما |
| لسا حاضر فعم وباد كانه | شماريخ رضوى عزة وتكرما |
| متى مازقا من ممد بعصبة | وغسان تمنع حوضنا ان يهدما |
| اذا استدبرتنا الشمس درت متوتنا | كان عروق الجوف ينضجن عندما |
| ولنا بني الصفاء وابني محرق | فاكرم بنا خلا وأكرم بنا ابنا |

والشاهد في البيت قوله « بنعم الجار » فان حرف الجر داخل على محذوف أي بمقول فيه نعم الجار وحذف القولون في
 المحكي به . وذهب صاحب اللباب الى انه من باب حذف الموصوف غير القول قال تقديره بجار نعم الجار فالجر في
 الحقيقة دخل على الموصوف المقدر لاعلى الصفة ولا فرق بين التقديرين فان كلاهما يحوج الى ارتكاب ما لا يجوز الا
 للضرورة فتدبروا والله بصيكم

ومن ذلك منن ومنخر بكسر الميم اتباعا لما بعدها وعليه قراءة زيد بن علي والحسن ورؤية (الحمد لله) بكسر الدال ومن قال نعم بفتح النون وسكون العين فانه أسكن العين تخفيفا كما قالوا في كتف كتف وفي نخذ نخذ وقد قرأ يحيى بن وثاب (فنعم عقي الدار) ومنه قول الشاعر

فإن أهجبه يضجر كما ضجر بازِلٌ من الأدم دبرت صفحتاه وغاربه (١)

أراد ضجر ودبرت فأسكن تخفيفا ومن قال نعم بكسر النون وسكون العين وهي اللفظة الفاضية فانه أسكن بعد الاتباع كما قالوا في ابل ابل وعليه أكثر القراء ، وقد يستعمل ساء استعمال بش بمعنى النعم فيقال ساء رجلا زيد كما تقول بش رجلا زيد فيكون في ساء ضمير مستتر يفسره الظاهر كما يكون في بش وهو من ساء الشيء يسوء ضد مره فاذا نقلته الى معنى بش نقلته الى فعل بضم العين وصار لازما بعد أن كان متعديا فيصير تقديره سوء مثل فقه وشرف وانما قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على حد طال « قال الله تعالى (ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا) » وقيل قوم : لك أن تذهب بسائر الافعال الى مذهب نعم وبش فتحولها الى فعل فتقول علم الرجل زيد وجاد الثوب ثوبه وطاب الطعام طعامه واذا تعجبت فهو مثل نعم الرجل زيد تمدح وأنت متعجب ، وحكي عن الكسائي انه كان يقول في هذا قضاو الرجل ودعوه الرجل اذا أجاد القضاء وأحسن القضاء قال الله تعالى (كبرت كلمة تخرج من أفواههم) وقال (وحسن أولئك رفيقا) وكل ما كان من ذلك بمعنى نعم وبش يجوز نقل حركة وسطه الى أوله وان شئت تركت أوله على حاله وسكنت وسطه فنقول ظرف الرجل زيد وظرف الرجل زيد فن قال ظرف فأصله ظرف فنقل الضمة الى الظاء للايذان بالمراد والاصل ومن قال ظرف بفتح الظاء لم ينقل وتركها على حالها ثقة بدليل الحال كما قال

قلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحب بها مقتولة حين تقتل (٢)

(١) انشده شاهد اعلى انهم قد يخففون الكلمة التي ككتف بأسكن العين مع ابقاء فتحة الفاء على ما كانت والاستشهاد لقوله ضجر ودبرت فان اصلهما بوزان علم فلما اراد التخفيف سكن الثاني منهما . وهذا ظاهر ان شاء الله تعالى .

(٢) هذا البيت من قصيدة للاخطل التغلبي مدح بها خالد بن عبدالله بن اسيد بن ابي العيص بن امية وكان احد اجواد العرب في الاسلام . وقوله .

| | |
|---------------------------|--------------------------|
| وجاهوا ببيسانية هي بعدما | يعل بها الساق الذ وأسهل |
| وتوقف احبانا في فصل بيننا | غناء مغن اوشواء مرعبل |
| فلنت لمزاج وطابت لشارب | وراجفى منها مزاج واخيل |
| فالبثنا نشوة لحقت بنا | توابها مما نمل ونهل |
| ندب ديبيا في العظام كانه | ديب نعال في نقا ينهل |
| فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها | واطيب بهامقتولة حين تقتل |

ويسان هي بلدة بغور الشام تنسب اليها الحر والممل الشرب الثاني والشواء الكباب والمرعبل المقطع والمزاج

يروى بفتح الحاء وضمها ولا تنتقل حركة وسطه الى أوله الا اذا كان بمعنى نعم وبش ،
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفاعلهما إما مظهر معرف باللام أو مضاف الى المعرف به ، وأما
مضمر ميمز بشكرة منصوبة وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم وذلك قولك نعم صاحب
أو نعم صاحب القوم زيد وبش الغلام أو بش غلام الرجل بشر ونعم صاحباً زيد وبش غلاماً بشر ﴾
قال للشارح : قد ثبت بما ذكرناه كون نعم وبش نعين وإذا كانا نعين فلا بد لكل واحد منهما من
فاعل ضرورية انعقاد الكلام واستقلال الفائدة « وفاعلهما على ضربين (أحدهما) أن يكون الفاعل اسماً
ظاهراً فيه الالف واللام أو مضافاً الى ما فيه الالف واللام (والضرب الآخر) أن يكون مضمرًا فيفسر
بشكرة منصوبة . مثال الاول نعم الرجل عبد الله وبشت المرأة هند والمضاف الى ما فيه الالف
واللام نحو نعم غلام الرجل عمرو وبش صاحب المرأة بشر ، فالالف واللام هنا لتعريف الجنس
وليست للمهدى على حد قولك أهلك الناس الدرهم والدينار وأخاف الأسد والدب واست تعني
واحداً من هذا الجنس بعينه أما تريد مطلق هذا الجنس من نحو قوله تعالى (إن الإنسان لفي خسر)
ألا ترى أنه لو أراد معيناً لما جاز الاستثناء منه بقوله (الا الذين آمنوا) ولو كانا للمهدى لم يميز وقوعه فاعلاً لنعم
أو بش لو قلت نعم الرجل الذي كان عندنا أو نعم الذي في الدار لم يميز وقول صاحب الكتاب « وفاعلهما
أما مظهر معرف باللام أو مضاف الى المعرف به » يريد تعريف الجنس لا غير وأما اطلاقه فليس
بالجيد « فإن قيل » ولم لا يكون الفاعل اذا كان ظاهراً الاجنسا قيل لوجهين (أحدهما) ما يحكي عن الزجاج انهما
لما وضعا للمدح العام والذم العام جعل فاعلهما عاماً ليطابق معناه اذا لوجعل خاصاً لكان نقضاً للفرض
لان الفعل اذا أسند الى عام عم وإذا أسند الى خاص خص وقد تقدم نحو ذلك في الخطبة ، (الوجه الثاني)
انهم جعلوه جنساً ليبدل ان المدح والمذموم مستحق للمدح والذم في ذلك الجنس فاذا قلت نعم الرجل
زيد اعلمت أن زيدا المدح في الرجال من أجل الرجولية وكذلك حكم الذم ، واذا قلت نعم الظريف
زيد قلت بذكر الظريف أن زيدا مدح في الظراف من أجل الظرف ولوقلت نعم زيد لم يكن في اللفظ
ما يدل على المعنى الذي استحق به زيد المدح لان لفظ نعم لا يختص بنوع من المدح دون نوع ولفظ

بالكسر — السرور والاخليل الخلاء والعجب ونشوتها رائحتها والنشوة السكر ايضاً وتوابعها ما لحق من كسرها
والتهل الشرب الاول ونمال — بالكسر — جمع نمل والثقا الكشب من الرمل ويتهيل يتصبب والاستشهاد
بالبيت على أن حب — فيمارواه الشارح — المدح والتعجب واصلاً بضم العين للتحويل الى المدح فان نقلنا حركة
العين الى الفاء بعد حذف حرفتها صار حب بالضم وان حذفنا ضمة العين صار حب بالفتح ، والادغام في الحالين واجب
لا اجتماع المثنيين والاول منهما ما كن ، وفاعلهما الضمير المؤنث المجرور بالباء لان هذه الصيغة تعجيية لكونها بمعنى احب
بها ويدل لذلك روايتنا « واطيب بها » قال ابن الحاجب ، « مقتولة نصب على الحال من الضمير في بها وبها فاعل حب زيدت
فيه الباء على غير قياس كقوله (كنى بالله شهيدا) وقال صاحب التخمير الباء في بها ههنا للتعجب ونظيره قولهم كفاك
يزيد رجلاً وقال ابن السراج الباء دخلت لانها دليل التعجب كما قالوا انك من رجل عالم لم تسقط من لانها دليل التعجب
وقيل هي كالباء في كنى بالله ومقتولة حال ، اهـ

زيد أيضا لا يدل اذ كان امما علما وضع للفرقة بينه وبين غيره فأسند الى اسم الجنس ليدل انه ممدوح أو مذموم في نوع من الانواع، والمضاف الى ما فيه الالف واللام بمنزلة ما فيه الالف واللام يعمل نعم وبشس فيه كما يعمل في الاول وانما ذكرنا اسم الجنس على عادة النحويين اذ كانوا لا يفرقون بين الجنس والنوع لانهم يقصدون بهما الاحتماء على الاشخاص وما في هذا الحكم واحد « الثاني وهو ما كان قاعله مضمرا قبل الذ كر فيفسر بنكرة منصوبة » نحو قولك نعم رجلا زيد وبشس غلاما عمرو ففي كل واحد من نعم وبشس فاعل أضمر قبل أن يتقدمه ظاهر فلم يفسر بالنكرة ليكون هذا التفسير في تبينه بمنزلة تقدم الذ كر له والاصل في كل مضمرا أن يكون بعد الذ كر والمضمر ههنا الرجل في نعم رجلا والغلام في بشس غلاما استغنى عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرتها لان كل مبهم من الاعداد انما يفسر بالنكرة المنصوبة ونصب النكرة هنا على التمييز وقيل على التشبيه بالمفعول لان الفعل فيه ضمير فاعل وانما خصوا بهذا ابوابا معينة « فان قيل » فلم خصت نعم وبشس بهذا الاضمار فيهما قيل لان المضمر قبل الذ كر على شريطة التفسير فيه شبه من النكرة اذ كان لا يفهم إلى من يرجع حتى يفسر وقد بينا ان نعم وبشس لاتليهما معرفة محضة فصارع المضمر هنا ما فيه الالف واللام من أسماء الاجناس فان قيل فما الفائدة في هذا الاضمار وهلا اقتصروا على قولهم نعم الرجل زيد . قيل فيه فائدة ثان (احدهما) التوسع في اللغة (والاخرى) التخفيف فان لفظ النكرة أخف مما فيه الالف واللام ، وقد جاء فاعل نعم وبشس على غير هذين المذهبين قالوا نعم غلام رجل زيد فرفعوا بنعم النكرة المضافة الى ما لا ألف ولا لام فيه زعم الاخفش أن بعض العرب يقول ذلك وأنشد لحسان بن ثابت وقيل هو لكثير بن عبد الله النهشلي

فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لِاصِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عَثَمَانُ بْنُ عَفَانَا (١)

(١) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت فقال قوم منهم السيرافي في شرح ابيات الايضاح انه لكثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابن الغريرة قال العيني « وقد راجعت ديوانه فلم أجده فيه » وقال جماعة هو لحسان بن ثابت الانصاري قال البغدادي « وقد راجعت ديوان حسان فلم أجده » ونحن قد راجعنا ديوان حسان ايضا فلم نجده . ونسبه ابو حاتم في كتاب الاصلاح الى اوس بن مغرامود ذكر قبله .

ضحوا باشحط عنوان السجود به يقطع الليل تسيحا وقرآنا

وهذا خاطف فان هذا البيت الذي زعم انه قبل البيت الشاهد من قصيدة لحسان بن ثابت في رثاء امير المؤمنين عثمان بن عفان ومطامعها .

من مره الموت صرفا لامزاج له فليأت مأسدة في دار عثمانا

وليس في هذه القصيدة هذا البيت الشاهد . . . ويستشهد بهذا البيت على انه قد جاء قليلا فاعل نعم نكرة مضافة الى مثلها قل المرادى في شرح التسهيل . « حتى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة فيقال على هذا نعم امرؤ زيد ونعم صاحب قوم عمرو ووافق الاخفش في كون الفاعل نكرة مضافة الى هذا ونحوه اشار (يعني ابن مالك) بقوله . « وفاعل في الغالب » ونقل اجازة كونه نكرة عن الكوفييين وابن السراج ومنع ذلك عامة النحويين الا في الضرورة لقوله * فنعم صاحب قوم . . البيت * وقد كان يمكن تأويل هذا البيت على حذف التمييز لولا ان الاخفش حكى ان ذلك لغة للعرب . وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة . وليس كما زعم بل

قال أبو علي . وذلك ليس بالشائع ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه لأن المرفوع بنعم وبئس لا يكون إلا دالا على الجنس لو قلت أهلك الناس شاة وبغير لم يدل على الجنس كما يدل عليه للشاة والبعبور ولو نصبت صاحب قوم في غير هذا البيت على التفسير لجاز كما تنصب النكرة المفردة في نحو قولك نعم رجلا ولكنه ضعيف هنا مطلق في قولك وصاحب الركب عثمان والمرفوع لا يعطف على المنصوب وكأن الذي حسن ذلك في البيت قوله وصاحب الركب لما عطف عليه ما فيه الالف واللام دل على انهما في المعطوف عليه مراده لأن المعنى الواحد فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيذا فيقال نعم للرجل رجلا زيد قال جرير ﴾

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِمَّ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

قال الشارح: قد اختلف الأئمة في هذه المسئلة فمن سيبويه من ذلك وأنه لا يقال « نعم الرجل رجلا زيد » وكذلك السيرافي وأبو بكر بن السراج وأجاز ذلك المبرد وأبو علي الفارسي واحتج في ذلك سيبويه بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر وأيضا فإن ذلك ربما أومأ أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك ، وحجة المبرد في الجواز التلو في البيان والتأكيذ والاول أظهر وهو الذي أراه لما ذكرناه قاما بيت جرير وهو:

• تزود مثل الخ • (١) فإنه أنشده شاهدا على ما ادعى من جواز ذلك فإنه رفع الزاد المعروف

ورد ولكنه أقل من المضاف ومنه قوله .

وسلوا كل الثقلين حسنا وفي اثوابها قر وريم

نياف القرط غراء الثنايا وريد للنساء ونعم تيم

والتييم الضمير والضميمة . وأجاز بعض النحويين أن يكون فاعل نعم وبئس مضافا إلى ضمير ما فيه الالف واللام فأجاز « القوم نعم صاحبهم أنت » وينشد * فنعم أخواله يجاونهم شهابها • قال بعضهم . والصحيح المنع وهذا مما يحفظ ولا يقس عليه « اه وقال ابن بري . » زعم الاخفش أن قوما من العرب يرفعون النكرة المضافة إلى ما ليس فيه الالف واللام بنعم قال ابو علي ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه لأن المرفوع بنعم لا يكون إلا دالا على الجنس ولو قلت أهلك الناس شاة وبغير لم يدل على الجنس كما دلت عليه الشاة والبعبور ولا يجوز صاحب قوم بالنصب لقوله وصاحب الركب ولا يعطف مرفوع على منصوب ولا يكون معطوفا على مضمرفي نعم لأنه مضمرف يحتاج إلى التفسير فكانه لم يتم فلا يجوز اظهاره ولا تأكيده ولا العطف عليه وإذا قبح العطف على المضمرف المرفوع بالفعل دون تأكيده فإن لا يجوز هذا أولى لما بيناه « اه وقال ابو علي « اعلم أن العرب تجعل ما ضيف إلى ما ليس فيه الف واللام بمنزلة ما فيه الالف واللام فترفعه كما ترفع ذلك فتقول نعم أخو قوم زيد وقال « فنعم صاحب قوم البيت هو بمنزلة صاحب القوم فان قلت له لينشد بالنصب صاحب قوم قلت لا يكون ذلك لأنك لا تعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة وهذا ضعيف ولو قلت نعم رجلا في الدار وزيد لم يجوز لأنه ليس قبل زيد شيء يعطف عليه لأن في الدار ليس باسم ورجلا نكرة منصوبة « اه

(١) هذا البيت من قصيدة لجرير مدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان وقيله .

بالانف واللام بانه فاعل نعم وزاد أليك هو المخصوص بالمدح وزادا تمييز وتفسير والقول عليه أفا لانسلم ان زادا منصوب بنعم وانما هو مفعول بزود والتقدير تزود زادا مثل زاد أليك فينا فلما قدم صفته عليه نصبها على الحال ويجوز أن يكون مصدرا مؤكدا مخنوف الزوائد والمراد تزود تزودا وهو قول الفرء ويجوز أن يكون الزاد تمييزا لقوله مثل زاد أليك فينا كما يقال لي مثله رجلا، وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نعم فان ذلك من ضرورة الشعر هكذا قال أبو بكر بن السراج ومابت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يجعل قياسا ومثله قول الاسود بن شعوب

ذَرَانِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَبَ مِنْ هِشَامٍ
تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ وَنِعِمَّ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ نَهَامٍ

قوله من رجل نهام كقوله رجلا لان من تدخل على التمييز وذلك كله من ضرورة الشعر فاهرنه ،

| | |
|---------------------------|---------------------------|
| وسدت الناس قبل سبعين عفر | كذلك ابوك قبل العشر ساهرا |
| وثبت الفروع فهن خضر | ولو لم تحي أصلهم لبادا |
| تزود مثل زاد أليك ... | (البيت) وبعده . |
| فما كعب بن عامر وابن ادوى | بأجود منك يا عمر الجواوا |
| وتبنى الحمد يا عمر بن ابي | وتكني المعجل السنة الجادا |
| بعود الحلم منك على قریش | وتفرج عنهم الكرب السادا |
| وتدعو الله محمدا ليرضى | وتذكر في رعينك المسادا |

والاستشهاد بالبيت على انه قد يحىء بعد الفاعل الظاهر تمييز للتوكيد . قال ابن جني في الخصائص . وان الرجل من قولهم نعم الرجل ف يغير المضمر في نعم اذا قلت نعم رجلا زيد لان المضمر على شريطة التفسير لا يظهر ولا يستعمل ملفوظا به . ولذلك قال سيويه هذا باب ما لا يصلح في المعرف الا المضمر الى اذا فسر بالكرة نحو نعم رجلا زيد فانه لا يظهر ابدا واذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير * تزود مثل زاد أليك . البيت * وذلك ان فاعل نعم مظهر فلا حاجة به الى ان يفسر فهذا بسط ما قاله المبرد ، وقال المرادى في شرح التسهيل . منع سيويه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر واجاز ذلك المبرد والفارسي قال المصنف وهو الصحيح . اه ومن اجاز ذلك ابن السراج ويفصل بعضهم بين التمييز الذي يفيد فائدة لا يفيد الفاعل وبين التمييز الذي لا يحىء بفائدة جديدة فيجيز في الحالة الاولى نحو نعم الرجل رجلا فارسا زيدا وانما حمل سيويه على منع هذا الجمع ان التمييز في أصله انما يأتى به لدفع الإبهام والابهام وانت ترى ان هذين لا يوجدان مع كون الفاعل اسما مظهر افاى حاجة بنالى التمييز حينئذ . نعم قد وردت آيات من الشعر ظاهرها اجازة ذلك ولكن محملها على الضرورة فان الشعر بابها . مثل ذلك قول جرير

والغلابيون بئس الفحل فحلهم

وقول الشاعر نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بإيماء

فاما ما ذكره من قول الحرث بن عباد . « نعم القليل قليلا صلح بين بكر وتغلب » فهو متأول بما قال أبو حيان : « وهندى تأويل غير ما ذكره وهو اقرب . وذلك ان يدعى ان في نعم وبئس ضميرا . وحلا وفتاة وزادا تمييزا لذلك الضمير وتأخر عن المخصوص على جهة التناوُر والفحل والفتاة والزاد هي المخصوصة وفحلهم وزاد أليك أبدا لمن المرفوع قبلها » اه

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وقوله تعالى فمنها هي نعم فيه مسند الى الفاعل المضمر ومميزه ما وهي نكرة لاموصولة ولا موصوفة والتقدير فتم شيئا هي﴾

قال الشارح : اعلم ان ما قد تستعمل نكرة تامة غير موصوفة ولا موصولة على حد دخولها في التعجب نحو ما أحسن زيدا والمراد شيء أحسنه ولذلك من الاستعمال قد يفسر بها المضمر في باب نعم كما يفسر بالنكرة المحضة فيقال نعم ما زيد أي نعم الشيء شيئا زيد وقوله تعالى (ان تبدوا الصدقات فنعما هي) فما هنا بمعنى شيء وهي نكرة في موضع نصب على التمييز مبينة للضمير المرتفع بنعم والتقدير نعم شيئا هي أي نعم الشيء شيئا هي فهي ضمير الصدقات وهو المقصود بالمدح ، ومثله قوله تعالى (ان الله نعماءكم به) فما في موضع نصب تمييز للمضمر وينظمكم به صفة للخصوص بالمدح وهو محذوف والتقدير نعم الشيء شيئا يعظكم به أي نعم الوعظ وعظا يعظكم به وحذف الموصوف على حد قوله (من الذين هادوا يجرفون الكلام عن مواضعه) والمعني قوم يجرفون (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق) أي قوم ، وكان الكسائي يجيز نعم الرجل يقوم وقم وعنديك والمراد رجل يقوم ورجل قام ورجل عندك ومنع ابن السراج من ذلك وأباه واحتج بأن الفعل لا يقوم مقام الاسم وانما تقام الصفات مقام الاسماء لانها لا يدخل عليها ما يدخل على الاسماء ، وان جاء من ذلك شيء فهو شاذ عن القياس فسيبيله أن يحفظ ولا يقاس عليه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وفي ارتفاع المخصوص مذهبان (أحدهما) أن يكون مبتدأ خبره ما تقدمه من الجملة كان الاصل زيد نعم الرجل (والثاني) أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فالاول على كلام والثاني على كلامين﴾

قال الشارح : اعلم أن المخصوص بالمدح أو القم عبد الله مثلا من قولك نعم الرجل عبد الله وفي ارتفاعه وجهان (أحدهما) أن يكون مبتدأ وما تقدم من قولك نعم الرجل هو الخبر وانما آخر المبتدأ والاصل عبد الله نعم الرجل كما تقول مررت به المسكين تريد المسكين مررت به ، وأما الرجوع الى المبتدأ فن الرجل لما كان شائعا ينتظم الجنس كان عبد الله داخلا تحته إذ كان واحدا منه فارتبط به والقصد بالعائد ربط الجملة التي هي خبر بالمبتدأ ليعلم أنها حديث عنه فصار دخوله تحت الجنس بمنزلة الذي يمود عليه فأجروا الذي كرم المعنوي مجرى الذي كرم اللفظي ومثله قول الشاعر

فأما صدور لا صدور لجمفر ولكن أعجازا شديدا صريها (١)

فالصدور مبتدأ وقوله لا صدور لجمفر جملة في موضع الخبر ولما كان النفي عاما شمل الصدور الاول ودخل الاول تحته فصار لذلك بمنزلة الذي كرم المعنوي قوله الآخر

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب (٢)

(١) لم أجده من نسب هذا البيت الى احد ومنعهم ما فيه في شرح الشاهد الذي بعده

(٢) البيت للحرث بن خالد الخزومي وهو مما هجا به فديما بنى اسد بن ابي العيص بن امية بن عبد شمس وقبل هذا البيت .

وانما آخر المبتدأ وحقه أن يكون مقدما لامرين (أحدهما) انه لما تضمن المدح العام أو النعم جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها معنى زائد فكما أن حروف الاستفهام متقدمة فكذلك ما أشبهها (الامر الثاني) أنه كلام يجري مجرى المثل والامثال لا تنير ونحمل على ألفاظها وان قاربت.... اللحن والوجه الثاني من وجهي رفع المخصوص أن يكون عبد الله في قولك نعم الرجل عبد الله خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل نعم الرجل فهم منه ثناء على واحد من هذا الجنس فقيل من هذا الذي أنشئ عليه فقال عبد الله أي هو عبد الله وهذا من المبتدئات التي تقدر ولا تظهر فلي الوجه الاول يكون نعم الرجل له موضع من الاعراب وهو الرفع بأنه خبر عن عبد الله ويكون الكلام جملة واحدة من مبتدأ وخبر وعلى الوجه الآخر يكون جملتين جملة أولى فعلية لاموضع لها من الاعراب وجملة ثانية اسمية كالمفسرة للجملة الاولى وايسر احدهما متعة بالأخرى تماق الخبر كما كانت الاولى كذلك فلاولى على كلام واحد والثانية على كلامين »

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب . ﴿ وقد يحذف المخصوص اذا كان معلوما كقوله عز وجل (نعم العبد) أي نعم العبد أيوب وقوله (فنعم الماهدون) أي فنعم الماهدون نحن ﴾
قال الشارح : « الاصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم لبيان الا أنه قد يجوز اسقاطه وحذفه اذا تقدم ذكره أو كان في اللفظ ما يدل عليه وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز المحذوف قال الله تعالى (نعم العبد) أي أبو بوب عليه السلام ولم يذكره لتقدم قصته وقال (والارض فرشناها فنعم الماهدون) أي فنعم الماهدون نحن وقال تعالى (أي نحن) وقال تعالى (ولنعم دار المتقين) أي دارهم وقال (فنعم عبي الدار) أي عبيهم وقد جاء مذكورا قال (بشئ ما اشعروا به أنفسهم أن يكفروا) فلن يكفروا في موضع رفع بأنه المخصوص بالذم أي كفروهم ، وفي جواز حذفه دلالة على قوة من اعتقد أنه

فضحتهم قر يشابا اقرار وانتم قد دون سودان عظام المناكب
وقوله « ولكن سير الخ » فلكن اسم محذوف وسير المفعول مطلق عام له محذوف وهو خبر لكن أي ولكنكم تسبرون سيرا ويجوز ان يكون سيرا اسم لكن والخبر محذوف أي ولكن لكم سيرا وفي عراض جاد ومجربور يتعلق بتسبرون المحذوف وهو جمع عرض - بضم العين وسكون الراء وآخره ضاد معجمة - ومنه الناحية والمراد كبا الجماعة ركبانا او مشاة وقيل ركب الابل للزينة . والقدم - بضم القاف والميم وتشديد الدال الطويل وقيل الطويل العنق والسودان اراد به الاشراف وهو جمع اسودوه وافعل من السيادة ويروى « سيدان » . . . واصل كلام الشارح لابن جني حيث يقول في قول الشاعر .

ألا ليت شعري هل الى أم مغير سبيل فاما الصبر عنها فلا صبر

هو بمنزلة قولهم « نعم الرجل زيد » وذلك ان الصبر عنها بعض الصبر لاجمعه وقوله فلا صبر في الجنس اجمع فدخل الصبر عنها وهو البعض في جملة مانع من الجنس كما ان زيدا بعض الرجال فاما البيت الآخر فاما الصدور لاصدور الجففر . . الخ . . فالثاني هو الاول سواء وكذلك قول الآخر . فاما القتال لاقتال لديكم الخ . . فالثاني هو الاول وكلاهما جنس . اهـ

مرفوع بالابتداء وما تقدم الخبر لان المبتدأ قد يحذف كثيراً اذا كان في اللفظ ما يدل عليه وأما حذف المبتدأ والخبر جميعاً فمعرفة ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : ﴿ ويؤنث الفعل وينثي الاسمان ويجممان نحو قولك نعمت المرأة هند وإن شئت قلت نعم المرأة وقالوا هذه الدار نعمت البلد لما كان البلد للدار كقولهم من كانت أمك وقال ذو الرمة

أَوْ حُرَّةٌ هَيْطَلٌ نَبَجَاءُ مُجْفَرَةٌ دَهَائِمُ الزَّوَرِ نِعْمَتُ زَوْزَقِ الْبَلَدِ

وتقول نعم الرجل أخوك ونعم الرجال إخوانك ونعمت المرأة نهندودهد ونعمت النساء بنات عمك ﴿ قال الشارح : اعلم أن نعم وبئس اذا وليهما مؤنث كنت مخيراً في إلحاق دلالة التأنيث بهما وتركها فنقول « نعمت الجارية هند » وبئست الامة جاريته وإن شئت قلت نعم الجارية هند وبئس الامة جاريته ، فان قيل فن ابن حسن إسقاط علامة التأنيث من نعم وبئس إذا وليهما مؤنث ولم يحسن ذلك في غيرهما من الافعال قيل أما من ألحق علامة التأنيث فأمره ظاهر وهو الايدان بأنه مسند الى مؤنث قبل الوصول اليه كما يكون في صائر الافعال كذلك من نحو قلعت هند ومن أسقطها فعلة ذلك أن الفاعل هنا جنس والجنس مذكر فإذا أنث اعتبر اللفظ واذا ذكر حمل على المعنى وعلى هذا تقول « هذه الدار نعمت البلد » فتؤنث لانك تنفي داراً فهو من الحمل على المعنى « ومنله قولهم من كانت أمك » فتؤنث ضمير من لانه في « مني الام فأما قوله « أوحدة هيطل الخ » (١) قال شاهد فيه قوله نعمت زوزق البلد أنث

(١) هذا البيت من قصيدة لذي الرمة مدح بها بلال بن أبي بردة ، وقبله

ومنهل آجن قفر محاضره خضر كواكب ذى عرمض لبد
فرجت عن خوفه الظلماء يحملى غوج من العبد والامراب لم ترد
باق على الاين يعطى ان رفعت به معجا رفاقا وان يخرق به يخذ
أوحدة ... (البيت) وبعده

لانت عريكتها من طول ماسمعت بين المساوئ تتآم الصدى الفرد
حنت الى نعم الدهنسا فقلت لها امي بلالا على التوفيق والرشد

المثل المورد والوافيه وأورب والآجن الماء المتغير الطعم واللون وآجن الماء يأجن من باب ضرب ونصر اجنا واجونا وحكى آجن من باب فرح والمحاضر جمع محضر بزنة جعفر وهو الرجوع الى الباء وكوكب القى معظمه والعرمض بزنة جعفر — الطحلب وهو الاخطر الذي يعلو الماء والبد المتلبد المتراكب بمعنى على بعض والظلماء مفعول فرجت وجملة يحملى حال من لا فرجت . والفوج — بفتح الفين المعجمة وسكون الواو وآخره جيم — الاين المعاطف من الابل والحيل . والعبد — بكسر العين المهملة — غل منجب من الابل . والاسراب جمع سرب وهو القطيع من القطا والظباء والوحش والنساء : والاين الثعب والكلال والاعياء . والمج — بفتح الميم وسكون العين بعدها جيم — سرعة السير والرفاق — بضم الراء — الرفيق . وتخرق — بفتح الراء — مضارع خرق بكسر ها اذا عمل شيئاً فلم يرفق به الاسم الخرق — بالضم — وهو العنف . ويخمن الخد وهو ضرب من السير والعريكة الخلق . والتناّم تفعل من التيم وهو صوت فيه ضف كالابن . والصدى ذكر اليوم الفرد — بكسر الراء — المتطرب في صوته . . .

الفعل مع انه مسند الى مذكر وهو زورق البلد لانه يريد به الناقة فأتى على المعنى كما أتت مع البلد في قوله نعمت البلد حين أراد به الدار، والحرة الكريمة، والمبطل الطويلة العنق، وبجاء عظيمة السنام، والحجرة العظيمة الجنب يقال فرس مجفر وناقة مجفرة اذا كانت عظيمة الهزم ودعائم الزور قوائمها وصفها بانها عظيمة القوائم وكفى عن ذلك بدعائم الزور والزور أعلى الصدر وانتصب دعائم الزور على التشبيه بالمفعول به فهو من باب الحسن الوجه وقيل انتصابه على التمييز وهو ضعيف لانه معرفة، والتمييز لا يكون معرفة وقيل انما حسن اسقاط علامة التأنيث من نعم وبئس اذا وليها المؤنث من قبل أن المرفوع بهما جنس شامل لغير مجرى الجمع والفعل اذا وقع بعده جماعة المؤنث جاز تذكر الفعل كقوله تعالى (وقال نسوة في المدينة) فصار قولك نعم المرأة بمنزلة نعم النساء فلهذا حسن التذكير في هذين الفعلين ولم يحسن في غيرهما من الافعال وتقول «نعم الرجال أخواك ونعم الرجال أخواتك» فالرجلان فاعل نعم وهو جنس وليست الالف واللام للعهد والمراد نعم هذا الجنس اذا ميزوا اثنين اثنين ونعم هذا الجنس اذا ميزوا جماعة جماعة وكذلك تقول نعمت المرأةن هن ودعد ونعمت النساء بنات عمك واذا قلت نعم رجلين أو نعم رجلا كان منصوبا على التمييز والفاعل مضمرة كقولك نعم رجلا وهذا انما يصلحه ويفسده التقدير والاعتقاد فان اعتقد في الالف واللام العهد امتنع ذلك لان فاعل نعم وبئس لا يكون خاصا وان اعتقد فيهما الجنس والشمول جاز وعلى ذلك تقول نعم العمر عمر بن الخطاب وبئس الحجاج حجاج بن يوسف فجعل العمر جنسا لكل من له هذا الاسم وكذلك الحجاج فاعرفه؛

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب «ومن حق المخصوص أن يجانس الفاعل وقوله عز وجل (ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا) على حذف المضاف أي ساء مثلا مثل القوم ونحوه قوله تعالى (بئس مثل القوم الذين كذبوا) أي مثل الذين كذبوا ورأى أن يكون محل الذين مجرورا صفة القوم ويكون المخصوص بالذم محذوفا أي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم»

قال الشارح: «حق المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون من جنس فاعله» لانه اذا لم يكن من جنسه لم يكن به تعلق والمخصوص إما أن يكون مبتدأ وما قبله الخبر فيلزم أن يكون من جنسه ليدل عليه بعمومه ويكون دخوله تحته بمنزلة الذكر الراجع اليه واما أن يكون خبر مبتدأ محذوف فيكون كالتفسير للفاعل واذا لم يكن من جنسه لم يصح أن يكون تفسيرا له، ثم أن المراد بنعم الرجل زيد أنه محمود في جنسه، واذا قلت بئس الرجل خالد كان المراد به انه مذموم في جنسه واذا كان كذلك لم يكن بد من حذف المضاف في قوله (ساء مثلا القوم) أي مثل القوم محذوف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وذلك أن ساء ههنا بمعنى بئس وفيها ضمير فسرته مثلا فيلزم أن يكون المخصوص بالذم من الامثال وليس القوم بمثل فوجب أن

والاستشهاد في البيت على انه قد يؤنث نعم لكون المخصوص بالمدح مؤنثا وان كان الفاعل مذكرا فانه في هذا البيت قد أتت نعم مع كونه مسندا الى زورق البلد وهو مذكر وذلك لانه أراد الناقة وهي مؤنثة فأتى على المعنى ومثله قول الراجز.

نعمت جزاء المتقين الجنة دار الاماني والى والله

يكون هناك مضاف محذوف والتقدير ساء مثلاً مثل القوم فيكون المخصوص من جنس المرفوع فلما قوله تعالى (بشس مثل القوم الذين كذبوا) فيجوز أن يكون الذين هو المخصوص بالنم وأن يكون في موضع رفع ولا بد من تقدير مضاف محذوف معناه مثل الذين كذبوا ثم حذف المضاف كما تقدم في الآية المتقدمة ، ويجوز أن يكون الذين صفة للقوم ويكون في موضع خفض والمخصوص محذوف تقديره بشس مثل القوم المكذبين مثلهم ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحبذا مما يناسب هذا الباب ومعني حب صار محبوباً جداً وفيه لغتان فتح الحاء وضما وعليهما روى قوله • وحب بها • مقتولة حين تقتل • (١) وأصله حبب وهو مستند إلى اسم الإشارة لأنهما جرى بعد التركيب مجرى الامثال التي لا تغير فلم يضم أول الفعل ولا وضع موضع ذا غيره من أسماء الإشارة بل التزمت فيهما طريقة واحدة ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان حبذا تقارب في المعنى نعم لأنها المدح كما ان نعم كذلك إلا أن حبذا تفضلها بأن فيها تقريباً للذكور من القلب وليس كذلك نعم ، وحبذا مركبة من فعل وفاعل فالفعل حب وهو من المضاعف الذي عينه ولامه من واد واحد وفيه لغتان حبيت وأحبيت ، وأحبيت أكثر في الاستعمال قال الله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) فهذا من أحب وقال سبحانه (ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم) وقال عليه السلام ، من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه . وقال أحبب حببيك هو ناما ، فأما حبيت فتمتع في الأصل ووزنه فعل بفتح العين قال الشاعر

فَوَاللهِ لَوْلا تَمَرُّهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَوْ كَانَ أَدْنَى مِنْ حُبَيْدٍ وَمِشْرِقٍ (٢)

فلذا أريد به المدح قل إلى فعل على ما تقدم فتقول حب زيد أي صار محبوباً ومنه قوله .

• وحب بها • مقتولة حين تقتل • فضم الفاء منه دليل على ما قلناه وكذلك قول الآخر .

• هجرت غضوب وحب من يتجنب • وقد ذهب الفراء إلى أن حب أصله حبب على وزن فعل مضوم العين ككرم واستندل بقولهم حبيب ، وفعل باب فاعل كظريف من ظرف وكرم من كرم والصواب ما ذكرناه لأنه قد جاء متعدياً وفعل لا يكون متعدياً فأما قولهم حبيب فلا دليل فيه لأنه هنا مفعول فحبيب

(١) سبق شرح هذا الشاهد فانظره (ص ١٢٩) من هذا الجزء

(٢) هذا البيت لغيلان بن شجاع النهشلي وقبلة :

أحببنا مروان من أجل تمره واعلم ان الجار بالجار ارفق

وفي البيت المستشهد به على ما رواه الشارح الاقواء وهو اختلاف حركة الروي وكان ابو العباس المبردي يرويه :

فوالله لولا تمره ما حبيت وكان عياض منه أدنى ومشرق

والاستشهاد في البيت لقوله حبيته قال المرتضى « وحكى عن الأزهري عن الفراء قال وحبيته أحبه بالكسر لغة حباً بالضم والكسر فهو محبوب قال الجوهري : وهو شاذ لأنه لا يأتي في المضاعف بفعل بالكسر إلا وبشركة يفعل بالضم اذا كان متعدياً ما خلا هذا الحرف وكره بعضهم حبيته وانكر ان يكون هذا البيت لفصيح • • ثم ذكر البيت الشاهد » أه

ومحبوب واحد فهو كجريح وقتيل بمضي مجروح ومقتول وحبيب من حب إذا أريد به المدح فاعل كظريف وحب فعل متصرف لقوله منه حبه يحبه بالكسر وهو من الشاذ لأن فعل إذا كان مضاعفا متعديا فمضارعه يفعل بالضم نحو رده برده وشده يشده وقالوا في المفعول محبوب وقل حاب وكثر محب في اسم الفاعل وقل محب ، ولما نقل الى فعل لأجل المدح والمبالغة كما قالوا قضا الرجل ورموا إذا أحذق القضاء وأجاد الرمي منع التصرف لمضارعه ، فافيه من المبالغة والمدح باب التعجب ونعم ويؤس .. وحبذا لزم طريقة واحدة وهو لفظ الماضي وقاعله ذا وهو من أماء الإشارة يستعمل هنا مجردا من حرف التنبيه وذلك لأنهم لما ركبوا الفعل والفاعل وجعلوها شيئا واحدا لم يأتوا بحرف للتنبيه لثلاثه أشياء بمنزلة شيء واحد وليس ذلك من كلامهم ، وجعلوا ذلك الاسم منردا مذكرا إذا كان المفرد أخف والمذكور قبل المؤنث فهو كالأصل له فلذلك تقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون ولا يقال حبذه في المؤنث ولا حبذي قال الشاعر:

يا حَبْذَا القَمْرَاءَ واللَّيْلُ السَّاجُ وطُرُقُ مِثْلُ مَلَاءِ النَّسَاجِ (١)

وقال آخر:

لا حَبْذَا أَنْتِ يَا صِنْعَاءَ مِنْ بَلَدٍ ولا شُوبُ هَوَى مَنِيٍّ وَلَا نُقْمُ (٢)

(١) لم اقف على نسبة هذا البيت الى قائل ، والاستشهاد فيه لانه جاء باسم الإشارة مفردا مذكرا مع حب فان اعتبرت نسبة «لا حبذا» الى القمراء وحدها فقد كرت اسم الإشارة مع ان الاسم مؤنث بالالف الممدودة ، وان اعتبرت المعطوف مع المعطوف عليه كنت قد وجدت وكان في البيت الاستشهاد لتوحيد اسم الإشارة وافراده ، مع ان الاسم في حكم المثنى . وسرى قريبا استشهاد الشارح بهذا البيت لدخول حرف النداء على «حبذا» وبهذا يستشهد من زعم ان الذي يغلب جانب الاسم ، ويمكن ان يحجب على هذا ونحوه بان «يا» هنا ليست حرف نداء وانما هي مجرد التنبيه او بأن النادى الذي تقتضيه يا محذوف وكان اصل الكلام يا هذا حبذا الخ او نحو ذلك كما ذكرنا في قوله تعالى ، «ألا يا اسجدوا. يايت قومي يملكون» وقول الشاعر.

ألا يا اسلمى يادار منى على البلى ولا زال منهلا بحرطائك الفطر

(٢) قال ابو عبيد . كان زياد بن منقذ العدوى نزل صنعاء فاستوبأها وكان منزله بنجد في وادى أثى فقال

يتشوق بلاده

| | |
|-----------------------------|--------------------------------|
| لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد | ولا شوب هوى منى ولا نقم |
| وحبذا حين تسمى الريح باردة | وادى أثى وفتيان به هضم |
| مخدمون كرام في محالهم | وفي الرجال اذا صاحبهم خدم |
| الواسعون اذا ماجر غيرهم | على العشيرة والكافون ما جرهموا |
| لبست عليهم اذا يفدون اودية | الاجياد قسى النبع واللجم |
| لم الق بدمهم قوما فاخبرهم | الا يزيد هم حبا الى هم |
| يا ليت شعري عن جنبى مكشحة | وحيث تبني من الحناء الاطم |
| عن الاشاة هل زالت محارمها | وهل تغير من آرامها إرم |

وذلك من قبل أن حبذا لما ركب الفعل فيه مع الفاعل لم يجز تأنيث الفعل ولا تثنيتها ولا جمعه لانه قد صار في منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة لا يجوز فيه شيء من ذلك والذي يدل انهما بنيا وجعلا شيئا واحدا انه لا يجوز أن يفصل بين الفعل فيه وبين ذا شيء ولا يقال حب في الدار ذا ولا حب اليوم ذا فان قيل لم خص حب بالتركيب مع ذا من بن سائر الاسماء قيل لان ذا اسم مبهم ينعت بالاجناس وحكم حب هنا كحكم نعم فركبوه مع ذا لينوب عن أسماء الاجناس اذ لا ينعت الابهاء والنعوت والمنعوت شيء واحد أيضا فان ذا مبهم فصار بمنزلة المضمرة في نعم ولذلك فسر بالمشكرة كما يفسر في نعم فتقول حبذا رجلا كما تقول نعم رجلا قياسهما واحد فلما صار حبذا في الحكم كلمة واحدة غلب عليها بعضهم جانب الاسمية واعتقدوا انه اسم له موضع من الاعراب وموضعه هنا رفع بالابتداء وما بعده من الاسم المرفوع الخبر وليس في العربية فعل وفاعل جعلا في موضع مبتدأ إلا حبذا لا غير فان قيل ولم غلب هؤلاء معنى الاسمية فيه قيل لان الاسم أقوى من الفعل والفعل أضعف فلما ركبا وجعلا شيئا واحدا غلب جانب الاسم لقوته وضعف الفعل واستدلوا على اسميته بكثرة ندائه نحو قولهم يا حبذا قال الشاعر

يا حبذا جبل الريان من جبل
وحبذا ساكن الريان من كانا (١)

يا ليت شعري متى اغدو تعارضني جرداء ساجدة ام ساجح قدم
نحو الاميلح او سسمنان مبتكرا في فنية فيهم المزار والحكم
من غير عدم ولكن من تبذلم للاصيد حين يصيح الصائد اللحم
فيفزعون الى جرد مسحجة افنى دوابرهن الركض والام
يرضخن صم الحصافي كل هاجرة كما تطايح عن مرضاخه العجم
(١) البيت لجريز بن عطية من قصيدته التي مطلعها .
بان الخليط ولوطوعت ما بانا
وقبل البيت المستشهد به .

يام عثمان ماتلقى رواحلنا لو قست مصبحنا من حيث ممسنا
تخدى بنا نجب دمي مناسها فقل الحزابي حزاننا فزاننا
ترمي بأعينها نجدا وقد قطعت بين السلوطح والروحان صوانا
يا حبذا جبل الريان . . . (البيت) وبعده :

وحبدا نفخات من عمانية تأنيك من قبل الريان احيانا
هبت شملا فذكرى ما ذكرتم عن الصفاة التي شرقي حوارنا

وقوله « تخدى بنا نجب الخ » فان تخدى مضارع خدى البعير والفرس ونحوها خديا وخديانا اذا امرع وزج بقوائمه أو هو ضرب من سيرها . والنجب بضمين جمع نجيب وهو الكريم من الابل وغيرها . والمناسم جمع منسم كجلس وهو خف البعير وأراد أنها من طول ما سارت وشدة ما أجهدها قد دمت اخفافها . والسلوطح بفتح اوله وثانيه وطاقه موضع بالجزيرة قريب من البصرة وفيه بقول جريز أيضا يخاطب الاخطل :

جر الخليفة بالجندواتم بين السلوطح والفرات فلول

وقال آخر

يا حبذا القمراء والليل الساج وطرق مثل ملأه الساج

وهو كثير ومنهم من غلب جانب الفعل ويجعل الاسم كاللغى ويرفع الاسم بعده رفع الفاعل فإذا قلت حبذا زيد فحبذا فعل وزيد فاعل وذالو وأنا غلبوا جانب الفعل هنا لأنه أسبق لفظا ويدل على ذلك أنهم قد صرفوه فقالوا لا يحبذ به بالانفعه والاول أمثل وقولهم لا يحبذ كأنهم اشتقوا فعلا من لفظ الجملة كقولهم حمدل في حكاية الحمد لله وصبحل في حكاية صبحان الله فهذان وجهان هريان كما ترى ومنهم من لا يقلب أحدهما على الآخر ويجريهما على ظاهرهما وهو المذهب المشهور فيجربهما بما مجرى نعم وبش ويكون حب فعلا ماضيا وإذا فاعل في موضع رفع والاسم الأخير يرتفع من حيث يرتفع بعده نعم من الوجهين المذكورين فيكون زيد مثلا من قولك حبذا زيد إما مبتدأ وحبذا الخبر كما كانت في نعم كذلك وإما أن يكون في موضع خبر مبتدأ محذوف أي هو زيد ويضاف إليه الوجوه التي ذكرناها وهو أن يكون خبر حبذا على رأى من يجعل حبذا مبتدأ وأن يكون فاعلا على رأى من يجعل حبذا فعلا ويلغى الاسم للذي هو ذا وأن يكون بدلا من ذا فقد صار ارتفاع زيد في قولك حبذا زيد من خمسة أوجه وقوله «حبذا» مما يناسب هذا الباب يعني باب نعم وبش لما فيها من معنى المدح والمبالغة وقوله «وفيه لفتان فتح الفاء وضما» يعني حب إذا أريد بها المدح من غير استنادها إلى ذا وذلك أنك إذا قلت حب رجلا فعناه صار محبوا بـ حب وأصله حبب مضموم الباء لأنه منقول من حبب مفتوح الباء لما أريد فيه من المبالغة على ما ذكرناه في قوله تعالى (ساء مثلا) حين أريد به المبالغة في الذم وأجرائه مجرى بش إلا أن منهم من ينقل حركة العين إلى الفاء عند الإدغام أي إذا فاعلا بالاصل ومنهم من يحذف الضم حذفا ويبقى الفاء مفتوحة بها لما وعليه قوله

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ (١)

البيت لحسان والشاهد فيه قوله وحب بها مقتولة فانه قد روى بفتح الحاء وضما لما ذكرناه يصف الخبر فاما إذا ركبت مع ذا فان الحاء لا تكون الا مفتوحة لانه لما أسند الى ذا ولزم المعنى جرى مجرى الامثال فلم تغير الامثال بل يؤتى بها على لفظها وان قاربت اللحن نحو قولهم (الصيف ضيعت اللبن بقوله) للمذكر بكسر التاء على التانيث لان أصله للمؤنث فاهرفه ،

والروحان بفتح الراء المهملة بعدها واو سا كنة فاعلمة قال السكري أفعى بلاد بني سعد وقال الحفص أرض وواد باليمامة . والريان اسم لعدة جبال منها جبل في بلاد بني طمر عناه ليبد قوله * فدافع الريان عري رسما * ومنها جبل اسود عظيم في بلاد طي إذا أوقدت النار عليه ابصرت من سيرة ثلاثة أيام وقيل هو أطول جبال أجأ وياه يعني جبر في هذه الايات وجوران بفتح الحاء وسكون الواو كورة واسعة من أعمال دمشق من جهة القبلة ذات قرى كثيرة ومزارع وحرار وما هزالت منازل العرب ، وذكرها في اشعارهم كثير منه قول امرئ القيس .

ولما بدت حوران والآل دونها نظرت فلم تنظر بعينك منظرا

(١) قد استشهد للشارح بهذا البيت مرارا وقد شرحناه فيما مضى شرحا وافيا فانظر في (ص ١٢٩، ١٣٨) من هذا الجزء

قال صاحب الكتاب ﴿ وهذا الاسم في مثل ايهام الضمير في نعم ومن ثم فسر بما فسر به ف قيل حبذا رجلا زيد كما يقال نعم رجلا زيد غير أن الظاهر فضل على المضمرة بأن استغنوا معه عن المفسر ف قيل حبذا زيد ولم يقولوا نعم زيد ولانه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم وينفصل في حبذا ، ﴿

قال الشارح : قد تقدم القول ان ذا من حبذا يجري مجرى الجنس من حيث انها اسم ظاهر يكون وصلة الى أسماء الاجناس ولذلك لا يوصف الا بها ومجرى المضمرة في نعم من جهة ايهامه ووقوعه على كل شيء كما كان المضمرة على شريطة التفسير كذلك ولذلك فسر بالتمكية ف قيل حبذا رجلا كما تقول نعم رجلا الا أنه في حبذا يجوز أن لا تأتي بالمفسر وتقول حبذا زيد ولا يجوز ذلك في نعم فلا تقول نعم زيد وذلك لان ذا اسم ظاهر يجري مجرى ما فيه الالف واللام من أسماء الاجناس على ما ذكرنا فاستغنى عن المفسر لذلك فكما تقول نعم الرجل زيد ولا تأتي بمفسر كذلك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد وأيضا فانه ربما ألبس في نعم لو فعل ولا يلبس في حبذا وذلك ان حب فعل عمل في ذا واستوفى ما يقتضيه فاذا وقع بعده المخصوص بالمدح مرفوعا لا يشك أن يتوهم أنه فاعل لان الفعل لا يكون له فاعلان وليست نعم كذلك لان فاعلها مستتر لا يظهر فالتقرر الى تفسير قولم تأت بالمفسر وأوليته المخصوص بالمدح مرفوعا لجاز أن يظن ظان انه فاعل نعم وأنه ليس في نعم فاعل وهذا معنى قوله ولانه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل يعني في نعم فاعله ، ﴿

﴿ ومن أصناف الفعل فعلا التعجب ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هما نحو قولك ما أكرم زيدا وأكرم يزيد ولا يبتيان الامماني من فعل التفضيل ويتوصل الى التعجب مما لا يجوز بناؤهما منه بمثل ما يتوصل به الى التفضيل الاما شد من نحو ما أعطاه والأولاء المعروف ومن نحو ما أشهاها وما أمقته وذكر سيويو به انهم لا يقولون ما أقبله استثناء عنه بما أكثر قائمته كما استغنوا بترك هن وذرت ، ﴿

قال الشارح : اعلم أن التعجب معني يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجبل سببه ويقل في العادة وجود مثله وذلك المعني كالدهش والخيرة مثال ذلك أنا لو رأينا طائرا يطير لم نتعجب منه لجرى العادة بذلك ولو طار غير ذى جناح لوقع التعجب منه لانه خرج عن العادة وخفى سبب تطيران ولهذا المعني لا يصح التعجب من القديم سبحانه لانه عالم لا يخفى عليه شيء فاما قراءة من قرأ (بل عجبت ويسخرون) بضم التاء فتأوله على رد الضمير الى النبي عليه الصلاة والسلام أي قل بل عجبت ويسخرون أو أنه أخرج خرج العادة في استعمال المخلوقين تعظيما لامره وتغزيا له وانما قال فعلا التعجب بلفظ التثنية والتعجب معني واحد لانه يكون بلفظين (أحدهما) أفعل وبينني على الفتح لانه ماض نحو أكرم وأخرج (والثاني) أفعل وبينني على الوقف لانه على لفظ الامر فاما الضرب الاول وهو أفعل فلا بد أن يلزمه ما من أوله فتقول ما أحسن زيدا وما أجمل خالدا وهي جملة مركبة من مبتدأ وخبر فاسم مبتدأ في موضع رفع وهي هنا اسم غير موصول ولا موصوف بمعنى شيء كأنك قلت شيء أحسن زيدا ولم ترد شيئا بعينه انما هي مبهمه كما قالوا شيء جاء بك أي ما جاء بك الاشئ بنحو قوله تعالى (فمما هي) أي نعم شيتاهي ولما أريد بها

الابهام جملة بغير صلة ولا صلة اذلو وصفت أو وصلت لكان الامر معلوما فان قيل ولم خصوا التعجب
بما دون غيرها من الاسماء قيل لا بهامها والشيء اذا أبهم كان أنعم لمعناه وكانت النفس منشوقة اليه
لاحتماله أموراً فان قيل فاذا قلتم ان تقدير ما احسن زيدا شيء أحسنه وأصاره الى الحسن فـ لا يستعمل
الاصل الذي هو شيء فالجواب انه لو قيل شيء أحسن لم يفهم منه التعجب لان شيئاً وان كان فيه ابهام
الا أن [ما أشد ابهاما] والتعجب معظم الامر فاذا قال ما أحسن زيدا فقد جعل الاشياء التي يقع بها الحسن
متكاملة فيه ولو قال شيء أحسن زيدا كان قد قصر حسنه على جهة دون سائر جهات الحسن لان الشيء
قد يستعمل للقليل / وأما أفعل في التعجب ففعل ماض غير متصرف لا يستعمل الا بلفظ الماضي ولا يكون
منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل فلا نقول في [ما أحسن زيدا] ما يحسن زيدا ولا نحوه من أنواع التصرف
وقد خالف الكوفيون في ذلك وزعموا أن أفعل في التعجب بمنزلة أفعل في التفضيل واحتجوا بجواز
تصغيره نحو قوله

يَا أُمَيْلِحَ غَزَلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوَالِيَّا يَكُنُّ الضَّالَّ وَالسَّامِرُ (١)

والافعال لا يصغر شيء منها قالوا وأيضاً فإنه تصح عينه في التعجب نحو ما أقوله وما أبيعه وهذا التصحيح
انما يكون في الاسماء نحو زيد أقوم من عمرو وأبيع منه ولو كان فعلاً لاعتل بقلب عينه أفعا نحو أقال وأباع
والحق ما ذهب اليه البصريون وذلك لامور (منها) أنه قد يدخل عليها نون الوقاية نحو ما أحسنى
عندك وما أظرفني في عينك وما أعلمني في ظنك ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لاعلي الاسم فنقول
أعلمني ولا نقول معلني ونقول خمرني ولا نقول خاربني فان قلت فقد جاء ضاربني قال • وليس حاملني
الا ابن حمال • فقليل من الشاذ الذي لم يلتفت اليه مع أن الرواية الصحيحة وليس يحملني وأما قولهم
قدني وقطني فشاذ أيضاً مع أنهم قد قالوا قدني من غير نون قال • قدني من نصر الخبيبين قدني •
ولم يقولوا في التعجب ما أحسنى فافترق الحال فيهما والذي حسن دخول نون الوقاية في قدني وقطني كونهما
أمران في معنى اكتف واظم (الامر الثاني) انه ينصب المعارف والتكرات نحو قولك ما أحسن زيدا وما
أجل غلاما اشتريته وأفعل اذا كان اسماً لا ينصب الانكارة على التمييز نحو زيد أكثر منك مالاً أو كرم
منك أباً ولو قلت زيد أكثر منك المال والعلم لم يجوز ولما جاز ما أكثر علمه وما أكبر سنه دل على
ما قلنا من أنه فعل الامر الثالث أنه مبني على الفتح من غير موجب دل على ما قلنا وأما الجواب عما
تعلق به الكوفيون أما عدم التصرف فلا يدل على اسميته لان ثم أفعا لا يرب فيها وهي غير متصرفة
نحو عسى وليس والذي منع فعل التعجب من التصرف انه تضمن ما ليس له في الاصل وهو الدلالة على
معنى زائد على معنى الفعل وهو التعجب والاصل في اقادة المعاني انما هو الحروف فلما أفاد فائدة الحروف
جد جودها وجرى في امتناع التصرف مجراها ووجه ثان ان المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال
والتعجب انما يكون مما هو موجود مشاهد والماضي قد يتعجب منه لانه شيء قد وجد وقد يتصل آخره

أول الحال ولذلك جاز أن يتم حالا أن اقترن به فلو استعمل لفظ المضارع لم يعلم التعجب مما وقع من
الزمانين فيصير اليقين شكاً وأما التصغير فقاما دخله وإن كانت الأفعال لا تصغر من قبل أنه مشابه
للأسم من حيث لزم طريقة واحدة وامتنع من التصرف وكان في المعنى زيد أحسن من غيره فلذلك من
الشبه حمل عليه في التصغير فإن قيل ولم يختص هذا الفعل ببناء أفعل فالجواب لأنه منقول من الفعل
الثلاثي التعدي فهو بمنزلة ذهب وأذهبته فإذا قلت ما أحسن زيداً فأصله حسن زيد فأردت الاخبار بأن شيئاً
جعله حسناً فنقلته بالهمزة كما تقول في غير التعجب زيد أحسن عمراً إذا أخبرت أنه فعل به ذلك ولا يكون
هذا الفعل إلا من الأفعال الثلاثية نحو ضرب وعلم وظرف فإذا تعجبت منها قلت ما أضربه وما أعلمه
وما أغتره لا يكون الفعل إلا من الثلاثة فإن قيل إذا زعمت أن هذه همزة التعدي وهمزة التعدي أبداً تزيد
مفعولاً وأنت في التعجب إذا قلت ما أضرب زيداً فما زاد تعدياً لأنه بعد النقل يتعدى إلى مفعول واحد
على ما كان عليه قبل النقل بل إذا قلت ما أعلم زيداً فإنه ينقص بهذا التعدي لأنه قبل التعجب
قد كان مما يتعدى إلى مفعولين وفي التعجب صار يتعدى إلى مفعول واحد لا غير فما بال ذلك
كذلك فالجواب أن التعجب باب مبالغة مدح أو ذم وذلك لا يكون إلا بعد تكرار ذلك الفعل منه حتى
يصير كالطبيعة والفريزة فينبذ تنقله في التقدير إلى فعل بالضم فيصير ضرب وعلم كما قالوا قضا الرجل
ورده حين أرادوا المدح والمبالغة وهذا البناء لا يكون متمدياً فإذا أريد التعجب منه نقوله بالهمزة
فيتعدى حينئذ إلى مفعول واحد لأنه قبل النقل كان غير متعد فإن قيل ولم لا يكون هذا النقل إلا من
فعل ثلاثي ولا يكون مما زاد على الثلاثي قيل النقل في التعجب كالنقل في غير التعجب بزيادة الهمزة
في أول الثلاثي نحو دخل زيد الدار وأدخله غيره وحسن زيد وأحسنه الله فجروا في ذلك على عادة
استعمالهم وأيضاً فإن فعل التعجب محمول على أفضل في التفضيل لأن مجزأهما واحد في المبالغة والتفضيل
وأفضل هذا لا يكون إلا من الثلاثة نحو قولك زيد أفضل وأكرم وأعلم وذلك قال صاحب الكتاب لا يبي
الأمم يبي منه أفضل التفضيل وجملة الأمر أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين
أحدهما ما زاد وسواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلاً أو غير أصل/والآخر الأفعال المشتقة من الألوان
والعيوب لأن فعلها زائد على الثلاثة أصلاً وغير أصل فلو زدت عليه همزة التعدي لخرج عن بناء أفعل
وقد قلنا ما أعطاه الدرهم وأولاه للخير فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه لا يميز منه إلا ما تكلمت
به العرب فالتعجب من فعل قياس مطرد ومن أفضل مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب وزعم الاخفش
أن ذلك في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد كاستعمل وأفضل وأفضل لأن أصلها ثلاثة أحرف وقاسه على
ما أعطاه وما أولاه كأنه يهدف الزوائد ويرده على الثلاثة وتابعه أبو العباس المبرد على ذلك وأجازه
وذلك ضعيف لأن العرب لم تقل ما أعطاه إلا والفعل للمعطى لأنه منقول من عطوت وعطوت للاخذ
قال امرؤ القيس

وتعطو برخصي غير شئن كأنه أسارىع طبى أو مساويك لمنحل (١)

(١) هذا هو البيت السابع والثلاثون من معلقة امرئ القيس المشهورة وقوله.

وكذلك ما أولاه انما هو المولى لالمن ولى شيئا وانما ساغ ذلك في أفعل عند سيديويه دون غيره من الابنية
المزيد فيها لان أفعل أمره ظاهر فلو لا ظهور المعنى وعدم اللبس لما ساغ التعجب منه وأما غيره من الافعال
المزيد فيها من نحو اقتطع وانقطع واسـ تقطع فلو تعجبنا بشئ منها بحذف الزيادة لم يعلم أى المعانى يزيد
وكذلك لو وقع التعجب من اضطرب وقيل ما أضربه لم يعلم اضطرب هو أم مضطرب في نفسه وأما الالوان
والعيوب فنحو الابيض والاصفر والاحول والاعور فلا يقال ما أبيض هذا الطائر ولا ما أصفره اذا أريد
البياض والصفرة فان أريد كثرة البيض والصفير جاز وكذلك لا نقول ما أسود فلانا من السواد الذى هو
اللون فان أردت السود جاز وكذلك ما أحمره ان أردت الحمرة لم يحجز وإن أردت البلادة جاز وذلك لان

ويضحى فتبت المسك حول فراشها نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل

وبعد تضىء الظلام بالعشاء كأنها منارة ممسى راهب متبتل

الى مثلها يرنو الحليم صبابة اذا ما سبكرت بين درع وبحول

قال العلامة الخطيب في شرح القصائد العشر «فتبت المسك ما فتنت منه أى تحات عن حلاها في فراشها وقيل كأن
فراشها فيه المسك من طيب جسدها لأن أحدافنت لها منه مسكا واحتج بقوله في قصيدة أخرى * وجدت بها طيبا
وان لم تطيب * وقوله «ويضحى» أى يدخل في الضحى كما يقال اعظم اذا دخل في الظلام ولا يحتاج في هذا الى خبر
ونؤوم الضحى منصوب على اعنى وفيه معنى المدح ولا يجوز ان يكون منصوبا على الحال الاترى انك اذا قلت جاءنى غلام
هند مسرعة لم يجوز ان تصب مسرعة على الحال من هند الا على حيلة بعيدة والملة في هذا ان الفعل لم يعمل في الثانى
شيئا والحيلة التى يجوز عليها ان معنى قولك جاءنى غلام هند فيه معنى تحته فنصبه به وقدروى نؤوم الضحى — أى
بالرفع — على معنى هو نؤوم الضحى ويجوز نؤوم الضحى — أى بالجر — على البذل من الضمير الذى في «فراشها»
والضحى مؤنثة تأنيث صيغة وليست الاثاف فيها بالف تأنيث وانما هي بمنزلة موسى الحديد وتصغير ضحى ضحى —
أى بياض مشددة — والقياس ضحية الا انه لو قيل ضحية لاشبه تصغير ضحوة والضحى قيل الضحاه ومعنى «عن
تفضل» بعد تفضل وقال ابو عبيدة لم تنتطق عن تفضل أى لم تنتطق فتعمل وتطوف ولكنها لتفضل ولا تنتطق وقيل
التفضل التوشح وهولبسها ادنى ثيابها والانتطق الا تزار لعمل .. وقوله «وتعطو برخص الخ» تعطون تناول
برخص أى يبنان برخص غير شئنى أى غير كبر غايظ .. وظبى اسم كتيب والاساريع جمع اسروع ويسروع وهي دواب
تكون في الرمل وقيل في الحشيش زهورها اس والاسحل شجر له اغصان نائمة شبه انام لها باساريع او مساويك للينها
وقوله «تضىء الظلام بالعشاء الخ» المتبتل صفة الراهب وهو المنفرد وقيل انه المنقطع عن الناس المشغول بمادة الله
وقوله بالعشاء معناه في العشاء وقوله كأنها منارة أى كأنها سراج منارة وقيل هو على غير حذف والمعنى ان منارة الراهب
تشرق بالليل اذا اوقد فيها قنديله والمنارة مفعلة من النور وخص الراهب لانه لا يعطى سراجا .. ومسمى راهب امسا راهب
ومعنى البيت انها وضيفة الوجه اذا ابتسمت بالليل رأيت لثناياها بريقا وضوا واذا برزت في الظلام استنار وجهها
وظهر جمالها حتى يغلب ظلمة الليل ... وقوله «الى مثلها يرنو الحليم الخ» يرنواى يديم النظر والصبابة رقة
الشوق وهو مصدر في موضع الحال ويجوز ان يكون مفعولا من اجله واسبكرت امتدت والراد تمام شأنها والدرع
قيص المرأة الكبيرة .. والمجول للصغيرة أى انها بين من يلبس الدرع وبين من يلبس المجول أى ليست بصغيرة ولا
بكبيرة هى بينهما ان قيل كيف قل «بين درع ومجول» وانما هى تحتها .. فالجواب عن هذا ان يقال ان المجول
الوشاح فهو يصيب بعض بدنهما والدرع ايضا يصيب بعض بدنهما فكأنها بينهما .. والوجه الجيد هو الاول «اه

أفهامها تزيد على الثلاثة من نحو ابيض واصفر واحمر واسود وابيض واصفار واحمر واسود وكذلك العيوب الخلقية لا يقال في شيء منها مأعوره ولا مأحول لما ذكرناه من أن أفهامها زائدة على الثلاثة فهي كالألوان نحو أعور وأحول وأهوار وأحوال فإن قيل فقد يقال عور وحول نقل على هذا مأحول ومأعوره فالجواب أن هذا غير جائز لانه منقول من الفعل والدليل على أنه منقول منه صحة عينه اذ لو كان أصلا غير منقول من غيره لاعتلت عينه فكنت تقول عارت وحالت كقالت وقامت وقال الخليل أنه ما كان من هذا لونا أو هيبا فقد ضارع الامماء وصار خلقة كاليد والرجل ونحوهما فلا تقول فيه مأفعله كما لم نقل مأبداه وما أرجله فإن قيل فقد جاء في الكتاب العزيز (من كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا) قيل يحتمل ذلك أمرين (أحدهما) أن يكون من عى القلب واليه ينسب أكثر الضلال (والثاني) أن يكون من عى العين ولا يراد به التفضيل ولكنه أعمى كما كان في الدنيا كذلك وهو في الآخرة أضل سبيلا فإذا أريد التعجب من شيء من ذلك فخفكه في التعجب أن تبني أفعل من الكثرة أو القلة أو الشدة أو نحو ذلك ثم توقع الفعل على مصادر هذه الأفعال كقولك مأ كثر دحرجة زيد ومأشدهرة عمرو ومأقل حوله وإنما بنيت أفعل من هذه الأشياء خاصة من أجل أن المتعجب منه لا يتخلو من كثرة أو قلة أو شدة خارجة عما عليه المادة ولذلك وجب التعجب فتكون هذه الأشياء ونحوها عبارة عما لا يمكن التعجب منه من الأفعال إذ كانت الأفعال كلها غير منفكة من هذه المعاني كما هو بكان عن الأحداث كلها ،

فصل قال صاحب الكتاب ﴿ومعنى مأ كرم زيدا شيء جعله كرميا كقولك أمر أقصده عن الخروج ومهم شخصه من مكانه تريد أن تعود وشخصه لم يكونا إلا الأمر الآن هذا النقل من كل فعل خلا ما استنتى منه مختص باب التعجب وفي لسانهم أن يجعلوا بعض الأبواب شأنا ليس لغيره لمعنى ،

قال الشارح : معنى مأ كرم زيدا شيء جعله كرميا ففهمنا بمعنى شيء وهو اسم منكور في موضع رفع بالابتداء وقد تقدم الكلام على ما واختلف فيها بما فيه مقنع والمراد ههنا إبداء النظر لجواز الابتداء بالنكرة وانما جاز الابتداء هنا لانه في تقدير النفي وذلك أن المعنى في قولك ما أحسن زيدا شيء جعله حسنا والمراد ما جعله حسنا لا شيء كما قالوا «شر أمر ذاك» أى ما أهله الأشر ومنه أمر أقصده عن الخروج ومهم شخصه من مكانه والمراد أن تعود وشخصه لم يكونا إلا الأمر فساغ الكلام لانه في معنى النفي والنكرة في تأويل الفاعل فلذلك جاز الابتداء به وأما قوله «الآن هذا النقل من كل فعل خلا ما استنتى» منه فالغرض من ذلك أن نقل الفعل الثلاثى بالهمزة في غير التعجب موقوف على الصامع غير مطرد في القياس لانه قد يكون بتشديد العين ألا ترى أنك تقول عرف زيد الأمر وعرفته إياه ولم يقلوا أعرفته وقالوا غرم زيد وغرمته ولم يقلوا أغرمته فلا يسوغ النقل بالهمزة إلا فيما استعملته العرب وهو في باب التعجب قياس مطرد بالهمزة في جميع الأفعال الثلاثية إلا ما استنتى وهو ما كان من الألوان والعيوب ، والألوان نحو سمر من السمرة وحمر من الحمرة وشهب من الشبهة وسود من السواد والعيوب نحو عور وحول كل ذلك لا ينتقل بالهمزة في التعجب ولا غيره فلا تقول في شيء منها أفعل فلا يقال مأسمره ولا مأحمره ونحوهما من الألوان ولا مأعوره ولا مأحول ونحوهما من العيوب ، والكوفيون يميزون التعجب من البياض والسواد خاصة

ويحتجون بقول الشاعر

جاريةٌ في درعها الفضفاضِ أبيضُ من أختِ بني إياض (١)

وجه الاستدلال به انه قال «أبيض من أخت بني إياض» وأفعل من كذا وما أفعله مجراها واحد في أن لا يستعمل أحدهما الا حيث استعمل الآخر والجواب عنه انه شاذ معمول على فساد للضرورة فلا يعمل أصلا يقاس عليه مع انه يحتمل أن تكون أفعل هذا التي مؤنثها فعلاء نحو حمراء وأحمر وليس الكلام في ذلك إنما الكلام في أن أفعل التي معناها التفضيل وتكون من صفة متعلقة بمحذوف وتقديره كائنه من أخت بني إياض كما قال • بأبيض من ماء الحديد صقيل • أي كأن من ماء الحديد فان قيل لو كان الامر كما قلتم لقيل بيضاء لانه من صفة الجارية قيل إنما قال أبيض لانه أراد في درعها الفضفاض جسد أبيض فارفعاه بالا بتداء والجار والمجرور قبله الخبر والجملة من صفة الجارية وإنما اختاروا النقل بالهمزة في التعجب لانها أكثر في النقل ولزم هذا اللفظ الواحد ولم يتجاوزوا الى غيره وان كان غيره مستعملا في باب النقل وذلك حين منع فله من التصرف وان كان أصله التصرف وهذا معنى قوله وفي «اسانهم أن يجملوا لبعض الابواب شأنا ليس لغيره» لمعنى وذلك نحو ما ولا ولات ألا ترى ان ما ولا ولات تشبه بليس فتعمل عملها من رفع الاسم ونصب الخبر كما أن ليس كذلك فلم يتصرفوا في ما كتصرفهم في ليس فنعوا من تقديم الخبر على الاسم فيها ومن دخول إلا على الخبر وقصروا لا على العمل في النكرة دون المعرفة وقصروا لات على العمل في الاحيان دون غيرها وان كان مجرى الجميع في الشبه واحدا فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب • وأما أكرم يزيد فقيل أصله أكرم زيد أي صار ذا كرم كأخذ البعير أي صار ذا غدة إلا أنه أخرج على لفظ الامر ما معناه الخبر كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم رحمه الله والباء مثلها في كفى بالله وفي هذا ضرب من التعسف وعندى ان أسهل منه مأخذا أن يقال إنه أمر لكل أحد بأن يجمل زيدا كرما أي بأن يصفه بالكرم والباء مزيدة مثلها في (ولا تلقوا بأيديكم) لتأكيد والاختصاص أو بأن يصيره ذا كرم والباء للتمدية هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم ينير عن لفظ الواحد في قولك يارجلان أكرم يزيد ويارجلان أكرم يزيد ،

قال الشارح : اعلم أن هذا الفعل منقول من أفعل التي للضرورة حين أرادوا المبالغة والمدح بذلك الفعل من قولهم أنجز الرجل إذا صار ذا مال فيها النحاز وأجرب إذا كن ذا ابل فيها الجرب وأخذ البعير إذا صار ذا غدة فكذلك لما أرادوا التعجب من الكرم والحسن نقلوه الى أكرم وأحسن ثم تعجبوا منه بصيغة الامر فقالوا أكرم وأحسن اللفظ لفظ الامر في تمام همزة وإمكان آخره ومعناه الخبر فالتقل هنا نظير النقل في ما أكرم زيدا ألا ترى أنك ما عديته بالهمزة الا بعد أن نقلته الى أفعل التي معناها المبالغة لان التعجب لا يكون الا فيما قد ثبت واستقر حتي فاق أشكاله وخرج عن المادة فلا يقال لمن أفتق درهما ما أكرمه ولان ضرب مرة ما أضربه إنما يقال ذلك لمن قدم تكرر الفعل منه حتى صار كالطبيعة والغريزة

وذلك قولك يا زيداً كرم بعمر ويا هنداً كرم بعمر ويا رجلاً كرم بعمر وكذلك جماعة الرجال والنساء قال الله تعالى (أسمع بهم وأبصر) والمعنى ما أسمعهم وما أبصرهم وحدثنا لفظ الفعل وذكرته لأنك لم تستأمر المخاطبين الذين تحدثهم ولا تسألهم أن يكرموا أحداً إنما تخبرهم أن همرا كرم وقولك يا زيد إنما هو تنبيه له على استماع كلامك وحديثك والفعل الذي هو كرم ليس لزيد فيثابت به ثبته ويند كرم بتدكيره ويشي له ويجمع وإنما هو لعمر و الجورور بالياء فوضعه رفع والياء زائدة على حد زيادتها في وكفي بالله والمراد وكفي الله والمضى يدل على ذلك أنك إذا أسقطت الياء أرفع الاسم قال • كفي الشيب والاسلام للمرء ناعياً • (١) وإنما قلنا أن الجورور في أحسن بزيد هو الفاعل لأنه لا فعل إلا بفعل وليس معنا ما يصلح أن يكون فاعلاً إلا الجورور بالياء وهو الذي قد كرم وحسن فاللفظ محتمل والمعنى عليه ولزمت الياء هنا لتؤذن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الاخبار ، فإن قيل فكيف صار هنا للتعجب منه فاعلاً ودع في قولك ما أ كرم زيدا مفعول فالجواب أن الفاعل هنا ليس شيئاً خبر المفعول الا ترى أنك إذا قلت ما أحسن زيدا فتقديره شيء حسن زيدا وذلك الشيء ليس غير زيد فإن الحسن لو حل في غيره لم يحسن هو فكان ذلك الشيء مثلاً غيره أو وجهه وليسا غيره فلذلك جاز أن يكون مفعولاً في ذلك اللفظ وفاعلاً في هذا اللفظ إذ المعنى واحد فإن قيل فما وجه استعمال التعجب على لفظ الامر وأدخل الياء معه قيل أرادوا بذلك التوسيم في العبارة والمبالغة في المعنى إما التوسيم فظاهر لأن تأدية المعنى بلفظين أو سم من قصره على لفظ واحد وأما دخول الياء فلما ذكرناه من إرادة الدلالة على التعجب إذ لو أريد الامر لكان كسائر الأفعال ويتعدي بما يتعدي تلك الأفعال فكنت تقول في أحسن بزيد أحسن إلى زيد لأنك تقول أحسنت إلى زيد ولا تقول أحسنت بزيد فاما قول صاحب الكتاب فوق هذا ضرب من التمسك وعندى أن أسهل مأخذاً منه أن يقال انه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريماً إلى آخر الفصل فان المذهب الاول مذهب سيويه والجماعة وهذا الذي زعم أنه أسهل مأخذاً وعزماً إلى نفسه فهو شيء يحكى عن أبي إسحق الزجاج وذكر في الباقين وجهين (أحدهما) أن تكون مزيدة لتأكيد على حدها في قوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) والمراد أيديكم (والوجه الثاني) أن تكون متعدية ويكون معنى أ كرم بزيد صبر الكرم في زيد كما يقال نزلت بالجبل أي في الجبل وذلك بعيد من الصواب وذلك لا مورد (منها) انه وإن كان بلفظ الامر فليس بأمر وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب فيصح أن يقال في جوابه صدقت أو كذبت لأنه في معنى حسن زيد جداً (ومنها) انه لو كان امر الكان فيه ضمير المأمور فكان يلزم تشبیه وجهه وتثنيه على حسب أحوال المخاطبين (ومنها) انه كان يصح أن يجاب بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر نحو أ كرم بعمر فيشكرك وأجمل بخالد فيعطيك على حد قولك أعطى فشكرك فلما لم يجز شيء من ذلك دل على ما ذكرناه فاهراً ،

فصل • قال صاحب الكتاب • واختلفوا في ما نهي عند سيويه غير موصولة ولا موصوفة وهي

مبتدأ ما بعده خبره وعند الاخفش موصولة صلتها ما بعدها وهي مبتدأ محذوف الخبر وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام كأنه قيل أى شئ أكرمه ،

قال الشارح : قد تقدم القول في ما هذه التي للتعجب وأن مذهب سيدييه والتحليل فيها انها اسم تام غير موصول ولا موصوف وتقدرها بشئ والمعنى فيها شئ حسن زيدا أى جملة حسنا وهي في موضع مرفوع بالابتداء وأحسن فعل ماض غير متصرف وفيه ضمير يرجع إلى ما وزيدا مفعول به والجملة في موضع الخبر كما تقول عبد الله أحسن زيدا وأما الاخفش فانه استبعد أن تكون اسما تاما غير استفهام ولا جزاء فاضطرب مذهبه فيها فقال وهو المشهور من مذهبه انها اسم موصول بمعنى الذي وما بعدها من قولك أحسن زيدا الصلة والخبر محذوف وتقدره الذي أحسن زيدا شئ وعليه جماعة من الكوفيين واحتج من يقول ذلك بقولهم حسبك فهو اسم مبتدأ لم يؤت له بخبر لان فيه معنى النهى فكانت ما كذلك وحكى ابن درستويه إن الاخفش كان يقول مرة ما في التعجب بمعنى الذي الا انه لم يؤت لها صلة ومرة يقول هي الموصوفة الا انه لم يؤت لها بصفة وذلك لما أريد فيها من الابهام والفعل بعدها وما انصل به في موضع الخبر وهذا قريب من مذهب الجماعة وأما الاول فضعيف جدا وذلك لا مورد منها أنه يعتقد ان الخبر محذوف والخبر انما ساغ حذفه اذا كان في اللفظ ما يدل عليه ولا دليل دهمنا فلا يسوغ الحذف ومنها انهم يقدرون المحذوف بشئ والخبر ينبنى أن يكون فيه زيادة قائمة وهذا لا قائمة فيه لانه معلوم ان الحسن ونحوه إنما يكون بشئ أوجبه فقد أضمر ما هو معلوم فلم يكن فيه قائمة (الثالث) ان باب للتعجب باب الابهام وللصلة موضحة للموصول ففيه نقض لما اعترضوه في باب التعجب من ارادة الابهام وكان ابن درستويه يذهب في ما هذه الى انها التي يستفهم بها في قولك ما تصنع وما عندك فهي بمنزلة من وأى في الابهام قال وانما وضع هذا في التعجب لاجل ان التعجب فيه الابهام وذلك ان التعجب انما يكون فيما جاوز الحد المعروف وخرج عن العادة وصار كأنه لا يبلغ وصفه ولا يوقف على كنهه فقوالك ما أحسن زيدا في المعنى كقولك أى رجل زيد اذا عنيت انه رجل عظيم أو جليل ونحو ذلك وهو مذهب الفراء من الكوفيين الا ان الفراء كان يذهب الى ان الفعل بعدها اسم حقه ان يكون مضافا الى ما بعدها والمذهب الاول وما ذكره من ان ما استفهام فبعيد جدا لان التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق او كذب والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشئ الذي جملة حسنا وإنما يخبره بأنه حسن ولو كانت ما استفهاما لم يسغ فيها صدق أو كذب لان الاستفهام ليس بخبر فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل فلا يقال عبد الله ما أحسن ولا ما عبد الله أحسن ولا يزيد أكرم ولا ما أحسن في الدار زيدا ولا أكرم اليوم يزيد وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره من أصحابنا وينصرون قول القائل ما أحسن بالرجل أن يصدق ، ﴿ قال الشارح : صيغة التعجب تجري على منهاج واحد لا يختلف فلا يجوز تقديم المفعول فيه على ما ولا على الفعل فلا يجوز زيدا ما أحسن ولا ما زيدا أحسن كما يجوز ذلك في غير التعجب من نحو زيدا عبد الله أكرم وعبد الله زيدا أكرم وذلك لضعف فعل التعجب وغلبة شبه الاسم عليه لجواز تصديره وتصحيح المعتل منه من نحو ما أمياحه وما أقومه فاما الفصل بين فعل التعجب والمفعول منه بظرف أو نحوه

فيختلف فيه فذهب جماعة من النحويين المتقدمين وغيرهم كالأخفش والمبرد الى المنع من ذلك واحتجوا بأن التعجب مجرى مجرى الامثال لقزومه طريقة واحدة والامثال الالفاظ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم «الصيف ضيبت الابن» يقال ذلك بلفظ التانيث وان كان المخاطب مذكرا وذهب آخرون كالجرمي وغيره الى جواز الفصل بالخرف نحو قولك ما أحسن اليوم زيدا وما أجمل في الدار بكرا واحتجوا بأن فعل التعجب وإن كان ضعيفا فلا ينحط عن درجة إن في الحروف وأنت تميز الفصل في إن بالخرف من نحو ان في الدار زيدا وليت الى مثلك صديقا واذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أجوز وان ضعف لانه لا يتقاصر عن الحروف فلما سيبويه فلم يصرح في الفصل بشئ وإنما صرح بمنع التقديم فقال ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما ولا أن تزيل شيئا عن موضعه فظاهر اللفظ انه أراد تقديم ما في أول الكلام وإيلاء الفعل وتأخير التعجب منه بعد الفعل ولم يتعرض لفصل بالخرف وقولهم «ما أحسن بالرجل أن يصدق» فشاهد على جواز الفصل لان أن يصدق في موضع المفعول المتعجب منه وقد فصل بالجار والجرور الذي هو بالرجل بينه وبين الفعل والجواب عنه ان هذا وان كان قدورد عن العرب فقد فارق ما نحن فيه وذلك ان التعجب وان كان واقعا في اللفظ على أن وصلها فيرجع التعجب في المعنى الى الرجل المجرور وذلك أن أنوصلتها مصدر والمصادر واقعة من فاعليها والمدح والذم انما يلحقان الفاعلين فلما كان يرجع التعجب الى الرجل لم يفتح الفصل به اذ كان المستحق أن يلي فعل التعجب في الحقيقة وانما اختص التعجب بلفظ الماضي لان التعجب مدح ولا يمدح الانسان الا بما ثبت فيه وعرف به فاعرفه ،

فصل في قول صاحب الكتاب «ويقال ما كان أحسن زيدا للدلالة على المضى وقد حكى ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها والضمير للنداء»

قل الشارح : اعلم أنه قد تدخل كان في باب التعجب زائدة على معنى إلغائها عن العمل وإرادة معناها وهو الدلالة على الزمان وذلك نحو قولك ما كان أحسن زيدا اذا أريد أن الحسن كان فيما مضى فيما مبتدأه على ما كانت عليه وأحسن زيدا للتخير وكان ملغاة عن العمل مفيدة للزمان الماضي كما قول من كان ضرب زيدا تريد من ضرب زيدا ومن كان يكلمك تريد من يكلمك فكان تدخل في هذه المواضع وان ألغيت من الالحراب فمعناها باق وهي ههنا نظيرة ظننت اذا ألغيت فانه يبطل عملها ومعنى الظن باق وذلك ان الزيادة على ضربين : زيادة مبطله العمل مع بقاء المعنى على ما ذكرناه وزيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى وان كان العمل باقيا فهو ما جاء في من أحد والمراد ما جاء في أحد ومثله قولهم بحسبك زيد والمراد بحسبك وكفى بالله والمراد وكفى الله وكان السيرافي يذهب الى جواز ان تكون كان ههنا غير زائدة وتكون خبر ما وفيها ضمير من ما وأحسن زيدا خبر كان وقد حكاه الزجاجي وفيه بعد لان فعل التعجب لا يكون الا أفعل منقول من فعل فجعله على غير هذا البناء عديم النظر وقد قالوا ما أحسن ما كان زيد توفع زيدا هنا لاغير وكان تامة هنا وزيد فاعل وما مع الفعل مصدر والتقدير ما أحسن كون زيد وجاز التعجب من الكون وهو في الحقيقة لزيد لان كونه ما تنسب به ألا ترى الى قول الشاعر

• كما شرقت صدر القناة من الدم • (١) كيف أنث للفعل وهو المصدر إذ كان صدر القناة ملتبسا بالقناة ولا يجوز نصب زيد هنا لانه اذا نصب كان خبرا لكان ويكون اسمها مضمرا فيها وذلك المضمير هو زيد في المعنى لانه مفرد والخبر اذا كان مفردا كان هو الاول في المعنى وذلك الضمير راجع الى ما وملا يعقل وزيد يعقل فكان يتنافى المعنيان فاعرفه.... ولا يزداد في باب التعجب الا كان وحدها دون غيرها من اخواتها وذلك لانها أم الافعال لا ينفك فعل من معناها وقد قالوا ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها حكى ذلك

(١) هذا عجزيت للاعشى ميمون وصدره • وتشرق بالقول الذي قد اذعته • والبيت من قصيدة له طويلة ومطلعها :

الافل لتيا قبل نيتها اسلمى تحية مشتاق اليها مسلم
على قبلها يوم التقينا ومن تكن على كذب الواشين يصرم ويصرم
وقبل البيت المستشهد به .

لئن كنت في جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء بسلم
ليست درجتك القول حتى نهره وتعلم انى عنكم غير ملحم
وتشرق بالقول . . . (البيت) وبعده .

فلا توعدنى بالفخار فأننى بنى الله بيتى في الدخيس المرمر

وقوله « لتيا » هو تصغيرنا الذي هو اسم اشارة المفردة المؤنثة . وقوله « وتشرق الخ » هو من شرق بريقه اذا نهض وهو من باب علم . وقوله « اذعته » هو بالذال المعجمة واليمين المهملة من الاذاعة وهي الافشاء وقوله « صدر القناة » هي الریح وتجمع القناة على قنوات وقنى وقناه . وقوله « في الدخيس المرمر » فالدخيس — بفتح الدال وكسر الخاء بعدها ياء مشناة فسين مهملة — هو العظيم . والمرمر — بزنة زبرجد — الكثير والاستشهاد في قوله « شرقت » فانها مؤنثة وفاعلها وهو المصدر مذكر وكان القياس « شرق » ولكن لما كان المصدر مضافا الى القناة وهي مؤنثة والمضاف بعض المضاف اليه اعطيناه حكمه فأنشأه الفعل كالوكان مسندا الى مؤنث قال في شرح التوضيح . « قديكتسب » المضاف المذكور من المضاف اليه المؤنث تأنيثه وبالعكس ويشترط لذلك في الصورتين صلاحية المضاف الاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فن الاول قولهم قطعت بعض اصابعه فبعض نائب فاعل قطعت وانث الفعل المسند اليه لكونه ا كتسب التأنيث من المضاف اليه وهي الاصابع صلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه تعبير عن الجزء بالكل مجاز او منه قراءة الحسن البصري (تلتقطه بعض السيارة) وقول الاغلب العجلى .

طول اللبالي اسرعت في نقضى نقضن كلى ونقضن بعضى

فانث اسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول الا انه ا كتسب التأنيث من اللبالي . . . وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة انواع (الاول) ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث وليس المراد لفظ بعض بل المراد انه بعض المضاف اليه اى جزؤه أو كجزؤه (الثانى) ما كان بعضا وهو مذكر (الثالث) ما كان وصفا للمؤنث وبقي عليه ما كان كلا كقوله تعالى (يوم تجد كل نفس . . . ووفيت كل نفس) وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ومن القريب ان المضاف اليه قديكتسب التأنيث من المضاف كقوله .

قالى ابن ام اناس ارحل ناقى عمرو فتبلغ حاجتى او تزحف

فنفع صرف اناس لكونه سرى اليه معنى التأنيث من الام ولا يبعد حمل على الضرورة « أه

الاخفش ولم يحكمه سيبويه وأنت الضمير لانه اراد التداة والمشية وفي ذلك بعد لانهم جعلوا أصبح وأمسى بمنزلة كان وليسا مثلها لانهما لا يكونان زمانين بخلاف كان ومن الفرقان بينهما ان كان لا تبدل على شئ في الحال وانما تبدل على ماض نحو قولك كان زيد قائما وليس كذلك أصبح وأمسى فانهما يدلان على وجود الامر في الحال نحو قولك أصبح زيد غنيا أي هو في الحال كذلك (واعلم) أن كان في حال زيادتها لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل لانها ملغاة عن العمل هذا مذهب المحققين كابن السراج وأبي علي وكان السيرافي يذهب الى أنه لا بد لها من فاعل بحكم الفعلية وذلك الفاعل معنوي يقدر بالمصدر ولفظ كان يدل عليه على حد قولهم من كذب كان شرا لأى كان الكذب فاعرفه ،

﴿ ومن أصناف الفعل الثلاثي ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ للمجرد منه ثلاثة ابنية فعل وفعل وفعل وكل واحد من الاوئين على وجهين متمم وغير متمم ومضارعه على بناءين مضارع فعل على يـ فـ عمل ويـ فـ عمل ومضارع فعل على يفعل ويفعل والثالث على وجه واحد فغير متمم ومضارعه على بناء واحد وهو يفعل فمثال فعل ضربه يضربه وجلس يجلس وقتله يقتله وقعد يقعد ومثال فعل شربه يشربه وفروح يفرح ووقع يوقع ووافق يوافق ومثال فعل كرم يكرم ﴾

قال الشارح : اعلم ان الافعال على ضربين ثلاثية ورباعية لا غير كأنها قصت عن درجة الاسماء لقوة الاسماء واستغنائها عن الافعال وحاجة الافعال اليها فضلت الاسماء بأن جمعت ثلاثية ورباعية وخماسية والافعال لا تكون الا ثلاثية ورباعية فأما الثلاثي فيكون مجردا من الزيادة وغير مجرد منها فالمجرد ثلاثة ابنية فعل بفتح العين وفعل بالكسر وفعل بالضم وأما فعل بضم الفاء وكسر العين فبناء مالم يسم فاعله وليس بأصل في الابنية انما هو منقول من فعل أو فعل وقد تقدم الكلام عليه والخلاف فيه مستقصى وليس في الثلاثي فعل ما كن العين انما ذلك من ابنية الاسماء نحو فلس وكتب فلما قول الشاعر

فإن أخرجته يضجّر كما ضجّر بازل من الأدم دبّرت صفحته وغاريه (١)

فانه أراد ضجر بالكسر ودبرت وانما أسكن تخفيفا كما قالوا في علم وفي شهد شهد وقولوا في الاسم كتف في كتف ونفذ في نفذ فلما قول الآخر

وما كان مبتاع ولو سلف صفقه يراجع ما قد فاته يرداد

فانه أراد سلف بالفتح وانما أسكن ضرورة قلصكان المفتوح ضرورة واسكان المضوم والمكسور لانه فما كان من الافعال فعل بفتح العين فانه يجي على ضربين متمم وغير متمم فالمتعدى ضربه وقتله وغير المتعدى قعد وجلس والمضارع منه يجي على يفعل ويفعل بالكسر والضم ويكثران فيه حتي قال بعضهم انه ليس لاحدهما أولى من الآخر وقد يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتي يطرح الآخر ويصح استعماله وقال بعضهم اذا عرف ان الماضي فعل بفتح العين ولم يعرف المستقبل فالوجه أن يكون يفعل بالكسر لانه أكثر والكسر أخف من الضم وقيل هما سواء فيما لا يعرف وقيل ان الأصل في مضارع

المتعدي الكسر نحو يضرب وأن الأصل في مضارع غير المتعدي الضم نحو سكت يسكت وتعد يقد
يقال هذا مقتضى القياس إلا أنهما قد يتداخلان فيجئ هذا في هذا وربما تعاقبا على الفعل الواحد نحو
عرش يعرش ويعرش وعكف يعكف ويعكف وقد قرئ بهما وما كان فعل بكسر العين فانه على
ضربين متعد وغير متعد فالمتعدي نحو شربه واقمه وغير المتعدي نحو سكر وفرق والمضارع منهما على
يفعل بالفتح نحو يشرب ويلقم ويسكر ويفرق وقد شذ من ذلك أربعة أفعال جاءت على فعل يفعل
بالكسر في المضارع والماضى وبالفتح في المضارع أيضا قالوا حسب يحسب ويحسب ويثس يثس ويثس
ولهم ينعم وينعم وبثس يثس ويثس قال سيبويه سمعنا من العرب من يقول

● فهل ينعمن من كان في العصر الخالي ● (١) والفتح في هذا كله هو الأصل والكسر على التشبيه
بظرف يظرف وقد يكثر في المعتل فعل يفعل بكسر العين في الماضى والمضارع على قلته في الصحيح نحو
ورث يرث وولى بلى وورم يرم والعلة في ذلك كراحتهم الجمع بين واو ياء لوقالوا بولى وبورث فحملوا
المضارع على بناء يسقط الواو فيه وربما جاء منه شيء على فعل يفعل بكسر العين في الماضى وضما في
المستقبل قالوا فضل بفضل وهو قليل شاذ على ما سيوضح أمره بعد أن شاء الله وأما البناء الثالث وهو
فعل مضموم العين فلا يكون الا غير متعد نحو كرم وظرف قال سيبويه وليس في الكلام فعلته متعديا
ولا يكون مضارعه الا مضموما نحو يكرم ويظرف لانه موضوع للنرائز والهيئة من غير أن يفعل بفعله
شيئا بخلاف فعل وفعل اللذين يكونان لازمين ومتعديين ولم يشذ منه شيء الا ما حكاه سيبويه من أن بعضهم
قال كدت أ كاد والقياس أ كود ،

قال صاحب الكتاب (٢) وأما فعل يفعل فليس بأصل ومن ثم لم يجيء الا مشروطا فيه أن يكون عينه
أولاه أحد حروف الحلق الهمة والماء والحاء والعين والحاء والنين والاما شذ من نحو أبى وأبى وركن يركن ،
قال الشارح أدام الله أيامه : أما فعل يفعل فلم يأت عنهم إلا أن تكون العين أول اللام أحد حروف الحلق
وليس ذلك بالأصل إنما هو لضرب من التخفيف بتجالس الاصوات وحروف الحلق ستة الهمزة والماء
والعين والحاء والنين والحاء هذا ترتيبها فالهمزة والماء من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر فأقصاه الهمزة
ثم يليه الماء والحاء والعين من وسط الحلق والحاء قبل العين والنين والحاء من الجانب الآخر مما يقرب
من الفم والنين قبل الحاء لاعلى مراتبها صاحب الكتاب وذلك نحو قرأ يقرأ وجبه يجبه وقلم يقلم وذبح
يزبح وقالوا فيما كان فيه هذه الحروف عينا سأل يسأل وبث يبعث ونثر ينثر ونغر يفغر وأما فعلوا ذلك
لان هذه الحروف الستة حلقية مستقلة والضممة والكسرة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم فلما كان
بينهما هذا التباعد في المخرج ضارعا بالفتحة حروف الحلق لان الفتحة من الالف والالف أقرب الى
حروف الحلق لتناسب الاصوات ويكون العمل من وجه واحد وقد جاء شيء من هذا النحو على الأصل
قالوا برأ يبرؤ وهذا بهنو وزأ يزئ ونأم بنثم ونهق ينهق والأصل في الهمزة والماء أقل لانهما أدخل في

(٢) هذا معجزيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، صدره ● الا معصيا حاليها الطلل البالي * وقد مضى البيت

مع كثير من ابيات القصيدة فافطر (ص ١١٠) من هذا الجزء

الحلق وكلما سفل الحرف كان الفتح له ألزم وقالوا نزع ينزع ورجع يرجع ونطح ينطح وجنح يجنح والاصل في العين أقل منه في الحاء لأنها أقرب الى الهمزة من الحاء والاصل في العين والحاء والغين والخاء أحسن من الفتح لأنها أشد ارتفاعا الى الفم وذلك نحو نزع ينزع وصبغ يصبغ ونفخ ينفخ وطبخ يطبخ فان كانت هذه الحروف قآت نحو أمر يأمر لم يلزم الفتح فيه اسكون حرف الحلق في المضارع والماضي لا يوجب فتح ما بعده لضعفه بالسكون وقالوا أبي يأبى وقلى يقلى وغسا الليل ينسى وسلا يسلا وقالوا ركن يركن وذلك يهلك وقرأ الحسن (ويهلك الحرث والنسل) فكان محمد بن السري يذهب في ذلك كله الى انها لغات تداخلت وهو فيها آخره ألف أنسهل لان الالف تقارب الهمزة ولذلك شبهه سيويه أبي يأبى بقرأ يقرأ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب (وأما فصل يفعل نحو فضل يفضل ومت يموت فن تداخل اللتين وكذلك فعل يفعل فهو كدت تكاد وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناء تمر في أثناء التقاسيم بعون الله والزيادة لا تخلو إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها كاذكر في أبنية الائمة) قال الشارح : لم يأت عنهم فعل يفعل بكسر العين في الماضي وضمها في المستقبل الا أحرف بسيرة لاعتداد بها قلنا وندرتها قال أبو عنان أنشدني الأصمعي

ذكرتُ ابنَ عباسٍ ببابِ ابنِ عامرٍ وما مرَّ منْ يومِي ذكرتُ وما فَضِلُ

وقد منع من ذلك أبو زيد وأبو الحسن وقد جاء عن غير سيويه حضر يحضر وقالوا في المعقل مت يموت ودمت ندوم وذلك كله من لغات تداخلت والمراد بتداخل اللغات أن قوما يقولون فضل بالفتح يفضل بالضم وقوما يقولون فضل بالكسر يفضل بالفتح ثم كثر ذلك حتى استعمل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الاخرى لا أن ذلك أصل في اللغة وأما فعل مضموم العين في الماضي فبناء لا يكون الا لازما غير متعلل لانه بناء موضوع للفرائز والهيئة التي يكون الانسان عليها من غير أن يفعل بغيره شيئا ولا يكون مضارعه الا مضموما بخلاف فعل وفعل الذين يكونان لازمين ومتعديين ولم يشذ منه شيء الا ما حكاه سيويه من أن بعضهم قال كدت بضم الكاف أكاد وهو من تداخل اللغات فهذه جملة الافعال الثلاثية المجردة من الزيادة فأما ذوات الزيادة فعني الزيادة إلحاق الكلمة ما ليس منها إما لا فائدة معني وإما اضرب من التوسيع في اللغة فهي نيف وعشرون بناء على ما سبقت الكلام عليها شيئا فشيئا والزيادة اللاحقة للافعال ضربان (أحدهما) ما يكون بتكرير حرف من أصل الفعل نحو قولهم جلبب وشملل كورت اللام فيها لتلحق ببناء دحرج كما فعلوا ذلك في الاسم من نحو مهدد وقردد وذلك قياس مطرد لك ان تقول من ضرب ضرب ومن خرج خرج اذا أردت إلحاقه بدحرج كما فعلوا ذلك بجلبب وشملل (الضرب الثاني) أن تكون الزيادة من جملة حروف الزيادة التي يجمها «اليوم تنساه» من نحو جهور ويقر زيد فيهما الواو والياء لتلحقا بدحرج وذلك مسموع بوقف عند ما قلوه من غير مجاوزة له الى غيره فاعرفه،

(فصل) قال صاحب الكتاب (وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب موازن للرباعي على سبيل الالحاق وموازن له على غير سبيل الالحاق وغير موازن له (فلاول) على ثلاثة أوجه ملحق بدحرج نحو

شمل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجورب وتشيطان وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم وملحق باحرنجم نحو اتعنس واسلنقى ومصداق الالحاق اتحاد المصدرين (والثاني) نحو أخرج وجرب وقاتل يوازن دحرج غير أن مصدره مخالف لمصدره (والثالث) نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهاب واشهب واغدودن واعلوط

قال الشارح : اعلم أن أبنية المزيد فيه من الثلاثي على ثلاثة اضرب موازن للرباعي على طريق الالحاق وذلك أن يكون النرض من الزيادة تكثير الكلمة لتلحق بالرباعي للافادة معنى توسعا في اللفظة والثاني موازن له لأعلى سبيل الالحاق وذلك ان الموازنة لم تكن النرض وإنما الزيادة لغني آخر والموازنة حصلت بحكم الاتفاق وغير موازن فالاول يكون على ضربين ضرب بتكرير حرف من نفس الكلمة لتلحق بغيرها والآخر يكون بزيادة حرف من غير جنس حروفها وهذا انما يكون من حروف الزيادة وذلك نحو شامل وجلبب احدي الالامين فيه زائدة لانه من الجلبب والشل وانما كرت اللام للالحاق بدحرج وسرهف فصار موازنا له في حركاته وسكناته ومثله في عدد الحروف ولا يدغم المثلان فيه كما ادغما في شد ومد مثلا تبطل الموازنة فيكون نقضا للنرض من الالحاق وهذا القبيل من الالحاق مطرد ومقيس حتى لو اضطر ساجع أو شاعر الى مثل ضرب وخرج جاز له استعماله وان لم يسمعه من العرب لكثرة ما جاء عنهم من ذلك وأما الثاني وهو ما ألحق بزيادة من حروف الزيادة التي هي «اليوم تنساء» فنحو الواو في جهور وحوقل ونحو الياء في شيطان وبيطر والالف في نحو سلقى وقلسى والنون في قلنس فهذا كله أيضا ملحق بدحرج وسرهف ويكون متعديا وغير متعد فالتعدي نحو صومته وبيطرته وغير المتعدي نحو حوقل وبيطر يقال حوقل الشيخ اذا أدير عن النساء وبيطر اذا هاجر من موضع الى موضع وهذا القبيل مقصور على السماع لقلة ومضارع هذه الافعال كضارع الرباعي نحو يشمل ويجلبب ويمحقل وبيطر ومصدره الشملة والجلبية والحوقة والبيطرة كمصدر الرباعي نحو الدحرج والزلة والقلقة وربما جاء على فيعال نحو حيقال قال الشاعر

يا قومُ قد حوقلتُ أو دتوتُ وشَرُّ حيقال الرجالِ الموتُ (١)

ففيعال هنا ملحق بفعلال نحو السرهاف وقلوا سلقته سلقاء فهو فعلاء ملحق بفعلال كالسرهاف والزلال واعتبار الالحاق بالمصدر الاول لانه أغلب في الرباعي وألزم وربما لم يأت منه فعلال قالوا دحرجته دحرجة ولم يسمع الدحراج ولذلك قال سيبويه تقول دحرجته دحرجة واحدة وزلزله زلزلة واحدة نجيء بالواحد على المصدر لانه الاغلب الاكثر فأما قوله في تجلبب وتجورب وتشيطان وترهوك انها ملحقات بتدحرج فكلام فيه تسامح لانه يوم ان التاء مزيدة فيها للالحاق وايس الامر كذلك لان حقيقة الالحاق في تجلبب

(١) قال العيني «اقول . قيل انه لرؤية ولم اقف على محته وهو من الرجز المسدس قوله «حوقلت» من حوقل الشيخ حوقلة وحيقالا اذا كبر وقرر عن الجماع . وقوله «وبعض حيقال الرجال» ويروى «وبعض حوقال» بفتح الحاء واراد المصدر فلما استوحش من ان نصير الواو ياء فتحة واما حيقال فاصلة حوقال بكسر الحاء وسكون الواو وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ؟ والا- تشهد فيه في قوله «وبعض حيقال» فانه على وزن فيعال وهو مصدر فوعل والقياس في مصدره فوعلة كدحرج دحرجة ولكنه جاء فيعال كحيقال فافهم اه

انما هي بتكرير الباء ألحقت جلبب بدحرج والتاء دخلت لمعني المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان
الالحاق لا يكون من أول الكلمة انما يكون حشوا أو آخر او كذلك تجورب وتشيطن وترهوك الالحاق بالواو
والياء لا بالتاء على ما ذكرنا وأما تمسكن وتمافل وتكلم فليست الزيادة فيها للالحاق وان كان على حدة
الاربعة فقولهم تمسكن شاذ من قبيل الغلط ومثله قولهم تدرع وتمندل والصواب تسكن وتدرع وتندل
وكذلك تمافل ليست الالف للالحاق لان الالف لا تكون حشوا ملحقة لانها مدة محضة فلا تقع موقع غيرها
من الحروف انما تكون للالحاق اذا وقعت آخر النقص المد فيها مع أن حقيقة الالحاق اذا وقع آخر انما
هو بالياء لكنها صارت ألفا لوقوعها موقع متحرك وقبلها فتحة وتكلم كذلك تضعيف العين لا يكون ملحقا
فاطلاقه لفظ الالحاق هنا سهو واما اخر نجم ففعل رباعي والنون فيه المطاوعة فهو في الرباعي بمنزلة افعل
في الثلاثي فهو كسرته فأنحسر وكسرته فأنكسر واسحنكك واقعنسس ثلاثي ملحق باخر نجم وحقيقة
الالحاق بتكرير اللام ولذلك لا يدغم المثلان فيه والنون مزيدة لمعني المطاوعة ولذلك لا يمدى وأما
الضرب الثاني وهو الموازن من غير الحاق فهي ثلاثة أبنية أفعل وفعل وفاعل نحو أخرج وأكرم وجرب
وكسر وقاتل وحارب فهذه الابنية وان كانت على وزن دحرج في حركاته وسكناته فذلك شيء كان يحكم
الاتفاق وليست الموازنة فيها مقصودة والذي يدل على ذلك أنك تقول أكرم اكراما وكسر تكسيرا
وقاتل مقاتلة وقتالا فلم تأت مصادرها على نحو الدرجة والزلزلة فلما خالفت مصادر الرباعي علم انها ليست
للالحاق وان انتفت في المضارع لان الاعتبار بالمصادر التي هي أصلها وأمر آخر يدل على ما ذكرنا أن ما
زيد الالحاق ليس المرض منه الاتباع لفظ للفظ لا غير نحو واو جوهر وجهور دخلت لالحاق هذا البناء
الثلاثي ببناء دحرج الرباعي فهو شيء يخص اللفظ من غير أن يحدث معنى وهكذا الابنية الثلاثة التي هي
أفعل وفعل وفاعل فالزيادة في كل واحد منها أفادت معنى لم يكن قبل وقد استقصيت معانيها في كتابي في
شرح الملوكي في التصريف وأما غير الموازن فهو سبعة أبنية على ما ذكرنا وذلك نحو انطلق واقتدر
واستخرج واشهاب واشهب واغدون واعلوط فهذه الابنية قد لازم أولها همزة الوصل وذلك لسكون أولها
وانما سكن كراهية أن يتوالي فيها أكثر من ثلاث متحركات ألا ترى أنالو حركنا النون من انطلق
ولاطاء واللام والقاف متحركات لتوالي فيها أربع متحركات وذلك مفقود في كلامهم وكذلك افعل نحو
اقتدر وسائرهما محمول على ما ذكرنا

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ فما كان على فعل فهو على معان لانضبط كثرة وسعة وباب
الغالبية يختص بفعل كقولك كرمي فكرمه أكرم وكأني فكثرتها أكثر وكذلك عازني فمزته وخاصني
نخصته وهاجاني فهجوته الا ما كان معتل الفاء كوعدت أو معتل العين أو اللام من بنات الياء كبعث
ورميت فانك تقول فيه أفعله بالكسر كقولك خابرة فخرته أخبره وعن الكسائي انه استثنى أيضا ما فيه
أحد حروف الخلق وانه يقال فيه أفعله بالفتح وحكي أبو زيد شاعره أشمره وقاخترته أنخره بالضم قال سيبويه
وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول نازعني فترعته استغني عنه بغلبته ﴾

قال الشارح : يريد أن فعل مفتوح العين يقع على معان كثيرة لا تكاد تنحصر توسعا فيه لظنة البناء

واللفظ واللفظ اذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه فهو يقع على ما كان عملاً مرثياً والمراد بالمرثي ما كان متعمداً فيه علاج من الذي يوقعه بالذي يوقع به فيشاهد ويرى وذلك نحو ضرب وقتل ونحوهما مما كان علاجاً مرثياً وقالوا في غير المرثي شكر ومدح وقالوا في اللازم قد جد وجلس ونبت وزهد وقالوا نطق الانسان وهذل الخم وصل الفرس وضبح ونحو ذلك مما معناه الصوت وقالوا في خلافه سكت وممس وصمت وقالوا في القطع جددع أفه وصرب النبات وصرم الصديق وقالوا نمس وهجم ورقد وهجد ونحو ذلك مما معناه النوم وقالوا أكل الانسان ورتم الفرس ورعى كاه أكل وقالوا نكح وضربها الفحل وقرعها كاه بمعنى الجماع ومما لا يكون الا فعل اذا كان الفعل بين اثنين كقاتلته وشاتمته فاذا غلب أحدها كان فعله على فعل يغفل بفتح العين في الماضي والضم في المستقبل نحو كادني فكرمته أسكرمه وخاصني فخصمته أخصمه وهاجاني فهجوته أهجره وإنما كان كذلك لان فعل أخف الابنية ولان الكسر ينقلب عليه الادواء والاحزان والمغالبة موضوعات للمناج والظفر فتحاموه لذلك ولم ين على فعل بالضم لانه بناء لازم لا يكون منه فعلته وفعل المغالبة متعدد فلم يأت عليه ومضارعه مضموم لانه يجري مجرى النرائز اذ كان موضوعاً للمغالبة فصار كالمفعلة له الا أن يكون لامه أو عينه ياء أو واؤه واوا فانه يلزم مضارعه الكسر نحو خابني فخرته أخبره وراماني فرميت أرميه وواعدني فوعدته أعده واحلني فوحلته أحله لان الكسر له في الاصل قياساً مستمراً لا ينكسر فجاء به هنا على مناجاه وليس كذلك ما تقدم من الابنية لان مضارعهها مختلف وحكي عن الكسائي انه استثنى ما فيه أحد حرف الحلق وأنه يقال فيه أفعله والحق غيره لان ما فيه حرف الحلق قد لا يلزم طريقة واحدة ويأتي على الاصل نحو برأ يبرأ وهناً يهنأ ونهق ينهق ونزع ينزع على ما سيأتي بيانه بعد وليس كما ذكرناه مما يلزم فيه الكسر لا غير وقد حكي أبو زيد شاعرتة أشعره أي غلبته في الشعر وفاخرته أغفره بالضم وهذا نص على انه لا يلزم فيه الفتح ولا يكون ذلك في كل شيء ألا ترى أنه لا يقال نازعني فترعته كأنهم استغنوا عنه بنبلته كما استغنوا عن ودعته ووذرتة بتركته فاعرفه ، قال صاحب الكتاب وفعل بكسر فيه الاعراض من الملل والاحزان وأضدادها كسقم ومرض وحزن وفرح وجذل وأشر والالوان كآدم وشهب وسود وفعل الخصال التي تكون في الاشياء كحسن وقبح وصبر وكبر ،

قال الشارح : وأما فعل بالكسر فقد استعمل أيضاً في معانٍ منسمة نحو شرب الخواء وسقم الحديث وحذر العدو وعلم العلم ورحم المسكين ويكثر فيما كان داء فهو مرض وسقم وجبط البعير وحجج وهو أن ينتفخ بطنه من أكل العرفج وقالوا غرث وعطش وظمى لانها أدواء وقالوا فزع وفرق ووجل لانه داء وصل الى فؤاده وقالوا حزن وغضب وحرد وسخط لانها أحزان وأدواء في القلب وقالوا فيها يضاد ذلك فرح و بطر وأشر وجذل وقد جاء في الالوان قالوا آدم الرجل أدمه وهي الشقرة وشهب الشيء شهبه وهو بياض غلب على السواد يقال منه أشهب الرأس أي كثر بياض شعره وقالوا سود الرجل بمعنى أسود قال نصيب • سودت ولم أملك سوادي • (١) وأما فعل بالضم فبناؤه موضوع للنرائز والخصال التي يكون عليها

الانسان من حسن وقبح ونحوهما فن ذلك حسن الشيء بحسن وملح وملح ووسم بوسم وجمل بجمل وقبح بقبح وسهم وجهه بسهم وقالوا في معناه شنع يشنع فهو شنيع وجهه جهومة وقالوا شرف وظرف وسهل سهولة وصعب صعوبة وقالوا عظم الشيء وضعف الى غير ذلك مما لا يكاد ينحصر وبابه ما ذكرناه فاعرفه ،
﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتفعل بجي مطاوع فعمل كجور به فتجورب وجلبه فتجلبب وبناء مقتضيا كتهوك ونزهوك﴾

(١) ﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتفعل بجي مطاوع فعل نحو كمرته فتكسر وتطامنه فتقطع ويعني التكلف نحو تشجع وتصبر وتحلم ونمرا قال حاتم

تَحْلَمُ مِنَ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبَقِي وَدُهُمُ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَ (٢)

قال سيويه وليس هذا مثل تجاهل لان هذا يطلب أن يصير حليما ومنه تقيس وتنزرو بمعنى استعمل كتكبر وتمظم وتمجل الشيء وتيقنه وتقضاه وتثبته وتبينه والعمل بعد العمل في مهلة كقولك تجرعه وتحساه وتعرقه وتفوقه ومنه تفهم وتبصر وتسمع ويعني اتخاذ الشيء فهو تدبرت المكان وتوصدت الآراب ومنه تبناه ويعني التجنب كقولك تحوب وتأنم وتهجد وتخرج أي تجنب الحوب والاثم والمجرد والخرج ﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتفاعل لما يكون من اثنين فصاعدا نحو تضاربا وتضاربوا ولا يخلو من أن يكون من فاعل المتعدي الى مفعول أو المتعدي الى مفعولين فان كان من المتعدي الى مفعول كضارب لم يتعد وان كان من المتعدي الى مفعولين نحو فازعته الحديث وجاذبته الثوب وناسيته

(١) هكذا بالاصول ليس لهذه الفصول شرح فانظره

(٢) هذا البيت لحاتم الطائي من قصيدة مطلعها.

أنصرف أطلالا ونويا مهديا كخطك في رق كتابا منمينا
وقبل البيت المستشهد به

أمن للذي تهوى التلاد فانه اذا مت كان المال نهبا مقسما
ولا تشقين فيه فيسعد وارث به حين تخشى اغبر اللون مظلما
يقسمه غنا وبغري كرامة وقد صرت في خط من الارض اعظما
قليل به ما يحمدنك وارث اذا ساق مما كنت تجمع مغنيا
تحلم عن الاذنين . . . (البيت) وبعده

مق ترق اضغان العشرة بالانا وكف الاذى يحسم لك الداء محسما
وما ابتغنى في هواي لاجاة اذا لم اجد فيها امامي مقدما
اذا شئت فاويت امرا سوء ما زرا اليك ولا طمت الكريم اللطما
وذو اللب والتقوى حقيق اذا راى ذوى طبع الاخلاق ان يتكرما
فجاور كرما واقتدح من زناده وأسند اليه ان تطاول سلما

وهذه القصيدة كما قال ابن يسموف من احسن ما قيل من الشعر في مداراة الاقارب وأبياتها ظاهرة المعنى فلا حاجتنا الى شرحها . والاستشهاد في البيت في قوله « تحلما » حيث ورد بمعنى تكلف الحلم وتصنعه وان لم تكن حليما

البنضاء تعمدى الى واحد كقولك تنازعنا الحديث وتجادبنا الثوب وتناسينا البنضاء ويحيى ليريك
الفاعل انه في حال ايس فيها نحو تنافلت وتعاميت وتجاهلت قال • اذا تخازرت ومايى من خزر • (١)

وبمنزلة فعلت كقولك توانيت في الامر وتفاضيته وتجاوز الناية ومطارع فاعلت نحو باعدته فتباعده •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب • وأفعل للتعدي في الاكثر نحو أجلسه وأمكنه ولتعرض لشيء •
وأن يجعل بسبب منه نحو اقتلته وأبعته اذا عرضته للمقتل والبيع ومنه أقبره وأشفيته وأسقيته اذا جعلت
له قبراً وشفاء وسقيا وجماته بسبب منه من قبل الهبة أو نحوها ولصير ورة الشيء ذا كذا نحو أقعد البعير
اذا صار ذا عدة وأجرب الرجل وانحز وأحال صار ذا جرب ونحاز وحيال في ماله ومنه ألام وأرأب وأصرم
الذخل وأحصد الزرع وأجز ومنه أبشر وأفطر وأكب وأقسم النيم ولوجود الشيء على صفة نحو أحمدته
أى وجدته محموداً وأحييت الارض وجدتها حية النبات وفي كلام عمرو بن معديكرب المجاشع السلمي لله دركم
يا بني سليم قاتلناكم فما أجبنناكم وساناكم فما أبخلناكم وهاجيناكم فما أغفناكم وللسلب نحو أشكيت وأعجمت
الكتاب اذا أزلت الشكاية والجمعة ويحيى بمعنى فعلت تقول قلت للبيع وأقلته وشكلته وأشعلته وبكر وأبكر •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب • وفعل يؤاخى أفعل في التعدي نحو فرحته وغرته ومنه خطته
وفسخته وزينته وجدعته وعقرته وفي السلب نحو فرعته وقذيت عينه وجلدت البعير وقردته أى أزلت الفرع
والقذى والجلد والقراد وفي كونه بمعنى فصل كقولك زانه وزيلته وعضته وعوضته ومزته ومبزه ومجيته
للتكثير هو الغالب عليه كقولك تطعت الشيا وبغلت الابواب وهو يجول ويطوف أى يكثر الجولان
والطواف وبرك النعم ودرى الشاء وموت المال ولا يقال للواحد •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب • وفاعل لان يكون من غيرك اليك ما كان منك اليه كقولك
ضاربه وقتلته فاذا كنت الغالب قلت فاعلى ففعلته ويحيى • فعلت كقولك سافرت وبمعنى أفعلت نحو
عافك الله وطارقت النعل وبمعنى فعلت نحو ضاغت وناعت •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب • وانفعل لا يكون الا مطاوع فعل كقولك كسرتك فانكسر وحطمتك
فانحطم الا ما شذ من قولهم اقحمتك فانقمم وأفلقته فانلق وأسقته فاسفق وأزعجتك فانزعج ولا يقع الا
حيث يكون علاج وتأثير ولهذا كان قولهم انعدم خطأ وقالوا قلته فانقال لان القائل يعمل في تحريك لسانه •
قال الشارح : فاما انفعل فهو بناء مطاوع لا يكون متمدياً البتة وأصله الثلاثة ثم تدخل الزيادة عليه من
أوله نحو قطعته فانقطع وشرحنه فانشرح وحسرتك فأنحسر وقالوا طردته فذهب ولم يقولوا الطرد استغنوا
عنه بذهب فاما انطلق فانه لم يستعمل فعله الذى هو مطاوعه ومثله أزعجتك فانزعج وأغلقت الباب فانطلق
كانهم طاعوا به أفعل ومنه قوله • ولا يدي في حيت السكن تندخل • جاء به على أدخلته فاندخل
وهذا شاذ ولا يكون فعل الذي انفعل مطاوع له الا متمدياً نحو كسرتك فانكسر فاما قول الشاعر

وكم منزل لولاي طيحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى (٢)

(١) قد مر هذا الشاهد مراراً فلا تغفل والله يرشدك

(٢) هذا البيت من قصيدة جيدة ليزيد بن الحكم بن ابي العاص الثقفي يماثل فيها ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان

فانه استعماله من هوى يهوى وهو غير متعمد كما ترى ضرورة مع أن هذا البيت من قصيدة وقع فيها اضطراب واعلم انه لا يستعمل انفعال الا حيث يكون علاج وعمل فلذلك استضعف انفسهم الشئ وقالوا قلت الكلام فاقال لان القول له تأثير في احوال اللسان وتحريكه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وانقل يشارك انفعال في المطاوعة كقولك غمته فاقتم وشوينة فاشتوي ويقال انتم وانشوي ويكون بمعنى فاضل نحو اجتوروا واختصموا والنقوا وبمعنى الاتخاذ نحو اذبح واطبخ واشتوي اذا اتخذ ذبيحة وطبيخا وشواء لنفسه ومنه اكنال واثرن وبمنزلة فعل نحو قرأت واقتراأت وخطف واخطف وللزيادة على معناه كقولك اكنسب في كسب واعتمل في عمل قال سيدي به أما كسبت فانه يقول أصبت وأما اكنسبت فهو التصرف والطلب والاهتمام بمنزلة الاضطراب ﴾

قال الشارح : أما افعل فهو بمنزلة انفعال في اللغة ومثله في حركته وسكناته وله معان أعلامها الاتخاذ يقال اشتوى القوم اللحم اذا اتخذوه شواء وأما شويت فكقولك أنضجت وكذلك اختبز العجين وخبزته وله معان آخر (أحدها) أن يستعمل بمعنى المطاوعة فيشارك انفعال ولا يتعدى كقولك غمته فاقتم واغتم وشوينة فالشوي واشتوي وهو قليل (الثاني) أن يكون بمعنى فاضل نحو اضطربوا والمراد تضاربوا واقتتلوا

ابن أبي العاصم . واولها .

نكاشترني كرها كأنك ناصح وعينك تبدي ان صدرك لي دوى
لسانك لي أرى وغيبك علقم وشرك مبسوط وخيرك ملتوى

وقبل البيت المستشهد به .

عدوك يخفي صوتي إن أقبينه وانت عدوي ليس ذاك بمستوى
ولم موطن (البيت) وبعده .

نداك عن المولى ونصرك عاتم وانت له بالظلم والنمر مختوى
تودله لو ناله ناب حية ريب صفاة بين لهين منحوى

وقوله « نكاشترني الخ » يقال كاشر الرجل الرجل اذا كشر كل واحد منهما لصاحبه وهو ان يبدى له أسنانه عند التباسم وكرها - بضم الكاف او فتحها - مصدر وضع في موضع الحال والدوى - بكسر الواو - وصف من الدوى - بالفنح مع القصر - وهو المرض وقوله « لسانك لي أرى الخ » الارى العسل والمقام الخنظل وحذف اداة التشبيه للمبالغة وقوله « ولم موطن الخ » طاح الرجل يطيح او يطوح اذا هلك والاجرام جمع جرم - بكسر الجيم - وهو الجسم كانه جبل اعضاء اجراما توسعة اى سقط بجسمه ونقله وليس معناه هنا القنوب كفسره ابن الشجري فانه غير مناسب . والنيق - بكسر النون - ارفع الجبل وقتله ما استندق من رأسه . وقوله « نذاك عن المولى الخ » الندى الجود والمولى ابن العم وعن متعلقة بما تم اى بطى يقال عتم = من باب ضرب - اذا أبطأ وقصر ونصرك معطوف على نذاك والخير محذوف والفمر - بكسر الفاء من المعجمة - الخند والفل يقال غمر صدره على من باب فرح ومختوى - بالخطاء المعجمة - الجائر المسقط . وقوله « تودله لو ناله الخ » حية مروقة تكون للذكر والانثى قالوا فلان حية ذكر والفاء للواحد من الجنس كبطة ودجاجة وهنا بمعنى الذكر بدليل الوصف بالربيب والصفة الصخرة الملساء والذهب - بكسر اللام - هو الشق في الجبل والمنحوى - بالنون والحاء المهملة - المجتمع

في معنى تقاتلوا ومنه اعتونوا واجتوروا في معنى تعاونوا وتجاوزوا الثالث أن يجيء بمعنى فعل لا يراد به زيادة معنى وتلزمه الزيادة نحو انتقل في معنى فخر ولذلك تقول في الفاعل منه فقيرا جاؤا به على المعنى ومن ذلك اشتد فهو شديد واستلم الحجر ولا يستعمل سلم ولا يسلم وأما قولهم كسب واكتسب قال سيبويه فرق بينهما كسب بمعنى أهاب مالا واكتسب تصرف واجتهد فهو بمنزلة الاضطراب وقال غيره لا فرق بينهما قال الله تعالى (لهما كسبت وعليها ما اكتسبت) والمعنى واحد ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : ﴿ واستعمل اطاب الفعل تقول استخفنه واستعمله واستعمله اذا طلب خفنه وعمله وعجلته ومر مستعجلا أي مر طالبا ذلك من نفسه مكلفا اياه ومنه استخرجته أي لم أزل أطلب وأطلب حتى خرج وللتحول نحو استقيست الشاة واستنوق الجمل واستحجر الطين وإن البنات بأرضنا يستنصر والاصابة على صفة نحو استغلمته واستغنمته واستجده أي أحبته عظيما وصميما وجيدا وبمنزلة فعل نحو قر واستقر وعلاقونه واستعلاه ﴾

قال الشارح : أما استعمل فهو على ضربين متعد وغير متعد فالمتعدى قولهم استحقه واستقبحه وغير المتعدى استقدم واستأخر ويكون فعل منه متعديا وغير متعد فالمتعدى نحو علم واستعلم وفهم واستفهم وغير المتعدى نحو قبح واستقبح وحسن واستحسن وله معان أحدها الطلب والامسعاء كقولك استعطيت أي طلبت العطية واستعنت به أي طلبت اليه العتبي ومنه استفهمت واستخبرت الثاني أن يكون للاصابة كقولك استجده واستكرمته أي وجدته جيدا وكرهما وقد يكون بمعنى الانتقال والتحول من حال الى حال نحو قولهم استنوق الجمل اذا صار على خلق الناقة واستقيست الشاة اذا أشبهت التيس ومنه استحجر الطين اذا تحول الى طبع الحجر في الصلابة وقد يكون بمعنى تفعل لتكلف الشيء وتعاطيه نحو استعظم بمعنى تعظم واستكبر بمعنى تكبر كقولهم تشجع وتجلد وربما عاقب فعل قالوا قر في المكان واستقر وعلاقونه واستعلاه قال الله تعالى (واذا رآوا آية يستخرون) أي يسخرون ويسرعون أي يرمون والغالب على هذا البناء الطلب والاصابة وما عدا ذلك فانه يحفظ حفظا ولا يقاس عليه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : ﴿ وافعول بناء مبالغة وتوكيد فاخشوشن واعشوشبت الارض واحلولى الشيء مبالغات في خشن واعشبت وحلا قال الخليل في اعشوشبت انما يريد أن يجعل ذلك عاما قد بالغ ، ﴾

قال للشارح : أما افعال فأكثر ما يكون في الالوان نحو اشهاب وايباض ولا يكون متعديا وهو اذا لم يدغم بزنة استعمل في حركاته وسكناته وقد يقصر افعال نظوله فيرجع الى الفعل قال سيبويه وليس شيء يقال فيه افعال الا ويقال فيه افعال الا انه قد نقل احدي اللغتين في الكلمة وتكثر في الاخرى فقولهم ابيض واحمر واصفر واخضر أكثر من ايباض واحمار واصفار واخضار وقولهم اشهاب وادهام أكثر من اشهب وأدهم وقد يأتي افعال في غير الالوان قالوا اقطار النبات اذا ولي وأخذ يجف وإبهار الليل اذا أظلم وقد يأتي الالوان على فعل قال آدم يندم وشهب يشهب وقهب يقهب وهو سواد يضرب الى حمرة وقالوا كسب يكسب وسود يسود قال نصيب

سَوَدْتُ وَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ قَمِيصٌ مِنْ الْقَوِي يَبِضُ بِنَائِقَةٍ

وربما ضمو ذلك جميعه وذ كر بعض النحويين ان فعل مخفف عن افعال واستدل على ذلك بتصحيح للعين نحو عور وحول قال صحت الواو هنا حيث صحت في اعوار اذ كان هو الاصل، وأما الفاعل فبناء موضوع للمبالغة قالوا خشن المكان اذا حزن فاذا أرادوا المبالغة والتوكيد قالوا اخشوشن وقالوا اعشبت الارض فاذا أرادوا العموم والكثرة قالوا اعشوشبت لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو فعنى خشن واعشبت دون معنى اخشوشن واعشوشب وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى اذ الالفاظ قوابل المعاني وقد جاء متعديا قالوا احلوايته أى استطيبته قال حميد قلما مضى عامان بعد انفصاله عن الضرع واحملوا لي دمانا يرودها

وربما بني الفعل على الزيادة ولم تفارقه نحو اعروريت الفلأ اذا ركبت عريا وهو مخالف لما قبله من افعال لأن المكرر هنا للعين وما قبله المكرر فيه اللام فزيادة الواو هنا كزيادة الالف فيما قبله وقالوا اذ لولى الرجل اذا أسرع الحقوه باعرورى وبنوه على الزيادة ولم تفارقه، وأما افعول نحو اجلود اذا أسرع واخروط السير اذا امتد واعلوط البعير اذار كب عنقه ومعناه المبالغة كفاعول لانه على زنته الا أن المكرر هناك العين وهنا الواو الزائدة، ومن أصناف الفعل الرباعى ﴿

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ للمجرد منه بناء واحد فعلل ويكون متعديا نحو دحرج الحجر وسرهف الصبي وغير متعد نحو دبرج وبرم وللمزيد فيه بناءان افعلل نحو احرنجم وافعلل نحو اقصم ، ﴿ قال الشارح : اعلم أن الرباعى له بناء واحد وهو فعلل وهو على ضربين متعد وغير متعد فالمتعدى نحو سرهفته اذا أصلحت غذاءه ودحرجته وغير المتعدى نحو درنخت الحمامة اذا خضعت لذكرها وبرم أى أدام النظر وأسكن طرفه وللمزيد فيه بنا أن افعلل نحو احرنجم بمعنى الازدحام والتجمع والمراد به هنا المطاوعة فهو فى الرباعى كانفعل فى الثلاثى والثانى افعلل كاقصر واطمان وهو كاحمر واصفر فى الثلاثى ولذلك لا يتعدى واسعنكك واقمسنس واحرنبا كل ذلك ملحق باحرنجم وأصله الثلاثة والكاف الثانية والسين الثانية مكررتان ولذلك لا يدغم المثلان فيه كالأيدغم نحو جلبب وشملل ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكلا بنائى المزيد فيه غير متعد وهما فى الرباعى نظير افعلل وافعل فى الثلاثى قال سيبويه وايس فى الكلام احرنجمته لانه نظير افعلت فى بنات الثلاثة زادوا نونا وألف وصل كازادوهما فى هذا وقال وايس فى الكلام افعلته ولا افعلته وذلك نحو احررت واشمايت ونظير ذلك من بنات الاربعة اطمانت واشما ززت ﴿

قال الشارح : قد تقدم القول على هذين البنائين وان بناء احرنجم بناء مطاوعة فهو بمنزلة انفعل فى الثلاثى ولذلك لا يتعدى لانه اذا طاع لا يفعل بغيره شيئا وكذلك افعلات وافعلالات لا يتعدى شئ من ذلك فلا يقال احرنجمته ولا احررته ولا اشمايته لانهما مختصة بالاولان فهى جارية بجرى الخلق فلا تتجاوز الفاعل فاعرفه ،

قد تم — بحمد الله وحسن توفيقه — طبع الجزء السابع من شرح المفصل لآبى البقاء موفق الدين ابن يعيش ، ويليه — ان شاء الله تعالى — الجزء الثامن ، ومطلعه قول المؤلف : « بسم الله الرحمن الرحيم .. القسم الثالث فى الحروف » نسأل الله الذى بيده الحول ومنه المعونة أن يوفقنا لأكمال هذه الأجابة وهو على ما يشاء قدير .

فهرست

الجزء السابع من شرح المفصل

| صحيفة | صحيفة |
|---|--|
| ٥٠ إذا لم تقصد الجزاء في الجواب فرفعت فلارفع ثلاثة أوجه | ٢ القسم الثاني في الافعال : |
| ٥٤ المطف على الجواب بانفاه أو بالواو فيه وجهان | — تعريف الفعل ، وخصائصه |
| ٥٨ من أصناف الفعل مثال الامر | ٤ من أصناف الفعل : الماضي |
| ٦١ قد يؤمر الفاعل المخاطب | ٦ ومن أصناف الفعل : المضارع |
| ٦٢ المتعدي واللازم | ٩ متى يبنى المضارع |
| — أقسام المتعدي | ١٠ ذكر وجوه إعراب المضارع |
| ٦٤ للتمدية أسباب ثلاثة | ١٢ المضارع المرفوع |
| ٦٨ يستوى المتعدي واللازم في نصب ماسوي | ١٥ المنصوب |
| المفعول به | — النواصب التي تنصب بنفسها |
| ٦٩ من أصناف الفعل : المبني للجهول | ١٨ ينتصب بأن مضمرة بعد خمسة أحرف |
| ٧٧ أفعال القلوب . | ٢٨ متى يمنع إظهار أن الناصبة للمضارع ومتى يجوز |
| ٨٤ الإعمال والالغاء . | ٢٩ ليس يحتم أن ينتصب المضارع بعد الحروف |
| ٨٦ التعليق . | الخسة بل للمدول الى غير الرفع وجهة من الاعراب |
| ٨٨ اختصاص أفعال القلوب بالجمع بين ضميري | ٤٠ الفعل المضارع المجزوم |
| الفاعل والمفعول لواحد . | — عوامل الجزم ضربان : حروف ، وأسماء |
| — أفعال أخرى تادرة تجرى ذلك الجرى | ٤٧ الجزم في جواب الامر ونهى |
| ٨٩ الافعال الناقصة | ٤٩ ما فيه معنى الامر كالامر |
| ٩١ الاصل في اسمها وخبرها أن يكونا كالمبتدأ | |

| صحيفة | صحيفة |
|--|---|
| ١٣٣ قد يجمع بين فاعلهما الظاهر وبين المميز تأكيدا | والخبر ٩٧ كان على أربعة أوجه |
| ١٣٤ بيان معنى « ما » وموقعها في نحو قوله تعالى (فنعما هي) | ١٠٣ معنى صار الانتقال وهي على استعمالين لحجم أصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان |
| — في ارتفاع الخصوص مذهبان | ١٠٥ ظل ولبت على معنيين |
| ١٣٥ قد يحذف الخصوص اذا كان معلوما | ١٠٦ ما يعمل عمل كان بشرط تقدم نفي أو شبهه |
| ١٣٦ اذاولى نعم وبئس مؤنث كنت بالخيار بين تأنيدهما وتركه | ١٠٩ قد يحذف النافي |
| ١٣٧ ومن حق الخصوص أن يجانس الفاعل | ١١١ معنى « مادام » |
| ١٣٨ حبذا تقارب نعم في المعنى | ١١٢ هذه الاعمال في تقديم خبرها على ضربين |
| ١٤٢ فعلا التعجب | ١١٥ أفعال المقاربة |
| ١٤٦ معنى صيغة التعجب في قولك ما أكرم زيدا | — عسى |
| ١٤٧ « أكرم يزيد » | ١١٩ كاد |
| وأصل هذا التركيب | ١٢١ قد تشبه عسى بكاد وكاد بعسى |
| ١٤٨ اختلاف العلماء في ما التمجية | ١٢٢ للعرب في عسى ثلاثة مذاهب |
| ١٤٩ صيغة التعجب كالامثال لا يتصرف فيها | ١٢٤ الفرق بين عسى وكاد |
| بتقديم ولأخير ولا نحوهما | — دخول النفي على كاد |
| ١٥٠ تزداد كان بين ما وفعل التعجب | ١٢٦ أو شك |
| ١٥٢ ومن أصناف الفعل : الثلاثي | — كرب ، أخذ ، جعل ، طلق |
| ١٦٢ « الفعل : الرباعي » | ١٢٧ نعم وبئس وما في معناها |
| | ١٣٠ فاعلهما إما مظهر معرف بآل أو مضاف إلى المعرف بها وإما مضمرة ميمز بنكرة |